

جلال أمين

مصر والمصريون في عهد مبارك

مصر والمصريون في عهد مبارك

«١٩٨١ـ ٢٠١١»

طبعـــة دار الشروق الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع ٩٣٢٩/ ٢٠١٠

ISBN 978_977_09_2845_1

جميع حقوق الطبع محفوظة

© **دار الشروق**

٨ شـارع سيبويـه المصـرى

مدينة نصر القاهرة مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

فاكـس: ٢٤٠٣٧٥٦٧: (٢٠٢)+

email: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

د. جلال أمين

مصر والمصريون في عهد مبارك

«١٩٨١ - ٢٠١١»

دار الشروق

المحتويات

مقدمة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

مصر تفاجئ نفسها

حدث شيء مهم جدًّا في يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١، أعتقد أنه غير مسبوق في تاريخ الحركة السياسية في مصر، وهو يعكس تطورات مهمة في المجتمع المصري، تراكمت عبر العشرين أو الثلاثين سنة الماضية، وكان لا بد أن تفرز مثل هذا الحدث.

الجماهير التي خرجت إلى الشوارع في ذلك اليوم، تهتف وتطالب وتعبر عن سخطها على مجمل الأحوال المصرية، كانت حركتها تتسم (على الأقل) بخمس ظواهر جديدة على الحياة السياسية المصرية:

١ ـ هناك أولًا ضخامة الأعداد المشتركة في المظاهرات والاحتجاجات. لقد قرر بعض من اشتركوا في مظاهرات وسط القاهرة في ذلك اليوم، ابتداء من التجمعات حول دار القضاء العالي، إلى ميدان الأوبرا، إلى ميدان عبد المنعم رياض، إلى ميدان التحرير.

إن هذا الميدان الأخير كان يضم في ساعة من ساعات الليل عددًا يصل إلى ثلاثين ألف شخص من مختلف الأعمار كانوا يعتزمون الاعتصام بالجلوس بالميدان حتى تجاب مطالبهم، وأتوا بالبطاطين ووزع بعضهم الماء والمأكولات على من يحتاج إليها، واحتضنّ بعضهن البعض حتى ممن لا يعرفونه، فرحًا واستبشارًا بما يقومون به. هذا التجمع لهذه الأعداد الغفيرة من الناس في عمل سياسي موحد، ليس مألوفًا بل ولا مسبوقًا في التاريخ المصري.

لابد أن أحد الأسباب هو بالطبع أن السكان لم يكونوا قط بمثل حجمهم اليوم، ولكن من الأسباب أيضًا قدرة أكبر على الاتصال والتعبئة لم تكن متاحة في أي وقت في الماضي. كان أكثر الهتافات رواجًا في الحركات الشعبية في النصف الأول من القرن العشرين هتاف «عاش نضال الطلبة مع العمال»، إذ كان أكثر الفئات استعدادًا للتعبير عن المطالب الشعبية هم بالعقل طلبة الجامعات والمدارس الثانوية وعمال المصانع. وكان مما يجمع بين هاتين الفئتين سهولة تجمع أفرادها في مكان واحد فالمظاهرات تبدأ إما من داخل الجامعة أو من المصانع. تغيرت الأحوال كثيرًا منذ ذلك الوقت. فالمجتمع المادي لم يعد ضروريًّا كنقطة بداية، إذ يوجد الآن التليفون المحمول والإنترنت. فالتنظيم وترتيب اللقاء لم يعد يتطلب التواجد في مكان واحد، بل من الممكن أن يتمّا بين أشخاص في أماكن ومدن مختلفة، وذوي أعمال ومهن مختلفة. وقد كان كثير من المشاركين في مظاهرات ٢٥ يناير يتصلون عن طريق التليفون المحمول بأصدقائهم وزملائهم يصفون لهم ما يحدث، ويدعونهم للانضمام إليهم في شارع معين أو عند ناصية معينة، فيأتون وينضمون إلى المتظاهرين.

٢ ـ تكررت المظاهرات في الوقت نفسه في عدد كبير من المدن الإقليمية الكثيرة والصغيرة، من السويس إلى الإسماعيلية ومن المنصورة ودمياط وطنطا والمحلة الكبرى وبلطيم، إلي بني سويف وأسيوط وأسوان، إلى رفح والشيخ زويد.. إلخ، إلى جانب القاهرة والإسكندرية وهو ما لا تذكره كتب التاريخ إلا عن ثورة ١٩١٩. لابد أن تَقدم وسائل الاتصال قد لعب دورًا هنا أيضًا، ولكن لا بد أيضًا أن من الأسباب ما حدث من تقدم في مستوى الوعي السياسي في خارج القاهرة والإسكندرية، وتضاؤل الفجوة بين المدينتين الكُبريين من ناحية وبين سائر المدن من ناحية أخرى في مستوى الإدراك بالأحوال السياسية والاقتصادية في مصر والعالم.

٣ ـ في هذه المرة نلاحظ مساهمة ملموسة من المتعلمين الذين ينتمون إلى طبقات (أو شرائح) اجتماعية مختلفة. اجتمعوا كلهم في نفس الأماكن ورددوا نفس الشعارات. لابد أن لهذا التطور علاقة بما حدث في مصر في العقود الأخيرة

من انتشار للتعليم. إننا لا نكف عن الشكوى من تدهور مستوى التعليم في مصر، على كافة مستوياته، من الابتدائي إلى الجامعي، وهذه الشكوى في محلها بالطبع، ولكننا يجب أن نعترف بفوائد مجرد الانتشار الكمي للتعليم. إن نسبة الأمية ولا زالت مرتفعة ارتفاعًا مزريًا (إذ لا زالت أكثر من الثلث) ولكنها لم تعد ٨٠٪ مثلما كانت عندما قامت ثورة ١٩٥٢. والجامعات الإقليمية، أيًا كان مستوى التعليم فيها، لا بد أن تكون قد لعبت دورًا إيجابيًا في نشر الوعي السياسي في مختلف أرجاء مصر، فلم يعد هذا الوعي السياسي مقصورًا علي طبقة اجتماعية صغيرة كما كان حتى منتصف القرن الماضي، عندما قامت ثورة ١٩٥٢، بل امتد مع اتساع الطبقة الوسطى، نتيجة لعوامل كثيرة من أهمها انتشار التعليم، ليشمل نسبة أكبر بكثير من المصريين. هذه الطبقة الوسطى، بشرائحها العليا والدنيا، هي التي خرج منها المتظاهرون في ٢٥ يناير، ومنهم الوطنيون المتعلمون تعليمًا عاليًا، والوطنيون ذوو التعليم البسيط، فإذا بهم يجتمعون حول نفس الشعارات التي تعبر عن نفس المطالب.

٤ ـ من اللافت للنظر أيضًا الفرق بين دوافع ثورة ٢٥ يناير ودوافع ما سبقها من ثورات وانتفاضات في مصر. كانت المطالبات بالجلاء والاحتجاج على الاحتلال الأجنبي الدافع الأساسي لمعظم الثورات المصرية حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين. كانت ثورات أو انتفاضات ضد المحتل الفرنسي (١٧٩٨ و١٨٠٠) أو ضد الاحتلال الإنجليزي (١٨٨٢) أو ضد الاحتلال الإسرائيلي لسيناء (١٩٧٢)، ولم تشكل الدوافع الاقتصادية عاملًا مهمًا في احتجاجات المصريين حتى السبعينيات.

ذلك أن السبعينيات أتت بسياسات اقتصادية حديثة تمامًا على المصريين، أدت إلى تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وتخفيضات متتالية لما تقدمه الدولة من دعم للسلع والخدمات الضرورية، فبدأت الانتفاضات والاحتجاجات المدفوعة بدوافع اقتصادية، ابتداء من انتفاضة يناير ١٩٧٧، مرورًا باحتجاجات عمال المصانع وخروج طوائف مختلفة من الموظفين إلى الشوارع خلال العشرين سنة الأخيرة، وحتي هذه الانتفاضة الأخيرة في ٢٥ يناير. في هذه الانتفاضة الأخيرة اقترنت الدوافع الاقتصادية

بالسياسية، فأصبحت المطالبة بالخبز مع الكرامة، وأصبح الاحتجاج على ارتفاع الأسعار وعلى التوريث في نفس الوقت. اقترنت المطالبة بالحريات السياسية وتغيير نظام الحكم وبانتخابات غير مزورة والقضاء على الفساد، بالمطالبة بسياسة اقتصادية تراعي مصالح الجماهير الغفيرة وتضييق الفجوة بين الطبقات. كان الاقتصاد غائبًا عادة في انتفاضات الشعب المصري حتى السبعينيات، ثم أصبح الاقتصاد هو الغالب على الاحتجاجات حتى ظهرت حركة كفاية سنة ٢٠٠٥، ومنذ ذلك الحين اجتمع السخط لأسباب سياسية مع السخط لأسباب اقتصادية، وتبلور هذا بوضوح في ٢٥ يناير.

٥ ـ من اللافت للنظر أيضًا الدور الصغير جدًّا الذي لعبته الأحزاب والتنظيمات السياسية أو النقابية من أي نوع في انتفاضة ٢٥ يناير، وكذلك الدور الصغير جدًّا وشبه المنعدم للزعماء أو القادة. لقد اختفت بعض الأحزاب اختفاءً كليًّا (حتي ما كان منها من الأحزاب الثورية) إلي حد أن اعتذر أحدها بأن ٢٥ إجازة رسمية، وقال حزب آخر إن مشاركته ستكون مشاركة «فردية» أي طبقًا للرغبة الفردية للعضو. ولم تكد تلمس أي دور لجماعة الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي.

كذلك لم يظهر رئيس أي حزب شهير ولا سمعنا هتافات اسم زعيم خطير. ليس من الصعب تفسير ذلك فالاضمحلال والهزال اللذان أصابا الحياة الحزبية في مصر طوال نصف القرن الماضي منع من ظهور أي زعيم أو قائد سياسي، كما نجحت سياسة النظام الحاكم في تحويل الأحزاب كلها إلى أقزام معدومة أو قليلة الأثر (بما في ذلك الحزب الحاكم نفسه)، وفي إضعاف النقابات المهنية والعمالية بدرجة حرمت معها هذه النقابات من القيام بأي عمل جماهيري مؤثر.

إن مما يدعو للدهشة والإعجاب في الوقت نفسه، أن ينجح الشباب المصري في تنظيم مثل هذه الانتفاضة (الثورة) في ٢٥ يناير، دون قيادات أو زعماء مما يقدم دليلًا قاطعًا على أن الشعب المصري لم يفقد حيويته رغم كل ما تعرض له من صور القهر خلال العقود الماضية ورغم حرمانه من اكتشاف قيادات جديدة والدفع بها

إلى المقدمة. فإذا أضفنا إلى ذلك ما اتسمت به مظاهرات ٢٥ يناير من مشاركة أكبر من المألوف بكثير من جانب النساء والفتيات من المحجبات وغير المحجبات، والمنتميات إلي مختلف الطبقات الاجتماعية، والمتفاوتة بدرجة واضحة في مستوى التعليم، ظهر لنا الخطأ الفادح الذي وقع فيه الكثيرون عندما كانوا يتكلمون عن فقدان الأمل في قدرة هذا الشعب على النهوض من جديد.

(٢)

لم يكن انفجار الشعب المصري الذي بدأ يوم الثلاثاء ٢٥ يناير، ثورة جياع، كما توقع الكثيرين، بل كانت ثورة شعب غاضب. كان الغضب واضحًا كل الوضوح في التعبيرات التي ارتسمت على وجوه المتظاهرين، وفي العبارات التي كتبوها على اللافتات، وفي صوت المرددين للهتافات، وفي طريقة كلام المعلقين الذين أدلوا بأقوالهم للإذاعات الأجنبية ومحطات التليفزيون.

نعم، كانت هناك أسباب قوية للغضب تتعلق أساسًا بالأسعار ومستويات الدخول والبطالة، ولكن الأسباب السياسية والاجتماعية لم تكن أقل شأنًا.

خرج المتظاهرون يطالبون بإسقاط نظام اتسم بالظلم والفساد والدكتاتورية، وكانت هذه عوامل مهمة في إثارة الغضب. ولكن كان هناك بالإضافة إلى ذلك عامل آخر للغضب هو ما اتسم به رجال هذا النظام من غطرسة وتعالٍ وتكبر، في الوقت الذي لم يجد الناس فيهم أي مبرر للتعالي أو التكبر. كانوا يعاملون الشعب وكأنه يتكون من قُصّر عديمي الأهلية، شديدي الغباوة، ومن ثم يستحقون ما هم فيه من فقر ومهانة. رئيس الوزراء (د. نظيف) يصدر عنه مرة تصريح معناه أن الشعب المصري ليس مؤهلًا للديمقراطية، وهو كلام مضى وقت طويل على آخر مرة تجرأ فيها حاكم، في أي بلد على أن يصف به شعبه ، أي منذ نهاية العهد الذي كان الملك فيه يعتبر «ظلًا لله على الأرض»، أي منذ أكثر من قرنين من الزمان. ووزير التعليم يعامل المدرسين والتلاميذ كأنهم حثالة بعثه الله لتأديبهم، ووزير الثقافة يتعامل مع المثقفين وكأنهم مستخدمين وظيفتهم الثناء عليه وتبرير أخطائه، أما رئيس الجمهورية وأسرته

فيعتبرون من حقهم أن تتقدم أخبارهم مهما تضاءلت أهميتها علي أهم أخبار مصر والعالم، وأن توقف تحركاتهم ولو كانت من أجل السفر للتريض في شرم الشيخ، حركة المرور لبقية أفراد الشعب. والصحف ووسائل الإعلام الحكومية تتكلم عن رجال المعارضة باستخفاف واحتقار، فإما أن تهمل أخبارهم تمامًا، أو تسميهم بغير أسمائهم، كأن تسمى أكبر تنظيم سياسي في مصر «بالمحظورة».

كان تزوير الانتخابات الأخيرة (في نوفمبر ٢٠١٠) عملًا فجًّا عديم النظير في غلظته في تاريخ الانتخابات المصرية، ومن ثم كان يعكس لا مبالاة واحتقارًا بالغًا للشعب ورغباته، وأتى ببرلمان خلا من أي صوت معارض، فلما فكّر بعض رجال المعارضة في تكوين برلمان موازٍ، كان تعليق رئيس الجمهورية على ذلك «خليهم يتسلّوا».. فبيّن بذلك التعليق مدى لا مبالاته بما يشعر به الناس إزاء مهزلة الانتخابات.

ثم حدث الانفجار الذي لا بد أن من بين أسبابه غضب الناس من هذه الدرجة من التعالي واللامبالاة فالناس لا يجدون من بين الرجال القائمين على هذا النظام من يتمتع بذكاء غير عادي أو حكمة نادرة أو كفاءة منقطعة النظير في إدارة هذا البلد: التعليم يتدهور، والحصول على الخدمات الصحية بسعر معقول يصبح أكثر فأكثر صعوبة والبطالة تزداد، والسياسة الخارجية لا تنبع من إرادة وطنية.. إلخ، مما يبرر كل هذا التعالي والتكبّر؟ والمصريون يعرفون جيدًا، أن بلادهم مملوءة بمن يستطيع أن يدير شئونها على نحو أكثر كفاءة وأقل فسادًا، فكيف لا يشتد غضبهم حتى يؤدي بهم إلى انفجار من نوع ما حدث في ٢٥ يناير؟

ولكن لا شيء يمكن أن يرد به رجال النظام عن تكبرهم وتعاليهم، فعندما يموت خمسة من المصريين بالانتحار أو محاولة الانتحار أمام مجلس الشعب أو في شوارع الإسكندرية، معلنين أنهم سئموا الحياة مع البطالة والفقر والذل، لا يجد رجال النظام في هؤلاء المنتحرين إلا مجموعة من المرضى النفسيين، لم يتم علاجهم بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية. وعندما تقوم المظاهرات الغاضبة في ٢٥ يناير وتستمر يومًا بعد يوم، لا يعتبر أمين لجنة السياسات للذي تصادف أيضًا أنه ابن

رئيس الجمهورية) أن من مسئولياته إلقاء بيان أو خطبة ليدافع فيها عن السياسات التي يرى الناس أنها فجرت كل هذا الغضب، أو ليشرح لنا «السياسات» التي يمكن اتخاذها لتهدئة نفوسهم. وكأن وظيفة أمين السياسات هي فقط العمل على الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية. اكتفى النظام بالامتناع مؤقتًا، عن نشر صور أمين السياسات التي اعتادوا نشرها في الأيام الأقل صخبًا، والتي يظهر فيها وقد ارتسمت على وجهه سمات التفكير العميق دون أن تبدر منه كلمة واحدة طوال السنوات التي احتل فيها هذا المنصب الخطير، تدل على أي تفكير على الإطلاق.

بعد ثلاثة أيام من المظاهرات الهادرة ظهر رئيس الجمهورية ليكلم الشعب من خلال التليفزيون فإذا بنا نكتشف أن أقصى ما هو مستعد للتكرم به علينا هو تغيير وزاري من النوع الذي ألفناه وسئمناه المرة بعد المرة، فيستبدل وجهًا من وجوه النظام بوجه آخر، ويضع وزيرًا في الحكومة القديمة رئيسًا للحكومة الجديدة، مع أن رئيس الوزراء الجديد بحكم كونه وزيرًا طوال السنوات الستة السابقة مسئول أيضًا مع بقية الوزراء عما يشكو الناس منه. فإذا كان قادرًا الآن على تلبية رغبات الجماهير، فلم لم يحاول أن يبذل جهده للتأثير في الحكومة الماضية لتجنب إغضاب الجماهير؟ أما بقية الوزراء الجدد فهم ليسوا إلا أشباحًا للوزراء القدامى.

ثم كرر الرئيس ما دأب على التصريح به من أن «الأولوية لديه هي لمكافحة الفقر»، فلماذا يا ترى لم يستطع التخفيف من الفقر طوال الثلاثين عامًا التي استمر فيها في الحكم؟ وما الذي ينوي يا ترى القيام به للتخفيف من الفقر في الشهور التالية مما لم يخطر بباله من قبل؟

ظهر النظام إذن وكأنه مصمم على التعامل مع الشعب بنفس التعالي واللامبالاة، وكأن المتظاهرين، الذين ضحى مئات منهم بحياتهم قد قاموا بالمظاهرات لأنهم لم يجدوا شيئًا آخر يسلّون أنفسهم به.

ازداد تأزم الموقف بعد انفجار المظاهرة المليونية في ميدان التحرير وشوارع الإسكندرية يوم الجمعة ٢٨ يناير. فاستمر النظام صامتًا حتى تكرم علينا بعد أربعة

أيام (مساء الثلاثاء ٢ فبراير) بإعلان نية الرئيس في ألا يرشح نفسه بعد انتهاء مدته الحالية. أهذا هو أقصى ما يمكن أن يتكرم به علينا رئيس في الثالثة والثمانين من عمره، أمضى أكثر من ثلثها رئيسًا للجمهورية، فلم ينتج عن ذلك إلا مظاهرات الغضب والاحتجاج؟ أن يعلن عزمه على عدم الاستمرار حتى سن التسعين؟ وماذا عن ابنه؟ هل لديه نفس النية في عدم ترشيح نفسه؟ لا جواب. أما الوعود الأخرى فلا تزيد عن أنه طلب من مجلس الشعب (المزور بالكامل) الاستجابة لبعض الأحكام الصادرة في الطعون في نتائج الانتخابات والنظر في تعبديل مادة أو مادتين من مواد الدستور تتعلق بعدد المدد التي يجوز فيها لنفس الشخص أن يستمر رئيسًا للجمهورية والشروط التي يجب توافرها فيه، فيالسعادتنا البالغة بهذه الوعود؟

إنه لم يبين لنا لماذا يمكن أن يبعث هذا الكلام أي أمل في أن يقوم مجلس مزور لم يأت استجابة لرغبات الناخبين الحقيقية بالاستجابة لإرادة المتظاهرين الحقيقية؟

(٣)

بعد انقضاء أسبوعين على قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ظهر بما لا يدع مجالًا للشك أن هذا النظام الذي ثار الناس ضده لم يعد يثير الغضب فقط، ولكنه أصبح أيضًا يثير الاحتقار الشديد. إذ ما الذي يمكن قوله عن نظام يخاف ولا يستحي؟

لقد بُحّ صوت الشباب والرجال والنساء سنوات وسنوات، مطالبين فيها بتطبيق أبسط مبادئ العدالة في توزيع الدخل، وبأن تلاحق مستويات الدخول مستويات الأسعار، وانتخابات نظيفة وبرلمان غير مزور، وبإنهاء هذا الاحتكار الخانق للسلطة من جانب حزب واحد كسيح يسمى إمعانًا في التضليل «بالحزب الوطني الديمقراطي»، وبأن يسمح لكل من يريد أن يكوّن حزبًا أن يكوّنه دون المرور على لجنة كئيبة في مجلس أكثر كآبة يسمى من باب التضليل أيضًا «مجلس الشورى»، لتقرر هذه اللجنة ما إذا كان هناك اختلاف حقيقي بين الحزب المراد تكوينه والأحزاب الأخرى، بينما المراد هو ألا يكون هناك أي اختلاف على الإطلاق بين أي حزب والحزب الحاكم. أما الأحزاب القديمة التي كانت موجودة قبل تكوين هذه اللجنة فيجري اللازم لشرائها أو توجيهها، حتى تصبح منتهية الصلاحية وعديمة الأثر.

بُحّت أيضًا الأصوات سنوات طوال مطالبة بالكف عن هذا المخطط الشيطاني في نقل الحكم من الأب لابنه الذي لم يُعرف عنه قط اهتمام بالسياسة أصلًا، ومطالبة بأن يمتنع وزير الثقافة عن معاملة البلد كعزبة خاصة له، يستخدم إيراداتها لتمويل حملة فاشلة لكي يصبح رئيسًا لليونسكو ويستخدم وزارته كلها لهذا الغرض، حتى لو تطلب الأمر أن تقوم الوزارة بأعمال قد تحصل بها علي رضا إسرائيل عن هذا الترشيح، ومطالبة بأن يعاقب بالعزل وزير الشباب لأنه استخدم مواهبه في التهريج لصالح النظام والبقاء جزءًا من السلطة فادّعى أن مصر مستعدة لاستضافة المونديال، فلم تحصل مصر من هذا التهريج إلا على صفر... إلخ.

تكررت هذه المطالبات وأمثالها سنوات وسنوات فكان الرد الوحيد هو مزيد من الصلف والغطرسة والإمعان في الإثم. الفجوة في الدخول تزداد، والبطالة تنتشر، والأسعار تمعن في ارتفاعها، مع الزعم المستمر بأن النظام يضع مصالح الفقراء ومحدودي الدخل في قمة أولوياته، بل ويحاول النظام سحب الدعم من رغيف الخبز دون أي مواجهة لمشكلة التفاوت الصارخ في الدخول، ويتكرر الزعم بأن أحوال الفقراء تتحسن بدليل زيادة عدد السيارات في الشوارع، بينما الناس تتقاتل للحصول على رغيف الخبز مرة، وعلى أنبوبة الغاز مرة، ويسقط في ذلك قتلى وجرحى.

أما الانتخابات فيزداد التزوير فيها فجاجة وغلظة ويستمر الترويج لابن الرئيس في لقاءات مسرحية سخيفة، يقوم فيها بقراءة كلام كتبه له غيره، وجرى تمرينه على القراءة والتمثيل فيها، فيتظاهر بأنه صاحب فِكر جديد، وغير ذلك من الادعاءات المهلكة للأعصاب.

وأما وزير الثقافة فيحرص رئيس الجمهورية على مواساته بعد فشله في الحصول على رئاسة اليونسكو، فيقول له العبارة الشهيرة «إرم ورا ظهرك!»،سيثلج هذا القول صدر الوزير، ويتابع مسيرته في خداع المثقفين. أما وزير الشباب فقد أثبت بفشله في مهزلة المونديال أنه قد أصبح في حالة من الضياع الداعي للرثاء، يمكن استغلالها لصالح النظام إلى أبعد مدى، إذ ما أكثر الخدمات التي يمكن أن يقدمها للنظام رجل هانت عليه نفسه وفقد احترام الناس. فسلّموه مسئولية «أمين الدعوة والفكر» في الحزب الحاكم، أي مسئولية بث المزيد من الدعاية والفكر المزيف لصالح النظام.

وقل مثل ذلك عن «وزير التنمية» الذي أثار ابنه فضيحة مدوية فجمع أموال الناس الذين لم يدر بخلدهم أن ابن وزير التنمية يمكن أن يشترك في خداعهم فسلموه أموالهم عن طيب خاطر لاستثمارها لحسابهم، فأضافها لحسابه. ثبت بهذا أيضًا أن وزير التنمية الاقتصادية، بعد هذه الفضيحة المدوية، التي جعلته بدوره في حالة يُرثى لها من الضياع وفقدان احترام الناس، لقمة سائغة في فم النظام، يفعل بها ما يشاء، يمضغها أو يلفظها، فإذا بالوزير يتفنن أكثر وأكثر في ابتداع الأرقام التي أثبتت أن أحوال الفقراء لا تسوء بل تتحسن بل وقد يصدق هو نفسه ذلك لما يراه مما حدث له هو شخصيًّا.

الخلاصة أنه قد ثبت بما لا يحتمل الشك أن هذا النظام لا يستحي. ولكن حدث في ٢٥ يناير والأيام التالية ما أثبت أنه يخاف بشدة. إذ لم تنقض أيام قليلة على خروج الشباب للمطالبة بتغيير النظام وتنحي رئيس الجمهورية حتّى أصيب رجال النظام بالهلع، وراحوا يجرون في كل اتجاه أملًا في النجاة بأنفسهم. وظل رئيس الجمهورية صامتًا عاجزًا عن الكلام لعدة أيام ريثما يتدارس رجاله الأمر ويفسرون هذا الحادث الجلل الذي يكاد يودي بهم جميعًا.

والمنظر لم يكن يخلو من طرافة، رغم خطورته وأهميته إذ عندما قرر رئيس الجمهورية بعد صمت عدة أيام أن يتكلم أعلن تنحية الحكومة برئيس وزرائها وتشكيل حكومة جديدة. هكذا؟ بهذه البساطة؟ رئيس الوزراء الذي خدمك ولم يترك مناسبة للثناء عليك وتطييب خاطرك إلا انتهزها، تستغني عنه بهذه البساطة؟ ووزير الداخلية الذي لم يدخر وسعًا لحماية النظام وصفّ الجنود صفوفًا في الشوارع لدى قيامك بأي رحلة من المطار أو إليه، أو لإلقاء خطبة في أي مكان، وترك كل شيء في البلد ليتفرغ لحمايتك وحماية أسرتك، تستغني عنه أيضًا بهذه البساطة؟ ناهيك عن وزير المالية، الرجل الذي تلقى تربية ممتازة على يد صندوق النقد والبنك الدولي، وأقدر الناس على تنفيذ توجيهاتهما وأكثرهم فهمًا لتصريحات واشنطن وإيماءاتها. هكذا تطرده بهذه السهولة؟ أما وزير الثقافة، قرة عينيك، فهل هان عليك إليهذا الحد؟

قرارات العزل والتحفظ على الأموال والمنع من السفر تتخذ بسرعة، الخطر شديد، حتى كاد يتحول إلى مسألة حياة أو موت، فلا بد أن تلقي السفينة الغارقة إلى الماء ببعض من ركّابها. من هو المكروه بوجه خاص في نظر هؤلاء الشباب الغاضبين؟ المسئول عن التنظيم في الحزب الحاكم؟ فليذهب هو الآخر. كل من له علاقة بالفقر والبطالة والإسكان. فليذهبوا أيضًا. كل من ثارت الشكوك حول ثرائهم الفاحش أو تورطهم في فضيحة أو أخرى. نعم، هم أيضًا يجب التضحية بهم.

ولكن الشباب لم يرحل عن ميدان التحرير، فازداد الخوف واشتد الهلع. لا بد الآن من التنازل عن أي نية في الترشيح لرئاسة الجمهورية مرة أخرى، بل ولا بد حتى من التخلي عن رغبة الابن في الحلول محل أبيه. ولكن حتى هذا لم يكف، فلم يبق إذن إلا الخيول والجمال التي يقودها مجموعة من المأجورين الذين اعتادت وزارة الداخلية استخدامهم لضمان تزوير الانتخابات، وإرهاب القضاة الذين يحاولون مقاومة هذا التزوير.

ولكن حتي هذا العمل الممعن في حقارته لم يسفر إلا عن عدد كبير من القتلى والجرحى، دون أن يجبر الشباب على ترك مواقعهم في ميدان التحرير أو ميدان آخر. وزاد الأمر سوءًا أنه لم يدر بخلد أحد أي شك فيمن دفع بهؤلاء المأجورين إلى هذا العمل. حتي رئيس الوزراء الجديد لم يستطع أن يقدم تفسيرًا لما حدث، واكتفى بأن يقسم بأنه لا يعرف من دبر هذا العمل ولكنه آخذٌ في التحري عنه.

زاد خوف النظام فتخلى عن أهم شخصية في الحزب الكريه فعزله من منصبه في الحزب، وأعلن وزير المالية عن زيادة المرتبات والمعاشات بنسبة ١٥٪ دون أن يفكر في طريقة تدبير الأموال، المهم هو التصرف على عجل، ولو تطلب الأمر طبع نقود جديدة، على أمل تهدئة الناس الآن، ولا مجال للتفكير في المستقبل، إذ ظهر أنه قد لا يكون لهذا النظام أي مستقبل.

(٤)

قبل يوم ٢٥ يناير ببضعة أسابيع، تلقيت مكالمة تليفونية من فتاة لا أعرفها، قالت إنها طالبة بالسنة النهائية بكلية الطب بإحدى الجامعات المصرية، وإن مجموعة من

طلاب كليتها يريدون الالتقاء بي لمناقشة عدة أمور تتعلق بأحوال مصر الجارية، وعلى الأخص الظاهرة المنتشرة بين الشباب وهي عزمهم على الهجرة من مصر بمجرد تخرجهم، ليأسهم من الحصول على وظيفة ملائمة في مصر، ومن نوع الحياة في مصر بوجه عام.

قلت لها إني موافق، وقالت إنها سترتب أن يأتي لي طالب من زملائها لاصطحابي إلى الكلية، واتفقنا على اليوم، ولكنها قالت إنها ستعود للاتصال بي للتأكيد بمجرد حصولها على موافقة مكتب الأمن بالكلية.

اتصلت بي قبل الموعد المحدد للندوة بيومين، وقالت بأسف إن مكتب الأمن أبلغها بأن تعليمات عليا اعترضت على مجيئي إلى ندوة بالكلية. أضافت أنها سترتب عقد الندوة في مكان آخر، خارج الكلية، واختارت مكتبة (أ) بمصر الجديدة، وأنها ستضع إعلانات في داخل الكلية عن مكان اللقاء. فوافقته وحددنا اليوم. ولكنها عادت فاتصلت بي وقالت إن الأمن رفض التصريح بوضع إعلانات في الكلية ما دام الشخص المعلن عن ندوته سبق أن رفض الأمن مجيئه إلى الكلية.

عادت إلى الاتصال بي بعد أيام وقالت إنها يمكن أن ترتب اللقاء مع الاستغناء عن وضع إعلانات في الكلية، والاعتماد على الاتصال الشخصي بالطلبة وعن طريق الإنترنت.

تم الاتفاق ومرّ عليّ زميل لهذه الطالبة فاصطحبني إلى المكتبة، وكان الطريق طويلًا فسمح لي بالدخول في حديث طويل معه. فتنني الشاب بشخصيته وثقافته وحماسته وإخلاصه في الكلام. كان أيضًا طالبًا في السنة النهائية بكلية الطب، فهو زميل للطالبة التي رتبت الندوة وعرفت أن كليهما من مواليد المنيا، وأن عمره ٢٢ سنة، وأن أباه مدرس للغة العربية في إحدى مدارس المنيا، وأنه (أي الطالب) قرأ معظم كتبي، وأن والده كان يشجعه هو وأخاه على القراءة فيعدهما بمكافأة إذا قاما بعمل معين، وكانت المكافأة بعض كتب نجيب محفوظ أو طه حسين. قال لي أيضًا إنه يعتزم الهجرة بمجرد التخرج، وإنه نقدم بالفعل بطلب للهجرة في السفارة الأمريكية.

عندما وصلت إلى مكتبة (ألف) والتقيت بزميلته لأول مرة، وجدت فتاة رائعة أيضًا، مصرية مائة بالمائة، محجبة وسمراء وجميلة الملامح، ولفتت نظري شخصيتها العقلية (التي كنت قد لاحظتها من قبل في طريقتها الحاسمة في الحديث في التليفون)، مما يفرض على الفور على من يلتقي بها أن يعاملها باحترام كامل.

(قلت لنفسي: أهذا إذن هو نوع الشباب الذي ينتجه صعيد مصر متى أتيحت له فرصة التعليم والتعرف على العالم؟ أهذه إذن هي الفتاة المصرية التى أُحسنت تربيتها فجمعت بين تقاليد أسرتها وبين العمل العام بما في ذلك تنظيم الندوات وتحدّي مكاتب الأمن؟)

جرت الندوة بنجاح إذ كان الشباب الحاضرون (بعدد يكاد أن يكون متساويًا من الذكور والإناث) يحسنون التعبير عن أنفسهم ويحسنون أيضًا الاستماع. كان آخر سؤال وُجّه إليّ عما إذا كنت متفائلًا أم متشائمًا بمستقبل مصر، فأجبت دون تردد بأني متفاءل وكانت هذه إجابتي دائمًا في كل الندوات المماثلة، ولكن قوّى من تفاؤلي هذه المرّة تعرفي على هذه الشابين الرائعين، وما شهدته من سلوك وكلام المشتركين في الندوة. وشرحت أسباب تفاؤلي على النحو التالي:

أولًا: الأحوال في مصر وصلت إلى درجة من السوء والتردّي بحيث لا يمكن أن تتغير إلاّ إلى الأفضل، إذ ليس من الممكن تصوّر ما هو أسوأ من ذلك.

ثانيًا: أن تاريخ مصر خلال المائتي عام الماضية على الأقل، هو تاريخ صعود وهبوط، في دورات من التقدم والتدهور، وأن كل فترة من التقدم تبدأ من نقطة أفضل مما بدأت منها فترة التقدم السابقة. صحيح أن فترة الهبوط الحالية قد طالت بعض الشيء، إذ قاربت الثلاثين عامًا، وقد يعتبر البعض أنها زادت عن الأربعين عامًا، ولكنها لا بد أن تنتهي عن قريب.

وثالثًا: أن السنوات الأخيرة تذكرني بشدة بالسنوات الأربع التي انقضت بين هزيمة الجيش المصري (وبقية الجيوش العربية) في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وبين قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. في تلك الفترة شهدت مصر تخبطًا مذهلًا في السياسة، وزيادة

ملحوظة في الفساد، وإمعانًا من جانب الملك في الانحلال، ومن ثم قوي شعور الناس بالإحباط، وظنوا وكأن كل هذا البؤس لن يكون له نهاية. وفجأة سمعنا بقيام الجيش بانقلاب عزل به الملك، فانقلب الشعور بالإحباط فرحًا وتفاؤلًا بالمستقبل.

ورابعًا: يجب ألا نستهين بحجم التغير في النفوس الذي يمكن أن يحدث بين يوم وليلة بمجرد أن يعود للناس الأمل في الإصلاح. اليأس قاتل للهمة، ولكن الأمل يحييها ويمكّن الناس من أن يصنعوا الأعاجيب. هذا هو ما حدث في الأيام والسنوات التالية لقيام الثورة في ٢٣ يوليو. ومن الممكن أن يحدث مرة أخرى بمجرد أن يحدث تغير إيجابي في نظام الحكم في مصر.

وخامسًا: هناك وراء كل ما نراه من سيئات وما نشكو منه من مصاعب تغيرات طيبة جدًّا تحدث تحت السطح ولا ترى بسهولة، وتمهد لأشياء رائعة لا بد أن تظهر فوق السطح في يوم من الأيام. من هذه التغيرات الطيبة انتشار التعليم (مهما كانت درجة التدهور في مستواه)، وخروج المرأة للعمل وزيادة مساهمتها في الحياة الاجتماعية وزيادة اتصال الشباب المصري بالعالم.

كان هذا هو ما ذكرته في تلك الندوة التي أتكلم عنها، كأسباب للشعور بالتفاؤل بمستقبل مصر. ثم حدث ذلك الحادث الرائع في ٢٥ يناير ٢٠١١، واستمر حتى تنحي حسني مبارك عن الحكم في ١١ فبراير. وخلال ذلك علمنا بعزل بعض من أسوأ وجوه النظام وأكثرهم حظًّا من كراهية الناس، كما أعلن عن أن الابن جمال مبارك لن يرشح نفسه كرئيس للجمهورية بعد أن بذل النظام جهودًا جبارة أشاعت الكثير من الالتباس في نفوس الناس، من أجل الترويج لهذا الابن. فجأة تبددت السحب من سماء مصر، وانفرجت أسارير الناس، وراحوا يغنون ويرقصون في الشوارع، وفوجئنا بزوال حالة الإحباط وعودة الأمل فجأة، فرأينا لافتات تحمل عبارة «ارفع رأسك فوق.. أنت مصري» ورأينا الشباب المصري من مختلف الطبقات يقومون بتنظيف الشوارع وغسل التماثيل، وكأن مصر قد سمعت فجأة ما جعلها تمسح دموعها، وتصلح هندامها، وتخرج للعالم بابتسامة مشرقة معلنة بداية صفحة جديدة من تاريخها.

قلت لنفسي: إني كنت على حق في تفاؤلي ولكن الذي حدث في هذه الثمانية عشر يومًا (٢٥ يناير ـ ١١ فبراير) ضاعف من تفاؤلي، وأضاف إلى أسبابي القديمة للتفاؤل أسبابًا جديدة.

كنت أشعر، حتى قبل ٢٥ يناير، بأن الجيل الجديد من الشباب المصري فيه صفات إيجابية جدًّا يتفوقون بها على جيلنا نحن عندما كنا في مثل سنهم، ولكني لم أكن أدرك أن هذه الصفات الإيجابية منتشرة إليهذا الحد، وفي مختلف أنحاء مصر، ولا تقتصر على طبقة اجتماعية دون أخرى.

كنت أعرف أن المرأة المصرية قد حققت تحررًا عقليًّا ونفسيًّا حقيقيًّا سواء غطت شعرها بحجاب أو لم تغطّه، ولكن لم أكن أدرك أن هذا التحرر العقلي والنفسي قد انتشر بدوره إلى هذا الحد، جغرافيًا وطبقيًّا وأن امتزاج هذا التحرر النفسي الجديد بالحياء المحبب الذي كان دائمًا من سمات الفتاة المصرية، قد أسفر عن هذه الشخصية الجديدة الرائعة للفتاة والمرأة المصرية، بل وكان له أثر طيب حتى على سلوك الشبان الذكور فزاد من حبهم للحياة، ومن ثقتهم بأنفسهم، ومن احترامهم للجنس الآخر.

كنت أعرف أن حوادث التحرش الجنسي التي تكررت في مصر في السنوات الأخيرة في أيام الأعياد، لها علاقة بانتشار الشعور بالإحباط وبما أصاب أعدادًا كبيرة من الشباب من فقدان الثقة بالنفس ومن احترامهم لأنفسهم فتأكدت لي صحة هذا الاعتقاد عندما رأينا سلوكًا مختلفًا تمامًا في أماكن اكتظت بالشبان والشابات، بادل فيها بعضهم البعض الاحترام والمحبة، وتصرف الذكور فيها تصرف الرجال الناضجين فقدموا كل ما يستطيعون من مساعدة وحماية للفتيات المشتركات معهم في المظاهرات.

لا زلت أعتقد أن هذا التطور الرائع الذي طرأ على الشباب المصري، ولم يكن واضحًا تمامًا للعيان، فأصبح ملء السمع والبصر يحتاج إلى تفسير واكتشاف أسبابه الحقيقية. إن لديّ بعض التكهنات والتخمينات التي تحتاج إلي تمحيص وتدقيق. هل الانفتاح على العالم هو السبب؟ هل المصاعب الاقتصادية نفسها من بين الأسباب؟

إذ صهرت هذه المصاعب نفوس الشباب وحوّلت المعدن الرخيص إلى معدن نفيس؟ هل هو انتشار التعليم (حتي مع تدهور مستواه) الذي لا بد أنه شمل الكثيرين ممن لديهم استعداد فطري طيب، وذكاء طبيعي، فظهرت ثمار طيبة من أرض كانت جرداء بمجرد أن وصل إليها الماء، مهما كان هذا الماء شحيحًا؟ بل أحيانًا يخطر لي التساؤل عما إذا كان السبب، في نهاية الأمر يتعلق بعبقرية الشعب المصري الكامنة في الأساس في الريفيين من المصريين، باعتبارهم هم المخزون الأساسي الذي تترسب فيه خلاصة قرون متتالية من الحضارة المصرية، فإذا بهذا المخزون يظهر فجأة على السطح بمجرد أن رفعت عنه بعض الأثقال التي كانت جاثمة فوقه.

أيًّا كان التفسير فالذي أظهرته هذه الأيام الثمانية عشر (٢٥ يناير ـ ١١ فبراير ٢٠١١) كان رائعًا ومدهشًا، ولا بد أن يعطينا أسبابًا جديدة للمزيد من التفاؤل.

هذا هو ما يدور بذهني الآن، بعد نجاح هذه الثورة المدهشة، ولكني كنت قد كتبت قبل قيام هذه الثورة كتابًا كاملًا، ظهر لأول مرة قبل عامين (يناير ٢٠٠٩) حاولت فيه أن أصف وأفسر ما حلّ بمصر والمصريين في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، خلال فترة حكمه الطويلة. هذا هو ما يجده القارئ في الصفحات التالية، والتي أجدها، عندما أعيد قراءتها الآن، تقدم وصفًا وتفسيرًا معقولين للغاية لذلك العهد، الذي يمكننا الآن وصفه بكل سرور بأنه «العهد البائد».

[١]

الدولة الرخوة

-١-

منذ نحو أربعين عامًا، عندما كنا ندرس الاقتصاد في أوربا، نحن المبعوثين إلى الخارج على نفقة الدولة، ونحاول اكتشاف أسرار التنمية والنهضة بصفة عامة، كانت هناك ثلاثة أو أربعة أسماء لاقتصاديين كبار تحظى باحترام وإجلال خاص منا جميعًا، نتلقف أي شيء يكتبونه، ونعتبر آخر كلمة تصدر عنهم بمثابة آخر كلمة تصدر في قضية التنمية والتخلف. كان من هؤلاء الاقتصادي وعالم الاجتماع السويدي العظيم «جنار ميردال (Gunnar Myrdal)» الذي كان يتميز عن معظم الاقتصاديين بثاقب نظره وبعد أفقه، وبدرجة عالية من الحكمة، فضلا عن أنه كان من أواخر ذلك الجيل من الاقتصاديين الآخذ في الاندثار، الذين يتمتعون بثقافة واسعة، ويمزجون بين معرفتهم الاقتصادية ومعارفهم السياسية والاجتماعية، ويرفضون تحويل الاقتصاد إلى فرع من فروع الرياضة التطبيقية. كان يقول: «ليس هناك مشاكل اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وأخرى سياسية، ثمة فقط مشاكل، وهي معقدة».

نشر الأستاذ ميردال في ١٩٦٨ كتابه الشهير «الدراما الأسيوية: بحث في أسباب فقر الأمم»[١]، فتلقفه طلاب التنمية في العالم بالتهليل والترحيب، وقارنوه (كما يبدو أيضًا من عنوان الكتاب نفسه) بكتاب آدم سميث الأشهر «بحث في طبيعة وأسباب

(١) G. Myrdal: Asian Drama, Penguin, London, 1968.

ثروة الأمم». والمقارنة في رأيي في محلها، ولعلها ستصبح كذلك، أكثر فأكثر، مع مرور الزمن.



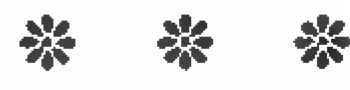
أقول هذا عن ميردال بسبب نظرية معينة قال بها في ذلك الكتاب ثم أفاض في شرحها في كتاب آخر صدر في ١٩٧٠ بعنوان «تحدي الفقر في العالم»[١] وهي نظرية «الدولة الرخوة». كان ميردال يرى أن كثيرًا من بلاد العالم الثالث يعاني من خضوعه لما أسماه بالدولة الرخوة، وأن هذه الدولة الرخوة تكاد تكون هي سرّ البلاء الأعظم، وسببا أساسيا من أسباب استمرار الفقر والتخلف. وهو يعني بالدولة الرخوة: دولة تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون: الكبار لا يبالون به لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوى لغض البصر عنه. الرخص والتصريحات معروضة للبيع، سواء كانت لبناء غير قانوني، أو لاستيراد سلعة ممنوعة، أو لاسترداد ضريبة واجبة الدفع، أو لفرض حماية لسلعة مسموح باستيرادها.. إلخ. والقيود لا تفرض إلا لكي يثرى البعض من كسرها والخروج عليها، والضرائب نادرًا ما تحصل أصلًا. والمناصب يلهث الناس للحصول عليها لما تجلبه من مغانم مادية، والإمضاءات تباع أو توهب للمحاسيب والأقارب والأنصار. والعملات الأجنبية وبدلات السفر توزّع بلا حساب على أصحاب السلطة والمقربين منهم. وقروض البنوك تمنح بأسعار فائدة رمزية لمن لا يستحقها بينما يحرم منها من تقررت هذه الفوائد الرمزية أصلًا لصالحهم.. إلخ.

في هذه الدولة الرخوة يعم الفساد إذن وتنتشر الرشاوى، فرخاوة الدولة تشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيدها رخاوة. والفساد ينتشر من السلطة التنفيذية والسياسية إلى التشريعية، حتى يصل إلى القضاء والجامعات. صحيح أن الفساد والرشوة موجودان بدرجة أو أخرى في جميع البلاد، ولكنهما في ظل الدولة الرخوة يصبحان «نمط الحياة».

ويفسّر ميردال ظاهرة الدولة الرخوة تفسيرًا طبقيًا محضًا، فهي ترجع إلى ما تتمتع

(١) G. Myrdal: the Challenge of World Poverty, Allen Lane the Penguin Press, London, 1970.

به الطبقة العليا من قوة تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع. وهي وإن كانت تصدر قوانين وتشريعات تبدو وكأنها ديمقراطية وعادلة في ظاهرها، فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف في تطبيق ما في صالحها وتجاهل ما يضرّ بها. وأفراد هذه الطبقة لا يشعرون بالولاء لوطنهم بقدر ما يدينون بالولاء لعائلاتهم وأقاربهم أو عشائرهم ومحاسيبهم. كما يلفت ميردال النظر إلى أن هناك ما يشبه الاتفاق الضمني بين المشتغلين بالتنمية على التزام الصمت التام إزاء ظاهرة الدولة الرخوة، وحتى إذا تناولوها في أحاديثهم الشفويّة وتندّروا بها، فهم لا يكتبون عنها (إذ إن كثيرين منهم يتكسبون منها). والمؤسسات الدولية لا تمسّها طبعًا ولا بكلمة واحدة، من قريب أو بعيد، في تقاريرها وتحليلاتها. ولهذا الصمت أسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها، كما أنها لن تخفى على القارئ اللبيب.



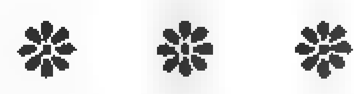
عندما قرأنا ما كتبه الأستاذ ميردال عن الدولة الرخوة في نهاية الستينيات، لم يطرأ ببالنا قط أن كلامه ينطبق على مصر، فقد كانت مصر في ذلك الوقت أبعد ما تكون عن الدولة الرخوة. كانت لدينا مشكلات أخرى ليست هذه من بينها. طبعًا كان هناك بعض الفساد وبعض الرشاوى، وكانت هناك بضع حالات لاستغلال النفوذ، ولكن هذا كله لم يكن قطعا يشكل نمط الحياة في مصر في الستينيات، وكانت الأمثلة التي ذكرها ميردال هي في الأساس من جنوبي آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول حديثة الاستقلال في إفريقيا. ثم صادفت بنفسي مثالًا صارخًا للدولة الرخوة، ورأيته بعيني رأسي، عندما عشت بضعة شهور في لبنان في مطلع السبعينيات، وقبل نشوب الحرب الأهلية. فقد رأيت في لبنان في ذلك الوقت كل ما ذكره ميردال وفي صورة صارخة، على الرغم من أن لبنان (أو ربما بسبب ذلك) كانت هي المكان المحبب والمفضّل للمنظمات الدولية وفروع الشركات والبنوك الأجنبية. في ذلك الوقت بدأ حكم السادات في مصر، وإذا بنمط الحياة في مصر يتحول سنة بعد أخرى، إلى صورة أقرب فأقرب إلى نمط الحياة في لبنان: الحكومة تتراجع شيئا فشيئًا عن القيام بوظائفها التقليدية، من المحافظة على الأمن إلى جمع القمامة، إلى توصيل المياه النقية وصرف المجاري، إلى بناء المدارس إلى المحافظة على الآثار.. إلخ. تحوّلت الحكومة في

مصر شيئًا فشيئًا، خلال السبعينيات، إلى دولة رخوة، وتضاءلت مكانة الوزراء شيئًا فشيئًا، وأصبح الموظفون يذهبون إلى مكاتبهم الحكومية في الصباح ويتاجرون في العملة بعد الظهر. وأصبح كل شيء خاضعًا للمفاوضة والمساومة، وكل شيء متوقفا في النهاية على الشطارة. ومع هذا لم يبلغ الحال في نهاية السبعينيات مثل ما كان عليه الحال في لبنان قبل الحرب الأهلية، ولم يكن النموذج اللبناني قد انطبق بحذافيره بعد على مصر.

ثم مرت ثلاثون عاما أخرى فإذا بنا نرى نمط الحياة في مصر وقد كاد أن يصبح نسخة مكررة من نمط الحياة في لبنان كما كان منذ نحو ثلث قرن. كنت قد لاحظت في مطلع السبعينيات سطوة المال على كل شيء في لبنان، وأن لكل شيء تسعيرته، فإذا بي أجد أن نفس الشيء قد حدث في مصر. كنت في لبنان تستطيع أن تبني بيتك أينما شئت، وبأي ارتفاع وأن تقتطع من الشاطئ ما يحلو لك، وأن تزحف بعمارتك على الرصيف أو على أراضي الدولة الأخرى فلا يوقفك أحد، فكل شيء ممنوع يمكن أن يكون مباحًا باتباع اللازم. فإذا بي أجد الأمر قد أصبح كذلك في مصر، وإذا بكلام الأستاذ ميردال عن الدولة الرخوة أكثر انطباقًا على مصر اليوم منه على معظم الدول التي عناها ميردال في الستينيات، أو يكاد أن يكون كذلك.

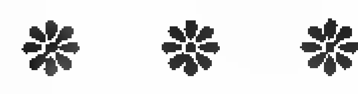
كان كل يوم منذ بداية عهد مبارك، يأتينا بدليل جديد على رخاوة الدولة المصرية. لقد بدأت هذه الحقبة باعتداءات إسرائيل على صبرا وشاتيلا التي وقفت منها الدولة موقف المتفرج. ثم جاء حادث الباخرة «اكيلو لاورو» وخطف الطائرة المصرية في ١٩٨٦، فلم يصدر من الدولة المصرية رد الفعل الملائم. ثم انهار مصرف النوبارية بزاوية عبد القادر ولم يعاقب الوزير المختص على إهماله بل اكتُفي بنشر صورة له مع رئيس الجمهورية والرئيس ينظر إليه شذرًا. ثم غرقت الباخرة «سالم إكسبرس»، فأبدت الدولة تراخيا مدهشًا في إنقاذ الركاب من الغرق. ثم انتشرت فضائح مذهلة عن وزارة البترول انتهت بخروج الوزير دون أن يقدم للمحاكمة. ثم أثيرت فضيحة شركات توظيف الأموال فتمكّن أغلبية المحتالين من مؤسسيها من الهرب سالمين إلى خارج البلاد. ثم وصلت إلى القاهرة فجأة جثث للعمال المصريين بالطائرات من العراق وسمعنا عن قتلهم بالرصاص في شوارع بغداد، فأصدرت الحكومة

تصريحات تنفي فيها المسئولية عن حكومة العراق الشقيقة (وذلك قبل أن تتحوّل حكومة صدام حسين إلى ألدّ الأعداء عندما رأت الولايات المتحدة ذلك). ثم عاد نصف مليون عامل من الخليج بعد حرب الكويت في ١٩٩١، انضموا إلى صفوف المتبطلين في مصر، دون أن تصنع لهم الدولة شيئًا. وعندما نشرت الصحف أن مئات من الفقراء في مصر يلجأون إلى بيع كليتهم للمرضى الأثرياء من الخليج وغيرهم، لم تتحرك الحكومة لحمايتهم ومنعهم من بيع أجزاء من جسمهم. وأثناء ذلك سمعنا عن ممارسة ما سمي بـ«الغش الجماعي» في امتحانات المدارس، إذ يمسك بعض أولياء الأمور بمكبرات الصوت يذيعون خلالها الإجابات الصحيحة لأبنائهم الجالسين في الامتحان تحت سمع الدولة وبصرها، وكأن الدولة لم تعد تخيف أحدًا أو قادرة على أن تنهر أحدًا. أو نسمع عن حادث اعتداء على فتاة في ميدان العتبة من أربعة أشخاص، لا يتصدى لهم إلا أمين شرطة كان مارًا بطريق الصدفة فتحركت بقلبه الشفقة والشهامة (استحق عليها مكافأة مالية) وأمسك بأحدهم وطلب من الجمهور أن يمسك به حتى يلحق بالباقين. وعلى أي حال فإن منظر أي جندي شرطة في شوارع القاهرة اليوم، يدلك على الفور على الحالة التي وصلت إليها هيبة الدولة ومكانتها: فتى صغير جائع خائف، يرتدي بدلة الشرطة الواسعة من فرط نحافته، ولا يسمع له صوت ولا يرد إهانة تصدر إليه من رجل يبدو عليه الثراء، بل يكاد يقبّل يده، وهو يتطلع بلهفة إلى ما قد يجود به عليه من صدقة.



ثم حدثت في أحد أيام ١٩٩٢ هزّة أرضية لم تستمر أكثر من ٤٠ ثانية، ويعتبر اليابانيون أمثالها أقرب إلى هزّة مداعبة منها إلى الزلزال، فإذا بالدولة المصرية كلها، من فرط رخاوتها، تكاد تسقط متهالكة على الأرض. ففي لحظات معدودة انكشف للجميع نسبة العمارات المخالفة للقانون، ولم يعاقب أحد عليها، والأدوار المحكوم عليها بالإزالة ولم يزلها أحد، والآثار الواجبة الترميم ولم ترمّم، والمدارس التي تجاوزت عمرها الافتراضي ومع ذلك سمح للتلاميذ بدخولها. كما انكشفت نوعية المحافظين الذين لا يعتبرون من مهمتهم التخاطب مع الأهالي، إذا ما جروا يخبرونهم بما حدث، ونوعية أعضاء المجالس المحلية المتواجدين في القاهرة بالقرب من

الوزراء للجري وراء مصالحهم الخاصة. كما انكشفت السرعة الجنونية التي أثرت بها سيدة تملك عمارة في مصر الجديدة والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الدولة الرخوة، واضطرّت هذه السيدة إلى التصريح بكيفية تحقيقها لهذا النجاح وهي، على حد قولها «إنها فاهمة اللعبة كويّس في مصر». كما كشف الزلزال على نحو لا يقبل الشك مدى تحيز الدولة في مصر لأهل القاهرة بالمقارنة بمدن الأقاليم وقراها، إذ إن كل المستفيدين من الدولة الرخوة، تقريبًا، يقيمون بالقاهرة. لا عجب أيضًا في ظل هذا كله، أن ينشط المتطرفون في بلد بعد آخر من بلاد الصعيد، فيتجرأون على الأقباط مرة بعد أخرى، أو يطلقون الرصاص على بعض السياح.



لقد جاءت الدولة الرخوة إلى مصر منذ نحو خمسة وثلاثين عامًا، وقد اعتدنا أن نقول إن الذي حدث في ذلك الوقت هو بداية تطبيق سياسة الانفتاح، وأن نردّ كثيرًا من هذه الظواهر المؤسفة التي ذكرتها إلى سياسة الانفتاح. لقد أشار البعض إلى أن المسالة ليست مجرد انفتاح بل هو انفتاح من نوع خاص. البعض أسماه الانفتاح الاستهلاكي، حيث كان الواجب أن يكون انفتاحًا إنتاجيًا، وسماه الأستاذ أحمد بهاء الدين «انفتاح سداح مداح»، أي انفتاحًا بلا ضابط ولا قانون. ولكن لعل فكرة الأستاذ ميردال هي الأفيد لنا في تشخيص ما بدأ يحدث في مصر منذ ثلث قرن، ولا زال سائدًا حتى اليوم، وهي فكرة «الدولة الرخوة». فالحقيقة هي أن الذي حدث ليس هو ما كانت تشير به فكرة الانفتاح أصلًا، من تخلّي الدولة عن النشاط الإنتاجي الذي يمكن أن يقوم به الأفراد وتركيز الدولة على البنية الأساسية، إذ كثيرا ما قامت الدولة بمشروع تجاري بحت كبناء الفيلات لصفوة القوم على الساحل الشمالي، مع تقاعسها في القيام بوظائفها التقليدية في السهر على البنية الأساسية من مدارس ومستشفيات وطرق وآثار.. إلخ. والذي بدأ يحدث منذ ثلث قرن ليس هو بالضبط فتح باب الاستيراد على مصراعيه وإلغاء الحماية للمنتجين المحليين، بل هو فتح باب الاستيراد أو غلقه، فرض الحماية أو إلغاؤها، على حسب ما تملي به مصالح فئة معينة من علية القوم. كما أن لفكرة «الدولة الرخوة» فائدة أكيدة، إذا قورنت بفكرة الانفتاح، هي الربط بين التخاذل في الاقتصاد والتخاذل في السياسة، وبين التراخي

في السياسة الخارجية والتراخي في السياسة الداخلية. إن وصف ما بدأ يحدث في مصر منذ بداية السبعينيات بأنه مجرد «انفتاح» لا يوحي بشيء عن موقف الدولة المصرية من إسرائيل، أو من الولايات المتحدة، أو من عمالها المشتغلين بالخارج، أو من المتطرفين في الداخل.. إلخ. وإنما الذي يصلح لوصف هذا كله هو وصف «الدولة الرخوة».

السؤال الآن: ما الذي أدى إلى ظهور «الدولة الرخوة» في مصر، منذ ما يقرب من ثلث قرن في أوائل عهد السادات، وبعد عشرين عامًا من الدولة القوية في عهد عبد الناصر؟ وما الذي أدى إلى زيادة رخاوتها في عهد مبارك، وعلى الأخص في العشرين سنة الأخيرة؟

-٢-

منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين هبّت على العالم رياح شديدة يمكن أن نسميها، تمشيًا مع الاصطلاح الشائع، «رياح العولمة». لم تكن هذه بالطبع أول هبّة لرياح العولمة، فالحملات الاستعمارية، قديمها وحديثها، صورة من صور العولمة. فالاستعمار يجعل البلاد البعيدة قريبة، ويوسّع الأسواق، ويأتي بالمواد الأولية من أقصى أركان الأرض، أي أنه يقصّر المسافات التي تقطعها السلع ورؤوس الأموال والأشخاص، بل والأفكار والعادات. وهذا هو بالضبط معنى العولمة. ولكن تلك الموجات القديمة من موجات العولمة كانت تتخذ في الغالب الأعم صورة احتلال جيوش دولة لأراضي دولة أو أمة أخرى. أما الموجة الحالية، التي بدأت في الثلث الأخير من القرن العشرين، فتتسم بما يمكن أن نسميه «تفكيك الدولة».

إن موجات العولمة، القديم منها والحديث، تكمن وراءها دائمًا عوامل اقتصادية، ولكن هذه العوامل الاقتصادية التي كان يناسبها في الماضي أن تتم العولمة عن طريق الاحتلال العسكري، أصبح الذي يناسبها الآن هو العولمة عن طريق تفكيك الدولة.

تفسير ذلك أن العولمة في المرحلة الحالية تأتي في أعقاب ما يقرب من ثلاثين

عامًا، هي العقود الثلاثة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٧٥) اتسمت بالتدخل الشديد من جانب الدولة في الاقتصاد والمجتمع. وأنا لا أقصد مصر وحدها بل العالم الثالث كله، بل (في بعض صور التدخل) العالم المتقدم اقتصاديًا أيضًا. كان هذا التدخل الشديد من جانب الدولة يتخذ صورة التأميم، أو إقامة أسوار الحماية ضد الواردات والاستثمارات الأجنبية، أو فرض حد أدنى للأجور وحماية العمال بشتى أنواع الحماية الاقتصادية والاجتماعية، أو التدخل في تحديد الأسعار وفرض الضرائب العالية، أو إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الدخل المنخفض، أو لتحقيق ما يسمى بدولة الرفه في الدول الأكثر تقدمًا (Welfare State) أي قيام الدولة بخدمات أساسية لكل المواطنين دون تمييز، وبأسعار في متناول الجميع.

إن موجة العولمة الحالية تهدف إلى عكس هذا بالضبط. إنها ليست إلا فيضانا من رؤوس الأموال والسلع التي تبحث لها عن أسواق جديدة للاستثمار والتصريف، في ظل تشبع البلاد التي تنتجها وانخفاض ربحية الاستثمار فيها، بسبب تشبع الطلب من ناحية وارتفاع الأجور من ناحية أخرى. هذا الفائض من السلع ورؤوس الأموال يبحث عن أسواق جديدة واسعة لا تحيط بها أسوار الحماية، وعن فرص جديدة للاستثمار لا تتدخل الدولة فترهقها بالضرائب العالية، وعن عمالة رخيصة لا تتدخل الدولة بحمايتها بفرض حد أدنى لأجورها، أو بوضع الشروط القاسية لفصل العمال إلخ. ويا حبذا لو تحققت هذه الفرص الجديدة للاستثمار بشراء مشروعات جاهزة، أي بـ«الخصخصة» فيوفر أصحاب هذه الاستثمارات على أنفسهم أعباء المجازفة بالدخول في مجالات جديدة، وأمامهم مشروعات تامة الصنع ورابحة وجاهزة للبيع. هذا هو ما يسميه بعض الكُتاب تراكم رأس المال عن طريق «الاستحواذ ووضع اليد»، (Accumulation by Acquisition) أو ما يمكن أن نسميه بـ«نزع الملكية للمنفعة الخاصة» وهو عكس «نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة». ولكن كل هذا يتطلب دولًا ضعيفة. فكلما كانت الدولة ضعيفة سهل الحصول على أسواق جديدة وفرص جديدة للاستثمار بأيسر الشروط، وعمالة بأقل الأجور، وخصخصة بأقل الأسعار، فإذا كانت الدولة قوية وجب تفكيكها.

هذه بلا شك سمة من أهم سمات التطور الاقتصادي والسياسي في الثلاثين عامًا

الماضية، ليس في مصر وحدها بل وفي العالم ككل. حدث في الاتحاد السوفيتي فأدى إلى سقوط الدولة السوفيتية (على عكس ما يقال من أن هذا السقوط كان بسبب شوق الناس للديمقراطية)، وحدث في بقية أوربا الشرقية، فأدى إلى سقوط نظام شيوعي بعد آخر. بل وحدث في أوربا الغربية نفسها بانتشار الخصخصة وتفكيك دولة الرفه، كما حدث في بلد بعد آخر من بلاد العالم الثالث. وقد تحمل الإنسان الروسي، والأوربي، وفي كثير من بلاد العالم الثالث، أعباء ثقيلة نتيجة لذلك، في التعليم والصحة وفرص العمالة المتاحة. كما تحمل الإنسان المصري أعباء ثقيلة لنفس السبب.

كان الإنسان المصري دائمًا في أحسن حالاته في ظل الدولة القوية. عندما تكون الدولة المصرية قوية يزدهر الاقتصاد، وتحصّل الضرائب، فتنفق الدولة على مختلف المشروعات والخدمات العامة، وينضبط نظام التعليم، وتخلق فرص العمالة، وقد تقدم الدولة الدعم للفقراء. وعندما تكون الدولة ضعيفة لا تحصّل الضرائب، ويخرق الناس القانون، ويفقد الناس احترامهم لرجل البوليس ويختل الأمن، ولا تحترم قواعد المرور. وفي العصر الحديث، تنتشر الدروس الخصوصية، وتختلط مياه الشرب بمياه المجاري، ويتحرش الشباب بالنساء في الطريق العام، وتكثر حوادث تصادم سيارات الميكروباس، وتغرق العبّارات، كما يغرق الشباب المصري الذي يريد أن يصل إلى شواطئ إيطاليا واليونان في قوارب مطاطية.. إلخ.

قد يقال إن هذه القاعدة تنطبق على أي دولة، وليس على مصر وحدها. ولكن هذا ليس صحيحًا، أو ليس صحيحًا بنفس الدرجة. فلبنان مثلا، ما أكثر فترات ازدهاره الاقتصادي في ظل دولة ضعيفة، ودول المغرب العربي تبدو أقل احتياجًا بكثير لدولة قوية بالمقارنة بمصر، والأمريكيون ينفرون بطبعهم من الدولة القوية، ويفتخرون بالدولة التي تتركهم وشأنهم. أما في مصر، فسواء نظرنا إلى التاريخ الحديث أو المتوسط أو القديم، سنجد أن ازدهار الحضارة المصرية وتقدم أحوال الإنسان المصري يكونان دائمًا في عصور الدولة القوية.

كثير من الكتاب يفسرون هذه الظاهرة المصرية باعتماد مصر هذا الاعتماد الكلي

على النيل. فالنيل يحتاج إلى تدخل مستمر من جانب الدولة، أي إلى دولة مركزية قوية، لمجرد استمرار الحياة نفسها، سواء عندما يكون النيل شحيحًا بمياهه، فتتدخل الدولة بتوزيعها توزيعًا عادلًا، أو عندما يكون النيل كريمًا أكثر من اللازم، فتتدخل الدولة بحماية الأرض والسكان من اكتساح الفيضان لها. ولكن النيل قد يكون هو تفسير الحاجة إلى دولة قوية في مصر، ليس فقط كمصدر للمياه، بل وأيضًا كسبب للكثافة السكانية العالية المتركزة حول مجرى النيل، إذ كلما زادت الكثافة السكانية اشتدت الحاجة إلى دولة مركزية قوية.

من ناحية أخرى، قد يكون السبب سمات في الشخصية المصرية تجعلها تميل إلى تسليم قيادها إلى حاكم قوي ولا تستطيع تنظيم مشروع بنجاح اعتمادًا على مجرد التعاون بين مجموعة من الأفراد، بل يحتاج هذا دائمًا إلى وجود رئيس قوي. ولكني أعود فأقول إن هذه السمات في الشخصية المصرية (بفرض وجودها بالفعل)، قد تكون نتيجة لاعتياد المصريين وجود دولة مركزية لعدة آلاف من السنين، نتيجة لهذا الاعتماد الكبير على مياه النيل. أيًا كان السبب، فإن من الصعب إنكار حاجة المصريين، أكثر من غيرهم من الشعوب، إلى دولة مركزية قوية. ومن الشيق أن نابليون بونابرت كتب في مذكراته وهو منفيّ في «سانت هيلانا»، إنه لا يعرف بلدًا في العالم يحتاج إلى دولة قوية بالدرجة التي تحتاجها مصر[1]. كان لا بد إذن أن تدفع مصر ثمنا أعلى مما دفعه غيرها نتيجة هبوب رياح العولمة ابتداء من السبعينيات، فزلزلت قوائم الدولة المصرية حتى أفقدتها توازنها، وأصبحت آيلة للسقوط.

ضاعف من أثر العولمة في إضعاف الدولة المصرية ثلاثة عوامل مهمة:

الأول: هزيمة الدولة المصرية في ١٩٦٧، حيث نتج عن الاعتداء الإسرائيلي احتلال سيناء وما ترتب عليه من آثار اقتصادية، وضعف سياسي، وفقدان الدولة الناصرية ما كانت تتمتع به من ولاء غالبية المصريين.

والثاني: شخصية الرئيس الجديد الذي حلّ محل عبد الناصر في ١٩٧٠، إذ اجتمعت فيه عدة صفات ساعدت على تفكيك الدولة المصرية. فمن ناحية، لم يكن

---

(١) اقتطفها جمال حمدان في «شخصية مصر»، الجزء الثاني، عالم الكتب، ١٩٨١، ص ٥٤١.

أنور السادات يشيع الرهبة في الناس مثلما كان يشيعها سلفه. وهو محب للترف والتمتع بالحياة مما جعله بطبعه يضيق بالقيود التي يفرضها القانون على هذا التمتع، وأكثر تسامحًا مع ما قد يميل له المحيطون به والمقربون إليه من خروج على القانون. وهو بطبعه مفتون بكل ما هو غربي، ومن ثم لديه استعداد طبيعي لقبول فتح الأبواب أمام الأجانب، وإزالة أي عقبة قائمة في وجوههم، ولو على حساب القواعد المستقرة. وهو من ناحية أخرى يأتي في أعقاب رئيس قوي أفرط في تقييد حريات الناس فكان من السهل على الرئيس الجديد أن يخلط بين إتاحة مزيد من الحريات للناس (وهو أمر مطلوب) وبين تفكيك الدولة وإحلال دولة رخوة محل الدولة القوية (وهو أمر غير مطلوب).

والثالث: أن موجة العولمة الجديدة اقترنت بحدوث تضخم جامح، كانت العولمة نفسها أحد أسبابه. وقد ساعد التضخم من أكثر من وجه على الإسراع بتفكيك الدولة. فقد أدى التضخم إلى أن تفقد الوظيفة الحكومية الكثير من هيبتها واحترامها، لعدم مسايرة المرتبات الحكومية لمعدل التضخم، وجعل من الأسهل لصاحب المال، ما دام يملك القدر الكافي منه، أن يشتري ذمة المسئول الحكومي أو المسئولين عن القطاع العام. كما أدى ارتفاع معدل التضخم إلى تضاؤل قدرة الحكومة والقطاع العام على منافسة الشركات الأجنبية، بقدر انخفاض قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار.

اجتمعت هذه العوامل كلها، مع رياح العولمة، لتحدث تأثيرها في إضعاف الدولة الذي بدأ المصريون يشعرون به ويستغربونه منذ أوائل السبعينيات، وهم الذين تعودوا على تعليق الآمال على الدولة القوية للسهر على مصالحهم وحمايتهم. ولم تكن نتائج هذا الضعف نتائج طيبة على الإطلاق.

-٣-

عند تقييم ما فعله السادات في تحويله دولة قوية إلى دولة رخوة، لا بد في رأيي من أن نأخذ في حسابنا أن عبد الناصر ترك له تركة ثقيلة هي احتلال سيناء. وسرعان

ما تبين أن جزءًا من الثمن الذي كان يجب على مصر دفعه من أجل استعادة سيناء، في ظروف العالم في ذلك الوقت، ومهما كانت براعة الرئيس الجديد، كان هو بداية تفكك الدولة المصرية.

كان أنور السادات بطبعه أضعف من أن يقاوم هذا التفكيك، بل كان بصفاته الشخصية عاملا مساعدًا في حدوثه، كما سبق أن ألمحت، ولكن من الصعب تصور أن تظل الدولة المصرية بعد ١٩٦٧ بالقوة نفسها التي كانت قبلها. نعم، لقد حدثت حرب ١٩٧٣، وتم عبور عسكري ناجح إلى سيناء، ولكن هذا الإنجاز العسكري، لأسباب ليس هنا مجال الخوض فيها، لم يقترن بإنجاز سياسي مساو له، بل فرض على مصر مختلف الشروط المجحفة في الاتفاقيات المتتالية مع إسرائيل، وبمناسبة هذه الاتفاقيات، ابتداء من اتفاقيات فك الاشتباك في ١٩٧٥، إلى اتفاقية السلام في ١٩٧٩. لقد ساهمت هذه الشروط بلا شك في إضعاف الدولة المصرية، فكيف حدث هذا بالضبط؟

كان دخول الولايات المتحدة طرفا في اتفاقيات تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، قد تم في مقابل خضوع مصر لنفوذها، وهو ما دُشن في احتفال عظيم بزيارة الرئيس نيكسون مصر في ١٩٧٤، وكأنه إمبراطور روماني جاء ليتفقد هذه الدرة الثمينة التي أضيفت مؤخرًا إلى ممتلكاته. ولكن هذا الإمبراطور طلب من أجل أن يحل مشكلة سيناء، أشياء كثيرة، من إعادة تسليح الجيش المصري بسلاح أمريكي، إلى فتح أبواب الاقتصاد المصري أمام رؤوس الأموال والسلع الأمريكية والغربية بوجه عام، وابتعاد مصر تدريجيا عن منطقتها العربية، فضلا بالطبع عن تغيير طبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل.

كان في قبول كل هذا رضوخ صارخ من جانب مصر لإرادة الأجنبي. ومنذ ذلك الوقت، أي منذ منتصف السبعينيات، ظهرت رخاوة الدولة المصرية إزاء الإرادة الأمريكية، وإزاء الإرادة الإسرائيلية، وإزاء إرادة رأس المال الأجنبي، كما أدى أيضًا إلى رخاوة الدولة المصرية إزاء الدول العربية الأخرى.

فالولايات المتحدة وإسرائيل لهما مطامع ومشروعات في الدول العربية الأخرى،

تتعلق بالبترول من ناحية، وبإنشاء علاقات بين إسرائيل وهذه الدول من ناحية أخرى، وبتوسيع دائرة الانفتاح الاقتصادي لتشمل المنطقة العربية كلها من ناحية ثالثة. وكان لا بد لمصر (في نظر أمريكا وإسرائيل) أن تقدم خدماتها لهما في كل هذه المجالات، وقد كان، فإذا بهذه الدولة العربية أو تلك تكتشف بالتدريج، وما زالت تكتشف، كيف فُقدت مصر كزعيمة وشقيقة كبرى، وكَحَكَم فيما ينشأ من نزاعات بين دولة عربية وأخرى، وأن تكتشف كيف أصبحت الدولة المصرية رخوة في علاقاتها ببقية العرب مثلما أصبحت في علاقاتها بالولايات المتحدة وإسرائيل، وفي علاقتها برأس المال الأجنبي.

ولكن هذا كله كان لا بد أن يظهر أيضًا في صورة رخاوة غير معهودة في علاقة الدولة المصرية بالشعب المصري. تفسير ذلك أن العلاقات الخارجية الجديدة، سواء مع الولايات المتحدة وإسرائيل أو رأس المال الأجنبي، كانت تتطلب بالضرورة وصول نوع جديد من الناس إلى تولي مسئوليات الحكم واعتلاء كثير من المناصب المهمة، كرؤساء للوزارة ووزراء، ومسئولين عن السياسة الاقتصادية والإعلام (وعلى الأخص التلفزيون).. إلخ. كل هؤلاء كان لا بد أن يختاروا بعناية ومن نوع مختلف عما كان معروفا في الخمسينيات والستينيات، فإذا كان من بينهم أحيانا بعض من كانوا قريبين من السلطة في الخمسينيات والستينيات، كان لا بد من التحقق من أنهم مستعدون «للتعاون» في تطبيق السياسات الجديدة.

كان المطلوب أشخاصًا لا يحملون أي سخط على السياسة الأمريكية في المنطقة، ويا حبذا لو كانت لديهم نقطة ضعف إزاء نمط الحياة الأمريكي، ويحبون تمييز أنفسهم ونمط معيشتهم عن نمط حياة عامة المصريين. ومن المفيد أن يكونوا ممن يكرهون أي شيء يمت للاشتراكية بصلة، ومؤمنين بقانون السوق وقدرته على تحقيق أحسن النتائج في ميدان الاقتصاد، وبنظام الديمقراطية (على النمط الأمريكي) وبقدرته على تحقيق أحسن النتائج السياسية.

كان مطلوبا أيضًا أشخاص لا ينظرون إلى قضية فلسطين وإسرائيل بالحدة والانفعال السائدين بين عموم المصريين. فهم يحبون أن يصفوا أنفسهم بـ«الواقعية» من حيث

الاستعداد لقبول إسرائيل كأمر واقع، ولا يتعاطفون كثيرًا مع محنة الفلسطينيين، بل يميلون إلى لوم الفلسطينيين أنفسهم على ما حدث لهم. بل قد يمكن الحصول على أشخاص لا يكرهون إسرائيل على الإطلاق، ومستعدين للتعامل معها متى تبين أن النظام يميل إلى هذا الاتجاه.

إن هذا النوع من المصريين (وهو موجود بلا شك في أوساط المتعلمين ورجال المال في مصر مثلما هو موجود في سائر بلاد العالم الثالث)، يتضمن عادة رجالا لهم مصالح خاصة قوية تستفيد كثيرًا من «دعم» الدولة لها. وهذا الدعم المطلوب من الدولة لهذه المصالح الخاصة القوية، يمكن أن يتخذ صورًا متعددة، منها تساهل الدولة معهم فيما يحصلون عليه من تسهيلات في الاستيراد أو التصدير، أو إعفاءات من الضرائب، أو غض البصر عن التهرب من الضرائب، أو حمايتهم عند اللزوم من منافسة البضائع الأجنبية، أو تمكينهم من الحصول على قروض البنوك المملوكة للدولة دون تقديم ضمانات كافية، أو تسهيل الحصول على عملات أجنبية، حتى عندما يكون ما في حوزة الدولة من هذه العملات شحيحا، أو الاستيلاء على أراض مملوكة للدولة بأسعار زهيدة.. إلخ.

إن كل هذه الصور من صور استغلال الدولة لتحقيق مصالح خاصة، تندرج بالطبع تحت ما يسمى «الفساد»، وهي ظاهرة ترعرعت بسرعة في السبعينيات بسبب استعداد نظام الحكم في ذلك الوقت، للأسباب التي سبق شرحها، للتغاضي عنها والتساهل في معاقبتها. هذا الاستعداد للتغاضي عن الفساد أو التساهل في تتبعه ومعاقبته، ظهر جليا في إحاطة الرئيس السادات نفسه برجال من أشد المصريين استعدادا لاستخدام سلطة الدولة لصالحهم، وللإفادة من قربهم من رأس المال في تحقيق ثروات ضخمة.

من أبرز الأمثلة على الفارق بين نظام الحكم في السبعينيات ونظام الستينيات ما طرأ من تغير على مركز عثمان أحمد عثمان وشركته «المقاولون العرب» في الاقتصاد المصري، وعلى علاقته بالدولة. كان عثمان أحمد عثمان في ظل عبد الناصر يبدو مع كل قوته وثرائه، كالموظف الذي يتلقى الأوامر من رئيس الدولة، ويخشى أن يفقد

رضا الدولة عنه، فأصبح في ظل أنور السادات، وكأنه شريك أساسي في الحكم. يوجه النظام ويعطي النصائح التي يستمع إليها الرئيس ويستجيب لها برضا كامل، إلى درجة التزاوج بين الأسرتين.

إنني أميل إذن إلى تفسير رخاوة السبعينيات في تعاملها مع الشعب المصري بظهور هذا النوع الجديد، حتى ولو لم يكن دائمًا جديدًا تمامًا، من المسئولين ومن المقربين من الرئيس الجديد. فهذا النوع من الرجال له نظرة مختلفة تمامًا إلى العلاقة بين الدولة والأفراد، والعلاقة بين الذمة المالية للدولة وذممهم المالية الخاصة.

في السبعينيات، بدأنا مثلا نسمع، لأول مرة، عن سقوط عمارات عالية حديثة البناء على رؤوس ساكنيها، ثم يكتشف أن السبب أن مالك العمارة استخدم في البناء موادًا مغشوشة وغير صالحة، أو بنى عدة أدوار إضافية دون الحصول على ترخيص، لأنه لا يخاف العقوبة على البناء دون رخصة، أو بناها بترخيص ولكن بدفع الرشوة المناسبة.. إلخ.

وفي التعليم، بدأت مشكلة الدروس الخصوصية في التفشي وظهر عجز الدولة عن علاجها. وفي كليات الطب سمعنا عن توريث الأساتذة وظائفهم لأبنائهم والتلاعب بالنتائج لصالحهم. وفي الثقافة تدهورت بشدة معايير منح جوائز الدولة التقديرية، فأصبح أهم هذه المعايير علاقة المتقدم للجائزة بالسلطة. وأصبح أكثر المرشحين حظا في الحصول على هذه الجوائز وزيرًا أو رئيس وزراء سابقا يراد إرضاؤه، وربما أيضًا إثناؤه عن أي فكرة قد تطرأ بباله لفضح ما كان يدور أثناء توليه السلطة.

في السبعينيات، بدأ أيضًا ظهور رخاوة الدولة في ميدان آخر هو العلاقة بين المال العربي والإنتاج الثقافي المصري. فقد أدى الثراء المفاجئ الذي طرأ على دول النفط العربية مع تضاعف أسعار البترول عدة مرات في ٧٣/ ١٩٧٤، إلى تضاعف أعداد السياح العرب الوافدين على مصر، وتضاعف أعداد المثقفين المصريين المهاجرين للعمل في دول الخليج. وكان لا بد لهذه الأموال المتدفقة في أيدي عرب الخليج أن تلعب بعقول عدد من الفنانين والمثقفين المصريين، في ظل دولة لا تفعل شيئا لحمايتهم من إغراء المال، بتوفير فرص إنتاج أعمال فنية وفكرية بمقابل مجز،

أو بدعم الأعمال الفنية الجيدة وسط تيار كاسح من الأعمال الفنية التي تنتج خصيصا للاستفادة من هذه القوة الشرائية الجديدة.

* * *

على الرغم من كل هذا، لم يكن تدهور مركز الدولة في السبعينيات بقدر تدهوره بعد ذلك، ولا كان شعور المصريين بهذا التدهور بالقوة والحدة اللتين أصبح عليه في السنوات العشرين الأخيرة.

كان النصف الثاني من السبعينيات، على الرغم من كل عوامل ومظاهر الدولة الرخوة التي شرحتها فيما سبق، سنوات رخاء أو رواج ملحوظ، بمعنى كثرة الأموال المتدفقة على مصر دون أن يعني هذا تنمية اقتصادية ناجحة: تدفق المال من المهاجرين إلى الخليج، ومن مصادر المعونة الأجنبية، ومن قناة السويس، ومن البترول والسياحة. فزادت قدرة شرائح واسعة من الناس على الإنفاق، حتى من بين أكثر المصريين فقرًا. فحجب هذا عن الكثيرين ما أصاب الدولة من رخاوة، فكان المنظر أشبه بأسرة يعولها رجل ضعيف الإرادة وقليل القدرة على الكسب، ولكنه ورث فجأة مالا وفيرا بسبب وفاة قريب لم يكن من المتوقع وفاته، فغطى بإنفاقه ببذخ ما يتصف به في الحقيقة من قلة الحيلة.

أضف إلى هذا أن الهجرة نفسها أضعفت من شعور المصريين برخاوة الدولة المصرية. إذ إن الهجرة منعت المهاجرين من رؤية التدهور الذي لحق بالتعليم وسائر الخدمات العامة، بل ربما حظي أبناء هؤلاء المهاجرين المصريين بتعليم أفضل بكثير في دول النفط، مما كان يمكن أن يحصلوا عليه في مصر حتى في الستينيات.

وأخيرًا، يجب ألا ننسى أن الدولة المصرية الرخوة في السبعينيات أتت في أعقاب دولة شديدة البأس، وهي وإن كانت قد قدمت خدمات جليلة للفقراء المصريين، كانت شديدة الوطأة على المسيسين من المصريين. هؤلاء لم يسعهم إلا الترحيب، ولو لفترة ما، بمجيء الدولة الرخوة على أمل أن يحظوا بفرصة لالتقاط الأنفاس وحرية التعبير عن أنفسهم.

الذي حدث هو أن الدولة الرخوة في مصر دخلت مرحلة جديدة ابتداءً من منتصف الثمانينيات، عندما انتهت فترة الرواج التي بدأت قبل ذلك بعشرة أعوام، وعندما تراخت معدلات الهجرة، وعاد كثير من المهاجرين إلى مصر، وعندما بَعُد العهد بضراوة الدولة الناصرية وشدتها. فإذا بالمصريين يشعرون خلال الأعوام العشرين الماضية بكل عيوب الدولة الرخوة وتشتد معاناتهم منها.

-٤-

كان جمال عبد الناصر صاحب مشروع، فجلب لتنفيذه رجالا يؤمنون بهذا المشروع، أو يتظاهرون بالإيمان به. وكان أنور السادات مطالبا بتنفيذ مشروع جديد (يتعارض مع مشروع عبد الناصر) فجلب بدوره لتنفيذه رجالا يؤمنون بهذا المشروع الجديد أو يتظاهرون بذلك. أما حسني مبارك فلم يكن صاحب مشروع، ولا مطالبا بتنفيذ مشروع جديد، بل كان مطالبا فقط بالسير في نفس الطريق الذي شقّه السادات، لا يحيد عنه، وتنفيذ ما يستجد من أعمال. كان من الطبيعي، والحال كذلك، أن يستعين حسني مبارك برجال من نوع جديد: على استعداد للقيام بأي شيء ما دام هناك مقابل مجز، وأظن أن هذا هو التعريف الصحيح لوصف «المرتزقة».

هذا الاختلاف الواضح بين العهود الثلاثة يساعدنا كثيرا في رأيي، في فهم لماذا كانت الدولة المصرية قوية في عهد عبد الناصر، ثم بدأ يعتريها الضعف في عهد السادات، ثم أصبحت دولة رخوة جدًا في عهد مبارك. ولكن الأمر يحتاج إلى توضيح.

كان جمال عبد الناصر، منذ أن نجح في تأميم قناة السويس في ١٩٥٦، يهدف إلى تحقيق مشروع قومي من ثلاثة عناصر: (١) استكمال الاستقلال الاقتصادي لمصر بتمصير الاقتصاد وتأميم المشروعات المملوكة للأجانب، (٢) تنفيذ خطط خمسية طموحة للتنمية الاقتصادية، (٣) إعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية.

قد يضيف البعض إلى هذه العناصر الثلاثة هدف الوحدة العربية، ولكن عبد الناصر تردد كثيرًا قبل أن يدخل في وحدة مع سوريا في ١٩٥٨، وأصابه الشك في إمكانية متابعة السير في هذا الطريق بانفصال سوريا عن مصر في ١٩٦١. ولم تفلح ثورة اليمن في ١٩٦٢، ولا الثورة الليبية في ١٩٦٩، في إعادة الثقة إليه في إمكانية تحقيق هذا الهدف، في حياته على الأقل.

غني عن البيان أن تحقيق كل هذا المشروع البالغ الطموح كان يتطلب دولة قوية، إذ إن تحقيق المشروع كان يواجه خصومات شديدة ومعارضة عنيفة في داخل مصر وخارجها، وكان لا بد أن تواجه هذه الخصومات والمعارضة بيد حديدية. وقد كانت يد النظام في الستينيات حديدية بالفعل.

كان المطلوب من أنور السادات تفكيك كل هذا: فتح أبواب الاقتصاد من جديد أمام الأجانب، والتخلي عن حماية الصناعة الوطنية، وإعادة الأموال إلى أصحابها (بقدر ما تسمح به الظروف). لم يكن هذا من بنات أفكار السادات (هكذا كان رأيي دائما)، فالسادات كان شريكا في تنفيذ مشروع عبد الناصر، ولم يبد منه أي اعتراض عليه في وقته. ولكن رياح العولمة كانت قد هبّت بوصول السادات إلى الحكم، كما سبق أن ذكرت، والعولمة، كما ذكرت أيضًا، كانت تتطلب هذا التفكيك للدولة المصرية.

ولكن بالإضافة إلى رياح العولمة شهد عهد السادات تحولا من حالة التوازن الذي حاول عبد الناصر الإفادة منه، بين النفوذ الأمريكي والنفوذ السوفيتي، إلى الارتباط الكامل بالولايات المتحدة، ومن معاداة إسرائيل إلى التصالح معها. وكان كلا الأمرين يتطلبان بدورهما «دولة رخوة» في علاقاتها الخارجية وعلاقتها العربية.

كان في مصر في عهد السادات الكثيرون من الاقتصاديين والسياسيين الذين يؤمنون بالسياسة التي طبقها السادات والتي عرفت بـ«الانفتاح الاقتصادي»، والذين يؤمنون بسياسته الخارجية والعربية الجديدة. ولكن كان هناك أيضًا (كالعادة) أكثر منهم ممن كانوا على استعداد لتأييد أي شيء يريده النظام، فكان ممن خدموا السادات كثيرون ممن خدموا عبد الناصر بنفس النشاط، وممن استفادوا من رخاوة الدولة في

عهد السادات ومما بدأ يشيع في عهده من اختلاط الذمة العامة بالذمة (أو بعدم الذمة) الخاصة.

عندما بدأ عهد حسني مبارك في ١٩٨١ بدا وكأن كل المهمات التي عهد إلى السادات بتنفيذها قد نفذت بالفعل: حدث الانفتاح الاقتصادي، وأصبحت مصر في حكم «المستعمرة الأمريكية»، ووقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل، وفتحت أبواب مصر للإسرائيليين. لم يبق إلا تنفيذ «ما يستجد من أعمال». طبعا كانت هناك أعمال كثيرة مستجدة، ولكن شق الطريق الجديد كان قد تم بالفعل في عهد السادات ولم يبق إلا السير فيه.

صرّح الرئيس مبارك مرة في أوائل عهده بأنه ليس من أنصار سياسة «الصدمات الكهربائية»، وكان يشير بلا شك إلى سياسة سلفيه السادات وعبد الناصر. فهو لا يغلق الاقتصاد ولا يفتحه، لا يحارب إسرائيل أو يتعرض لهجوم إسرائيلي، ولا يوقع اتفاقيات جديدة معها. فمن أين تأتي الصدمات الكهربائية؟

هكذا كان عهد حسني مبارك، ولكن مثل هذا العهد يحتاج إلى نوع ثالث من الرجال لتنفيذ المطلوب، يشتركون مع من خدم في العهدين السابقين في ولائهم التام للنظام، ولكن لهم خصائص أخرى مختلفة ساهمت في ازدياد رخاوة الدولة.

ذلك أنه أيا كان شعورنا نحو نظام عبد الناصر أو نظام السادات، نتعاطف مع هذا أو ذاك، فلا بد أن نعترف بأن الرجال المحيطين بالرئيسين في العهدين، يمدونه بالنصيحة أو ينفذون سياسته، كانوا في الغالب الأعم، «سياسيين»، بمعنى أن أمور السياسة كانت تجري في عروقهم وتشغل تفكيرهم وتتحكم في تصرفاتهم. هكذا كان محمد حسنين هيكل مثلا، في عهد عبد الناصر، وعلي صبري، وزكريا محيي الدين، وهكذا كان سيد مرعي مثلا في عهد السادات، وعثمان أحمد عثمان ومصطفى خليل.. إلخ.

كان كثيرون ممن تولوا الوزارة في كلا العهدين يشاركون الرئيس حماسه للمشروع الذي يقوم بتطبيقه، أو كان لهم على الأقل القدرة على تصور وظيفة الوزير على أنها وظيفة سياسية. هكذا كان مثلا حال لبيب شقير أو عزت سلامة كوزيرين للتعليم،

وثروت عكاشة كوزير للثقافة، في عهد عبد الناصر، وحال شمس الوكيل أو إسماعيل غانم كوزيرين للتعليم العالي، ويوسف السباعي أو عبد المنعم الصاوي كوزيرين للثقافة في عهد أنور السادات. ثم تغير هذا الأمر بالتدريج في عهد مبارك حتى اعتدنا أن يأتي رئيس للوزراء لم يعرف عنه قط اهتمامات سياسية قبل اعتلاء منصبه، مثل علي لطفي وعاطف صدقي وكمال الجنزوري وعاطف عبيد وأحمد نظيف، ومن ثم لم يكن هناك مجال للتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه سياستهم بعد اعتلائهم المنصب. ثم تبين بالتدريج أنه لا حاجة لأحد بهذا التنبؤ، إذ إنه لم تكن هناك أي سياسة على الإطلاق. بل كثيرا ما بدا رئيس الوزراء وكأنه لا يعرف بالضبط ما ينوي وزير الخارجية أو الاقتصاد أو الداخلية أو الإعلام عمله، إذ تأتي توجيهات لهؤلاء من جهات عليا تتلقى بدورها التوجيهات من جهات أعلى منها. أما الوزراء فهم ليسوا أقرب إلى ممارسة السياسة من رئيس الوزراء. فوزير التعليم ليس لديه سياسة للتعليم، وكذلك وزراء الصحة أو الإسكان أو التنمية (التخطيط) أو الحكم المحلي.. إلخ. وقل مثل هذا عن المسئولين عن الصحف الحكومية والتلفزيون. لقد أصبح اتخاذ قرار في كل هذه الأمور مسألة «روتين» يتبع نفس الخطوط التي رسمت في السبعينيات.

بل يلاحظ أن الذين تولّوا مسئوليات كبيرة في العشرين سنة الأخيرة كان مستواهم الثقافي أقل بدرجة ملحوظة ممن تولوا نفس المسئوليات في السبعينيات والستينيات. إن كثيرين منهم يبدون وكأنهم يتمتعون بدرجة عالية من الذكاء الاجتماعي، وبالقدرة على «اللعب بالبيضة والحجر» (باستخدام التعبير الشائع)، وبفهم لعبة التوازنات بين القوى المؤثرة في توزيع المناصب، وبمعرفة أفضل السبل للوصول إلى قلب الرئيس وعقله. ولكنهم قليلو القدرة على الذهاب إلى أبعد من هذا، في فهم السياسة الدولية مثلا، أو الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، أو التأثير المخرّب للتلفزيون بالوضع الذي هو عليه الآن في مصر، أو الآثار بعيدة المدى لتدهور أحوال التعليم، أو المغزى الحضاري لتدهور مكانة اللغة العربية.. إلخ.

ليس من السهل تفسير هذا الانخفاض في المستوى الثقافي لكثير من المسئولين في العشرين سنة الأخيرة بالمقارنة بما كان عليه قبل ذلك. هل السبب هو أن ما أصبح مطلوبا الآن هو مجرد السير في طريق مُعبّد سلفا، قام بشقه وتعبيده أنور السادات؟

أم أن قوى العولمة قد أصبحت أكثر جرأة وتوحشا في العشرين سنة الأخيرة (وعلى الأخص بعد سقوط المعسكر الاشتراكي) مما يتطلب وجود مسئولين أقل قدرة على الاعتراض وأكثر استعدادا لتنفيذ كل ما يطلب منهم؟ أم أن الحراك الاجتماعي في مصر قد وصل في تجريفه للتربة الاجتماعية في مصر إلى شرائح اجتماعية لم تتعرض لحياة ثقافية أفضل من ذلك، فكانت هي وحدها المعروضة في السوق خلال العشرين عاما الأخيرة لكي تملأ المناصب العليا الشاغرة؟ أم أن التفسير هو مزيج من كل هذه الأسباب مجتمعة؟

أيا كان السبب، فقد كان لهذا التغير الذي طرأ على نوع الرجال المحيطين بالرئيس والقريبين منه أثر مهم في زيادة رخاوة الدولة المصرية. فعندما «يخلو البال» من السياسة، وينخفض المستوى الثقافي، لا يبقى إلا المكسب الشخصي. قد يكون المكسب الشخصي في حالة بعض الأفراد مجرد اعتلاء منصب رفيع، أو التمتع بسلطة لم يكونوا يتمتعون بها من قبل، أو حتى الشهرة وتكرر ظهور صورهم في وسائل الإعلام. ولكن المكسب الشخصي الذي يمثل إغراءً حقيقيا في نظر معظم هؤلاء هو الثراء المادي. وللقارئ أن يتصور ما الذي يحدث لدولة يكون الباعث الأساسي وراء قرارات وزرائها وكبار المسئولين فيها هو ما يحققونه من مكسب مادي. لا بد أن يكون هذا المكسب الشخصي على حساب قوة الدولة، إذ إن استمرار تحقيق هذا النوع من المكاسب لا يستقيم إلا في ظل «دولة رخوة».

-٥-

في عهد الرئيس مبارك تضافرت قوى العولمة، مع الميول الشخصية للممسكين بدفة الحكم وأصحاب المناصب الكبيرة، لخلخلة أسس الدولة في مصر حتى أصبح منظر الدولة بعد ٤٠ عامًا من وفاة جمال عبد الناصر يدعو إلى الرثاء تارة، وإلى السخرية تارة أخرى.

فها هم رجال يحتلون أعلى المناصب في الدولة، ويتولون مسئولية الاقتصاد والأمن والقضاء والسياسة الخارجية والتعليم والإسكان والثقافة والإعلام، ولكنهم،

في الغالب الأعم، لا يحملون أي ولاء لمشروع نهضوي أو قومي، بل ولا يعرف لهم تاريخ نضالي أو سياسي من أي نوع قبل توليهم هذه المسئوليات، ولا حتى اهتمام يزيد عن اهتمام الرجل العادي بالأمور السياسية والعامة، فوجدوا أنفسهم يشتركون في اتخاذ قرارات مهمة في حياة البلد بسبب صفات شخصية فيهم تجعل جلوسهم في هذه المناصب لا يسبب أي متاعب لراسمي السياسة الحقيقيين في الداخل والخارج.

هؤلاء يأتون إلى مواقع المسئولية في عصر تهب فيه رياح العولمة التي تدفع بعنف أبواب الاقتصاد، وتجلب إلى مصر (كما تجلب إلى غيرها) شركات دولية تغزو السوق بمنتجاتها، وتريد تنفيذ استثمارات جديدة للإفادة من العمل الرخيص (بشرط أن يبقى رخيصا)، وتتوق إلى شراء شركات القطاع العام وأراض مملوكة للدولة (بشرط أن تكون أسعارها زهيدة، وسعر العملة المصرية مواتيا)، وتريد تطويع نفسية المستهلكين لشراء ما تريد بيعه (سواء كانوا يحتاجونه أو لا يحتاجونه، يتفق مع عادات المصريين أو لا يتفق). في ظل هذا وذاك، أي في ظل هذا النوع من المسئولين الكبار وهذه الأهداف للعولمة، ما الذي يمكن أن نتوقعه إلا ازدياد الدولة المصرية رخاوة؟ (إلا فيما يتعلق بحفظ الأمن طبعا). فقوى العولمة لا بد أن ترضي المسئولين الكبار حتى يحققوا لها طموحاتها، والمسئولون الكبار لديهم الاستعداد النفسي للتعاون مع هذه القوى التي تجمع في يديها المال والقوة معًا. فلا بد أن تكون النتيجة تغليب المصالح الخاصة للطرفين، على المصالح العامة، وتطويع سلطة الدولة لخدمة تلك المصالح الخاصة، وهذه هي الدولة الرخوة بعينها.

وقد زاد الطين بلة في العشرين سنة الأخيرة شدة التدخل الذي مارسه صندوق النقد الدولي في السياسة الاقتصادية المصرية منذ ١٩٨٧، عندما ظهر عجز الدولة عن سداد أقساط ديونها الخارجية وفوائدها، وعلى الأخص ابتداء من ١٩٩١، عندما وقّعت مصر اتفاقية مع الصندوق عرفت باسم اتفاقية «التثبيت والتكيف الهيكلي»، وانطوت علي انسحاب الدولة من كثير من المهام التي اعتاد الناس أن تمارسها الدولة منذ الستينيات، وعلى الإسراع ببيع شركات القطاع العام. ترتب على هذا كله أن ما

كان متواضعا من مظاهر رخاوة الدولة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، انتشر واستفحل في العشرين سنة الأخيرة.

ففي ميدان التعليم مثلا، شهدت السبعينيات بداية انتشار الدروس الخصوصية في المدارس والجامعات، ولكن هذه الظاهرة لم تلعب مثل هذا الدور الذي تلعبه الآن في الحياة الاجتماعية المصرية، ولم تصبح الشغل الشاغل لأهالي التلاميذ مثلما أصبحت في العشرين سنة الأخيرة. ولانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية عدة معان، من بينها تخلي الدولة عن جزء مهم من مسئولية تعليم المصريين ليصبح التعليم محل صفقات خاصة تعقد مباشرة بين أهالي التلاميذ والمدرسين. بل أصبح الأهالي، في بعض مراحل التعليم، «يشترون» نجاح أولادهم في الامتحانات، بالقيام بالتصرف الواجب مع المدرسين.

شهدت السبعينيات أيضًا بداية نمو المدارس الخاصة، وعادت المدارس الأجنبية إلى الظهور، ولكن الجامعات الأجنبية (باستثناء الجامعة الأمريكية التي تعود إلى العشرينيات) لم تظهر إلا في الثمانينيات. وانتشرت هذه الجامعات والمدارس الأجنبية والخاصة وتعددت أنواعها في العشرين سنة الأخيرة، بل وغزا التعليم الأجنبي الجامعات الحكومية بفتح أقسام للتعليم بلغات أجنبية إلى جانب التعليم بالعربية، فدعّم كل هذا انقسام المجتمع المصري إلى أمتين: أمة قادرة على دفع مصروفات التعليم الخاص والأجنبي، وأمة غير قادرة. وتظاهرت الدولة بأنها تراقب ما يجري تدريسه للتلاميذ في هذه الجامعات والمدارس، وهي في الحقيقة ضعيفة القدرة (بل والرغبة أيضًا) على الزجّ بنفسها في هذه الأمور.

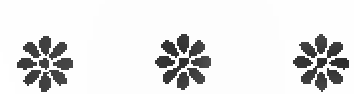
في ميدان الإنتاج الثقافي والفني يلاحظ أيضًا مثل هذا التغير في نصيب الدولة ونصيب القطاع الخاص، ففي المسرح والسينما وإصدار الكتب والصحف والمجلات شهدنا في العشرين سنة الأخيرة زحفًا منتظما من جانب القطاع الخاص وانسحابا منتظما من جانب الدولة. وبينما انخفض ما تقدمه الدولة من دعم لهذه الأنشطة الثقافية زاد ما تتلقاه الدولة من دعم من القطاع الخاص، ولم تكن نتيجة هذا الانسحاب من جانب والغزو من الجانب الآخر، مرضية دائما.

فعلى سبيل المثال، ليس هناك أي سبب للاعتراض على أن تُبنى دار الأوبرا الجديدة بمعونة يابانية، ولكن من المزعج جدًا، للعين والقلب على السواء، أن ترى شركات لبيع السيارات تحتل مدخل دار الأوبرا لتعرض فيه سياراتها. أو انظر إلى ما طرأ من تغير على معرض القاهرة الدولي الأخير للكتاب (٢٠٠٨)، حيث تم المعرض تحت لواء شركة من شركات التليفون المحمول، فملئت شوارع المعرض بإعلانات الشركة، وظهر الميل الواضح لدى المسئولين الجدد عن المعرض إلى تخفيض عدد الندوات التي جرت العادة على عقدها لمناقشة موضوعات تهم الرأي العام، وزيادة حجم الدعاية للشركات الخاصة.

حدث شيء مماثل أيضًا في مدينة الإسكندرية في العشرين سنة الماضية. فقد جاء محافظ قوي كان يبدو في البداية وكأنه استثناء خارج عن المألوف من انحسار دور الدولة، ولكن الحصيلة النهائية لتطوير مدينة الإسكندرية في عهده كانت هي الحلول التدريجي للقطاع الخاص محل الدولة. لقد رحّب الناس في البداية بإزالة الكبائن والشاليهات التي كانت مقامة على شاطئ البحر وكانت الحكومة تؤجرها بإيجار زهيد للشرائح القديمة من الطبقة الوسطى، فأصبح منظر البحر متاحا لمتعة السائرين على الكورنيش. ولكننا سرعان ما رأينا الشواطئ التي كانت مفتوحة للجميع تسلم لشركات خاصة تتقاضى رسوما مرتفعة مقابل مجرد الجلوس على الرمل والنظر إلى البحر، إذ تشترط هذه الشركات أن يتناول الجالسون مشروبات قليلة القيمة بأسعار باهظة. ومن أجل ذلك غُرست مظلات على طول شاطئ الإسكندرية تحمل إعلانات لشركات البيبسي كولا وأخواتها، بحيث لم يعد من الممكن التمييز بين شاطئ كيلوباترا مثلا وشاطئ سيدي بشر، فكلها قد جرت عليها بلدوزرات الخصخصة فأتت عليها كلها. وأخيرًا سمعنا أن الأراضي المحيطة بمكتبة الإسكندرية والتي تحتلها بعض كليات جامعة الإسكندرية ومستشفى الشاطبي، مطروحة أيضًا للبيع، وأن شركة مقاولات إماراتية تضع تصميمات لما سوف تكون عليه المنطقة بعد إزالة هذه الكليات والمستشفى، تتضمن إنشاء فندق على البحر من ١٢٠ دورا، وأن المشروع قد حصل على مباركة محافظة الإسكندرية وجامعتها ومكتبتها، فضلا عن مباركة وزير التعليم العالي.

حدث شيء مماثل أيضًا في الإعلام. ففي الصحافة احتفظت الدولة بملكية الصحف والمجلات التي جرى تأميمها في الستينيات. وظل المسئولون عن هذه الصحف والمجلات ورؤساء تحريرها طوال السبعينيات، من الكتاب المرموقين أو من الصحفيين الذين يتمتعون باحترام زملائهم ومرءوسيهم. ولكن شيئا فشيئا، تحولت هذه الصحف والمجلات ابتداء من الثمانينات، إلى ما يشبه الملكيات الخاصة لرؤساء مجالس إدارتها ورؤساء تحريرها، يضاعفون ثرواتهم من دخل الإعلانات ومما تجلبه لهم المقالات والأخبار والصور المنشورة في مديح المسئولين، من تقرب إلى أصحاب النفوذ.

كان لا بد أن يكون سحب يد الدولة بالتدريج من ميادين التعليم والثقافة والإسكان والإعلام.. إلخ على حساب الشرائح الفقيرة الذين تثقلهم أعباء الدروس الخصوصية، في محاولة يائسة للتعويض عن تدهور مستوى التعليم، والذين يجدون أن حق الاستمتاع بالإنتاج الثقافي والفني الرفيع أصبح مشروطا أكثر منه في أي وقت مضى، بالقدرة على الدفع، وكذلك حق الاستمتاع بهواء ومنظر البحر في الإسكندرية وسائر شواطئ الساحل الشمالي والبحر الأحمر. كما يجدون أنفسهم في حالة اغتراب مدهشة إزاء ما يشاهدونه على شاشة التلفزيون وما ينشر في الصحف والمجلات.



لا يمكن لأحد أن يراقب ما حدث خلال العشرين سنة الماضية في هذه الميادين كلها، دون أن يتذكر نظام «الالتزام» الذي ساد مصر في ظل المماليك في القرن الثامن عشر، حيث كانت الدولة العثمانية والوالي العثماني في مصر من الضعف بحيث فقدت الدولة القدرة على إدارة المرافق العامة لصالح الناس، وعلى تحصيل الضرائب التي تمكنهم إيراداتها من الإنفاق على ما يحتاجه المجتمع من خدمات. فإذا بالدولة تبيع سلطاتها للأفراد المسمين بـ«الملتزمين»، يديرون المرافق على هواهم، ويحصّلون ما يستطيعون تحصيله من الشعب (ولو بالضرب)، مقابل ثمن يدفعونه للوالي، بالإضافة إلى ما يرسلونه إليه من هدايا من حين لآخر.

[٢]
الفساد

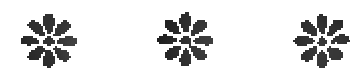
-١-

عندما يسمع أحد كلمة «فساد»، ينصرف ذهنه على الفور إلى موظف أو مسئول حكومي، كوزير أو مسئول أعلى منه درجة أو أدنى منه، في الحكومة المركزية أو المحلية، يوكل إليه بحكم وظيفته، عمل من أعمال الصالح العام، فيتخلى عنه أو يعمل عكسه، تحقيقا لمصلحة خاصة. إن المعنى الحرفي لكلمة «فساد» يشمل حالات أخرى كثيرة بالطبع، كالغش في البيع والشراء، أو سرقة أموال شركة أو بنك في القطاع الخاص، ولكن إذا لم تكن الحكومة طرفًا، ولم يكن المعتدى عليه «مالا عامًّا»، فالعادة أن يسمى هذا نصبًا أو احتيالا ولا يسمى فسادًا.

من الأمثلة الواضحة على الفساد، تغاضي موظف عام عن تنفيذ أمر بإزالة عمارة أو إزالة دور من أدوارها أضيف بمخالفة للقانون، أو التغاضي عن تنفيذ حكم قضائي، أو السماح باستيراد أغذية مغشوشة أو ببيع مياه شرب ملوثة وكأنها مياه معدنية نظيفة.. إلخ، في مقابل رشوة أو للحصول على رضا شخص من أصحاب النفوذ، يستطيع تحقيق مصلحة خاصة له.

من البديهي أن الفساد ينتشر عندما يشتد الإغراء لارتكابه وعندما يسهل ارتكابه دون عقاب، أي أن الأمر يتوقف على شدة الرغبة فيه ودرجة القدرة على تنفيذه. وفي ظروف اجتماعية معينة، كتلك التي سادت في مصر في العقدين الأخيرين، تشتد الرغبة والقدرة معا، ولكن الأمر لم يكن دائما كذلك، ولا هو سيظل دائما كذلك.

نعم كان الفساد موجودا في مصر في العهد الملكي، وكان موجودا في الخمسينيات والستينيات في ظل حكم عبد الناصر، واستمر في عهد السادات ثم مبارك، ولكن ما أكبر الفارق بين فساد كل عهد من هذه العهود، مما يجعل قصة الفساد في مصر جديرة بأن تروى.



لا بد أولًا من التمييز بين العقود الأولى من العهد الملكي وبين العقد الأخير، وهو عقد الأربعينيات من القرن الماضي. فما أقل الفساد الذي عرفته مصر في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، أي العقدين التاليين مباشرة لثورة ١٩١٩، وما أسرع انتشاره ونموه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٩٥٢. ومن السهل تفسير هذا الانقلاب في درجة الفساد وطبيعته بين هاتين الفترتين من العهد الملكي.

من الصعب على المرء الآن أن يتصور نوعية الرجال الذين كانوا يتولون منصب الوزير أو رئيس الوزراء وغيرهما من المناصب العليا في الدولة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي. كان لبعض هؤلاء، قبل اعتلائهم الوزارة أو رئاسة الوزارة، أو لمناصبهم الكبيرة في الدولة، تاريخ معروف في مقاومة الاستعمار الإنجليزي، ولكن غالبيتهم العظمى كانوا، قبل اعتلاء هذه المناصب، يحتلون مكانة عالية في أذهان الناس بسبب تميزهم المعروف في مجال عملهم. كان منهم الفقيه الكبير أو المحامي الشهير أو الطبيب النابغة أو الأديب الموهوب.. إلخ، كما كانت غالبيتهم العظمى (باستثناء عدد صغير من المستقلين) أعضاء في أحزاب سياسية حقيقية تتنافس على الوصول إلى الحكم. كان الذي يميز بين هذه الأحزاب، ليست درجة النزاهة، فالغالبية العظمى من رجال هذه الأحزاب كانوا معروفين بالنزاهة والاستقامة، بل اختلاف مذهبهم في طريقة التعامل مع الإنجليز، أو في التزامهم بتحقيق مصالح طبقة اجتماعية أو أخرى، أو في نوع المزاج الشخصي الذي يجعلهم يميلون أكثر أو أقل إلى الديماجوجية وتملق مشاعر الجماهير.

لهذا السبب تمتع منصب الوزير طوال العصر الملكي خاصة في العشرينيات والثلاثينيات، (ناهيك عن منصب رئيس الوزراء) بهيبة شديدة واحترام حقيقي

مستمدين، ليس فقط من اتساع سلطات الوزير، بل وأيضًا من شخصية الوزير نفسه وتاريخه، بالإضافة إلى ما كانت تتمتع به الطبقة العليا التي كان يأتي منها معظم الوزراء ورؤساء الوزراء، من هيبة مستمدة من الثراء الموروث وليس من اعتلاء المنصب.

هكذا كان حال المسئولون الكبار، ولكن ماذا عن غالبية الشعب من الفقراء، ألم يكن الإغراء قويا لديهم لطلب الرشوة وقبولها، في ظل فقرهم الشديد من ناحية والتفاوت الكبير في الدخل والثروة من ناحية أخرى؟

نعم كان الفقر شديدًا، وكان التفاوت الطبقي كبيرًا أيضًا، ولكن يبدو أن الأكثر أهمية من شدة الفقر ومن التفاوت الطبقي في توليد الفساد، هو كيف ينظر الناس إلى هذا الفقر وهذا التفاوت.

إني لا زلت أذكر جيدًا كيف كانت نظرة الفقير إلى الأثرياء في مصر قبل الثورة، وكيف كانت نظرة الأثرياء إلى الفقراء، كما أن الأعمال الأدبية التي تتضمن وصفا لمجتمع ما قبل الثورة، والأفلام السينمائية التي ظهرت في الثلاثينيات والأربعينيات تقول الكثير عن هذه العلاقة. كانت نظرة كل من الطبقتين إلى الأخرى يختلط بها شيء يشبه الشعور العنصري، إذ تنظر كل منها للأخرى وكأنها تنتمي إلى «جنس» مختلف أو نوع مختلف من البشر. لا شك أن طول عهد المصريين بالخضوع للحكم الأجنبي، وقرب عهدهم بحكم الأتراك، وباحتكار ذوي الأصول التركية للمصدر الأساسي للثروة في مصر وهو الأرض، قد ساهم في ترسيخ هذا الشعور. ولكن لا شك أيضًا أن مجرد استمرار التفاوت في الدخول والانقسام الحديدي بين الطبقات، طوال هذه الفترة الطويلة دون أن يظهر أي أمل في تغييره، قد رسّخ أيضًا الشعور بأن الفقير سوف يبقى فقيرًا إلى الأبد، وكذلك أولاده وأحفاده، وكذلك سيبقى الثري وأولاده أثرياء إلى الأبد.

لقد ظل الحراك الاجتماعي (أي صعود شرائح من المجتمع على السلم الاجتماعي وهبوط غيرها) ضعيفًا للغاية وبطيئًا حتى لا يكاد يحس به أحد، لقرون طويلة قبل ثورة ١٩٥٢ . فإذا كانت خبرة المصريين خالية إلى هذا الحد من أمثلة لصعود شخص على السلم الاجتماعي أو هبوطه، أو لتمتعه بالنعيم بعد طفولة بائسة، فأي أمل يمكن

أن يوجد في أن ينجح أحد في تحقيق صعود اجتماعي سريع؟ إن الأمثلة القليلة التي شاهدها المصريون في نصف القرن السابق على ١٩٥٢، لصعود بعض الأفراد من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، كانت في الأساس أمثلة لبعض النوابغ الذي هُيئت لهم فرص نادرة للتعلم والتفوق، أو أمثلة أكثر ندرة لضربة حظ في التجارة التي استمر الجزء الأكبر منها محتكرًا من الأجانب حتى ١٩٥٢. وقد ساعد على ضعف الحراك الاجتماعي قبل ١٩٥٢ تراخي معدلات النمو الاقتصادي وبطء الزيادة في الأسعار، ومن ثم ما أندر الفرص التي كان يمكن أن تتاح للإثراء من وراء مشروعات اقتصادية كبيرة، أو من شراء أرض أو بيت يرتفع سعرهما فجأة.

في مثل هذا المناخ لا بد أن يضعف بشدة (أو حتى يختفي) أي أمل في الصعود الاجتماعي السريع، وفي المقابل يضعف الخوف من التدهور والسقوط. وفي ظل هذا وذاك يضعف الإغراء بتقديم رشوة أو قبولها، وتضعف الرغبة في التقرب إلى الحكّام أملا في تحقيق مغنم كبير.

بالإضافة إلى كل ذلك كانت هناك، في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، قوة الشعور بالانتماء للجماعة الوطنية، مما ساعد على تقوية المناعة ضد الفساد. إن قوة الشعور بالانتماء تنمّي الحس الأخلاقي وتقوي الشعور بالالتزام بما فيه الصالح العام، وتضعف من الشعور الأناني بالرغبة في تحقيق المصلحة الذاتية بأي ثمن. لا يمكن لأحد الزعم بأن هذا الشعور بالانتماء كان قويا قبل ١٩٥٢ لدى الغالبية العظمى من الفلاحين المصريين، إذ أي نوع من الانتماء كان من الممكن أن يشعر به فقراء الفلاحين في مصر الذين كانوا محرومين من ضروريات الحياة، بل ومن أي فرصة للتعرف على الآمال الوطنية أو فهم مطامع الإنجليز وضرورة التصدي لها.. إلخ؟ لم تكن الحركة الوطنية غائبة تمامًا عن الريف المصري ولكنها لم تكن تمتد إلى أبعد كثيرًا من الطبقة الوسطى من أصحاب الحيازات الزراعية المتوسطة، أما الغالبية العظمى من عمال الزراعة وصغار المستأجرين فكانت أعباء توفير القوت الضروري كافية لشغلهم عن أي شيء آخر. من الأقوال المأثورة عن كارل ماركس أن «العامل لا وطن له»، ومهما كان في هذا القول من مبالغة فإنه ينطوي أيضًا على حقيقة

بسيطة ولا شك فيها، وهي أن إلحاح الحاجات الاقتصادية الضرورية لا بد أن يضعف من الشعور بالانتماء للوطن.

ولكن من الصحيح أيضًا أن الشعور بالانتماء للوطن لدى الطبقة المتوسطة في مصر في عهد ما قبل الثورة، في الريف والحضر، كان قويا ونابضا بالحياة. كانت الطبقة المتوسطة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين تتمتع، بوجه عام، ببعض الخصال الرائعة التي فقدتها بالتدريج في النصف الثاني من القرن. كان المصدر الأساسي (وأكاد أقول الوحيد) لنمو الطبقة الوسطى في مصر خلال النصف الأول من القرن هو التعليم، فقد كان نمو الصناعة والزراعة بطيئًا للغاية، ومن ثم التجارة أيضًا، وكان المشتغلون بالصناعة والتجارة الكبيرة، في الأساس، من الأجانب. المدهش حقا، عندما نقارن بين حالة التعليم في النصف الأول من القرن وبين حالته الراهنة، هو ذلك المستوى الرفيع لما كان يتلقاه الطلاب في المدارس والجامعة على السواء في ذلك الوقت. إن التقدم الكمي الذي حدث في التعليم بعد ١٩٥٢، بزيادة عدد التلاميذ وفتح مدارس جديدة، قد اقترن بتدهور مفزع في مستواه. لقد سمح المعدل البطيء للغاية للحراك الاجتماعي في مصر وانخفاض معدل التضخم، خلال النصف الأول من القرن العشرين، بأن تشعر الطبقة المتوسطة بدرجة عالية من الاستقرار والثقة بالنفس، إذ لم يشعر أفرادها بأن هناك ما يهدد مراكزهم الاجتماعية، واستمروا يتمتعون باحترام الطبقتين الدنيا والعليا على السواء. وزاد من هذا الاحترام ما كان معظمهم يتمتعون به من مستوى عال من التعليم.

انعكس هذا المستوى العالي للتعليم، رغم قلة عدد المتعلمين، في نوع الثقافة السائدة، كما تبدو في الكتب المؤلفة والمترجمة، وفي الصحف والمجلات، وفي البرامج والأحاديث الإذاعية، وفي مستوى اللغة العربية المستخدمة، وكذلك في المستوى العالي، الثقافي والخلقي، لقادة الحياة الثقافية في ذلك الوقت. كان الناس يقرأون لطه حسين والعقاد وأمثالهما، ويحكي البعض عن طوابير من القراء كانت تنتظر أمام بعض المكتبات في الصباح الباكر إذا سمعوا عن ظهور كتاب جديد لواحد من هؤلاء. وكان المتحدثون في الإذاعة من مستوى هؤلاء الكتاب، وكذلك محررو ورؤساء تحرير الصحف والمجلات الثقافية.

كانت القضية الوطنية في ذلك الوقت واضحة وضوح الشمس وتتلخص في جلاء الإنجليز وتحقيق الاستقلال. والقضية الاقتصادية كانت واضحة أيضًا وتتلخص في التصنيع والقضاء على «الفقر والجهل والمرض». فإذا حمل هذه القضية رجال على هذا المستوى من التعليم والخلق، كان من الطبيعي أن يسود المناخ العام شعور قوي بالانتماء للوطن، وأن يرتبط بهذا نفورٌ واحتقار شديدان لأي عمل فيه شبهة الفساد.

من اللافت للنظر أيضًا أن الشعور الديني لدى الطبقة الوسطى المصرية في النصف الأول من القرن كان على وفاق تام مع الشعور بالانتماء الوطني، بينما نجد الآن شيئا يشبه التنافر أو حتى القطيعة بينهما، وكأن الولاء للوطن قد أصبح الآن من نصيب العلمانيين (أو بعضهم) فقط، وقوة الشعور الديني وقف على غير المبالين بشئون الدنيا والوطن. إن إطلاق الحكم في هذا الأمر خطأ بالطبع ومحفوف بالخطر، ولكن هناك فارقا واضحا ومهمًّا تجب ملاحظته بين العلاقة بين الشعور الديني والانتماء الوطني في كلا الفترتين، كما أنه ليس من الصعب تفسيره.

كان من الطبيعي أن يكون فهم الدين من جانب الطبقة الوسطى المصرية، التي تمتعت بهذه الخصال التي ذكرتها حالًا (الاستقرار والثقة بالنفس والمستوى العالي من التعليم والخلق) أكثر عقلانية وأقل تأثرا بالخرافات، وأقل تمسكا بالمظاهر منه بجوهر الدين. ومن ثم كان من الممكن جدًا أن يجتمع شعور ديني قوي، مع فهم عقلاني للغاية للحياة، وتسامح رائع مع أصحاب الديانات الأخرى أو المواقف المخالفة من الدين، ناهيك عن اقتران الشعور الديني القوي بشعور وطني قوي أيضًا. لم يبد أن هناك أي تضاد يمكن أن يحدث بين الولاء للدين والولاء للوطن، أو بين الانتماء للأمة الإسلامية والانتماء للأمة المصرية، فالموقف العقلاني من الدين يسمح بهذا وذاك. ولكن الموقف اللاعقلاني والمتشنج من الدين يساعد على وجود فُرقة بين الأمرين، وعلى انفصام عُرى الطبقة الوسطى بين المتدينين والعلمانيين، كما يساعد على فهم الدين وكأنه يشمل الحياة كلها، وفهم السياسة على أنها ليست إلا موقفا معينا من الدين.

إني أزعم أن هذا التغير المهم الذي طرأ على طبيعة الخطاب الديني كان مما ساعد

على نمو مناخ يساعد على انتشار الفساد بدلا من أن يضيّق نطاقه. إن من السهل جدًا أن يجتمع القيام بعمل فاسد مع التمسك بشكليات الدين، وأن يقبل الرجل الرشوة أو يرتكب غشًّا في المعاملة وهو يتمتم في نفس الوقت بعض العبارات الدينية، في حين أن إعطاء الرشوة أو قبولها أو ارتكاب عمل مشين، يصعب تصوره من شخص يتمسك بجوهر الدين وبالأخلاقيات التي يحض عليها.

* * *

إن كل ما أقوله عن هذه الأمور هو طبعًا نسبي، والمقصود به إبراز الفرق بين عصر وعصر وليس إظهار عصر بأنه كان طاهرا طهارة كاملة ولا يعرف الفساد. فالحقيقة كانت طبعا غير ذلك، خاصة في السنوات الأخيرة من العهد الملكي.

فلا شك أنه خلال السنوات الأخيرة السابقة على ثورة ١٩٥٢، كثر الحديث عن الفساد وتكررت أمثلته مما سمح لرجال الثورة بأن يرفعوا شِعار «مكافحة الفساد»، كواحد من أهم شعاراتهم، وأن ينشئوا بمجرد نجاح الثورة «محكمة للثورة» بهدف كشف فساد العهد السابق ومعاقبة مرتكبيه. فما الذي حدث بالضبط في السنوات الأخيرة من العهد الملكي، وكيف تغير المناخ الاجتماعي والسياسي حتى يسمح بنموّ الفساد؟

-٢-

في السنوات العشر السابقة على ثورة ١٩٥٢، حدثت في مصر أشياء كان من شأنها إعداد تربة صالحة لنمو الفساد، إذ ساد في مصر خلال الأربعينيات مناخ من التوتر الاجتماعي لم تعرف مصر مثله، لا في العقدين السابقين ولا في العقدين اللاحقين عليها. كان العامل الأساسي الذي خلق هذا التوتر هو بلا شك قيام الحرب العالمية الثانية وتغير المناخ الدولي بوجه عام، وانعكاس هذا وذاك على الأوضاع الداخلية في مصر.

ارتفع فجأة معدل التضخم، بسبب ندرة بعض السلع الضرورية مع صعوبة

الاستيراد، وزيادة الإنفاق الحربي وإنفاق القوات البريطانية في مصر. ومع ارتفاع معدل التضخم ظهرت فرص لم تكن معروفة للحراك الاجتماعي، وتندر الناس بظاهرة «أغنياء الحرب»، وتداولوا القصص عن حمّال فقير أصبح ثريا كبيرًا بسبب اتجاره مع قوات الاحتلال، أو عن صاحب ورشة صغيرة تحوّل خلال سنوات قليلة إلى مليونير بسبب الحماية الطبيعية التي وفرتها له الحرب. ارتفعت أيضًا بشدة أسعار الأراضي الزراعية بسبب ارتفاع معدل نمو السكان مع قلة ما بذل من جهد لاستصلاح أراض جديدة. وارتفع معدل الهجرة إلى المدن بحثا عن فرص العمل، فما أن انتهت الحرب حتى ارتفع معدل البطالة بسبب تراخي الإنفاق الحكومي وانكماش حجم القوات البريطانية. ظهرت المشكلة الاجتماعية إذن بوضوح أكبر بكثير مما كان عليه الحال في العشرينيات والثلاثينيات، إذ اتسعت الفوارق بين الطبقات ولم يعد الفقر كما كان ظاهرة ريفية في الأساس. لا عجب أن أكبر وأشهر كاتب في مصر في ذلك الوقت «طه حسين» الذي كتب في نهاية الثلاثينيات، وقبل نشوب الحرب مباشرة، كتابا يشع بالتفاؤل بمستقبل مصر ويضع فيه الخطط لتطوير الثقافة والتعليم «مستقبل الثقافة في مصر، ١٩٣٨»، وجد نفسه في نهاية الأربعينيات مدفوعا إلى الكتابة في موضوع اجتماعي لم يطرقه من قبل وهو توزيع الدخل في مصر، فينشر كتابا بعنوان «المعذبون في الأرض، ١٩٤٨».

كان لا بد أن يؤدي ارتفاع الطموحات، مع ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي والتضخم، من ناحية، وزيادة السخط بسبب التدهور في توزيع الدخل، من ناحية أخرى، إلى اشتداد الدافع إلى انتهاز الفرص المتاحة لاستغلال النفوذ في سبيل الصعود الاجتماعي أو على الأقل تجنب الهبوط. ولكن كان يحدث في نفس الوقت تراخ في قوة الدولة (لأسباب ليست بدورها بعيدة الصلة بالحرب) مما جعل الراغب في استغلال النفوذ أقدر على تحقيق أغراضه مما كان عليه الحال في ظل دولة أكثر قوة.

كان الإنجليز قد بدأوا منذ بداية الحرب، يمارسون ضغوطا على الدولة المصرية (ملكا وحكومة) أكبر بكثير مما كانوا يمارسونه في وقت السلم. لم يكن من الممكن للإنجليز أن يسمحوا بأن يقوم الملك أو الحكومة المصرية بأي عمل من شأنه إضعاف

فرصتهم في كسب الحرب، ولو اقتضى الأمر إرسال الدبابات البريطانية إلى قصر عابدين لفرض حكومة لا يريدها الملك (كما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢). وقد أثار هذا الاستعمال السافر للقوة من جانب سلطة الاحتلال، مشاعر الخوف والإحباط لدى الملك والحركة الوطنية المصرية على السواء. ثم حدث في أعقاب الحرب ما زاد الشعور بالإحباط شدة: الإنجليز لا يُظهرون أي استعداد للاستجابة لمطالب الحركة الوطنية بالجلاء، وخاب رجاء حكومة مصرية بعد أخرى في مفاوضاتها مع الإنجليز أو في عرض قضيتها على الأمم المتحدة. في نفس الوقت اشتد عنف التيار الإسلامي وتجرؤه على الدولة، فيقتل قاض كبير أصدر حكما لا يرضى عنه الإخوان المسلمون، فتحل الدولة جماعتهم، فترد الجماعة بقتل رئيس الوزراء، ويرد رئيس الوزراء التالي بترتيب قتل رئيس الجماعة.. إلخ.

في مناخ بهذه الدرجة من التوتر والإحباط يقوم اليهود في فلسطين بإعلان دولة إسرائيل وتنشب حرب فلسطين في ١٩٤٨، فتدخلها مصر بجيش غير مستعد للقتال فيعود مهزوما. وفي نفس الوقت تنفتح مصر على عالم جديد تظهر فيه لأول مرة السلع الأمريكية الجذّابة، من السيارة الفارهة إلى الأفلام الفاتنة، إلى القميص النايلون إلى زجاجة الكوكاكولا ولبان تشيكليس.. إلخ.

لم يكن غريبا في مثل هذا المناخ أن يصاب القصر الملكي بالضعف الشديد واليأس، وأن تتتابع الحكومات المصرية فإذا بكل حكومة جديدة أضعف من سابقتها، بل وأن يصيب الضعف الشديد أيضًا أكبر الأحزاب المصرية شعبية (الوفد) وصاحب أطول تاريخ في الكفاح من أجل الاستقلال، والذي يرأسه أكثر الزعماء اشتهارا بالنزاهة والاستقامة. لم يكن غريبا أن يظهر هؤلاء جميعا استعدادًا لقبول الفساد (أو السكوت عنه)، بل وممارسته، بدرجة لم تعرفها مصر في العقود الأولى من القرن.

هكذا بدأ الناس يسمعون ويرددون قصصا عن فساد الحياة الشخصية للملك، وإهماله لواجباته وظهوره بمظهر لا يليق بملك، وعن قبوله لرشاوٍ من بعض كبار الأثرياء في مصر مقابل تخفيض الضرائب عليهم، أو عن قيام الحكومة بتقديم إعانة

مالية كبيرة لشركة بواخر مقابل تجهيز «جناح ملكي» بإحدى بواخر الشركة، ووصف هذا الجناح بأنه «لا مثيل له في أية باخرة ملاحية في العالم». كما انتشرت قصص عن قبول الملك للرشوة على موائد القمار، ومن ثم كان يكفي أحد الأثرياء أن يذهب إلى نادي السيارات ليلعب مع الملك على مائدة القمار ويخسر عمدا عشرة آلاف أو عشرين ألفا من الجنيهات ليكسبها الملك، مقابل إصدار قرار حكومي لصالحه، أو حتى للحصول على لقب الباشوية.

يذكر أحمد بهاء الدين في كتابه «فاروق ملكا» الذي ظهر بعد ثورة ١٩٥٢ بشهور قليلة (مكتبة الأسرة ١٩٩٩)، أنه:

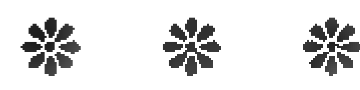
«في أوربا كان عملاء الملك يعقدون صفقات السلاح الفاسد ويرسلونه إلى فلسطين ليتفجر في أيدي الجنود وقلوبهم. وكانت هذه العملية الجهنمية تدرّ مئات الألوف ربحا. وكان وزير الحربية (حيدر) يعرف، والوزارة كلها تعرف، ولكنها كانت تلوذ بالصمت لأن التاجر هو الملك» (ص ١٥٤).

كما يحكي أحمد بهاء الدين القصة المؤثرة التالية التي تدل على ما وصل إليه الملك من استهتار بالقانون، من ناحية، وما أصاب أكبر حزب وطني من ضعف، من ناحية أخرى:

«كان منطقيا ألا تقصر هذه الصحف حملاتها على شخص الملك وأفراد حاشيته فامتد هجومها إلى النظام الاجتماعي الظالم، والحالة الاقتصادية التعسة، والموقف الوطني المائع... وذعر الملك إزاء هذا المد الثوري الذي وصل إلى أسوار قصره... وبدأ الملك يضغط على الوزارة لمصادرة هذه الصحف، وبدأت الوزارة تصادر الصحف بالفعل، وإذا بمجلس الدولة يفرج عنها، بأحكام مدوية.

وجاء سبتمبر ١٩٥١، وكان الملك في كابري. وانعقد مجلس الوزراء في الإسكندرية. ودخل مصطفى النحاس (رئيس الوزراء) قاعة المجلس يلهث، في قلق ظاهر، وألقى على الوزراء نبأ خطيرًا: إن إلياس إندراوس جاء من كابري يحمل أمرا صريحا من الملك بأن تصدر الوزارة مرسوما بإلغاء مجلس الدولة، عقابا له على ما أصدر من أحكام. وبهت الوزراء... وتكلم حامد زكي فقال إنه مستعد أن يعد

مشروعا بالمرسوم المطلوب مع مذكرته التفسيرية حالاً، وقبل أن ينفض اجتماع المجلس، وبذلك تحقق الوزارة الرغبة السامية وتثبت ولاءها التام للملك... ودارت مناقشة عنيفة، لم ينطق خلالها النحاس بكلمة واحدة... وقبل أن ينعقد المجلس مرة ثالثة عرف الوزراء أن رسولا جاء من كابري يحمل مرسوما مكتوبا وموقعا من الملك «بإلغاء مجلس الدولة» وأن على الوزراء أن يوقعوه ليصبح أمرًا واقعا. وأسرع محمد صلاح الدين (وزير الخارجية) فكتب إلى النحاس خطاب استقالة قال فيه إنه يستقيل من وزارة الشعب قبل أن تصدر مرسوما ضد الشعب... وثار النحاس ثورة هائلة (كده يا صلاح؟ أنت عايز تقتلني؟ أنت عايز تعمل بطل على حسابي؟) وكان يدق المائدة بعنف وهو يتدفق بالكلام... وظل صلاح الدين، الذي يعرف خلق النحاس، ساكتا طول هذه المدة حتى هدأت العاصفة وأفرغ الرئيس كل ما في جوفه. ثم بدأ يتكلم في صوت مؤثر عن إخلاصه للنحاس... ثم أخذ يبرر تصرفه وقال له: «يا باشا أنا عاوز أحميك مش أقتلك»... فوجئ الوزراء بالنحاس تنهمر الدموع من عينيه وهو يبكي بكاء حقيقيا. وأدركوا العواصف والبروق التي تخطف في باطن هذا «الرجل» والعوامل التي تتجاذبه، ووقفته الدقيقة بين ماض جليل ومستقبل يحاول أن يكون مضمونا، وإدراكه للوهن الذي نزل عليه، فأسرعوا إليه كالأطفال إذ يجدون أباهم تهزمه أزمة فيبكي. وأبعدهم النحاس وهو يقول: «خلاص... خلاص... خذ استقالتك يا صلاح، وآدي المرسوم في الدرج، مش حامضيه!». «فاروق ملكا، ص ١٧٨ ـ ١٨٢».

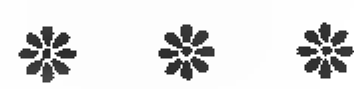


وقعت هذه الحادثة قبل الثورة بأقل من عشرة أشهر وهي تصوّر بوضوح المناخ الذي كان سائدا عند قيام الثورة، وأحد الأسباب الأساسية لترحيب الناس الشديد بالثورة وفرحهم بها، وأحد الأسانيد المهمة التي برر بها رجال الثورة للناس قيامهم بها. ولكن هناك أمرين لم يجد رجال الثورة بالطبع من الملائم أن يذكروهما، لا عند قيام الثورة ولا في أي وقت آخر:

الأول: أن ما وصل إليه حال الفساد واستهتار الملك وحاشيته بالقانون، في

الأربعينيات ومطلع الخمسينيات، ليس هو الطابع العام للمناخ الذي ساد في مصر طوال العقود الثلاثة التي تفصل بين الثورتين «١٩١٩،١٩٥٢». كانت ظروف مصر والعالم مختلفة جدًا عن ذلك في العشرينيات والثلاثينيات، إذ كانت مواتية تمامًا لاحترام القانون وإعلاء قيمة النزاهة والالتزام بالقيم الأخلاقية والوطنية، كما حاولت أن أبين.

والأمر الثاني: أنه حتى في العشر سنوات السابقة على ١٩٥٢، كان الفساد يكاد أن يكون محصورًا في دائرة ضيقة للغاية، هي دائرة الملك وحاشيته. أما في خارج هذه الدائرة فقد ظلت الطبقة الوسطى في مصر متمسكة بقيم النزاهة والشرف، وتحترم القانون، وتعتبر الخروج على هذا أو تلك أمرا مشينا للغاية ويشوه سمعة مرتكبيه إلى الأبد. كانت صور الفساد في خارج هذه الدائرة الضيقة تتعلق أساسا بما شاع بين الناس تسميته بالمحسوبية، وهذه كانت تتخذ في الأغلب صورا ضعيفة المساس بالصالح العام، كترقية قريب أو صديق إلى درجة أعلى في الحكومة لا يستحقها، أو تقرير علاوة لموظف مفضل وحرمان من هو أفضل منه. لم يكن من المتصور مثلا طوال العقود الأربعة السابقة على ثورة ١٩٥٢ أن يُعين مدير للجامعة ليس لديه من الصفات العلمية والشخصية ما يؤهله لهذا المنصب الرفيع، أو أن يصدر حكم قضائي ضد شخص مهم ولا يتم تنفيذه.. إلخ. بل وحتى فيما يتعلق بالملك وحاشيته، فإن قراءة قصص أعمال الفساد التي ارتكبوها أو حاولوا ارتكابها، خلال العشر سنوات الأخيرة، تكاد كلها تتضمن أيضًا محاولة رجل شريف أو رجال شرفاء، في داخل الحكومة، التصدي لها وإيقافها، وكثيرًا ما نجح هؤلاء الشرفاء في إيقافها بالفعل. فليست قصة رفض النحاس توقيع المرسوم الملكي بإلغاء مجلس الدولة هي القصة الوحيدة من نوعها بأي حال، فما أكثر ما رفضت الحكومة تنفيذ رغبات الملك أو القصر حتى في ظل حكومات الأقلية. إذ لم تكن شعبية الرجل ووقوف الجماهير وراءه (كما كانت الحال مع مصطفى النحاس) هي السند الوحيد (بل وربما ولا السند الأساسي) في وقوف وزير أو رئيس للوزراء أو رئيس ديوان المحاسبة أو رئيس مجلس الدولة أو النائب العام أو أي قاض من القضاة، ضد رغبات الملك وحاشيته، بل كان السند الأساسي التزام قوي بالمثل الأخلاقية.



كان مما ساعد بلا شك على تضييق نطاق الفساد قبل الثورة، ضيق نطاق النشاط الحكومي أصلا. فمن الطبيعي أن تدخّل الحكومة في كل كبيرة وصغيرة وزيادة عدد القوانين المنظمة لنشاط الأفراد، من بين العوامل المشجعة على انتشار الفساد (بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها بالطبع). ولا شك في أن هناك قدرا من الصحة في القول المأثور: «السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة، مفسدة فسادًا مطلقًا». وقد كان الموظف الحكومي قبل الثورة، بمختلف مراتبه قليل السلطات بالمقارنة بحالته بعد الثورة، ومن ثم كانت فرص استغلال هذه السلطات بالضرورة أقل قبل الثورة. تغير الحال بعد الثورة بزيادة عدد القوانين وزيادة القيود التي فرضتها حكومة الثورة على نشاط الأفراد، فضلًا عن الضعف الذي أصاب المجالس الشعبية، ومن ثم كان من المتصور أن يزيد حجم الفساد بعد ثورة ١٩٥٢ لهذا السبب وحده. ولكن من حسن الحظ أن الخمسة عشر عامًا التالية مباشرة لقيام الثورة، ساد فيها مناخ مختلف تمامًا عما كان سائدا في الأربعينيات، وحظي المصريون بفترة على درجة عالية من النزاهة واحترام القانون، قبل أن يطيح بهذا كله ما حدث في ١٩٦٧ وما بعدها، ولكن هذا يحتاج إلى تفصيل.

ـ٣ـ

كان جمال عبد الناصر ديكتاتورًا ولكنه لم يكن فاسدًا. عاش ومات في نفس البيت الذي كان يعيش فيه قبل الثورة، وظل هو وزوجته، طوال حياتهما، بسيطي الملبس والمأكل دون أن أي مظهر من مظاهر البذخ، وماتا دون أن تعرف لهما ثروة تذكر. وقد باءت بالفشل الذريع المحاولات القليلة التي بذلت بعد وفاة عبد الناصر لإثبات أنه ترك حسابا في أحد البنوك في خارج مصر.

كان لا بد أن ينعكس هذا في تصرفات الرجال المحيطين مباشرة به، إذ لم يكن عبد الناصر يتصور أو يقبل أن يثرى أحد رجاله على حساب المال العام. ومن ثم كبح جماح هؤلاء الرجال مجرد الخوف من الرئيس، إذا لم يكن لديهم مثل ما لديه من القدرة على مقاومة إغراء المال. حكى لي أحد أصدقائي في ١٩٥٩، وكان يعمل

في سفارة مصر في روما، أنه خرج لمرافقة السادات في التفرج على روما ومحلاتها، فأعجبت السادات جاكتة خضراء فاقعة اللون، وكان يريد شراءها ثم أحجم قائلا جملة لا أستطيع تكرارها هنا، وتتضمن ما يمكن أن يقوله له عبد الناصر لو رآه مرتديا هذه الجاكتة. كما يحكي صلاح الشاهد في كتابه «ذكريات بين عهدين»، وكان مسئولا عن شئون البروتوكول والمراسم قبل وبعد الثورة، قصصا تؤكد رفض عبد الناصر البات أن يتمتع أولاده بسلع كهربائية مستوردة كانت ممنوعة على سائر المصريين، وخوف أولاده من أن يحصلوا على هذه السلع تجنبا لغضبه. كما يرسم فتحي رضوان في كتاب «٧٢ شهرا مع عبد الناصر» صورة واضحة تمام الوضوح لشخصية عبد الناصر لا مكان فيها قط للضعف أمام المال وإغراءات الحياة الرغدة.

ولقد ساد حياة الطبقة المتوسطة بالفعل، في أيام عبد الناصر، تقشف مدهش لا بد أن يثير العجب وعدم التصديق لدى كل من لم يعش في مصر في تلك الأيام. المحلات التجارية لا تكاد تبيع إلا منتجات مصرية، سواء في ذلك الملابس أو المأكولات أو قطع الأثاث..إلخ، والسيارات في الشوارع تكاد تقتصر على ماركة واحدة (سيارة نصر التي تم تجميعها في مصر)، والثلاجات والمطابخ تكاد تقتصر على منتجات مصانع إيديال المصرية. فإذا استطاع مصري أتيح له لسبب أو آخر السفر إلى الخارج، في وظيفة أو في بعثة دراسية، أن يعود إلى مصر ومعه ثلاجة أمريكية أو غسالة ألمانية، واستطاع أن يدفع الرسوم الجمركية الباهظة المفروضة على مثل هذه الأشياء، فهو في نظر زملائه وجيرانه أعجوبة زمانه ومعجزة عصره، بل لعل مثل هذا كان يثير الخجل أكثر مما كان يثير الزهو، في وسط ذلك التقشف الشامل الذي يلتزمه الجميع.

بسبب هذا التقشف العام كانت أقل واقعة فساد تستلفت النظر ويكثر عنها الحديث، وهي في الحقيقة قد لا تزيد على دخول مسئول كبير بنجفة كريستال دون أن يدفع عليها رسوم الجمارك، أو قيام مدير الجمعية التعاونية الاستهلاكية بتوصيل بضع دجاجات إلى منزل مسئول كبير فلا يضطر لإرسال من يقف كغيره في الطابور، ويحصل على كمية من الدجاج أكبر من المسموح به.. إلخ. كان مثل هذه الأعمال يعتبر في الستينيات «أمثلة فظيعة على الفساد»، مما يدل في الواقع على ضآلة حجم الفساد في ذلك العهد.

لا يمكن تفسير ذلك بمجرد أن رئيس الجمهورية كان «قدوة طيبة»، بل كان المناخ العام مساعدًا تمامًا على تقليل الفساد وعلى احترام القانون. لقد عرفت مصر شخصيات عامة مهمة سلكت سلوكا مختلفا تمام الاختلاف في ظل عبد الناصر، عن سلوكها بعد وفاته، من حيث الانضباط واحترام القانون، كأنور السادات نفسه، أو عثمان أحمد عثمان، أو كثير من المسئولين عن القطاع العام الذين كانوا حريصين على الصالح العام في الستينيات ثم خضعوا لإغراءات الانفتاح والخصخصة بعد ذلك. قد يقال إن هذا التغير يرجع إلى وجود عبد الناصر رئيسا ثم غيابه، ولكني أميل إلى تفسير هذا التغير بتغير المناخ العام الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك تغير المناخ الدولي العام.

نعم كان تغلغل الدولة في شئون الاقتصاد والمجتمع في الخمسينيات والستينيات، بدرجة أكبر بكثير مما كان عليه قبل ذلك أو بعده، من شأنه أن يقوّي الدافع على الخروج على القانون، وعلى الفساد والإفساد، ولكن عوامل أخرى قوية كانت تعمل على تضييق دائرة الفساد، بتقليل الرغبة فيه والقدرة عليه في نفس الوقت.

لقد بدأ المصري عقد الخمسينيات فقيرا، وانتهى في آخر الستينيات فقيرا، ولكن ثورة ١٩٥٢ أحيت آماله في أن تتحسن أحواله وأعطت له من الأسباب ما يبث في نفسه الثقة بأن أحواله، هو وأولاده، ستتحسن بالفعل. لم يكن الإصلاح الزراعي خرافة، ولا كانت خرافة إعادة توزيع الدخل بقوانين التأميم في ١٩٦١ وفرض حد أدنى للأجور وحد أقصى للدخول، ومجانية التعليم، وضمان وظيفة لكل متخرج، وزيادة الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة.. إلخ. كل هذا كان حقيقيا ومطبقا بالفعل، وكان التقريب بين الطبقات حقيقيا، وسيادة شعور عام بالتساوي بين المصريين حقيقيا أيضًا وليس خرافة. لم يكن هناك مظاهر تلفت النظر للاستهلاك الاستفزازي الذي يمكن أن يقضّ المضاجع ويدفع الناس دفعًا إلى محاولة الحصول على مال إضافي بأي وسيلة، ولو بالإضرار ضررًا بالغًا بالصالح العام.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات، ظل معدل التضخم منخفضا، وكانت دخول الطبقات الدنيا

تواكبه، فارتفع مستوى الدخل الحقيقي للغالبية الساحقة من هذه الطبقات. ارتفع بالطبع معدل الحراك الاجتماعي بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل الثورة، ولكن الذي منع من أن يحدث هذا الحراك في الخمسينيات والستينيات ما أحدثه في السبعينيات والثمانينيات من توتر وخروج على القانون، أن الطمع في تقليد الطبقات العليا كان أقل بسبب غياب الاستهلاك الاستفزازي (أو على الأقل ضيق نطاقه)، وما أقامه النظام الجديد من سياج يمنع أو يقلل بشدة من دخول السلع التي لا يتناسب استهلاكها مع متوسط دخل المصريين، وقلة انتشار التلفزيون، فضلا عما اتسمت به برامج التلفزيون في الستينيات من رصانة وخلوّها التام من الإعلانات.



خلال الستينيات تدهورت بشدة قيمة الجنيه المصري في الخارج حتى أصبح موظفو البنوك في خارج مصر ينظرون إليه شذرا وهم لا يكادون يعرفون ما هو. إذ لأي شيء يمكن أن يطلب أجنبي من بنكه الحصول على جنيهات مصرية؟ لم تكن مصر تصدّر شيئا ذا بال غير القطن، ولم تكن السياحة ذات أهمية تذكر، وكان الأجانب الخارجون من مصر أكثر من القادمين إليها. وحيث إن خروج المصريين بجنيهات مصرية كان ممنوعًا منعًا باتًا، لم يكن هناك لا عرض ولا طلب يذكر على الجنيه المصري في الخارج. ولكن الجنيه المصري ظل محترما طوال الخمسينيات والستينيات في داخل مصر، فمعدل التضخم لم يكن يتجاوز ٢٪ أو ٣٪، والتنمية الاقتصادية تنتج في الأساس للسوق المصري. فإذا كانت السلع والخدمات المعروضة تكاد كلها أن تكون سلعًا وخدمات مصرية، ومعروضة للبيع بالجنيه المصري، لم يكن من المتصور أن يحدث للمصريين ما حدث لهم ابتداء من السبعينيات، ثم تفاقم في العقود التالية حتى كادوا ينقسمون إلى أمتين: أمة تقبض وتدفع بالدولار (أو على الأقل تقيّم السلع والخدمات التي تشتريها بما تساويه من دولارات) وأمة تقبض وتدفع بالجنيه المصري. أمة تلبس وتأكل سلعا مستوردة، وتفرش منازلها بأثاث مستورد، وتقضي عطلاتها في الخارج، وأمة تفعل العكس بالضبط: تلبس وتأكل منتجات مصرية، ولا تسافر إلى الخارج إلا للبحث عن عمل.

وفي مناخ ينقسم فيه المصريون إلى أمتين على هذا النحو، يشتد الدافع بالضرورة إلى عبور هذه الفجوة الفاصلة بينهما، ولو بعمل من الأعمال المنافية للأخلاق والخارجة عن القانون. ولكن الحال لم يكن كذلك بالمرة في الخمسينيات والستينيات. كان للدولار جاذبيته بالطبع، حتى في ذلك الوقت، ولكنه لم يكن له السحر الذي أصبح له فيما بعد، إذ ما الذي كان يمكن أن يصنعه المرء به، والاستيراد ممنوع، والخروج من البلاد يكاد أن يكون في حكم الممنوع؟

ابتداء من قيام الثورة في ١٩٥٢ وحتى وقوع الهزيمة في ١٩٦٧، ساد المصريين شعور قوي بالانتماء، والأمل في أن ينهض الوطن ويحقق آماله. لم تكن إذن أشعار صلاح جاهين وأغاني عبد الحليم حافظ، أشعار رجل مجنون وأغاني رجل منافق، بل كانت تعكس بصدق مشاعر الغالبية العظمى من المصريين في ذلك الوقت. وفي مثل هذا المناخ تصبح النظرة إلى أعمال الفساد والرشوة واستغلال النفوذ لتحقيق ثروة أو مكسب مادي، نظرة احتقار مقرون بدرجة كبيرة من الدهشة. لا يمكن بالطبع أن تنعدم تمامًا محاولات من هذا النوع، كحصول ضابط كبير على كابينة متميزة بحديقة قصر المنتزه، أو تحويل موظف كبير مبلغا من الدولارات يزيد على المسموح به لكي يجلب معه لأسرته من رحلة بالخارج بعض الهدايا التي لا يوجد لها مثيل في مصر، ولكن المدهش حقا كم كانت قليلة مثل هذه المخالفات، وكم كان تنفيذ قوانين الجمارك صارما، والخروج عليها نادرًا. وكذلك كان تنفيذ قوانين الضرائب الأخرى، وقوانين المباني، وقواعد التعيين والترفيه في الحكومة وشركات القطاع العام، وقواعد إرسال البعثات الحكومية.. إلخ.

لم يقتصر الأمر على ضعف الدافع إلى الخروج على القانون، بل كانت الدولة المصرية في الخمسينيات والستينيات قادرة أيضًا على التصدي لأي محاولة للخروج على القانون. أما العبارة الشهيرة التي صدرت من أحد كبار المسئولين في منتصف الستينيات بأنه «يجب إعطاء القانون إجازة»، فلم يكن يقصد بها السماح للناس بأن يفعلوا ما يشاءون، بل كان المقصود العكس بالضبط، بمعنى أنه إذا كان هناك من القوانين ما يمنع الحكومة من فرض إرادتها على الناس ويحميهم من تدخلها، فإن هذه القوانين هي التي «يجب إعطاؤها إجازة».

* * *

من المؤكد أن هذا الحضور المستمر للسلطة كان عاملا فعّالا في تضييق نطاق الفساد في مصر في الخمسينيات والستينيات، ولكن من الواجب أن نعترف بأن الفساد أنواع، وليس أصل كل فساد الطمع في المال، بل هناك أيضًا الطمع في محض السلطة.

كان الحكم في مصر خلال الخمسينيات قليل الفساد من النوعين: فمن ناحية كان الدافع إلى استغلال النفوذ من أجل تحقيق مكسب مادي قد أصابه الضعف، لما أشرت إليه من أسباب. ومن ناحية أخرى كانت سلطة الرئيس، وإن كانت قد زادت قوة بعد استبعاد محمد نجيب، أول رئيس للجمهورية، فإنها لم تكن قد تحولت بعد إلى ما يمكن تسميته بالدولة البوليسية، وهو ما بدت بوادره في أعقاب التأميمات المتتالية، التي بدأت بتأميم قناة السويس في ١٩٥٦، ثم تتابعت حتى منتصف الستينيات. خلال هذه الفترة تساقط من قيادة النظام عضو بعد آخر من أعضاء مجلس الثورة الذين قاموا بالثورة ابتداء، ولم يبق إلا الرئيس وعدد قليل جدًا من المعروفين بالموافقة على كل ما يقول.

لم تستخدم هذه السلطة المطلقة، والحق يقال، في تجميع المزيد من المال إلا في أضيق الحدود، كما سبق أن أكدت من قبل، ولكنها استخدمت بلا شك، وبمعدل متزايد (كما تقضي طبيعة الأمور والبشر) لتجميع المزيد من السلطات وتوسيع دائرة النفوذ. ولكن أليس في هذا فساد لا يقل أثره سوءًا عن الفساد المدفوع بالطمع في المزيد من المال؟ فإذا كان الفساد يتمثل، في نهاية الأمر، في التضحية بالصالح العام في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، فهل من الضروري أن تكون هذه المصلحة الخاصة تحقيق المزيد من الثراء؟ ألا يوجد فساد أيضًا عندما يكون الدافع مجرد شهوة السلطة؟

أما أن شهوة السلطة قد أضرت بالصالح العام، فقد شهدت مصر في الستينيات أمثلة عديدة على ذلك من أهمها اختيار قائد للجيش قليل الكفاءة لمجرد اطمئنان الرئيس إلى أنه لن يقود ثورة ضده، أو قيام الرئيس قبيل وفاته باختيار نائب له، دون أن يستشير أحدًا، لأسباب لا يمكن أن يكون من بينها مراعاة الصالح العام. وقد اتضح

بما لا يدع مجالا للشك، أنه في عهد هذا النائب، عندما أصبح رئيسًا، زاد الفساد الذي مصدره الطمع في المال، إلى حد فاق بكثير ما عرفته مصر سواء في عهد عبد الناصر أو في عهد الملكية.

هكذا فتحت للفساد صفحة جديدة ليست مشرّفة بالمرة بحلول السبعينيات، أو إذا أردنا الدقة، قبل حلول السبعينيات بقليل، إذ لم تكن هزيمة ١٩٦٧ كارثة عسكرية وسياسية واقتصادية فقط، بل إنها أصابت في الصميم كثيرًا من الدوافع النبيلة التي كانت تحفز المصريين على إعلاء الصالح العام على مصالحهم الشخصية.

-٤-

كيف يمكن لحدث لم يستغرق أكثر من خمسة أيام أن يكون له مثل هذا الأثر في حياة أمة بأكملها؛ يوقف مسيرة الثورة، ويشيع اليأس في الناس، ويضعف بشدة شعورهم بالانتماء للوطن، ويصيب النظام الحاكم بالضعف والعجز عن تطبيق القانون، ويخفض معدل التنمية إلى معدل لا يكاد يزيد على معدل نمو السكان، ويدخل في الخطاب الديني تيارا لا عقلانيا يتكلم عن المعجزات ويقبل الخرافات، ويعلي من شأن الطقوس وشكل الزي على حساب التمسك بالأخلاق الفاضلة والمثل العليا، ويجعل المسلمين على استعداد للتنكيل بالأقباط بلا سبب، ويشيع في الأقباط شعورًا بالتوجس والخوف، بسبب وبلا سبب؟

كل هذا وأكثر منه حدث في مصر نتيجة لهزيمة ١٩٦٧، فهل نستغرب أن ينمو الفساد في المجتمع المصري ابتداء من هذا التاريخ بمعدل غير مسبوق؟ وكأن سكتة قلبية قد حدثت فجأة، فتوقف تدفق الدم من القلب إلى سائر أجزاء الجسم، فأصبح الجسم معرضا لكل أنواع الفساد.

إني أرجع بداية ظاهرة «الدولة الرخوة» التي نراها اليوم، في كل مجالات الحياة في مصر، في الاقتصاد والسياسة والتعليم والثقافة والإعلام والعلاقات الاجتماعية، بما في ذلك العلاقة بين المسلمين والأقباط، إلى وقوع هزيمة ١٩٦٧. والدولة الرخوة،

فيما تعنيه، دولة عاجزة عن التصدي للفساد بمنع حدوثه أو بمعاقبته، فيصبح المال العام وكأن لا صاحب له. ولكنها تعني أيضًا، في حالة مصر في أواخر الستينيات، التوقف عن اتخاذ أي إجراء مهم يصحح التفاوت بين الطبقات، وكأن الدولة المهزومة في ١٩٦٧ أصبحت تخشى مواجهة الأثرياء، ومستعدة للتغاضي عن نزواتهم، وعلى استعداد لأن تسمح لهم ولغيرهم بتهريب البضائع الممنوع استيرادها، إلى داخل مصر، وتهريب النقد الممنوع تصديره إلى خارجها.

والطبقة الوسطى التي جرحتها الهزيمة أكثر مما جرحت أي شريحة اجتماعية أخرى، أصبح من الواجب تدليلها بتوفير بعض السلع التي كانت تتوق إليها ولا تجدها، وتوفير بعض وسائل التسلية والترفيه التي لم تكن متوفرة، فلا بأس من استيراد بعض أفلام الجنس، وتوفير السلع الكمالية في الجمعيات التعاونية، والسماح لدور النشر الأجنبية بعرض الكتب التي كانت تتعرض لرقابة شديدة، وذلك في معرض سنوي للكتاب، ولبعض المسرحيات التي تنتقد النظام بأن تعرض للناس لإتاحة فرصة للتنفيس عن الغضب.

ولا بأس أيضًا من السماح لمن استطاع تكوين ثروة صغيرة في ظل القوانين الاشتراكية، أن يفتح مطعما أو ملهى يزيد به من ثروته، مع بعض التهاون في تحصيل الضرائب منه. بل ولا بأس من التراجع عن إصلاح الجامعة والعودة إلى نظام الأعداد الكبيرة، حيث يُقبل حملة الثانوية العامة في الجامعة دون تمييز يذكر بين من يستحق أن يتعلم بالمجان في الجامعة ومن لا يستحق. فالمهم هو فقط إرضاء الناس وعدم إعطائهم سببا جديدًا للتذمر. ولا بأس أيضًا من استخدام الدين في وسائل الإعلام استخدامًا لصالح النظام، فيفسر الدين تفسيرًا يؤكد على الاستسلام للمقادير والصبر على الشدائد، ويشجع الناس على الانغماس في مظاهر التعبد عسى عن أن ينصرفوا عن التفكير في أمور الحاضر. ويرتبط بهذا أيضًا ويساعده إحياء التاريخ المجيد للمصريين، عسى أن يكون في تذكّره سلوى من مّصائب الحاضر، وتشجيع الاهتمام بالتراث الثقافي والموسيقى والرياضة عسى أن يجد الناس فيها نفس السلوى.

ليس هناك مجتمع، في أي عصر، خال من الأشخاص المستعدين لارتكاب أعمال

الفساد، كما أن الميكروبات موجودة دائما في أي هواء، ولكن هناك مناخًا يضعف المناعة ضد الميكروبات وآخر يقوّيها. وقد كان المناخ الذي بدأ يسود في مصر في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ من النوع الذي يضعف المناعة ويساعد على نشر العدوى.

لقد ضعف ذلك الشعور بالولاء للوطن الذي أشاعه قيام الثورة في ١٩٥٢، وإحرازها نجاحًا بعد نجاح في سياستها الداخلية والخارجية على السواء، إذ كشفت الهزيمة قناعًا كان يخفي وراءه كثيرًا من الزيف. وإذ انفضح أمر النظام فقد معظم قوته التي كان يستخدمها لفرض إرادته وفرض احترام القانون. كانت النتيجة أن هاجر بعض المثقفين وانتحر بعضهم، كما انتحر قائد الجيش، ولكن كان من النتائج أيضًا أن التفت عدد متزايد من الناس إلى أمورهم الشخصية بدلا من اهتمامهم بشئون الوطن، ومن كان منهم ضعيف الخُلق أصلا، لم يجد بأسا في ارتكاب أعمال غير أخلاقية. في مناخ ما بعد ١٩٦٧ تحوّل بعض السياسيين إلى مستثمرين، وبعض الملحنين إلى تجّار، وبعض أساتذة الجامعات إلى مدرسين خصوصيين.. إلخ. ولكن فرص الإثراء الحقيقي لم تتكاثر إلا بعد مرور ثماني سنوات على الهزيمة، أي في منتصف السبعينيات، فهنا ظهرت بوضوح الفرص الحقيقية للفساد والإفساد، إذ تضافرت منذ ذلك الوقت عوامل جديدة تساعد على مزيد من إضعاف الدولة، ومن إضعاف الولاء للوطن.

كانت شخصية الرئيس قد تغيرت قبل ذلك بخمسة أعوام، فقد تسلم الرئيس السادات الحكم بوفاة جمال عبد الناصر في ١٩٧٠، وكانت شخصية السادات بذاتها ملائمة تمامًا للمناخ الجديد الذي حلّ بعد الهزيمة، ولكن السادات نفسه كان عاجزًا عن ارتكاب أعمال فاحشة من أعمال الفساد، طالما كان المناخ غير موات لذلك. كان السادات من النوع الذي يرتعد خوفا من غضب الرئيس عبد الناصر فلم يجرؤ على ارتكاب أعمال فساد كبيرة إلا بعد أن أصاب الضعف النظام كله في ١٩٦٧. إن واقعة استيلاء السادات على قصر أحد الضباط (لمجرد أن القصر أعجب زوجته) لم تحدث إلا بعد أن عينه عبد الناصر نائبا للرئيس في ١٩٦٩، (وعلى كل حال، اكتفى عبد الناصر بإبداء غضبه لفترة قصيرة أعطاه بعدها قصرا بديلا على النيل). أما قبل ذلك فقد اقتصر السادات على أعمال من نوع قبول هدايا فاخرة أثناء رئاسته لما سمي

بالمؤتمر الإسلامي، منها سيارات كاديلاك كان يهدي بعضها لقائد الجيش المشير عبد الحكيم عامر (وفقا لرواية محمد حسنين هيكل في خريف الغضب). ولكن أيا كان حجم المخالفات التي ارتكبها السادات أثناء حياة عبد الناصر فقد كانت شخصيته من النوع الذي يسمح له بارتكاب أكثر منها بكثير في ظل مناخ مختلف، وهي ملاحظة تنطبق أيضًا وبلا شك على شخصيات أخرى مهمة لعبت دورًا مهما في كلا العهدين.

وقد كان هذا هو ما حدث فعلا في عهد السادات بمجرد أن تغير المناخ الاقتصادي والاجتماعي العام، وتغيرت أيضًا علاقة مصر بالقوى الخارجية. حدث هذا في منتصف السبعينيات عندما بدأ في مصر عهد التضخم الجامح في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ودشّن السادات السياسة المعروفة بالانفتاح الاقتصادي، فتدفقت سلع الاستهلاك الفاخر والاستفزازي على مصر، وارتفع بشدة معدل الهجرة إلى دول الخليج فارتفع أيضًا معدل الحراك الاجتماعي. وقد تجاوب التلفزيون مع هذا المناخ الجديد فشاهد الناس على شاشته برامج ومسلسلات من نوع جديد تعبّر عن تطلعات وطموحات جديدة (تأملِ مثلا حوار التلاميذ والناظر في مسرحية مدرسة المشاغبين، ثم أحداث مسلسل رحلة المليون لمحمد صبحي). وبدأ اعتماد التلفزيون في تمويل برامجه على الإعلانات التي حقق بعضها شعبية بالغة، (تزيد أحيانا على شعبية المسلسلات)، وساهم هذا كله في دعم حمّى الاستهلاك، وكأن المصريين قد اكتشفوا لأول مرة المعنى الحقيقي «للحياة الحلوة»، وهي حياة الاستهلاك العالي والبذخي.

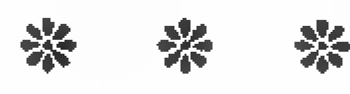
كل هذا خلق مناخًا يغري بشدة بارتكاب أعمال الفساد، خاصة مع ما أصاب الشعور الوطني من ضعف بسبب الهزيمة، وتضاؤل الطموحات والآمال التي تتعلق بنهضة الوطن، فلم تبق إلا الطموحات والآمال المتعلقة بتحقيق الثراء. فإذ قويت الإغراءات وضعف الشعور بالانتماء، في ظل دولة ضعيفة على رأسها رجل لديه ميول مماثلة، واستعداد طبيعي لقبول المعنى الجديد «للحياة الحلوة» لنفسه والمحيطين به، كان من الطبيعي جدًا أن ينتشر الفساد في مصر. ولا يدحض في هذا إصدار السادات

قانونًا جديدًا من نوعه اسمه «قانون العيب»، وكأنه محاولة لا شعورية لنفي حقيقة موجودة بالفعل.

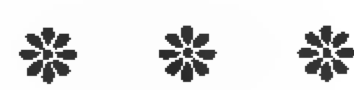
هكذا شهدت مصر في النصف الثاني من عهد السادات أمثلة جديدة وغير معهودة للفساد في مختلف المجالات: في المدارس والجامعات اشتدت ظاهرة الاتجار بالكتب المدرسية والجامعية والدروس الخصوصية، وتغيرت أسس اختيار مديري الجامعات والعمداء، فلم تعد قائمة على المركز العلمي والاحترام الذي يتمتع به الشخص المختار (كما استمر الحال حتى نهاية الخمسينيات)، ولا على الاستعداد للترويج لشعارات الاشتراكية (كما أصبح الحال في الستينيات) بل على الاستعداد لغض البصر عما يرتكب من مخالفات للقانون في المحيط الجامعي. وشرع نفس الأساتذة الذين ألفوا كتبا في تقريظ الاشتراكية في تأليف كتب جديدة للدفاع عن الانفتاح الاقتصادي، خاصة أن الهيئات الدولية الممولة للبحوث لم تشمل بعطفها إلا البحوث التي تساير الاتجاه الجديد. وفي الاقتصاد انتشر، مع تدشين سياسة الانفتاح، توزيع تصاريح الاستيراد وتوكيلات الشركات الأجنبية على الأقارب والمحاسيب، وبدأ تنفيذ الدولة لمشروعات للتعمير مشكوك في فائدتها، تحقيقًا لمصالح خاصة قريبة من آذان السلطة. وتضخمت العمولات المقبوضة عن صفقات الحكومة، خاصة في شراء الأسلحة. وقد بدأ الإغراء شديدًا في هذه الفترة لمديري شركات القطاع العام الذين يقبلون الدخول في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية ولو أدى هذا إلى الأضرار بعمال وموظفي الشركات القديمة وزيادة أعباء المستهلكين. وفي الزراعة انتشر التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء المخالف للقانون، حتى كاد ما فقدناه من أراض زراعية خلال السبعينيات، بسبب البناء، يعادل ما أضافه السد العالي. وفي الإسكان بدأت ظاهرة جديدة تمامًا، وتكرر حدوثها عبر فترات قصيرة، وهي سقوط عمارات حديثة البناء على رؤوس سكانها بسبب استخدام أسمنت مغشوش، أو التوفير في كمية الحديد، أو إضافة أدوار جديدة دون ترخيص.. إلخ.

عندما كشف للناس بعد مقتل الرئيس السادات، حجم الثروة التي كوّنها شقيق الرئيس (عصمت السادات) في عهد أخيه، تبيّن للناس ليس فقط المدى الذي وصل إليه الفساد في عهده، بل وأيضًا المدى الذي بلغته حمى الاستهلاك في ذلك العهد،

والنهم الذي لا يُروى للمزيد من الثروة، إذ تبين أن ممتلكات هذا الشقيق الذي لم يكن له من الوظيفة أو التعليم، أو حتى من الأعمال التجارية والاستثمارات، ما يؤهله لامتلاكها في هذه الفترة القصيرة، قد شملت أراض زراعية، وأراضي بناء، وفيلات وعمارات، ومحال تجارية ومصانع ومخازن وورش، وسيارات ركوب ولوريات نقل، ووكالات للاستيراد والتصدير وشركات للمقاولات، وأن هذه الشركات والعقارات كانت تمتد من أقصى شمال الجمهورية إلى أقصى الجنوب. ولقد كان هذا مجرد مثال لما كان من الممكن عمله في عهد السادات من استيلاء على المال العام واستغلال النفوذ، ولسماح النظام بارتكاب كل هذا دون أن يترتب عليه أي عقاب.



اقترن كل هذا الفساد في السبعينيات بزيادة كبيرة في إيرادات الدولة وارتفاع كبير في معدل النمو، وتدفق الأموال على أسر المهاجرين مما ادخروه في الخارج. وقد ساعدت هذه الزيادة الكبيرة في الإيرادات والدخول على زيادة فرص الفساد، ولكنها خففت أيضًا من شعور الناس بوطأة الفساد، فقد بدا وكأن الجميع، بما في ذلك أعداد كبيرة من الفلاحين، يشاركون في مهرجان كبير يختلط فيه الصالح بالفاسد، ويعلن فيه الصالحون والفاسدون معًا عن نجاحهم الباهر في تحقيق الصعود الاجتماعي وتغيير مركزهم الطبقي. وفي مناخ كهذا كان لا بد أيضًا أن يتغير شكل الخطاب الديني ومضمونه بحيث تستخدم التعبيرات والطقوس الدينية كغطاء لما يجري، وللتظاهر بالتقوى والورع حين يكون الواقع عكس هذا بالضبط. إن من ألمع الرموز الدينية التي اشتهرت وذاع صيتها في السبعينيات، من كان يعتبر الثراء السريع مظهرًا من مظاهر رضا الرب، ولم يذكر كلمة واحدة للتنبيه إلى التعارض بين أبسط مبادئ الدين وأخلاقياته، وبين ما يشيع من فساد. ومع هذا فإن هذا الموقف تجاه الفساد لم يقلل من الشعبية الساحقة لهؤلاء المتحدثين باسم الدين، بل دعم من مركزهم ما كان رئيس الجمهورية نفسه يستخدمه بكثرة من تعبيرات دينية، وإشادته المتكررة بـ«أخلاق القرية»، وكأنه بدوره كان يستخدم هذا النوع من الخطاب للتغطية على ما شاع من فساد في عهده.



لم ينته كل هذا بمقتل الرئيس السادات، ولكنه اتخذ أشكالا مختلفة ابتداء من الثمانينيات. فبينما كان الفساد في عهد عبد الناصر، وخاصة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ يتحسس طريقه على استحياء، ويقابل بالاستنكار الشديد إذا اكتشف أمره، تحوّل في عهد السادات إلى مهرجان كبير يمرح فيه الناس ويقتنصون أية فرصة تتاح لهم فيه دون خوف. وأما في عهد مبارك فقد خفّ الاستنكار وزال المرح، إذ أصبح الفساد جزءًا لا ينفصم عن النظام نفسه. لم يعد الفساد من زوائد النظام الجديدة عليه، بل أصبح عنصرًا من عناصر النظام الذي لا يُتصور النظام بغيره. بعبارة أخرى: لقد جرى شيئًا فشيئًا منذ الثمانينيات «تقنين الفساد»، فلم يعد شيئا يستوجب الإنكار أو الاستحياء، ولكن هذا التطور يحتاج بلا شك إلى تفصيل.

-٥-

الدولة الشمولية تشجع على الفساد بكثرة قوانينها وبتدخلها في كل كبيرة وصغيرة، والدولة الرخوة تشجع على الفساد بضعفها ورخاوتها. فما بالك بدولة شمولية ورخوة في نفس الوقت؟

هكذا بدت الدولة المصرية منذ الثمانينيات من القرن العشرين. فهي وإن لم تكن بشمولية الدولة الناصرية فقد احتفظت بالكثير من القيود على حركة الأفراد وتصرفاتهم التي كان قد فرضها نظام عبد الناصر، مما يغري بالتخلص منه بدفع رشوة كبيرة أو صغيرة. كان السادات قد ألغى الدولة البوليسية فأنهى التلصص على الناس وقضى على من كانوا يسمون بـ«زوّار الفجر»، كما أنه ألغى كثيرًا من القيود على الاستيراد، ولكن تحرير الاقتصاد ظل محدودًا حتى نهاية عهده، فورث نظام مبارك منه قطاعًا عامًا كبيرًا وإن كان ضعيفا ومهلهلا بسبب انصراف الدولة عن حمايته، وتعرضه لمنافسة شديدة من الواردات. كان السادات قد قضى منذ ١٩٧١ على ما أسماه «مراكز القوة»، وهي التي كانت تقيد بشدة الحريات السياسية والفردية، ولكن استمرت البيروقراطية المصرية العتيدة والتي قويت في عهد عبد الناصر، تعطّل مصالح الناس وتحملهم من الأعباء ما لا طاقة لهم به.

استمر إذن الدافع على ممارسة الفساد للتخلص من هذه القيود ولكن كانت الدولة في عهد مبارك أضعف بكثير، حتى منها في عهد السادات، في مواجهة هذا الفساد. هل كان هذا الضعف نتيجة لمجرد التغير في شخصية الحاكم؟ ربما كان لهذا بعض الأثر، ولكن من المؤكد أنه لم يكن العامل الحاسم، وإنما كان العامل الحاسم في رأيي شيئًا يتعلق بالتغير الذي طرأ على القضية الوطنية وعلى علاقة مصر بالقوى الخارجية.

كانت القضية الوطنية في عهد ما قبل الثورة، في غاية الوضوح والبساطة، إذ كان يمكن تلخيصها في التخلص من الاحتلال وجلاء الإنجليز. لقد تفاوت موقف الأحزاب المصرية وقتها في طريقة تحقيق هذا الهدف، فكان الوفد والحزب الوطني أكثرها تشددا، ولكن لم يكن في استطاعة الأحزاب الأخرى، عندما تأتي على الحكم، ولا حتى المستقلين، من أمثال إسماعيل صدقي أو علي ماهر، ألا يبذلوا كل ما في طاقتهم لتحقيق نفس الهدف، ولو عن طريق المفاوضة والمساومة.

في الخمسينيات والستينيات، وبعد أن تم جلاء الإنجليز في ١٩٥٦، رفع عبد الناصر شعارات جديدة التف الناس حولها وشكلت في نظر الغالبية العظمى من المصريين المحتوى الجديد «للقضية الوطنية»، وكانت تدور حول تحرير الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية، والتنمية الاقتصادية السريعة، وتقريب الفوارق بين الطبقات، ودعم الحركات العربية في خارج مصر في كفاحها للتحرر من الاستعمار، بما في ذلك دعم كفاح الفلسطينيين ضد الصهيونية.

في عهد السادات كان كل هذا قد انتهى: انتهى النضال ضد الإنجليز من أجل تحقيق الجلاء، وانتهى النضال ضد السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري بما تحقق من تمصير وتأميم، وانتهى دعم الحركات العربية للتحرر من الاستعمار والصهيونية، إما بجلاء الإنجليز والفرنسيين، أو بتبني السادات لسياسة «مصر أولًا». تحولت القضية الوطنية في عهد السادات إلى تحرير الأرض المصرية التي احتلها الإسرائيليون في ١٩٦٧، وقد استغرقت هذه القضية عهد السادات كله، فلم تنته إلا بتوقيع السادات

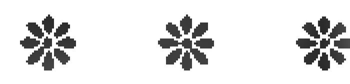
لمعاهدة الصلح في ١٩٧٩، أي قبل مقتله بقليل، وربما كانت هي نفسها السبب في مقتله.

عندما جاء الرئيس مبارك إلى الحكم، لم يكن أي من هذه القضايا الوطنية مطروحًا، فلم تكن أمامه لا قضية جلاء، ولا تحرير الاقتصاد، ولا دعم الحركات العربية، وبدت قضية الأرض المصرية المحتلة على وشك الانتهاء بعد انسحاب إسرائيل من آخر جزء من سيناء في ١٩٨٢، ولم يبق إلا طابا التي كانت موضوعًا لمفاوضات أدت أيضًا إلى إعادتها للمصريين. ما الذي كان الرئيس مبارك يكافح من أجله إذن؟ ما هي الآمال الوطنية التي كان يعمل على تحقيقها؟ لقد بدأ مبارك عهده بإطلاق سراح المسجونين السياسيين الذين كان السادات قد اعتقلهم في سبتمبر ١٩٨١، وأعاد لصحف المعارضة حريتها في الظهور. ثم ماذا؟ لم يكن لدى الرئيس مبارك أي شيء يعد به المصريين، ولم تكن هناك أي قضية واضحة يمكن أن تجري محاسبته على مدى التقدم بشأنها. لقد كان لعبد الناصر رؤية واضحة ومعروفة لما يجب عمله بعد جلاء الإنجليز، في ميادين الاقتصاد وتوزيع الدخل وتوحيد صف العرب، وكان للسادات رؤية في طريقة استعادة سيناء، ورؤية مضادة تمامًا لرؤية عبد الناصر في ميداني الاقتصاد وتوزيع الدخل، وفي العلاقات العربية. وقد أثارت رؤية كل من الرجلين الجدل والعراك بين مؤيدين ومعارضين، ولكن ماذا كانت رؤية حسني مبارك لهذه الأمور أو لغيرها؟ لا شيء.

إني لا أقصد بالطبع أنه بمجيء حسني مبارك كانت مصر قد حققت آمالها الكبار، ولم يبق هناك ما يمكن أن تلتف حوله قلوب المصريين. كان من الممكن أن تصبح القضية تصحيح أخطاء عهد السادات العديدة، في الاقتصاد والسياسة الخارجية على السواء. كان من الممكن العمل على تصحيح الإهمال الشديد للصناعة والزراعة طوال السبعينيات، وعلى تحويل الانفتاح إلى سياسة إيجابية تدفع الصناعة المصرية إلى الأمام بدلًا من تعريضها للمنافسة القاتلة من الواردات، وتحمي المجتمع من الآثار المدمّرة للتضخم الجامح، والعمل على تطبيق ديمقراطية حقيقية والعدول عن تزييف الانتخابات والاستفتاءات، وتصحيح سياسة السادات نحو بقية الدول العربية فتستعيد مصر مكانتها المفقودة في العالم العربي، واستخدام ما كان لا زال باقيا في

يد مصر من أوراق لإجبار إسرائيل على تقديم تنازلات للفلسطينيين، وعلى الأخص ورقة التطبيع ورفض المشروع «الشرق أوسطي» الذي شرعت إسرائيل في فرضه على مصر، وفوق كل ذلك محاولة التخلص من الخضوع للإدارة الأمريكية في كل هذه الأمور: في تحرير الاقتصاد، وفي فصل مصر عن بقية العرب، وفي السير قدما في طريق التطبيع.

لقد ثارت بعض الآمال لدى المصريين في كل هذه الأمور، في الشهور الأولى من حكم مبارك، ولكن سرعان ما تبخرت عندما ظهر أن مبارك لا ينوي أن يفعل أي شيء من هذه الأمور، وأن الأخطاء التي بدأ السادات في ارتكابها سوف تستمر في عهد مبارك أيضا. نعم، كانت شخصية الرئيس مبارك ملائمة تمامًا للاستمرار في الطريق الذي شقّه السادات دون أي تعديل، ولكننا نعرف جيدًا أن شخصية الرئيس لم تكن قط هي العامل الحاسم فيما طرأ على مصر من تطورات، بل كان العامل الحاسم ما يطرأ من تغيرات على علاقة مصر بالقوى الخارجية، وهذه كان يحددها في الأساس ما يطرأ على العالم الخارجي وعلى العلاقات الدولية من تغيرات.



كان أنور السادات قد وضع مصر على طريق التبعية الكاملة للولايات المتحدة في ١٩٧٢، عندما قام بطرد السوفيت من مصر وبدأ يتلقى توجيهات كيسنجر والإدارة الأمريكية فيما يفعله في الخارج والداخل وإزاء إسرائيل والعرب. لم يكن الوضع يختلف في الظاهر عن خضوع الحكومات المصرية لتوجيهات الإدارة الإنجليزية ورغباتها قبل ١٩٥٢، ولكن كان هناك فارق كبير بين الحالين، له علاقة بموضوع الفساد الذي نحن بصدده الآن.

كانت طلبات الإنجليز في النصف الأول من القرن العشرين بسيطة للغاية إذا قورنت بطلبات الأمريكيين في النصف الثاني، والأهم من ذلك أن درجة مساس هذه الطلبات والرغبات بمبدأ سيادة القانون ونزاهة الحكم كانت مختلفة تمامًا في ظل السيطرة الإنجليزية عنها في ظل السيطرة الأمريكية.

كان الإنجليز يريدون، في نهاية الأمر، قطنا مصريا رخيصا، وفتح السوق المصري

لبعض السلع البسيطة كالمنسوجات البريطانية، واستخدام موقع مصر وقناة السويس، عند اللزوم، لخدمة الأهداف العسكرية البريطانية. كان من الممكن أن تتحقق كل هذه الأهداف في ظل درجة معقولة من النزاهة في إدارة الحكم في مصر، ومن احترام القانون، وقدر بسيط من الفساد. قارن هذا بما كان يريده الأمريكيون من مصر ابتداء من أوائل السبعينيات: تسويق سلع لا نهاية لها من الأسلحة إلى الكوكاكولا، وبيع شركة بعد أخرى وبنك بعد آخر للشركات الأمريكية أو متعددة الجنسيات، وترويض مصر ترويضًا تامًا يضمن الخضوع للأهداف الإسرائيلية في مصر والعالم العربي، وتكريس الاعتماد على ما يسمى بالمعونة الأمريكية لضمان استمرار هذا الخضوع وتحقيق كل هذه الأهداف. كان كل هذا يتطلب نظاما سياسيًا مختلفًا جدًا عما كان سائدا قبل الثورة. لم يكن يتطلب فقط استمرار السير في الطريق الذي شقّه السادات منذ بداية التبعية الكاملة للأمريكيين، بل واستخدام نوع جديد من المصريين كوزراء ورؤساء للوزراء، يفتقدون أبسط صفات السياسي الملتزم، ولا يؤمنون بمبدأ سياسي أو اقتصادي أكثر مما يؤمنون بغيره، وتنحصر اهتماماتهم فيما يمكن أن يحققوه من مكاسب لأنفسهم، وهذا هو بالضبط أكثر أنواع الحكم ملائمة لنموّ الفساد.

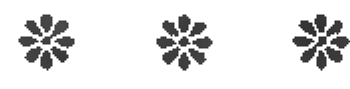
-٦-

كان فؤاد محيي الدين، الذي كان أول من شغل منصب رئيس الوزراء في عهد مبارك، آخر رئيس للوزراء له تاريخ معروف في الاشتغال بالسياسة، أو حتى في الاهتمام بها. ثم أتى بعده رؤساء للوزارة ليس لهم أي تاريخ سياسي، بل وعرف عنهم قبل توليهم لمناصبهم النفور من السياسة وتفضيل الاهتمام بأمورهم الشخصية، أو بشئون وظيفتهم الضيقة.

ما نوع الوزراء الذين يمكن أن يأتي بهم هؤلاء؟ وأي قضية عامة يمكن أن تشغلهم أو تصرفهم عن الاهتمام بتنمية ثرواتهم الخاصة؟ الإجابة هي: وزراء ينشغلون أكثر فأكثر بشئون ماليتهم الخاصة، ولا يجدون غضاضة في تنمية ممتلكاتهم، بغض النظر عن أي قضية عامة. لقد أخبرني أحمد بهاء الدين مرة، في أوائل عهد مبارك، بمحتوى تقرير سري وصله من إحدى الجهات الموكول إليها أمر الأمن القومي، والتي يطلب

منها ما تجمع لديها من معلومات عن بعض الشخصيات العامة التي يراد تعيينها في منصب كبير في الدولة، وكان التقرير يقتطف قولا لأحد المرشحين لتولي منصب الوزير في وزارة مهمة مؤداه: «إن من يصبح وزيرًا، ويقضي سنة في الوزارة دون أن يصبح مليونيرا، لا بد أن يكون مصابا بالهبل». ومع هذا فقد تم تعيين هذا الشخص نفسه وزيرا، رغم هذا التقرير، وعندما ترك الوزارة بسبب تعارض مصالحه الخاصة مع مصالح أخرى خاصة أقوى منه، جاء بعده وزير لا يختلف عنه.

في ظل دولة يحكمها رجال من هذا النوع، كانت تحدث أيضًا أشياء أخرى أصابت المصريين بوجه عام بما جعلهم بدورهم أكثر استعدادًا لممارسة الفساد من ذي قبل.



ففي العشرين سنة الأخيرة تضافرت عدة عوامل قوية لانتشار الفساد بين الشرائح المختلفة في المجتمع المصري، العليا والوسطى والدنيا، بدرجة لم يعرف مثيل لها لا في السبعينيات ولا في الستينيات والخمسينيات، ولا في عهد ما قبل الثورة: دولة ضعيفة فاقدة للقدرة أو حتى الرغبة في معاقبة الخارجين عن القانون، ولا تملك أي مشروع قومي أو هدف وطني يجتمع عليه الناس، وتعلق أهمية كبرى على رضا القوة الخارجية التي تحميها وتسمح لها بالبقاء في الحكم وتعطيها المعونات، أهمية تفوق بكثير ما تعلقه على رضا الناس، في وقت انكشفت فيه انكشافا غير معهود على العالم، وعلى مستويات الاستهلاك العالية في الخارج، وأصبح المصدر الأساسي (أم هو الوحيد؟) لكسب احترام الناس وحسدهم هو امتلاك ثروة كبيرة واستعراض السلع الاستفزازية أمام الناس، وتدهورت فيه مكانة العلم والشهادات الجامعية والموهبة، بل وحتى مكانة الوزراء، فلم يعد أحد يبالي بمعرفة أسمائهم، ولم يشتهر منهم إلا من نجح في استخدام نفوذه لزيادة ثروته بدرجة تزيد عن المعتاد. في نفس الوقت زاد الضغط الخارجي على الدولة المصرية لبيع شركة بعد أخرى من شركات القطاع العام، وللتساهل الشديد مع المستثمر الأجنبي. والخصخصة وقدوم الاستثمارات الأجنبية يخلقان فرصا رائعة لزيادة ثروات الكبار. كما وجدت فرص رائعة لزيادة

الثروات بقيام الدولة ببيع أراضيها لأصحاب النفوذ بأسعار زهيدة ولكن سرعان ما تتضاعف، ليبنوا عليها قصورا شاهقة أو يعيدوا بيعها بالأسعار الجديدة.

في دولة كهذه، لا زالت رغم كل ما أعلنته عن تنازلها عن دورها للقطاع الخاص، تملك العديد من البنوك والشركات والمجلات والصحف، فتصدر نشرة دورية بتعيين أو عزل رؤساء تحرير هذه المجلات والصحف، وتملك أكبر دار لنشر الكتب، ولا زالت تتحكم فيمن يقبل أو لا يقبل في الجامعات، ومن الذي يظهر أو لا يظهر على شاشة التلفزيون، بل وتقدم الدعم لأحزاب المعارضة حتى يمكن للدولة أن تتظاهر بالديمقراطية.. إلخ، في دولة «شمولية» كهذه، ولكنها ضعيفة جدًا مع ذلك إزاء رعاياها وإزاء القوى الخارجية في نفس الوقت، كيف لا يعم الفساد وينتشر انتشار النار في الهشيم؟

ساعدت هذه الظروف على التزاوج والمصاهرة بين المال والحكم، بين من له سلطة اتخاذ القرار ومن لديه مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يجري اتخاذه، فأصبح لا يثير الاستغراب أن يعين ستة وزراء في حكومة واحدة يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري قبل اعتلائه الوزارة وبعده، وهو بالضبط المقصود بالمثل الشعبي «مسّكوا القط مفتاح الكرار»، مما كان يثير ضجة كبرى في عهد ما قبل الثورة، إذا حدث وتجرأ أحد عليه، إذ كان يعتبر من قبيل تضارب المصالح الخاصة مع المصلحة الخاصة مما يستحيل قبوله في أي دولة يحكمها القانون، فأصبح من الممكن حدوثه الآن دون أن يثير أي جلبة.

من الممكن أن نتصور في ظل هذا كله حجم الفساد الذي لا بد أن يستشري بين الشرائح الاجتماعية القريبة من السلطة، أو القادرة على الاقتراب منها: حجم القروض التي يمكن أن تعطيها بنوك الدولة دون ضمان لأشخاص يهربون بها إلى الخارج ولا يسددونها، ورؤساء تحرير لصحف قومية يكوّنون ثروات ضخمة من حصيلة الإعلانات التي كان من الواجب أن تذهب للدولة، وذلك مقابل ما يقدمونه لرجال الحكم من خدمات سياسية وشخصية، ومن ثم يرفضون بإباء وشمم تنفيذ القانون الذي يقضي بتركهم الخدمة عند بلوغ سن معينة، ويبقون في مراكزهم دون

أن تجرؤ الدولة على إزاحتهم. وشركات وهمية تنشأ تحت شعارات دينية، وتجمع بناء على ذلك مدخرات صغار المستثمرين، فتستثمرها في مجالات مجهولة أو غير قانونية تحت سمع الدولة وبصرها، في مقابل أن توزع على كبار المسئولين أرباحًا خيالية طبقا لكشوف تسمى «كشوف البركة»، وتصدر الدولة قرارات بتخفيض قيمة العملة أو رفعها طبقا لمصلحة أشخاص من ذوي النفوذ يكوّنون الثروات من شراء العملة ثم بيعها.. إلخ.

عندما كان يحدث هذا بين الشرائح العليا في المجتمع، كانت عوامل أخرى تعمل على انتشار الفساد في شرائح المجتمع الدنيا والوسطى.

كان مجرد استمرار الزيادة السريعة في السكان، مع تراخي جهود التنمية، وانخفاض معدل نمو الدخل ابتداء من منتصف الثمانينيات، بعد انتهاء فورة الهجرة، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وازدياد الاكتظاظ بالسكان في الأحياء الفقيرة، ونمو المساكن العشوائية، ونمو ظاهرة أولاد وبنات الشوارع، عاملا قويا بذاته لدفع الناس على الخروج عن القانون، إذ زاد باستمرار عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون مجرد البقاء على قيد الحياة بدون الخروج على القانون.

صحيح أن الحراك الاجتماعي قد انخفض بدوره، ابتداء من منتصف الثمانينيات، مع تراخي معدل الهجرة إلى دول البترول، وعودة أعداد كبيرة من المهاجرين، وقد أدى هذا إلى تدهور في الطموحات وفي آمال الصعود على درجات السلم الاجتماعي، (وقد سبق أن ذكرت أن ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي كان من العوامل المساعدة على الفساد في السبعينيات). ولكن معدل التضخم استمر مرتفعا طوال الثمانينيات وعاد إلى الارتفاع في أواخر التسعينيات مما وجّه ضربة شديدة لشرائح واسعة من الطبقة الوسطى التي أصابها الجزع من تدهور مركزها الاجتماعي، فسمحت لنفسها بدرجة أكبر من ذي قبل بالخروج على القانون لتحقيق مصالح خاصة. ولم تجد هذه الشرائح لديها ما يكفي من شعور بالولاء للوطن يمكن أن يدفعها إلى التزام النزاهة الكاملة والتقيد بمبادئ الأخلاق. فمع ما طرأ من تغير في السياسة العليا، أصاب

الشعور الوطني ضعف شديد وتبخر الحماس لأي قضية قومية، وانغمس الناس أكثر فأكثر في مشكلات الحياة اليومية.

* * *

عندما كثرت أمثلة الخروج على القانون، واطرد سماع الناس بمثال بعد آخر من أمثلة الفساد، في مختلف ميادين الحياة، اعتاد الناس على ذلك ولم يعودوا يتوقعون شيئا مختلفا. وكلما زاد اعتياد الناس على الفساد، تجرأ أصحاب المال وأصحاب السلطة على ارتكابه أكثر فأكثر، وأصبح من المألوف سماع القول «بأن الفساد موجود في كل دولة في العالم، فما وجه الشكوى بالضبط؟». هكذا أصبحت الرشوة الصغيرة والكبيرة متوقعة بل وواجبة، يجري دفعها واستلامها علنا وبدون شعور بالحياء، واعتبرها الموظف جزءًا من دخله الشهري يؤخذ في الاعتبار في حساب الدخل مثلما يؤخذ في الاعتبار العلاوات والمكافآت، كما اعتبرها من يتعامل مع الحكومة جزءًا لا يتجزأ من الإنفاق الضروري، يؤخذ في الاعتبار في حساب تكاليف المعيشة مثلما تؤخذ في الاعتبار أسعار السلع. هذا التكرار لأعمال الفساد وانتشاره، واعتياد الناس عليه، وتجرؤ الناس على ارتكابه علنا، وقلة مبالاة السلطة بأي احتجاج عليه، وندرة وصوله إلى ساحة القضاء، ثم استهانة رجال السلطة بأحكام القضاء وامتناعهم عن تنفيذها إذا حدث ووصل الأمر إلى القضاء، كل هذا هو ما أعنيه بـ«تقنين الفساد» في العشرين سنة الأخيرة، أي أن الفساد أصبح هو نفسه القانون الذي لا يجوز الخروج عليه.

[٣]

الاقتصاد

-١-

في تقييم الأداء الاقتصادي في بلد كمصر، تستخدم عادة ثلاثة معايير أو مؤشرات للحكم بالنجاح أو الفشل:

١ـ ماذا حدث لمتوسط الدخل، أي لمجموع الدخل القومي مقسوما على عدد السكان؟ (وهذا هو ما نعنيه بمعدل نمو الناتج القومي بعد أن نطرح منه معدل نمو السكان).

٢ـ ما هي المصادر الأساسية لهذا الدخل (أو الناتج)؟ هل هي الزراعة أم الصناعة، أم البترول، أم السياحة، أم سائر الخدمات؟ (وهذا هو ما نعنيه بالهيكل الاقتصادي).

٣ـ وماذا حدث لتوزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة؟ هل اقترب أم ابتعد عن المساواة؟

هذه هي إذن المعايير الثلاثة التي نستخدمها للحكم على جودة أو سوء الأداء الاقتصادي في فترة ما: معدل نمو الناتج، ونوع التغير في الهيكل الاقتصادي، والتغير الذي طرأ على توزيع الدخل.

وهذا المسلك يبدو منطقيا للغاية: فالهدف من النشاط الاقتصادي هو في نهاية الأمر الرفاهية الاقتصادية (أي الرفاهية المستمدة من استهلاك السلع والخدمات)، وهذه الرفاهية تتوقف على كمية السلع والخدمات المنتجة بالنسبة لحجم السكان

(وهذا ما يبينه المعيار الأول)، وعلى توزيعها بأكبر قدر من المساواة، فلا تتركز الزيادة في أيدي بعض الناس على حساب الآخرين (وهذا هو ما يبينه المعيار الثالث)، وأخيرًا يتوقف على نوع هذه السلع والخدمات المنتجة، أي القطاع الذي ينتجها، فهل هي في الأساس سلع زراعية أو صناعية.. إلخ، على أساس أن غلبة بعض القطاعات (كالزراعة والتعدين مثلا) قد يكون ضعيف الأثر في استمرار النمو في الفترات التالية، بينما الاعتماد على بعضها (كالسياحة مثلا أو تحويلات العاملين في الخارج) يهدد النمو بالتقلب الشديد بين فترة وأخرى، بينما ينظر إلى النمو السريع لبعض القطاعات (كالصناعة التحويلية) على أنه عامل أكثر ضمانًا لاستمرار النمو في المستقبل من الاعتماد على قطاع كالزراعة أو التعدين أو السياحة أو سائر الخدمات. الغرض النهائي إذن ـ في المجال الاقتصادي ـ هو رفع مستوى المعيشة المادي، (التنمية)، ولأكبر عدد ممكن من الناس (التوزيع)، وضمان استمرار هذا الارتفاع بمستوى المعيشة (الهيكل الاقتصادي).

لم يتغير موقف الاقتصاديين المصريين من اتخاذ هذه المعايير أساسا للتقييم وتحديد الأهداف (إذ لماذا يتغير؟)، وإن كانت طريقة صياغة هذه المعايير والأهداف قد تغيرت من فترة لأخرى، وتغير أيضًا تحديد الأولويات، فانتقلت من التأكيد على أحد الأهداف الثلاثة إلى التأكيد على غيرها. ولكن استمر ادعاء النجاح والافتخار به، من جانب الحكومة، وكذلك ادعاء الفشل وتوجيه اللوم عليه، من جانب المعارضة، يستندان دائما على هذه المعايير الثلاثة. دعنا نتتبع ما حدث من تغيرات خلال الستين عامًا الماضية (١٩٤٨ـ ٢٠٠٨)، ونحاول إصدار الحكم بالنجاح أو الفشل، في كل من المجالات الثلاثة، على حقبة بعد أخرى خلال هذه الفترة الطويلة. وقد اخترت تحديد الفترة بستين عامًا بدلا من خمسين أو أقل، لكي يشمل التقييم جزءًا من العصر الملكي في مصر، الذي انتهى بقيام ثورة ١٩٥٢ .

* * *

من الشيق أن نلاحظ كيف أن الاقتصاد لم يكن يحتل خلال العصر الملكي هذه الدرجة العالية من الأهمية التي يحتلها الآن. ولم يكن هذا غريبا بالمرة. فالقضية

الأساسية التي كانت تشغل الناس، (الشعب والحكام على السواء) هي قضية جلاء الإنجليز. وكان الاعتقاد (وهو صحيح تمامًا) أن المشكلة الاقتصادية لا يمكن حلها بما يرضي الطموح القومي إلا إذا استرد المصريون بلادهم من الإنجليز. فالإنجليز كانوا يفرضون سياسات اقتصادية لا تساعد على تحقيق أي من هذه الأهداف الثلاثة بل تعطلها: لا يشجعون التصنيع، ومن ثم يستمر معدل النمو مقيدًا بقدرة الزراعة، والزراعة في مصر محدودة القدرات جدًا بسبب ضيق الأرض الزراعية بالنسبة لحجم السكان. وللإنجليز مصلحة في استمرار نمط توزيع الدخل على ما هو عليه من بُعد عن المساواة، لصالح طبقة الإقطاعيين المتحدة مصالحهم مع مصالح الإنجليز.

كان الاقتصاديون المصريون على أي حال قليلي العدد، ولم يكونوا من خريجي كلية خاصة بالاقتصاد، بل كانوا من خريجي كلية الحقوق أو كلية التجارة، الأولى تركز على دراسة القانون، والثانية يختلط فيها الاقتصاد بإدارة الأعمال والمحاسبة. ولم تنشأ كلية يمكن أن يتخصص فيها الطالب في الاقتصاد طوال دراسته الجامعية إلا في ١٩٦١، أي بعد تسع سنوات من قيام الثورة. كان هذا مفهوما أيضًا. فدراسة القانون كانت تحتل اهتماما أكبر بكثير من دراسة الاقتصاد للسبب الذي ذكرته حالًا: فأنت لكي تساهم في طرد الإنجليز من مصر عليك أن تدرس القانون والحقوق، القانون الدولي يساعدك في المفاوضة والالتجاء إلى المؤسسات الدولية مطالبا بالاستقلال، والقانون الدستوري يساعدك على فهم حقوق الأحزاب الوطنية في مواجهة تحالف الملك والإنجليز، والقانون الإداري يساعدك على المطالبة بحقوقك كفرد في مواجهة الدولة الظالمة.. إلخ. أما الاقتصاد فيمكن تأجيله إلى ما بعد حصولك على كل هذه الحقوق.

لم يمنع هذا بالطبع من أن تولى بعض الأهمية للقضايا الاقتصادية الثلاث التي ذكرتها: النمو أو التنمية، وتوزيع الدخل، والتصنيع. ولكن من الشيق أيضًا أن نلاحظ أن شعار التنمية لم يكن قد رفع بعد (لا في مصر ولا في غيرها). فهدف زيادة الدخل القومي أو الناتج القومي، وإن كان يبدو لنا بديهيا الآن، لم يكن يذكر إلا لمامًا، قبل ١٩٥٢، بل وحتى منتصف الخمسينيات. ولهذا عدة أسباب جديرة بالتأمل. كان رفع شعار زيادة الدخل القومي أو الناتج القومي (أو متوسط الدخل؛ أي نصيب الفرد

الواحد منه) يفترض شيوع فكرة الدخل القومي نفسها، وشيوع ما يسميه الاقتصاديون الآن بالحسابات القومية، أي طرق حساب هذا الدخل أو الناتج القومي. ولكن فكرة الدخل القومي وطرق حسابه لم تكن شائعة بعد حتى في الفكر الاقتصادي الغربي قبل الأربعينيات. يقال عادة إن ظهور كتاب كينز الشهير «النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود» هو الذي روّج لفكرة الدخل القومي وحساباته بما اقترحه من سياسات لزيادة الناتج القومي بغرض تخفيض البطالة. وكانت أول ثمرة لبداية هذا الاهتمام بفكرة الدخل القومي في مصر هي نشر رسالة للدكتوراه لاقتصادي مصري (هو د. محمد أنيس في أوائل الأربعينيات) تعتبر أول محاولة لقياس الدخل القومي المصري على الإطلاق، (وإن كان اسم محمد أنيس قد اختفى تمامًا بعد هذا إذ لم يعرف له إنتاج علمي آخر).

ولكن كان هناك سبب آخر مهم لتأخر الاهتمام بقضية التنمية إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فنهاية هذه الحرب دشنت بدء ما يمكن تسميته بالعصر الأمريكي، الذي حل محل عصر الاستعمار القديم بزعامة بريطانيا وفرنسا. لقد بدأت منذ منتصف الأربعينيات وراثة الولايات المتحدة للدولتين الاستعماريتين القديمتين، ونفت الإدارة الأمريكية في أعقاب الحرب أن هدفها استغلال بلاد العالم الفقيرة، كما كانت تستغلها الدول الكبرى الأوربية، بل أعلنت أن هدفها في هذه البلاد هو التنمية (Development)، واستخدم الرئيس الأمريكي ترومان هذا اللفظ، وكأنه بهذا يدشن عصرا جديدًا شعاره التنمية الاقتصادية، انشغل به منذ ذلك الوقت الاقتصاديون والجامعات وهيئة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها على السواء.

مما أجده شيقا للغاية كيف تغير أسلوب التعبير عن الأهداف الاقتصادية في مصر بين سنوات العصر الملكي (حيث كانت السيطرة للإنجليز) وسنوات الخمسينيات التالية لثورة يوليو التي حصلت في البداية على دعم الأمريكيين). كان الاقتصاديون والسياسيون المصريون كثيرا ما يعبرون عن الأهداف الاقتصادية الأساسية لمصر بقولهم إنها تتلخص في مكافحة ثلاثة أشياء يعبر عنها ببساطة شديدة في ثلاث كلمات: الفقر والجهل والمرض. ولكن من المهم جدًا أن نلاحظ أن الفقر (الذي يفهم الآن بمعنى انخفاض متوسط الدخل) كان يفهم وقتها بمعنى انخفاض الدخل

لشريحة معينة من المصريين، هم في الأساس سكان الريف. وكذلك كانت تفهم كلمتا «الجهل» و«المرض». لم يكن الكلام عندئذ يتعلق «بمتوسطات»، أي حاصل قسمة الدخل القومي على عدد السكان، إذ إن الشيء الذي يجري تقسيمه لم يكن قد جرى حسابه بعد، كما لم يكن المقصود بالجهل هو انخفاض نسبة المقيدين بالمدارس إلى عدد السكان الواقعين في سن التعليم، بل كان المقصود بالجهل «شيوع الأمية». كذلك لم يكن المقصود «بالمرض» انخفاض عدد الأطباء أو أسرّة المستشفيات لكل ألف من السكان، بل كان المقصود بالمرض انتشار أمراض معينة كالبلهارسيا، خاصة بين الفلاحين، بسبب عدم توفر المياه النقية الصالحة للشرب، وأمراض أخرى ناتجة عن سوء التغذية.

إني أعتبر هذا الاختلاف بين طريقة صياغة الأهداف الاقتصادية في العصر الملكي وما حدث بعد هذا، اختلافًا مهما لأنه يمثل الفرق بين التعبير البسيط والواضح والمباشر عن مشكلة ما، وبين التعبير الأكثر تعقيدًا الذي يحرف النظر عن المشكلة الحقيقية، وقد يؤدي إلى سياسات خاطئة في مواجهتها. فالتعبير عن مشكلة الفقر بالإشارة إلى شخص فقير حقيقي، من دم ولحم، أو مجموعة من الأشخاص الحقيقيين الذين تعرف مهنتهم ومجل إقامتهم، يختلف عن التعبير عن الفقر بمتوسط حسابي يتعلق بالأمة ككل، ويجمع أغنياءها على فقرائها، ليستخرج رقما يعبر عن حالة شخص مجازي لا حقيقي. لا عجب أن من الممكن في ظل هذه الصياغة الأخيرة لمشكلة الفقر أن تطبق سياسات باسم مكافحة الفقر ولكنها تنتهي بزيادة الأغنياء غنىً والفقراء فقرا.

كان هناك كلام كثير أيضًا عن توزيع الدخل قبل سقوط الملكية، إذ كانت المفارقة بين غنى الأغنياء وفقر الفقراء أوضح من أن تخفى على أحد. كان السكان قد زادوا في النصف الأول من القرن بنحو الضعف (من عشرة ملايين إلى عشرين) بينما لم تزد مساحة الأرض الزراعية إلا بنحو الربع (من أربع ملايين فدان إلى خمسة)، وفي ظل نظام يسمح لملاك الأراضي بزيادة ملكياتهم إلى ما لا نهاية، وما يشبه الركود التام في الطلب على العمالة في قطاعات أخرى غير الزراعة، ظلت أسعار الأراضي الزراعية وحجم الريع العائد من ملكيتها في ازدياد مستمر، بينما ظل أجر العامل

الزراعي ثابتًا عند حد يقرب من الكفاف، وضاقت السبل بمستأجري الأرض الزراعية الذين لا يملكون أرضا، إذ وجدوا ما يحصلون عليه من دخل من الزراعة محصورًا بين أجور زراعية ثابتة لا يمكن تخفيضها بسبب بلوغها الحد الأدنى الذي لا يمكن استمرار الحياة بدونه، وبين ما يأخذه منهم أصحاب الأراضي من ريع يزداد باستمرار بسبب ندرة الأراضي الزراعية بالنسبة للطلب عليها.

لم يكن هناك حل لمشكلة توزيع الدخل غير أحد الحلول الثلاثة الآتية: وضع حد أعلى للملكية الزراعية وإعادة توزيع الأراضي الزائدة على المعدمين، (وهو ما يسمى بالإصلاح الزراعي)، أو فرض ضرائب عالية على الريع الذي يحصل عليه المُلَّاك وإنفاق إيراداتها على ما يعود بالنفع على محدودي الدخل، أو جهود جادة لزيادة التصنيع مما يخلق فرصا جديدة للعمل خارج الزراعة. ولكن النظام السياسي السائد قبل الثورة كان يقف عقبة أمام كل من الحلول الثلاثة: فالحكام (بما في ذلك أعضاء البرلمان) ينتمي معظمهم إلى طبقة الإقطاعيين الذين كان يمكنهم تعطيل صدور أي قانون بالإصلاح الزراعي، أو يزيد من عبء الضرائب زيادة كبيرة على مُلَّاك الأراضي. والتصنيع خارج حدود ضيقة للغاية، يقف في وجهه الإنجليز الذين كانوا يستطيعون تعطيل وصول أي حزب سياسي لا يرضون عنه إلى الحكم.

كانت مصر في ذلك الوقت هي فعلًا «الشقيقة الكبرى» «لسائر الدول العربية: فقيرة حقا إذا قورنت بأوربا وأمريكا، ولكنها أغنى من جميع الدول العربية باستثناء لبنان، ذلك البلد الصغير، وأكثرها تقدمًا في التعليم، باستثناء لبنان أيضًا وفلسطين، وأكثرها تألقا بجامعتها ونوع الثقافة التي تنتجها. صحيح أن البترول كان قد اكتشف في السعودية والخليج، ولكن إيرادات البترول كانت لا تزال محدودة للغاية ولا تسمح لدول البترول العربية بأن تنظر إلى مصر نظرة مختلفة عما كانت دائما بالنسبة لها: الدولة الأكثر تقدما في مضمار الحضارة، والأكبر وزنا في عالم السياسة، وأكثرها تألقًا بجامعتها ونوع الثقافة التي تنتجها. بل واستمرت مصر ترسل كسوة الكعبة الشريفة كل عام إلى المملكة السعودية في احتفال كبير يسمى المحمل، وترسل الأقلام والكراريس هدية للكويت. كانت مصر قد قطعت شوطا أكبر أيضًا من الهند والصين في مستوى الدخل ودرجة التصنيع، ولم تكن أقل كثيرًا في كلا الأمرين،

من تركيا، التي سمحت لها ثورة أتاتورك بتحقيق تقدم اقتصادي أكبر من مصر في فترة ما بين الحربين. ولكن الجميع كانوا ينظرون إلى مصر باحترام بسبب تقدمها الثقافي، ولأنها بلد الأزهر الذي كان يستقبل الطلاب الوافدين من مختلف البلاد العربية والإسلامية الأخرى والذين كانوا يتلقون منحا دراسية من الحكومة المصرية تغطي نفقات معيشتهم في مصر.

نعم كانت مصر قد هزمت عسكريا قبل ثورة ١٩٥٢ بأربع سنوات في حرب فلسطين (١٩٤٨) وأصبح لها عدو على الحدود بإعلان دولة إسرائيل في نفس السنة. ولكن إسرائيل ظلت لسنوات كثيرة بعد ذلك «إسرائيل المزعومة»، وليست أفضل من مصر في متوسط الدخل ولا في درجة التصنيع، بل ولا عسكريا، إذ احتاجت إسرائيل للانتصار على مصر في ١٩٤٨ إلى تدخل الأمم المتحدة لصالحها، المرة بعد المرة، لفرض الهدنة على العرب، وإلى خيانة سافرة من نظام الحكم في مصر بشراء أسلحة فاسدة للجيش المصري.

نعم، كانت مصر عند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دولة فقيرة حقا، ومتخلفة في التصنيع، وتعاني من توزيع سيئ جدًا للدخل، ولكنها كانت، في نظر المصريين ونظر العالم، لا تزال دولة واعدة بتقدم كبير، وتملك من الموارد البشرية والطبيعية ما يؤهلها لتحقيق هذا التقدم. فلما قامت الثورة ارتفعت الآمال إلى عنان السماء. فما الذي حدث بالضبط لتبديد هذه الآمال؟

-٢-

من الملائم جدًا أن نسمي الفترة «٥٢ ـ ١٩٦٧» «عهد عبد الناصر»، على الرغم من أن الرئيس كان شخصا آخر في السنتين التاليتين للثورة مباشرة (٥٢ ـ ٥٤)، وعلى الرغم من بقاء عبد الناصر رئيسا في الثلاث سنوات الأخيرة من حياته (٦٧ ـ ١٩٧٠). ذلك أن نفوذ عبد الناصر كان طاغيا حتى في ظل رئيس الجمهورية الأول محمد نجيب، وفقد نظام عبد الناصر أهم ما يميزه بوقوع هزيمة ١٩٦٧.

عندما أعلنت مبادئ الثورة الستة في ١٩٥٢، لم يحتل الاقتصاد مكانة مهمة بينها. كان هذا يعبر عن المناخ الشائع في ذلك الوقت في مصر، ولم يكن منافيا كذلك للمناخ الشائع في خارج مصر أيضًا، إذ كان التأكيد حينئذ على الاستقلال والتخلص من الاستعمار، أكثر من التنمية.

مما قد يبدو مدهشا الآن كيف أنه قبل مرور شهرين على قيام الثورة صدر قانون من أهم القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي أصدرتها الثورة في عمرها كله، وهو قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في سبتمبر ١٩٥٢. كان القانون يستهدف، وحقق بالفعل، إعادة توزيع الملكية والدخل في القطاع الزراعي لصالح المعدمين وفقراء المزارعين، وتحويل مدخرات الطبقة الوسطى من شراء المزيد من الأراضي الزراعية إلى الاستثمار في خارج القطاع الزراعي، ولكنه كان يستهدف أيضا، وحقق بالفعل وبدرجة عالية من النجاح، تقليم أظافر كبار الملاك والقضاء على نفوذهم السياسي والاجتماعي.

ولكن الإجراءات الجدية لإحداث تنمية اقتصادية سريعة، ورفع معدل التصنيع، وإعادة توزيع الدخل في خارج قطاع الزراعة، لم تتخذ إلا في النصف الثاني من الخمسينيات، ولم تستمر أكثر كثيرا من عشر سنوات. إن كل ما يميز العهد الناصري إذن، على الأقل في مجال الاقتصاد، حدث في تلك الفترة القصيرة «٥٦ ـ ١٩٦٧»: بدأت بتأميم قناة السويس، وشهدت وضع برنامج طموح للتصنيع في ١٩٥٨، ثم خطة خمسية أكثر طموحًا حققت نجاحا فاق كل التوقعات «٦٠ ـ ١٩٦٥»، ثم تأميمات شاملة في قطاعات الصناعة والتجارة والبنوك والتأمين، بل وحتى المشروعات الكبيرة في تجارة التجزئة، ثم وقعت هزيمة ١٩٦٧ فوضعت لهذا كله نهاية حاسمة.

كان النجاح باهرًا طبقا للمعايير الثلاثة: معدل نمو الناتج القومي زاد في هذه الفترة «٥٦ ـ ٦٧» على ٦٪ سنويا، وإذ كان معدل نمو السكان ٢,٨٪، زاد متوسط الدخل بأكثر من ٣,٢٪، وهو أداء جيد جدًا خاصة بمقاييس ذلك الوقت، وبالمقارنة بثبات متوسط الدخل طوال نصف القرن السابق، وفي ظل معدل مرتفع نسبيًا لزيادة السكان بالمقارنة بما هو عليه الآن. ليس صحيحا إذن ما يتردد كثيرًا الآن، من أن

الملكية العامة أضرّت بالتنمية في مصر وأنها هي المسئولة عن سوء أداء الاقتصاد المصري في عهد الثورة، أو أن النمو السريع في السكان سبب آخر من أسباب هذا الأداء السيئ، أو أن الإصلاح الزراعي أضر بمستوى الإنتاجية في الزراعة.. إلخ. إن كل هذه الاتهامات مصدرها المناخ الذي ساد منذ السبعينيات، وروجت له الكتابات الاقتصادية والسياسية في الغرب، وكذلك المؤسسات الدولية، من هجوم قاس على القطاع العام وعلى أي نوع من الاشتراكية والتدخل الصارم في الاقتصاد من جانب الدولة، والمبالغة في تصوير الأثر السيئ للنمو السريع في السكان على معدل النمو الاقتصادي بدلًا من التأكيد على العلاقة العكسية، وهي أن الفشل في التنمية هو أحد الأسباب المهمة للنمو السريع في السكان.

مما يبدو مدهشا أيضًا الآن كيف تحقق هذا الأداء الباهر في الفترة «٥٦ ـ ١٩٦٧» في ظل درجة عالية من تدليل الطبقة المتوسطة والسماح لها بدرجة من الرفاهية لم تتمتع بها قط في دول المعسكر الاشتراكي، وكذلك دون أن تتورط مصر بدرجة مقلقة في الديون الخارجية. نعم، كان الاستيراد خاضعا لقيود شديدة خلال هذه الفترة، وكذلك أي تحويلات مالية إلى الخارج، وفرضت شروط صارمة على الاستثمارات الخاصة وعلى أعمال البناء، وارتفعت بشدة معدلات الضريبة على أصحاب المهن الحرة، ومع ذلك فإن أي محاولة منصفة لتقييم حال الطبقة الوسطى في ذلك الوقت لا بد أن تنتهي إلى أن هذه الطبقة عوملت معاملة طيبة للغاية، في ظل محاولة جادة للتنمية السريعة، وتبدأ من مستوى منخفض جدًا للدخل لمعظم المصريين، ناهيك عن المقارنة بما كان يحدث في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية والصين في ذلك الوقت. لقد استمر معدل التضخم منخفضا للغاية طوال الخمسينيات والستينيات رغم جهود التنمية، فنادرا ما سمعنا هذه الطبقة (أو غيرها) تشكو من ارتفاع الأسعار، بل واستمرت قادرة على الحصول على سكن ملائم بإيجار زهيد، بفضل قانون تثبيت إيجارات المباني السكنية. لم تحرم هذه الطبقة من توفر أي سلعة ضرورية حقا، رغم تذمر البعض من حرمانهم من أشياء تعتبر كمالية في ظل الظروف المصرية وقتها، كاستيراد أصناف معينة من السلع، واضطرارهم إلى استهلاك سلع بديلة أقل جودة مصنوعة محليا. وقد ساعد على قبول الجزء الأكبر من الطبقة الوسطة لمثل

هذه القيود، وجود درجة عالية من العدل في تطبيقها، فخففت المساواة في الحرمان من الشعور به. بل لقد سمحت خطة التنمية بإنتاج سلع كالسيارات وأجهزة التكييف والثلاجات، بأسعار في متناول شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى، وكان من الممكن في رأي بعض الاشتراكيين المصريين تأجيل إنتاجها أو بيعها بأسعار أعلى بكثير.

ما الذي سمح لمصر بهذا المستوى العالي من الأداء الاقتصادي في هذه الفترة «٥٦ ـ ١٩٦٧»؟ لا يجب في رأيي المبالغة في تصوير ما اتسم به الممسكون بالسلطة في ذلك الوقت من حكمة أو حسن تصرف. نعم، يجب أن نعترف لهم بدرجة عالية من الإخلاص، والالتزام بالعمل لمصلحة الوطن، وارتفاع درجة النزاهة بينهم، والبعد عن الفساد. وقد شجعهم على هذا بلا شك ما تمتع به النظام من شعبية مما أغرى المسئولين بالمحافظة على هذه الشعبية والعمل بما يضمن زيادتها. كان العمل المخلص من جانبهم يجلب لهم تقدير الناس وثناءهم، فيزيد حماسهم لمزيد من العمل المخلص. كانت هناك بلا شك أمثلة على عكس ذلك، ولكن الصورة العامة للعمل في الميدان الاقتصادي في هذه الفترة كانت جديرة بالإعجاب. ومع هذا فلا بد أن نعترف بأن العامل الأساسي وراء الأداء الاقتصادي الجيد في هذه الفترة كان يتعلق بالمناخ الدولي السائد خلالها وليس عاملا داخليا. لقد ذكرت أن الفترة التي تمثل العهد الناصري بحق، في الميدان الاقتصادي على الأقل، بدأت في ١٩٥٦. بدأت هذه الفترة بتأميم قناة السويس، هذا التأميم الذي جلب لمصر إيرادا لا يستهان به، كان يذهب لأصحاب الشركة المؤممة، وجعل من جمال عبد الناصر بين يوم وليلة زعيما، ليس فقط لمصر بل وللعرب، ومن زعماء العالم الثالث المرموقين. وقد مكنته هذه الزعامة من اتخاذ إجراءات اقتصادية أخرى، كتأميم البنوك والشركات الأجنبية أو تمصيرها في أعقاب تأميم القناة مباشرة، ووضع برنامج التصنيع في ١٩٥٨، والخطة الخمسية الأولى في السنة التالية، ثم تأميم الشركات المصرية في ١٩٦١، ثم إجراءات ثورية لإعادة توزيع الدخل في ١٩٦١ والسنوات التالية. ولكن نجاح تأميم قناة السويس، واضطرار القوات البريطانية الفرنسية والإسرائيلية إلى الانسحاب بعد هجومها على مصر واحتلالها سيناء ردا على تأميم القناة، هذا النجاح الباهر لم يكن ممكنا لولا وقوف الأمريكيين والسوفيت معًا ضد هذا الهجوم، وتأييدهما لتأميم

القناة، حتى وإن تظاهرت الولايات المتحدة أحيانًا بغير ذلك. كان الهدف الأمريكي انهيار النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة، مما كان يلائمه تأميم القناة وظهور زعيم قومي يدعم هذا الهدف باسم القضاء على الاستعمار، ولم ير السوفيت بأسا من دعم هذا الزعيم القومي طالما لا يرتمي في أحضان الأمريكيين. كانت هذه الفترة «٥٦ ـ ١٩٦٧» هي فترة «عدم الانحياز» و«الحياد الإيجابي»، وظهور العالم الثالث كقوة جديدة، كما كانت أيضًا، ولنفس الأسباب، الفترة الذهبية لتدفق المعونات الأجنبية من الشرق والغرب على دول العالم الثالث، خاصة الدول المهمة منها، ومن بينها مصر.

هل كان يمكن لمصر بناء السد العالي، وتمويل برنامج التصنيع الطموح، والخطة الخمسية الأكثر طموحا، دون تدفق المعونات السوفيتية والأمريكية في نفس الوقت؟ كان السوفيت يمولون السد العالي والمصانع الجديدة، والأمريكيون يعطون القمح والمعونات الغذائية، وكلا المعونتين كانتا تقدمان بشروط سخية للغاية؛ الدفع على مدد طويلة جدًا، وسعر الفائدة منخفض للغاية، والمعونات الغذائية الأمريكية تعطى بقروض تسدد بالجنيه المصري... إلخ. كلا لم يكن من الممكن تحقيق التنمية في مصر، بالسرعة والنجاح اللتين تمت بهما، وبغير تضحيات تذكر من جانب المصريين، إلا في ظل هذه المعونات الخارجية. والدليل على ذلك أنه بمجرد أن انخفضت المعونات بشدة، وتوقفت المعونات الأمريكية تمامًا في ١٩٦٧، وحلت محلها عداوة سافرة من الولايات المتحدة، وسلبية مدهشة من الاتحاد السوفيتي في نفس الوقت، ترنحت التنمية في مصر ثم سقطت سقوطا مدويا مع حدوث هزيمة ١٩٦٧.

إن الذين يمتدحون السياسة الاقتصادية الناصرية والأداء الاقتصادي في ظلها، محقون تمامًا، فقد نما الدخل القومي ومتوسط الدخل بسرعة، وارتفع بشدة نصيب الصناعة التحويلية في الناتج القومي وفي الصادرات، وأصبح توزيع الدخل في نهاية الستينيات أكثر عدالة بكثير مما كان عند قيام ثورة ١٩٥٢. ولا شك أن شخصية عبد الناصر وذكاءه ووطنيته، كانت لها دور مهم في هذا الأداء الجيد، ولكن الفضل الأساسي في رأيي يعود للظروف الدولية المواتية. هي التي جعلت منه زعيما، ومكنته

من أن يلعب هذا الدور الوطني، بدليل أنه عندما تغيرت الظروف الدولية وأصبحت غير مواتية، فقد عبد الناصر بين يوم وليلة سحره، وأخذت زعامته لمصر والعرب والعالم الثالث في الانحسار، وكفّ عن أن يلعب ذلك الدور الرائع الذي كان يلعبه.

ـ٣ـ

ورث أنور السادات من عبد الناصر اقتصادا يحمل كثيرا من عناصر القوة التي بنيت في تلك الفترة الذهبية «٥٦ ـ ١٩٦٧»، ولكنه ورث أيضًا هزيمة عسكرية تفرض أعباء اقتصادية ثقيلة، والأهم من ذلك أن السادات جاء في مناخ دولي معادٍ تماما لأي محاولة لتكرار التجربة الناصرية: المعونات انخفضت بشدة بسبب سياسة الوفاق الجديدة بين السوفيت والأمريكيين، بما في ذلك معونات المؤسسات الدولية التي تخضع لتوجيهات الأمريكيين. والأمريكيون يضعون أربعة شروط صارمة لمساعدة مصر على النهوض من جديد ومتابعة النمو الاقتصادي: صلح مع إسرائيل، والتخلي عن زعامة حركة القومية العربية، وفتح الأبواب بلا ضابط أمام السلع والاستثمارات الأجنبية، كما كانوا يشترطون طرد السوفيت من مصر وانهيار النفوذ السوفيتي فيها.

لم يكن أنور السادات من النوع الذي يحاول التصدي لمقتضيات هذا المناخ الدولي الجديد ومقاومته، بل كان رجلا «واقعيًا» بمعنى الاستعداد لمسايرة الواقع أيا كان، بينما كان عبد الناصر، بطبيعة شخصيته ومزاجه، أكثر استعدادًا للرفض والتحدي. ولكن لم يكن هذا ولا ذاك، كما سبق أن أشرت، عاملا أساسيا في تحديد مسار السياسة الاقتصادية في العهدين. العامل الحاسم هو أن الواقع الدولي الجديد في عهد السادات كان يتعارض بشدة مع الآمال القومية المصرية، بينما كان هذا المناخ في عهد عبد الناصر يقبل التعايش مع هذه الآمال. كان هذا هو ما جعل عصر عبد الناصر عصرا مجيدًا، فمات زعيما محترما ومحبوبا، بينما كان السادات أسوأ حظا ومات مقتولا.

قام السادات بتنفيذ كل ما طلب منه في السياسة الاقتصادية. فدشن سياسة الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤، وقام بتطبيقها على النحو الذي يحقق مصلحة المصدرين

والمستوردين، دون مراعاة لمقتضيات حماية الصناعة المصرية من التدهور وتشجيع القطاع الزراعي على النمو، فسمح للواردات في الحالين بمنافسة المنتجات المحلية، ولم يحافظ على مستوى الاستثمار العام اللازم لتنمية هذين القطاعين الأساسيين. وفي ظل انتعاش مالي سببه تدفق تحويلات المهاجرين المصريين إلى دول النفط، وإعادة فتح قناة السويس، واستعادة بترول سيناء وارتفاع سعره، وعودة المعونات الأجنبية، وبعض الانتعاش في السياحة، بدت مصر وكأنها في حالة رخاء عام، إذ ارتفعت الدخول وزاد الاستهلاك بشدة، وغمر مصر فيضان من السلع الاستهلاكية المستوردة، اعتبره السادات وأنصاره «إصلاحا اقتصاديا وانتعاشا» بعد عقدين من الحرمان. دعم من هذا الظن ارتفاع معدل نمو الناتج القومي ارتفاعا مبهرًا، إذ بلغ في الفترة «١٩٧٥ ـ ١٩٨٥» أكثر من ٨٪ سنويا، ومن ثم زاد متوسط الدخل بأكثر من ٥٪ سنويًا، وهو ما لم تعرفه مصر طوال المائة عام السابقة على الأقل. ولكن الحقيقة أن هذا الرخاء كان بمثابة بناء قصر جميل على الرمال: فقد انخفض بشدة معدل النمو في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة بسبب انخفاض الاستثمار العام فيهما وإهمال تجديد وصيانة القطاع العام، وحمايته من المنافسة، وكان النمو المرتفع في مصادر غير مضمونة ولا يمكن الارتكان إلى استمرارها. فتحويلات المهاجرين تتوقف على أسعار البترول وعلى سياسات الدول العربية المستقبلة للعمالة المصرية، وأسعار البترول تتقلب مع تقلب ظروف الطلب الدولي، وكذلك إيرادات قناة السويس والسياحة، والمعونات محكومة بالطبع بالاعتبارات السياسية. وقد تأكدت هشاشة هذه المصادر كلها ابتداء من منتصف الثمانينيات.

أضف إلى ذلك استسلام السادات لإغراء القروض الخارجية، في وقت كانت البنوك الغربية تبحث لنفسها عن مجالات لاستثمار فوائض إيرادات البترول التي تدفقت عليها، فراحت تغري دول العالم الثالث باقتراضها، وبأسعار فائدة باهظة، سواء كانت هذه الدول في حاجة إليها أو لم تكن. ولم تكن مصر قطعا في حاجة إلى هذه القروض، فقد كان اقتراضها في فترة رخاء غير معهودة، كما سبق أن أشرت، وكان جزء كبير من هذه القروض قروضًا عسكرية، بأسعار فائدة بالغة الارتفاع، في وقت كان السادات يعلن فيه أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي آخر الحروب.

كان عبء الديون قد بدأ يلفت نظر السادات بعد خمسة أعوام من بداية حكمه. ففي ١٩٧٥ صرّح السادات بأن حالة الديون خطيرة، ووصف الاقتصاد المصري بأنه «بلغ درجة الصفر»، ولكنه قدم تبريرات غريبة لهذه الحالة منها قوله إن أحدا لم يخبره من قبل بخطورة الأمر، ومنها أن الأرقام التي عرضت عليه كان يظن أنها بالدولارات ثم تبين له مؤخرًا أنها بالجنيهات الإسترلينية! كانت مصر مطالبة بدفع مبلغ ٢٠٨٤ مليون دولار (في ١٩٧٥ وحدها) سدادا لأصل وفوائد الديون قصيرة الأجل التي كانت تشكل نحو ثلث إجمالي القروض المصرية، وكانت أسعار فوائدها تتجاوز أحيانا ١٥٪. وكان هذا المبلغ (٢٠٨٤ مليون دولار) يعادل ٧٨٪ من حصيلة الصادرات المصرية كلها في ذلك العام.

شهدت تلك السنة «١٩٧٥» والسنة التي تليها، جولات متعاقبة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء ووزراء المالية والاقتصاد المصريين، في دول الخليج، يرجون فيها زيادة حجم المعونات العربية المقدمة لمصر، مستخدمين كل ما يمكن استخدامه من حجج، من بطولة الجيش المصري في حرب أكتوبر، إلى ما قدمته مصر من تضحيات للقضية الفلسطينية، إلى ما تؤديه العمالة المصرية من خدمات لتنمية دول الخليج، ولكن دون طائل. فقد كان رد حكومات النفط في ذلك الوقت، أن هذا الذي نقدمه هو أقصى ما نستطيعه، وأنه حتى لو كان باستطاعتنا تقديم المزيد فإنه ليس لدينا ما يضمن أن مصر سوف تحسن استخدام ما نقدمه من معونات. كانت هناك أيضًا تلميحات إلى ما يسود تصرفات الإدارة المصرية من فساد وتبديد، وهي أمور كانت حكومات النفط العربية آخر من يحق له أن يشير إليها. كانت هناك أيضًا ردود تعلمتها حكومات النفط من رجال البنك الدولي والمؤسسات الدولية، مثل القول بأن تقديم المساعدات لدعم ميزان المدفوعات يساعد على التبديد، وإن الأفضل تقديم مساعدات لتمويل مشروعات بعينها يتفق عليها، ولكن مصر للأسف (هكذا قيل وقتها) لا تتوافر لديها كمية كافية من دراسات الجدوى. لم يكن الأمر في الحقيقة إلا أن حكومات دول النفط لم تكن قد تلقت بعد إيماءة الموافقة من الولايات المتحدة وهيئات المعونة الدولية بزيادة حجم معوناتها لمصر، ولم يكن هذا ليتم إلا إذا أظهرت مصر استعدادها نهائيا لقبول توجيهات صندوق النقد الدولي، ولاتخاذ خطوة حاسمة في اتجاه عقد اتفاقية

سلام مع إسرائيل، وهو ما حدث بالفعل بقيام السادات بزيارة القدس في ١٩٧٧ ثم بتوقيعه اتفاقية السلام مع إسرائيل في ١٩٧٩.

* * *

كانت سياسة السادات الاقتصادية إذن، سياسة قصيرة النظر: رخاء عابر لا يمكن الاطمئنان إلى استمراره، وإهمال شديد للقطاعات التي من شأنها تحقيق تقدم مطرد في الناتج القومي، وقروض كبيرة الحجم وتعطي بشروط قاسية، تلقي أعباءها على الجيل اللاحق. أما عن توزيع الدخل فقد كان لا بد لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتخفيض درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد أن تجعله يسير في عكس الاتجاه الذي سار فيه في عهد عبد الناصر، أي أن يزيد التفاوت في الدخل وينخفض مستوى معيشة الشرائح الدنيا من الدخل. فالانفتاح يزيد من فرص الإثراء السريع لدى الشرائح العليا، ويرفع من مستوى الأسعار بمعدل أعلى من معدل زيادة الأجور وأصحاب الدخول النقدية الثابتة. والحكومة في نفس الوقت تخفض من عبء الضرائب على الأغنياء وتقلل من إنفاقها على الفقراء، وتتباطأ في خلق فرص عمل للخريجين، وهي المسئولية التي تحملتها الدولة في عهد عبد الناصر، ولا تقوم باستثمارات عامة بالمعدل الذي كانت تقوم به من قبل فيتباطأ أيضًا خلق فرص عمل لغير المتعلمين. كان هذا هو المتوقع حدوثه لولا اقتران الانفتاح بظهور ونمو تلك الظاهرة الجديدة وهي هجرة العمالة المصرية إلى دول البترول. فقد خلقت هذه الهجرة فرصا جديدة وكبيرة للعمل أمام المصريين المتعلمين وغير المتعلمين، ورفعت من مستوى معيشة ذويهم الباقين في مصر ومعظمهم من ذوي الدخل المحدود. وإذا كانت الهجرة قد ساهمت في زيادة معدل التضخم (بسبب تحويلات المهاجرين)، فقد ساهمت أيضًا في خلق دخول جديدة تزيد بمعدل يفوق معدل التضخم.

فرّجت الهجرة إذن كرب كثير من المصريين، ورفعت من دخل فقراء كثيرين وإن لم تمنع من اتساع الفجوة بينهم وبين أغنياء الانفتاح. كانت الشريحة الاجتماعية التي أضرها الانفتاح بوجه خاص، وخفض من مستوى معيشتها، هي شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة المصرية التي لم تهاجر ولم تجد أمامها فرصا لزيادة دخلها

بالاشتغال بالأعمال «الانفتاحية» الجديدة، كالتصدير والاستيراد أو أعمال السمسرة والاتجار في العملة، أو بتأجير شقق مفروشة. هذه الشريحة الكبيرة التي ينتمي إليها معظم موظفي الحكومة ضربها الانفتاح والتضخم بشدة، وإن لم تستطع إسماع صوتها وتذمرها بسبب ما خلقه مهرجان الانفتاح والهجرة من هرج ومرج.

أثناء ذلك علق السادات آمالا كبيرة على قدوم الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى مصر، بعد إصداره قانونا لتشجيعها ومنحها الكثير من المزايا والإعفاءات الضريبية، كما علق الآمال على أن يستجيب القطاع الخاص المصري لسحب يد الحكومة من التدخل الشديد في الاقتصاد، فيزيد استثماراته في الصناعة والزراعة. ولكن الآمال خابت في الناحيتين. فرغم كل ما قدمته الحكومة من إغراءات للمستثمر الأجنبي، لم يستجب لإغراءاتها، إذ يبدو أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة لا تأتي لمجرد التلويح لها بمزايا اقتصادية، بل يجب أيضًا أن يسود المناخ السياسي المناسب، ويعطي لها الضوء الأخضر بالقدوم إلى مصر من جانب الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، وأن هذا الضوء الأخضر يتعلق بأمور أخرى أهم من مجرد تخفيض الضرائب وتخفيض قيمة العملة، مثل علاقة مصر بإسرائيل ودرجة الاستقرار السياسي.. إلخ. أما المستثمر المصري الخاص فهو لا يضع أمواله في الصناعة والزراعة عندما يرى الاستثمار فيهما مربحا، بل يجب أن يرى الاستثمار فيهما مربحا أكثر منه في غيرهما. فإذا وجد الاستثمار أعلى ربحًا في تجارة التصدير والاستيراد (وعلى الأخص الاستيراد) أو في بناء العمارات الفاخرة، أو في أعمال المقاولات ومختلف أنواع الخدمات التي ازدهرت في ظل الانفتاح، فإنه بالطبع يفضل الاستثمار فيها على الاستثمار في الصناعة أو الزراعة وهذا هو ما حدث بالفعل في عهد السادات.

كانت خلاصة آثار ما فعله السادات بالاقتصاد المصري، هي أن تحركت المياه التي كانت راكدة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وسرت الدماء في شرايين الاقتصاد المصري: زاد معدل النمو بشدة، وكذلك معدل التضخم، وارتفعت شرائح اجتماعية بسرعة وانخفض غيرها إلى أسفل، وتغير الهيكل الاقتصادي بشكل ملحوظ ولكن ليس إلى الأفضل، أي ليس لصالح الصناعة والزراعة بل إلى الأسوأ، لصالح قطاعات الخدمات وخاصة التجارة وأعمال الوساطة، واقترن هذا كله بزيادة مذهلة في حجم

الديون الخارجية التي من شأنها أن تثقل حركة الاقتصاد في المستقبل وتضعف قدرته على الاستمرار في النمو.

عندما حدث حادث المنصة الذي أودى بحياة السادات في ١٩٨١، كانت ديون مصر الخارجية قد زادت إلى ثلاثين بليون دولار بالمقارنة بخمسة بلايين دولار عند وفاة عبد الناصر. أي أن إجمالي مديونية مصر الخارجية بمختلف أنواعها (المدني والعسكري، العام والخاص، وذات الأجل الطويل والمتوسط والقصير) تضاعف خلال حكم السادات نحو ست مرات. لم يكن هذا الدين أكبر فقط من ديون الخديو إسماعيل الشهيرة في حجمه المطلق، فهذا بديهي (٣٠ بليون دولار بالمقارنة بـ ٩١ مليون جنيه في حالة الخديو إسماعيل)، بل كان أيضًا أكبر عبئا بكثير، سواء قيس هذا العبء بنسبة الديون إلى الدخل القومي، أو بنسبة خدمة الديون (الأقساط والفوائد) إلى حصيلة مصر من العملات الأجنبية.

-٤-

لم يكن الرئيس حسني مبارك، بتكوينه النفسي، في وضع يسمح له بأن يغيّر اتجاه السياسة المصرية الذي اتخذه السادات، ولم يجد الناصحون المحيطون به مصلحة خاصة لهم في أن ينصحوه بهذا التغيير، لأسباب تتعلق بتكوينهم النفسي هم أيضًا. ولكن الأهم من ذلك أن كل هؤلاء الناصحين كان السادات قد اختارهم بعناية، منذ بداية حكمه، ممن يدينون بالولاء للولايات المتحدة، اعتقادا منه، ليس بأنهم أفضل رجال البلد، بل اعتقادا بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تحتفظ له بعرشه. وزاد الطين بلة أنه بتوقيع السادات لاتفاقية السلام مع إسرائيل في ١٩٧٩ توقفت البلاد العربية عدة سنوات عن منح أي معونة لمصر «عقابا» لها على هذا السلوك المشين، فإذا بكل الظروف تدفع مصر دفعا إلى الارتماء في أحضان الولايات المتحدة وإلى الاعتماد على ما تقدمه لها من معونات.

هكذا استمر الرئيس مبارك في سياسة الاستدانة طالما كانت الاستدانة متاحة له، ولم يتوقف إلا عندما انتهى الدائنون من امتصاص آخر قطرة دم من جسم الاقتصاد

المصري، ولم تعد لديهم رغبة في الاستمرار. فالمريض لم تعد حالته تبشر بأي قدرة على السداد، وهم أنفسهم لم يعد لديهم من الأموال الجاهزة للإقراض بعد انتهاء فورة فوائض أموال النفط التي كانت من قبل تتدفق على البنوك الغربية وتبحث لنفسها عن مجالات للاستثمار.

في الخمس سنوات الأولى من عهد مبارك «٨١ ـ ١٩٨٦» استمرت مصر إذن في الاقتراض من الخارج حتى بلغ إجمالي الديون الخارجية (مدنية وعسكرية) ٤٥ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٥٠٪ في خمس سنوات، وهو معدل، رغم خطورته، أقل بكثير من معدل زيادة الديون في عهد السادات. ثم استمرت ديون مصر الخارجية في الزيادة، ولكن بمعدل أقل، حتى سنة ١٩٩٠، عندما تفجرت أزمة الخليج بهجوم صدام حسين على الكويت. كان إجمالي ديون مصر الخارجية في تلك السنة قد بلغ ٤٧,٦ مليون دولار، أي أكثر من ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل عبء الدين الخارجي لمصر من أعلى أعباء الديون في العالم، إذا قيس بنسبته للناتج المحلي، وأعلى كذلك من عبء الدين الخارجي الثقيل الذي كانت تحمله مصر قبل قرن من الزمان (نحو ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والذي أدى إلى عزل حاكم مصر في ذلك الوقت (الخديو إسماعيل) ثم إلى احتلال بريطانيا لمصر.

في ١٩٩٠ كان مبلغ خدمة الديون المستحق على مصر قد ارتفع إلى ٦ بليون دولار (أي ما يمثل ٥٤٪ من قيمة جميع صادرات مصر من السلع والخدمات)، وضاقت بشدة فرص الاقتراض التجاري أو الرسمي المتاحة لمصر، وبدأت الحكومة تواجه صعوبات شديدة في تمويل بعض الواردات الأساسية من المواد الغذائية. كان هذا هو الوقت الملائم بالضبط لأن يقتطع شيلوك (الدائن) رطل اللحم من جسم أنطونيو (المدين). كان رطل اللحم المطلوب في هذه الحالة هو وقوف مصر إلى جانب الولايات المتحدة ضد صدام حسين، إلى حد إرسال قوات مصرية للاشتراك في الحرب إلى جانب القوات الأمريكية، وذلك كطريقة للوفاء بديون لم يكن لدى مصر أي موارد لتسديدها. ومن الطريف أن نلاحظ أنه خلال الستة أشهر التالية لبدء أزمة الخليج حصلت مصر على تعهدات بمساندات مالية بلغت ٤٧٢٦ مليون دولار من بعض الدول، أهمها المملكة السعودية والكويت ودولة الإمارات، وهي نفس الدول

التي كانت خاصمت مصر وأدارت ظهرها لها منذ عشر سنوات بسبب توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل. ولكن الأهم من ذلك ما حصلت عليه مصر من إعفاءات كبيرة من ديونها. أعفيت مصر أولاً، من جانب الولايات المتحدة ودول الخليج، من ديون قدرها ١٣,٧ بليون دولار. ثم دعيت مصر إلى عقد اتفاقية في مايو ١٩٩١ مع الدول المكوّنة لنادي باريس، أسفر عن إعفاء مصر من ٥٠٪ من ديون أخرى، على مراحل، مع الاشتراط بأن يكون حصول مصر على الإعفاء في المرحلتين الأخيرتين «١٩٩٢ و ١٩٩٤» متوقفا على تنفيذ مصر لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما سمي بـ«برنامج الإصلاح الاقتصادي». ترتب على هذا أن انخفضت ديون مصر الخارجية من ٤٧,٦ بليون دولار في يونيو ١٩٩٠ إلى ٣٤ بليونا في فبراير ١٩٩١ ثم إلى ٢٤ بليون دولار في منتصف ١٩٩٤، أي نصف ما كانت عليه في منتصف ١٩٩٠.

مما يلفت النظر ما حدث لديون مصر الخارجية من ثبات نسبي في العشر سنوات التالية (١٩٩٤ـ ٢٠٠٤) بالمقارنة بزيادتها بمقدار ستة أضعاف في العشر سنوات التي حكم فيها السادات، وبمقدار ٦٠٪ في العشر سنوات الأولى من حكم مبارك. ففي الفترة «١٩٩٤ ـ ٢٠٠٤» لم تزد ديون مصر الخارجية إلا بمقدار ٥,٤ بليون دولار (فوصلت إلى ٢٩,٤ بليون)، أي بنحو ٢٢٪ في عشر سنوات. كيف نفسر هذا الثبات النسبي في ديون مصر الخارجية بعد ربع قرن من الزيادة السريعة؟

من الممكن أولًا أن نقول إنه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في الاقتراض والتورط في الديون إلى ما لا نهاية، إذ لا بد أن يأتي الوقت الذي يظهر فيه عجز الدولة عن خدمة ديونها ويبدأ الدائنون في القلق على أموالهم فتدخل الدولة في فترة جديدة تتسم بتسديد الديون السابقة أكثر مما تتسم بعقد قروض جديدة. بعبارة أخرى، لا بد أن تدخل الدولة المقترضة في دورة من ازدياد المديونية ثم انحسارها: تزداد ديونها، ليس عندما تشتد بها الضائقة الاقتصادية، بل على العكس، عندما تتدفق عليها الأموال فتزداد ثقة الدائنين بقدرتها على السداد، ثم تتوقف عن الاقتراض ويطالبها الدائنون بسداد الديون السابقة عندما يفقدون الثقة في مستقبلها الاقتصادي. لقد حدث هذا مع الخديو إسماعيل في القرن الماضي، إذ انهال عليه المقرضون عندما كانت أسعار

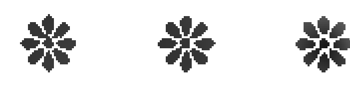
القطن مرتفعة بسبب الحرب الأهلية الأمريكية، وبدأوا يضيّقون عليه الخناق عندما زال عهد الرواج. ثم حدث مرة أخرى مع السادات، عندما انهال عليه المقرضون الذين أسال لعابهم ارتفاع أسعار النفط وتحويلات المهاجرين المصريين إلى الخليج، ثم ضيّقوا الخناق على مبارك عندما انخفضت أسعار النفط وبدأ المهاجرون المصريون يعودون إلى مصر. من الممكن أيضًا أن نفسر هذا الثبات النسبي في الديون المصرية ابتداء من أوائل التسعينيات وحتى الآن، بما أصاب الاقتصاد المصري من تدهور في معدل النمو منذ ذلك الوقت، ومن ثم تباطؤ الزيادة في الواردات. ترتب على هذا تحسّن في ميزان المدفوعات أغنى مصر عن الالتجاء إلى المزيد من القروض، ولكنه تحسن لا يعكس زيادة القدرة على التصدير بل يعكس انخفاض القدرة على الاستيراد، (فضلا عن تخلص مصر من جزء كبير من عبء خدمة الديون بما حصلت عليه من إعفاءات لأسباب سياسية).

على أي حال، وأيا كان السبب، فالديون الخارجية لم تعدْ قرب نهاية عصر مبارك مشكلة ملحة، أو حتى مشكلة مطروحة على الإطلاق، مثلما كانت في بداية عهده. فحجم الدين الخارجي في سنة ٢٠٠٤ لم يكن يمثل أكثر من ٣١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بـ ١٤١٪ في بداية عهد مبارك. ولم يمثل عبء خدمة الديون في سنة ٢٠٠٤ أكثر من ١٠٪ من مجموع قيمة صادرات مصر من السلع والخدمات بالمقارنة بـ ٢٨٪ في ١٩٨١. يبدو إذن أن «الهم» الذي تجلبه الديون بالليل قد زال (أو كاد يزول)، ولكن المدهش أن «الذل بالنهار»، أصبح أشد مما كان. فقد استمرت مصر تابعًا ذليلا للولايات المتحدة تفعل ما تُؤمر به، وتمتنع عما تنهى عنه، بل هناك ما يدل على أن هذا الخضوع قد أصبح أشد مما كان في بداية عهد مبارك.

من الممكن تفسير استمرار الذل على هذا النحو بعدة أمور. فالديون وإن كانت وسيلة فعّالة لإخضاعك، فإنها ليست الوسيلة الوحيدة. فهناك مثلا الخوف من الفضيحة، إذا كان ممارس القهر يعرف لك زلة تخاف أن تعلن عن الملأ. وهناك اعتمادك على سلاح يملكه الغير ولا تستطيع حماية نفسك بغيره. ولكن هناك فوق كل شيء مجرد «الإدمـان». فإذا كنت قد اعتدت نمطا من الحياة بسبب ديونك

السابقة، وأصبح من الصعب عليك أن تتخلى عنه، فإن من السهل إملاء الإرادة عليك من جانب من يمكّنك من ممارسة هذا النمط من الحياة. إن التاجر قد يستدرجك إلى متجره بتشجيعك على الشراء مع تأجيل الدفع، حتى تتمكن منك الرغبة في الحصول بأي ثمن على ما يبيعه من سلع، وهنا لا حاجة بالبائع إلى تأجيل دفع الثمن (أي لا حاجة للإقراض) إذ إن خضوعك لإرادته قد أصبح مضمونا.

لقد حدث شيء كهذا لمصر بين منتصف السبعينيات ونهاية الثمانينيات، إذ أدى الانفتاح الاقتصادي بلا حدود إلى اعتياد (أو إدمان) الشرائح العليا من المجتمع المصري نمطا جديدا من الحياة. بل وحدث أيضًا خلال هذه الفترة التحول من تسليح الجيش بأسلحة سوفيتية إلى تسليحه بأسلحة أمريكية، وهذا التحول في الحالين يصعب جدًا الرجوع عنه. ومن ثم فقد حققت الديون هدفها وأدت وظيفتها، ولم يعد هناك ضرورة لزيادتها ولو إلى حين.



كانت البداية الحقيقية لعهد مبارك، فيما يتعلق بالاقتصاد، في منتصف الثمانينيات، وليس في بدايتها عندما تولى الرئيس مبارك الحكم. فقد استمر الاقتصاد في الخمس سنوات الأولى (٨١ ـ ١٩٨٥) ينمو بمعدل مرتفع جدًا كما كان في عهد السادات (نحو ٧٪ سنويًا)، واستمر الاختلال المألوف في الجهاز الإنتاجي، واستمرت سياسة الانفتاح بلا ضابط، واستمر معدل التضخم مرتفعا، وكذلك معدل هجرة المصريين إلى دول البترول، ونفس النمط في توزيع الدخل: اتساع في الفجوة بين الدخول ولكن الهجرة تخلق متنفسا لمحدودي الدخل ولخريجي المعاهد والجامعات بتقديم فرص كبيرة للعمل المجزي في الخارج.

فجأة انخفضت بشدة أسعار البترول في ١٩٨٦، فانخفضت بسبب ذلك إيرادات الحكومة المصرية من البترول، كما انخفض معدل الهجرة تبعا لانخفاض إيرادات دول الخليج، فزادت البطالة للسببين: الحكومة تنفق أقل لانخفاض إيراداتها، ودول البترول تطلب عمالة مصرية أقل لانخفاض إيراداتها أيضًا. ثم زاد الطين بلة تدخل صندوق النقد الدولي في ١٩٨٧ لفرض سياسة سميت بالتصحيح أحيانا والتثبيت

والتكيف الهيكلي أحيانًا أخرى، إذ وجدها الصندوق فرصة سانحة للتدخل بفرض شروطه عندما ظهر عجز الحكومة المصرية عن خدمة ديونها. والصندوق يطلب عادة، في سبيل إعادة جدولة الديون، أي تقسيطها ومد آجال السداد، أن تتبع الدولة المدينة سياسة انكماشية، أي أن تلتزم الحكومة بتخفيض إنفاقها، (وعلى الأخص تخفيض الدعم الممنوح للسلع والخدمات الضرورية) وهذا من شأنه تخفيض معدل التضخم، ولكنه يخفض أيضًا من معدل نمو الناتج القومي ويزيد البطالة فتزداد أعباء الفقراء.

هذا هو ما حدث بالضبط في العقدين التاليين (١٩٨٦-٢٠٠٤): معدل النمو الناتج القومي لا يزيد في المتوسط عن ٤٪ سنويًا، أي زيادة في متوسط الدخل الحقيقي أقل من ٢٪، وهو أقل بدرجة ملحوظة مما تحقق في عهد السادات وعبد الناصر على السواء (باستثناء تلك الثماني سنوات الكئيبة التي انقضت بين هزيمة ١٩٦٧ وبداية عهد الانفتاح في ١٩٧٤. وهي فترة لم نر من الملائم اعتبارها ممثلة لعهد عبد الناصر ولا لعهد السادات). انخفض معدل التضخم في هذين العقدين (١٩٨٦ - ٢٠٠٤) عما كان في عهد السادات بسبب السياسة الانكماشية، ولكن زاد بشدة معدل البطالة، وتدهور توزيع الدخل فزادت الفجوة بين الدخول. حدث مع هذا بعض التحسن في الهيكل الإنتاجي لصالح الصناعة التحويلية مما يستحق بعض التفصيل.

الاقتصاديون يقيسون تقدم الدولة في مجال التصنيع بثلاثة مؤشرات أساسية: نصيب الصناعة التحويلية (أي دون حساب التعدين والتشييد) في الناتج الإجمالي، ونصيبها في العمالة، ونصيبها في الصادرات. فكلما ارتفعت هذه المؤشرات (وانخفضت بالتالي أنصبة الزراعة والمواد الأولية والخدمات) كان هذا دليلا على التقدم في التصنيع.

وقد كان أداء الخمسينيات والستينيات في ميدان التصنيع مُرضيا للغاية، خاصة في الفترة بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات. وعلى الرغم من أن النصف الثاني من الستينيات شهد تراخيا في معدل التصنيع (بسبب تراخي المعونات الخارجية ثم الهجوم الإسرائيلي في ١٩٦٧) فإن عقد الستينيات انتهى ومصر أكثر

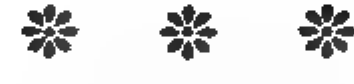
«تصنيعا» بكثير مما كانت في بدايته، فشهدت مصر تحسنا ملحوظا في المؤشرات الثلاثة التي ذكرتها حالا، بعد أن أظهرت هذه المؤشرات ركودا طويلا طوال نصف القرن السابق، فارتفع نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين ١٩٦٠ و١٩٧٠، من ٢٠٪ إلى ٢٤٪، ونصيبها في العمالة من أقل من١٠٪ إلى ١٤٪، ونصيبها في الصادرات السلعية من ٢٠٪ إلى ٣٦٪.

كان نمو الصناعة التحويلية في النصف الأول من الستينيات على الأخص، نموا مبهرا (٨,٥٪ سنويا في المتوسط)، مما كان يبشر بنهضة صناعية لو قدر له الاستمرار لعشر سنوات أخرى. ولكن الذي حدث هو أن العشر سنوات التالية كانت مليئة بالمتاعب، معظمها بتأثير هزيمة ١٩٦٧، ولم تبدأ الصناعة في النهوض من جديد إلا ابتداء من منتصف السبعينيات، حيث تراوح معدل نموها في الخمس سنوات الأخيرة من عهد السادات بين ٥,٥٪ و٩,٧٪ سنويا.

تفاوت أداء الصناعة في عهد الرئيس مبارك من فترة لأخرى. ففي العشر سنوات الأولى من حكمه (١٩٨١ ـ ١٩٩٠) كان أداؤها قريبا مما كان في عصر السادات، ولكنه تدهور بشدة في الخمسة عشر عاما التالية، فأصبح معدل نمو الصناعة التحويلية في النصف الأول من التسعينيات نحو نصف معدّله في النصف الثاني من الثمانينيات (٥٪ و١٠٪ على التوالي) ثم استمر التدهور بعد ذلك حتى تراوح هذا المعدل بين ٣٪ و٤٪ في السنوات الأولى من القرن الجديد.

قد يدهشنا إذن، في ظل هذا المعدل المتواضع لنمو الصناعة في عهد مبارك أن يبدو نصيب الصناعة التحويلية في الاقتصاد القومي في سنة ٢٠٠٥، أكبر منه في نهاية عهد السادات. فنصيبها في الناتج المحلي الإجمالي هو ٢٠٪ (بالمقارنة بـ٥,١٣٪ في ١٩٨١)، ونصيبها في العمالة ١٤٪ (بالمقارنة بـ ٥,١٢٪)، ونصيبها في الصادرات السلعية ٤٥٪ (بالمقارنة بـ ٩٪). ولكن يجب ألا ننخدع بهذه الأرقام، فالحقيقة أن مصر الآن ليست دولة صناعية بدرجة أكبر مما كانت في نهاية عصر السادات. ومصدر الخدعة أن هذا الارتفاع في نصيب الصناعة التحويلية في الاقتصاد القومي في عهد مبارك لم يكن سببه حسن أداء الصناعة بل سوء أداء الاقتصاد القومي. ففي العشرين

عامًا (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٥) تدهور بشدة معدل نمو الناتج القومي، كما تدهورت أسعار النفط، بالمقارنة بما كان عليه معدل نمو الناتج القومي ومستوى أسعار النفط في نهاية عصر السادات، فارتفع نصيب الصناعة التحويلية النسبي دون أن تحدث نهضة صناعية حقيقية.



بالإضافة إلى ضعف النمو الصناعي، تميز تطور الصناعة في مصر في الخمس عشرة سنة الأخيرة من عهد مبارك بالاتجاه المتزايد إلى بيعها. كانت سياسة التصنيع في الستينيات مزيجا من إنشاء شيء من العدم، ونقل ما كان مملوكا ملكية خاصة، لأجانب أو لمصريين، إلى الملكية العامة. ثم بدأ الحديث عن الخصخصة على استحياء في السبعينيات، ولكن ظلت الخصخصة، في السبعينيات والثمانينيات، تواجه بمقاومة شديدة من الاقتصاديين وعمال الصناعة على السواء. إلى أن جاءت التسعينيات فاكتسب دعاة الخصخصة جرأة، وزادت ضغوط صندوق النقد الدولي والإدارة الأمريكية بعد توقيع مصر لاتفاقها مع الصندوق في مايو ١٩٩١، ومع البنك الدولي في نوفمبر ١٩٩١. ويبدو أن الصندوق والإدارة الأمريكية رأيا، في سنة ٢٠٠٤، أن الخصخصة لا بد أن تسير بسرعة أكبر بكثير فجلبا إلى الحكم حكومة من نوع جديد، أبرز وزرائها من أكبر المتحمسين لبيع القطاع العام.

والملاحظ أنه منذ رفع شعار الخصخصة في السبعينيات، حرص رافعو الشعار على التزام الصمت عما إذا كان المقصود بالبيع، بيعا لأجانب أم لمصريين. نعم إن في الحالين «خصخصة»، أي تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، ولكن شتان بين أن تكون الملكية الخاصة مصرية أو أجنبية. فالربح في الحالة الأولى باق داخل البلد، وأقرب إلى أن يعاد استثماره في تصنيع جديد داخل البلد أيضًا، وقدرة الدولة على فرض شروطها على المالك الوطني أكبر من قدرتها على فرضها على الأجنبي. أما البيع للأجانب، فهو فضلا عن أنه لا يضيف أصولًا جديدة، ينطوي على التخلي عن أصول قديمة، وكأن ما تم إنشاؤه في الستينيات بعرق الجبين يتم تسليمه للأجانب تحت شعار مشكوك جدًا في جدواه، وهو «رفع مستوى الكفاءة». إذ حتى لو كانت الإدارة الأجنبية أكثر كفاءة، فإن هذا المكسب المتمثل في رفع الإنتاجية وزيادة

الأرباح يجب أن تطرح منه الخسارة المتمثلة في ذهاب الأرباح وثمرة رفع الإنتاجية إلى الأجنبي وحرمان الاقتصاد المصري منها. هذا الاعتبار لا يثور على الإطلاق، أو لا يثور بنفس الدرجة، عندما ينشئ المستثمر الأجنبي أصولا من العدم، فهو هنا يضيف قبل أن يأخذ، ولكنه يثور بقوة عندما يأتي الأجنبي ليستولي بوضع اليد على ما سبق لنا إنشاؤه.

أضف إلى ذلك أن الدولة التي تأخذ مسئولياتها مأخذ الجد لا تبيع القطاع العام وأراضي الدولة ليفعل بها المشتري ما يشاء، بل هناك اعتبارات مهمة يجب أن تراعى. هناك عمال يجب ألا يتعرضوا للفصل أو يحالوا إلى المعاش المبكر إلا بشروط ومكافآت تحترم حقوقهم كبشر وتلبي حاجاتهم الأساسية. هناك أيضًا مستهلكون لما كان ينتجه القطاع العام من سلع، ومن مسئوليات الدولة أن تحمي حقوق هؤلاء المستهلكين فلا تتركهم نهبا لمشتري القطاع العام يفعل بهم ما يشاء، ويفرض عليهم ما شاء من أسعار. الدولة مسئولة أيضًا عن مصالح المجتمع ككل فلا يجوز أن يترك المشتري يخرب البيئة أو يلوث المياه أو يحول منطقة خضراء إلى كتل من الأسمنت، أو يحول منطقة سكنية هادئة إلى منطقة كازينوهات سياحية.. إلخ.

ما أكثر كلام المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدولي) عن المنافع التي تعود علينا من بيع القطاع العام وما يؤدي إليه هذا البيع من رفع مستوى الكفاءة (الكفاءة المالية بالطبع، أي خفض النفقات وزيادة الإيرادات). وما أقل كلامها عما يفعله المشترون الجدد بما اشتروه من أصول، أو عن ضرورة التزامهم بالأهداف الاجتماعية العليا التي تمثل في نهاية الأمر، الهدف النهائي من عملية التنمية كلها.

قد يقال إن هذه المؤسسات تفترض أن الدولة التي تبيع ممتلكاتها دولة قوية تستطيع أن تفرض على المشتري ما تراه من شروط تكفل بها حماية هذه الأهداف الاجتماعية العليا. ولكن ما أسهل أن نفترض شيئًا نعرف تمام المعرفة أنه ليس حقيقيا. وهذه المؤسسات الدولية لا بد أنها تعرف حقيقة الدول التي تدعوها إلى الخصخصة، وأنها في الحقيقة دول رخوة لم ترضخ أصلا لبيع ممتلكاتها إلا بسبب رخاوتها.

* * *

لم تختلف إذن السياسة الاقتصادية المصرية في عهد مبارك عما كانت عليه في عهد السادات، إلا بقدر ما يتطلبه تغير الظروف الدولية كانخفاض أسعار البترول بدلا من ارتفاعها، وتناقص حجم العمالة المصرية المهاجرة بدلا من زيادته. ففي الحالين ظل صاحب القرارات الأساسية الحقيقي خارج مصر، واستمر من يبدو وكأنهم متخذو القرارات في الداخل، يتصرفون طبقا لما تمليه المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

مما يلفت النظر أيضًا أنه طوال هذه العشرين عامًا (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٥) ظل حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة في مصر ضئيلًا للغاية، بالرغم من كل ما اتخذته الحكومة لتشجيع هذه الاستثمارات، وتعليقها الآمال عليها باعتبارها الحل السحري لمشكلة التنمية.

وقد كان كل من تولى رئاسة الحكومة خلال هذه الفترة (عاطف صدقي ـ الجنزوري ـ عاطف عبيد) من المؤمنين بأهمية الاستثمار الأجنبي الخاص، ولا يألون جهدًا في محاولة اجتذابه. نعم كان المستثمرون الأجانب الممثلون، والمؤسسات الدولية التي تعمل لخدمتهم، دائمي الشكوى من العقبات التي تفرضها البيروقراطية المصرية، من بطء اتخاذ القرارات الحكومية وتعقيداته، واضطرار المستثمر الأجنبي لدفع رشاوٍ لتسهيل مهمته. وأنا لا أميل إلى رد ضآلة حكم الاستثمارات الأجنبية في مصر خلالَ هذه الفترة إلى مثل هذه العوامل، ولا حتى إلى تباطؤ الحكومة المصرية في تخفيض سعر الجنيه المصري. فعندما ارتفع فجأة حكم الاستثمارات الأجنبية في مصر ابتداء من ٢٠٠٥، لم يكن شيء مهم قد تغير في كل هذه العوامل، فضلا عن أنه عندما تكون الرغبة حقيقية لدى الشركات الأجنبية والمؤسسات الدولية في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي في مصر زيادة كبيرة، لا أظن أن هذه أو تلك لن تجد السبل الكفيلة بتسهيل هذا التدفق بممارسة الضغط الكافي على الحكومة، بل وتغييرها إذا لزم الأمر. يبدو أن الأسباب الحقيقية لتعطيل هذا التدفق طوال هذه الفترة تتعلق بالمناخ السياسي السائد في المنطقة العربية.

يؤيد هذه النظرة ما حدث فجأة في ٢٠٠٤، أي بعد عام من احتلال الولايات المتحدة للعراق ووسط كلام كثير عن مشروعات لإقامة «الشرق الأوسط الجديد».

ففي صيف ٢٠٠٤ تغيرت الحكومة المصرية فجأة وتولى رئاستها رجل (د. أحمد نظيف) لم يكن أحد يتوقع صعوده، وليس له أي تاريخ سياسي معروف، وإنما كان وزيرا لوزارة غير مرموقة في الحكومة السابقة. ولكن سرعان ما تبينت طبيعة الحكومة الجديدة والوظيفة الموكولة إليها بإعلان أسماء من تولوا الوزارات الاقتصادية في الحكومة: كوزارة الاقتصاد والخزانة والاستثمار والصناعة والإسكان والسياحة. فقد كانوا كلهم يشتركون في ولائهم لسياسة الحرية الاقتصادية بلا حدود، وتعليق الأمل كله على الاستثمارات الأجنبية الخاصة، واستعدادهم لبيع كل ما يمكن بيعه من مشروعات القطاع العام، وحماسهم لتخفيض الدعم الذي يقدم للسلع والخدمات الضرورية إلى حده الأدنى. وهكذا سرعان ما رأينا إجراء بعد آخر تتخذه هذه الحكومة الجديدة، وبسرعة لم نعهدها من قبل، نحو المزيد من فتح الأبواب للاستيراد، ومزيد من الخصخصة، والتخلص من الدعم، وتسهيل قدوم الاستثمارات الأجنبية الخاصة. فما الذي كانت تفعله الحكومات السابقة إذن منذ عهد السادات؟ ألم تأت لنفس الغرض؟ أولم تخضع لنفس التوجيهات من جانب الإدارة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية؟ أم أن التوجيهات والضغوط لم تكن بنفس الصرامة والشدة؟ أو أن الحكومات السابقة قاومت بدرجة أكثر من الحكومة الجديدة؟ إني أميل إلى الاعتقاد بأن السنوات الثلاثين التي تلت تدشين سياسة الانفتاح في مصر «١٩٧٤ ـ ٢٠٠٤»، كانت فترة الإعداد لاستقبال المشروع الإسرائيلي لإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط لصالحها. كان لا بد أولًا من عقد معاهدة الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل (التي لم تتم إلا في ١٩٧٩)، كما كان لا بد لإسرائيل أن توجه ضربات قاضية للفلسطينيين وتشتيتهم في كل مكان (وهو ما استغرق الثمانينيات كلها)، كما كان لا بد من تمهيد الأرض في العراق والخليج، (وهو ما تم بضرب العراق مرة في ١٩٩١ ثم بمحاصرته اقتصاديا وإفراغه من قوته حتى تم احتلاله في ٢٠٠٣). طوال هذه الفترة كان يجب أن تترك مصر ضعيفة اقتصاديا وعسكريا، تتسول المعونات الاقتصادية والعسكرية حتى تسكت على كل ما يحدث في المنطقة العربية بل وتشارك فيه بقدر ما يطلب منها.

في ديسمبر ٢٠٠٤ فقط بدا أن مصر قد تعلمت الدرس كله، خارت قواها إلى

حد أنها أصبحت مستعدة لاتخاذ هذه الخطوة الأخيرة الخطيرة: وهي التوقيع على اتفاقية الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التي تمنح بعض الصناعات المصرية (التي توصف بـ«المؤهلة») بدخول السوق الأمريكي دون ضريبة جمركية بشرط أن تحتوي منتجاتها على جزء من إنتاج إسرائيل. وهكذا وُضعت الصناعات المصرية تحت رحمة إسرائيل التي يمكن لها الآن تقرير أي الصناعات سوف تنمو وتزدهر وأيها سوف يتقلص ويندثر.

في السنة التالية ٢٠٠٥، قفزت الاستثمارات الأجنبية الخاصة في مصر إلى ضعف ما كانت عليه في العام السابق، ثم تضاعفت مرة أخرى في السنتين التاليتين. وعندما رأى المستثمرون العرب ذلك فهموا معنى ما يحدث، فتسابقوا على الاستثمار وشراء الأراضي في مصر، وإذا بالحكومة المصرية تعلن فجأة أن معدل نمو الناتج القومي الذي ظل ثابتًا تقريبا عند ٤٪ سنويا لمدة تقرب من عقدين، قد ارتفع إلى ٧٪ أو أكثر، في السنتين التاليتين لمجيء الحكومة الجديدة، مما يدل، على حد قول الحكومة، على أن الحقبة المظلمة قد انتهت، وأن عهد التنمية السريعة والمستمرة قد بدأ، والسبب بالطبع هو الحكمة التي تتسم بها الحكومة الجديدة بعكس كل الحكومات السابقة. وكأن كل معاناة الشعب المصري طوال العشرين سنة السابقة كانت نتيجة مجرد خطأ بسيط في اختيار شخصية رئيس الحكومة.

ولكن في نفس الوقت الذي كانت تقول فيه الحكومة الجديدة هذا الكلام، كان فقراء المصريين يتقاتلون أمام المخابز للحصول على الرغيف المدعم، الذي تضاءل مع الوقت حجمه واسودّ لونه، فيرفض أصحاب المخابز أن يعطوهم العدد الذي يطلبونه.

[٤]

الفقراء

-١-

كنت عائدا من الإسكندرية بالقطار، وكان قد انقضى نحو ربع قرن على بداية عهد الرئيس مبارك. وبعد دقائق من تحرك القطار دخلت إلى عربتنا فتاة في نحو الخامسة والعشرين، في إحدى يديها قلم وفي الأخرى ورقة، وتوقفت عند كل صف من صفوف الركاب تسألهم عما إذا كانوا يريدون تناول العشاء أثناء الرحلة. لم يكن هذا المنظر جديدا عليّ، ولكن لفت نظري في هذه الفتاة عدة أمور. لم تكن جميلة ولا دميمة، فلم يكن في وجهها شيء يستلفت النظر إلا بعض علامات البؤس. بدا عليها أنها تقوم بما تقوم به كارهة ومضطرة، وكأنها تتمنى أن تكون في مكان آخر وتفعل شيئا آخر. لفت نظري أيضا الزي التي ترتديه. كان زيا خاصا فرضته ولا شك الشركة التي تدير القطار لحسابها أو التي تبيع المأكولات. كانت ترتدي «تايير» بنّي اللون، ولكن الجونلة كانت قصيرة أكثر من المعتاد في هذه الأيام، فكانت تنتهي فوق الركبة، بالإضافة إلى «بوت» (أي حذاء ذي رقبة طويلة)، وهو أيضًا ليس من المعتاد بين الفتيات في هذه الأيام.

لم أتوقف كثيرا عند منظر الفتاة فقد أتت وانصرفت بسرعة، ولكن لم تمض أكثر من دقائق قليلة حتى عادت ومعها هذه المرة رجل في نحو الأربعين، يرتدي بدوره زيّا خاصا، ويجرّ «ترولّي» (أي عربة صغيرة) عليها مختلف أنواع المشروبات، وتدفع الترولّي من الناحية الأخرى، تلك الفتاة البائسة التي وصفتها حالا. الآن هما يعرضان

المشروبات على الركاب، والرجل هو الذي ينادي «عصير، شاي، قهوة، نسكافيه..»، ولكن يبدو على وجهه بؤس أشد مما رأيت على وجه الفتاة. إنه يتكلم كالتائه أو كالدمية الخالية من الروح، وكأن ما يدور بذهنه شيء مختلف تماما عما يقوله، أو كأنه يسأل ربّه، في نفس الوقت الذي يذكر فيه أسماء المشروبات، عن سبب اضطراره إلى هذا العمل. كان على جبهة الرجل الزبيبة المشهورة، ولكن وجهه لم يكن يشع بالإيمان، بل كان اليأس الذي يخيّم على وجهه يوحي بأفكار مناقضة تمامًا.

لم يكن هذا التعبير الموحي باليأس جديدًا عليّ، بل أصبحت أراه بشكل متكرر كلما خرجت من منزلي. كنت مثلا قبل رحلة القطار بفترة قصيرة قد توقفت بسيارتي في محطة بنزين وصادفت منظرا مماثلا. كانت المحطة لسنوات عديدة، وحتى وقت قريب جدًا، من محطات بنزين «التعاون»، ثم وجدتها تتحول فجأة إلى محطة بنزين لشركة أمريكية عالمية، لا بد أنها اشترتها من الجمعية التعاونية للبترول، فأعيد طلاء المحطة بألوان زاهية، حمراء وصفراء، وارتدى عمالها زيا موحدا، أحمر وأصفر بدوره. وفوجئت في أول مرة أتوقف فيها بعد هذا التغيير، بأحد عمالها يطلب مني، بعد أن انتهى من ملأ سيارتي بالبنزين، أن أتوقف قليلا إلى الجنب، حيث أن لديه مفاجأة سارة جدًا لي. قال ذلك بلهجة واثقة تجعل من الصعب رفض طلبه، وعندما نفذت طلبه جاءني موظف من موظفي المحطة الأعلى درجة ليعرض عليّ هدية من المحطة، نسيت ما هي، لعلها كانت بونات لشراء البنزين بسعر مخفض في المرات القادمة، أو وسادة فاخرة للجلوس عليها أثناء القيادة.. إلخ. ولكني استسخفت هذا العمل وأسرعت بالرحيل، والرجل يصيح بي في انفعال ودهشة شديدين وكأني عصفور كاد أن يغلق عليه باب القفص فأفلت منه وطار. عندما عدت إلى نفس المحطة في المرة التالية لملأ سيارتي بالبنزين اقترب مني عامل من عمالها ليعرض عليّ شراء بعض زيوت أو سوائل أخرى من لوازم السيارات بسعر خاص، فلما رفضت بثقة تامة هذه المرة، أعاد العرض فكررت الرفض، ثم وجدته يصرّ إصرارا غريبا ويلحّ عليّ إلحاحا غير معهود بأن أشتري مما يعرضه عليّ. فتملكني الغضب ولم أتمالك من أن أنهره بشدة وأنا أسأله: «ما هذا الذي تفعله؟ ما الذي يضطرك إلى هذا الإلحاح الغريب؟ ألا تعرف أنه إذا تكرّر هذا الأمر فإني لن آتي إلى هذه المحطة بعد الآن،

وسأبحث لنفسي عن محطة بنزين أخرى؟» نظرت إلى وجهه فرأيت تعبيرا يشبه بشدة ذلك التعبير الذي رأيته على وجهي الرجل والفتاة في القطار، بؤس ويأس أضاعا منه، أو كادا أن يضيعا، أي بقية من الروح. وردّ عليّ بجملة مؤثرة معناها أنه لا هو ولا زملاؤه يحبون أن يفعلوا هذا، وأنه فاهم تماما لما أقصده، ووعدني بتبليغ رسالتي إلى أحد المسئولين بالمحطة، وإن كنت أشك فيما إذا كانت ستواتيه الجرأة على ذلك.

نعم، نفس البؤس واليأس يتكرران على وجوه العاملين في خدمة هذه الشركات الكبيرة التي وفدت حديثا إلى مصر. رأيته على وجوه الفتيات المحجبات الجالسات وراء ماكينات الحساب في أحد محلات السوبر ماركت الكبرى. كن يحملن ملامح مصرية خالصة، ولكنها ملامح تنم أيضا عن جذورهن الريفية القوية وقرب عهدهن بالمدينة، كما تشي (أو هكذا تخيلت) بسوء التغذية. وكان من الواضح لي أن الشركة الكبرى صاحبة هذا السوبر ماركت قد استطاعت أن تجنّد هؤلاء الفتيات من أفقر أحياء القاهرة، فعرضت عليهن أجورًا لا يستطعن رفضها، لا لأنها تضمن لهن حياة كريمة، بل لأنه ليس أمامهن وسيلة أخرى للحصول على ضروريات الحياة لأنفسهن، وربما أيضًا لعائلاتهن. لماذا إذن كل هذا البؤس واليأس اللذين يرتسمان على وجوه هؤلاء الفتيات؟

تذكرت أيضًا تلك الفتاة الجميلة التي صادفتها منذ سنتين أو ثلاث وكانت تعمل خادمة في مطعم فندق رائع من الفنادق العالمية، يقع بالقرب من مدينة القصير على البحر الأحمر. كان الفندق يعجّ بالسياح من مختلف الجنسيات ولكني لم أر في الفندق كله شخصا مصريا واحدا عدا القائمين بالخدمة. كانت هذه الفتاة ترتدي أيضًا جونلة قصيرة، ولكن الزي الذي ترتديه كان أكثر فخامة بكثير من زي الفتاة التي رأيتها في القطار، وتصفيفة شعرها كان من الواضح أنه قد بذل فيها جهد كبير، ولعل إدارة الفندق هي التي أصرّت عليه. سألتها عندما جاءتني بالطعام عن المرتب الذي تحصل عليه فذكرت لي مبلغا يعادل ما يحصل عليه مهندس حديث التخرج من جامعة مصرية، ولكنها اشتكت من مواعيد العمل الطويلة التي تجعلها تعود إلى أسرتها في القصير منهكة تمامًا، وغير قادرة على عمل أي شيء غير النوم. ولكن أكثر ما أثار اهتمامي هو ما فهمته من كلامها عن المفارقة الصارخة بين نمط حياتها في

أسرة فقيرة في القصير (التي هي من أفقر المدن المصرية على الإطلاق) مع أبويها وخمسة من الإخوة، ونمط الحياة في هذا الفندق الخلاب الذي تسير في طرقاته النساء السويديات والإيطاليات شبه عرايا، وقد تجلب فيه هذه الخادمة المصرية، زجاجات الخمر للرجال والنساء في المطعم. نعم، المرتب مجز جدًا في نظر فتاة كهذه، ولا يمكن لها بأي حال أن ترفضه، ولكن ما هو المرتب المطلوب يا ترى الذي يساوي هذا الفارق المدهش بين هذين النمطين من الحياة؟

خطر ببالي أولا، عندما اجتمعت في ذهني هذه الصور المتشابهة، أن المسألة كلها لا تتعدى صورا من صور المفارقة بين الفقر والغنى، وهي مفارقة عانت مصر منها دائما وعلى مرّ العصور، وكانت موجودة قبل ثورة ١٩٥٢، وظلت موجودة بعدها. ولكن خطر لي فجأة أن اختلافا جوهريا يميز فقراء هذه الأيام عن فقراء ما قبل ثورة ١٩٥٢، مما قد يجعل فقر هذه الأيام، كما يظهر من الأمثلة التي ذكرتها حالا، للخادمين في القطار، وفي السوبر ماركت، وفي محطة البنزين، وفي الفندق العظيم على البحر الأحمر، ظاهرة مختلفة تمامًا عما لا زلت أذكره من أمثلة الفقر التي كانت سائدة في مصر قبل ١٩٥٢.

من حسن حظي أني لا زلت أذكر ما كانت عليه الحال قبل الثورة. نعم، كان الفقر مدقعًا، وببعض المعاني أسوأ بكثير منه الآن. ولكن الفقر والحرمان أشكال وألوان، والعذاب الذي ينتج عن هذا الحرمان هو أيضًا أشكال وألوان. وقد يكون الحرمان من الطعام، في بعض الأحيان، أخف وقعًا على النفس من العجز عن دفع ثمن الدروس الخصوصية مثلا. هذا هو ما انتهيت إليه من تأمل ما حدث للفقر والحرمان خلال الخمسين عامًا الماضية، إذ توصلت إلى أن أشياء كثيرة حدثت خلال هذه الفترة جعلت شعور فقراء المصريين بالحرمان اليوم أشد قسوة بكثير مما كان منذ خمسين عامًا، ومما كان قبل ثورة ١٩٥٢ . فما الذي حدث بالضبط وأدى إلى هذه النتيجة؟

-٢-

الاقتصاديون لديهم مقياس بسيط جدًا وسهل للغاية لظاهرة الفقر، يلخص عادة في

عبارتين: معدل نمو الدخل، وتوزيع هذا الدخل. فالفقراء يعانون أكثر كلما تباطأ نمو الدخل، وكلما أصبح توزيع الدخل أقل مساواة. ولكن معدل نمو الدخل المقصود هنا هو معدل نمو متوسط الدخل وهذا مؤشر يدل على ما يحدث لشخص خيالي، لا هو بالغني جدًا ولا بالفقير جدًا، ومن ثم فإن ما يحدث له لا يعبر إلا تعبيرا ناقصًا للغاية عما يحدث لهذا الشخص بعينه أو ذاك. وأما توزيع الدخل فيقيسه الاقتصاديون عادة بمقياس اسمه «معامل جيني» (Gini Coefficient)، وهو يخبرك عن النسبة من الدخل القومي التي تحصل عليها تلك النسبة العليا أو النسبة الدنيا أو النسبة المتوسطة من السكان، فيقول مثلا إن أغنى ٥٪ من السكان كانت تحصل على ٤٠٪ من الدخل القومي فأصبحت تحصل على ٣٠٪، بينما كان أفقر ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٣٪ من الدخل القومي فأصبحوا يحصلون على ٥٪. إن هذا يعتبر تحسنا في التوزيع، ومن ثم يستشف منها عادة أن الفقراء قد أصبحوا أحسن حالا. ولكن هذه الأرقام تتركني عادة باردًا ولا تترك فيّ الأثر الذي قد يتوقعه كاتبها أو قائلها، بل إني أشك في أن قائلها نفسه يشعر بسرور غامر (أو أي سرور على الإطلاق) نتيجة لهذا الاكتشاف. إن مثل هذه الأرقام لا يقول لنا أي شيء عمّا إذا كان الفقراء أصبحوا أكثر أو أقل معاناة مما كانوا، فقد يزيد نصيبهم من الدخل القومي ولكن تزيد حاجاتهم أو تطلعاتهم فيزدادون بؤسا، أو قد يزداد سلوك الأغنياء سوءا وفحشا فيصاب الفقراء لهذا السبب بإحباط أكبر. وقد تكون وسيلة الفقراء للحصول على الدخل قد أصبحت أكثر مهانة، وقد يشعرون بسببها بدرجة أكبر من الاغتراب.. إلخ.

قصة الفقر في مصر إذن، إذا رويت على هذا النحو، أي باعتبارها قصة لمعدلات النمو ومؤشرات توزيع الدخل، لا بد أن تغفل أشياء مهمة جدًا حدثت خلال الخمسين عامًا الماضية، وعلى الأخص في العشرين سنة الأخيرة. فالفقراء اليوم ليسوا مثل فقراء الأمس، والأشياء التي يشعرون بالحاجة الشديدة إليها ليست هي نفس ما كانوا يحتاجون إليه منذ خمسين عامًا، بل ولا حتى منذ ربع قرن. والأغنياء الذين يرونهم أمامهم ويقارنون أنفسهم بهم يبدون من نوع مختلف عن أغنياء الأمس، ويفعلون أشياء لم يكونوا يفعلونها بالأمس. والفقراء لم يعودوا، كما كانوا في الماضي، مجرد أشخاص منخفضي الدخل، بل أصبحت نسبة كبيرة (ومتزايدة) منهم بلا دخل أصلا،

أي متبطلين على العمل، والبطالة وإن كانت تنطوي على فقر فهي تنطوي على أشياء أخرى أفظع من مجرد الفقر. والفقراء، سواء كانوا متبطلين أو غير متبطلين، يفكرون في المستقبل أكثر مما كانوا يفكرون فيه منذ خمسين عامًا، ويجدونه أكثر مدعاة للقلق مما كانوا يجدونه من قبل. كل هذا أدى إلى أن أصبح شعور الفقراء بالحرمان اليوم في مصر أشد قسوة بكثير مما كان منذ خمسين عامًا، ولكن كل هذا يحتاج إلى تفصيل وتفسير، وهو على أي حال مما لا يتطرق إليه الاقتصاديون عادة.

-٣-

كان الفقر في مصر قبل الثورة، في الأساس، ظاهرة ريفية، ومن ثم كان أول من يتبادر إلى الذهن عندما تثار مشكلة الفقر في مصر هم «فقراء الريف». كان ٨٠٪ من سكان مصر يعيشون على الزراعة، غالبيتهم العظمى في فقر مدقع، ويتكونون من صغار مستأجري الأرض والعاملين في الزراعة بأجر يومي. نحن نعرف أن نسبة سكان الريف في مصر انخفضت الآن إلى ٥٠٪، بل وتغلغل نمط حياة المدنية في القرى حتى اتسم الفقر في القرى بملامح تجعله قريبا من الفقر في المدن. ومن ثم فإن مشكلة الفقر في مصر الآن تتحول شيئا فشيئا لتصبح في الأساس مشكلة «فقراء المدن».

ومن المعروف، على الأقل منذ وصف الكُتاب أحوال فقراء المدن في بريطانيا أثناء الثورة الصناعية، أن فقر المدينة أشد قسوة من الفقر في القرية. فالسلع والخدمات التي لا بد من دفع ثمن لها في المدينة كثيرًا ما تكون متاحة مجانًا أو بأسعار أقل لسكان الريف. وحياة المدينة تفرض على سكانها نفقات جديدة لم تكن ضرورية في القرية، كنفقات المواصلات والسكن بعيدا عن الأهل. والانفراد بمسكن خاص يتطلب إنفاقا جديدا كانت الأسرة تتحمله مجتمعة، فضلا عن أن البعد عن الأهل قد يتطلب هو نفسه إنفاقا على وسائل الترفيه لم تكن هناك حاجة إليه في مجتمع القرية. وبوجه عام يمكن القول بأن حاجات الإنسان في المدينة، فقيرا كان أو غنيا، أكثر منها في القرية، وتكاليف إشباعها في المدينة أعلى، والإلحاح على هذه الحاجات وعلى

ضرورة إشباعها أكثر في المدينة منه في القرية، والإحباط الناتج عن عدم إشباعها أكبر، والشعور بالغربة والمذلة وفقدان الثقة بالنفس أكثر احتمالا في المدينة، والاطمئنان إلى ما سيأتي به المستقبل أقل.

تعرّض المصريون لهذه المصاعب أكثر فأكثر مع الارتفاع المستمر في نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان طوال الخمسين عامًا الماضية، ولكن بعض الفترات كانت أقسى على فقراء المدينة من غيرها، وهناك الكثير من الدلائل على أن العشرين سنة الأخيرة كانت أقسى من الحقبة السابقة عليها.

في العشر سنوات «٥٦ ـ ١٩٦٦» تعرض النازحون المصريون من القرية إلى المدينة، لهذه المصاعب كلها، ولكن كم كانت هذه المصاعب هينة بالمقارنة بما جاء بعدها. عندما أحاول أن أستعيد في ذهني هذه الفترة لا أجد فارقا كبيرًا بين ما كان يعتبره المصريون «حاجات أساسية» في آخر هذه الفترة وبينه في أوّلها، سواء فيما يتعلق بفقراء المصريين أو أغنيائهم. كان المأكل والملبس الضروريان أهم هذه الحاجات الأساسية بالطبع، وكذلك كان المسكن الملائم، ومستوى لائق من خدمات التعليم والصحة والمواصلات، وقد نضيف قدرا معقولا من وسائل الترفيه. ولكن ما كان يعتبره المصريون ضروريا من كل هذه الأشياء في منتصف الستينيات لم يكن يختلف اختلافا يذكر عما كان في منتصف الخمسينيات. كانت السياسة الاقتصادية المتبعة وقتها لا تسمح باستيراد الأطعمة الفاخرة من الخارج ولا الملابس غالية الثمن إلا في أضيق الحدود، كما كان الجميع مضطرين لاستخدام المواد المتاحة محليا في بناء المنازل وتأثيثها، فلم يكن من الممكن، مهما كانت درجة ثرائك، أن تستورد الحمامات الرائعة من الخارج، ولا الأجهزة الكهربائية من ثلاجات وأفران ومكانس ومراوح وأجهزة التكييف.. إلخ. كان الاختيار المتاح فقط هو إما استخدام ما يصنع من هذه الأشياء محليا أو عدم استخدامها على الإطلاق. فإذا نجح أحد في أن يفعل شيئا غير هذا وذاك، فهو في حكم «المهرّب»، سواء اكتشف بالفعل أو لم يكتشف، وكان من النادر جدًا أن يتجرأ أحد على هذا العمل.

لم تكن في مصر في هذه الفترة مدارس أجنبية بالكثرة التي نراها الآن، بل ما كان

منها أجنبيا من قبل جرى تمصيره. بل ولا كنا نعرف إلا القليل جدًا من المدارس الخاصة. كذلك لم يكن قد ظهر بعد ما يسمى الآن بـ«المستشفيات الاستثمارية» التي تحتوي على أحدث الأجهزة الطبية وأعلاها سعرًا، ولا كان بالطبع هذا الإغداق على نجوم المجتمع، الذي نعرفه اليوم، «للعلاج بالخارج على نفقة الدولة». أما السيارة الخاصة فكانت أيضًا، في منتصف الستينيات، لا تزال مقصورة على نسبة ضئيلة جدًا من المصريين، وكانت نسبة عالية من أصحاب السياسات تستخدم سيارة (نصر ١١٠٠) التي كان يجري تصنيعها في مصر.

كان هناك بالطبع بعض الترفيه (إذ كيف يعيش أي مجتمع بدون ترفيه؟) ولكن هذه الفترة «٥٦ ـ ١٩٦٦» انتهت دون أن يحدث أي تغير مهم في طريقة المصريين، لا أغنيائهم ولا فقرائهم، في الترفيه عن أنفسهم. نعم، دخل التلفزيون في منتصف هذه الفترة، ولكن التلفزيون المصري ظل لعدة سنوات جهازا جادًا للغاية، لا يعمل إلا لساعات محددة، وينتهي بالسلام الوطني في منتصف الليل، ولا يعرف إلا قناة واحدة أو اثنتين لا إعلانات فيهما. وأقصى ما يمكن أن يذيعه من أغان للترفيه، أغان من نوع ما يغنيه عبد الحليم حافظ، وحتى هذه كانت لا تدور حول الحب بقدر ما كانت تدور حول بناء السد العالي والخطة الخمسية.

استمرت الطبقة الوسطى في الذهاب إلى البحر في الصيف، كما اعتادت دائمًا، ولكن الذهاب إلى البحر ظل يعني، كما كان دائما، للغالبية العظمى من المصطافين، الذهاب إلى الإسكندرية، فلم يكن قد اخترع بعد «الساحل الشمالي»، والذهاب إليه كان على أي حال يتطلب سيارة، والسيارة ظلت شيئا نادرا جدًا حتى السبعينيات. أما السفر إلى الخارج للترفيه والاستجمام، فقد ظل محدودا بالكمية الضئيلة جدًا من الجنيهات التي كان يسمح بتحويلها إلى عملة أجنبية، وهي خمسة جنيهات مصرية للشخص الواحد. فما الذي كان يمكنك أن تفعله في الخارج بخمسة جنيهات؟

كان هذا الثبات، الذي يبدو مدهشا الآن، فيما يعتبره المصريون حاجات أساسية، طوال هذه الفترة، يرجع إلى حد كبير إلى ما فرضته الحكومة وقتها من قيود على الاستيراد، سواء استيراد السلع أو رؤوس الأموال أو العادات الاستهلاكية. ولكن

يجب أن نعترف أيضًا بأن العالم كله لم يكن في ذلك الوقت قد دخل بعد العصر الذي نسميه بعصر «المجتمع الاستهلاكي»، وهو العصر الذي عرف العالم فيه انقلابا كبيرا فيما يعتبر من «ضروريات الحياة». على أن الذي حدث هو أنه عندما دخل العالم (أو بالأحرى العالم الغربي) عصر الاستهلاك العالي والرخاء في منتصف الستينيات، كانت مصر تبدأ عشر سنوات كئيبة للغاية، للأغنياء والفقراء على السواء.

فالعشر سنوات التالية (٦٦-١٩٧٦) كانت تخيّم عليها آثار هزيمة ١٩٦٧. انخفض فيها بشدة معدل نمو الناتج القومي (ومتوسط الدخل بالطبع)، وظل الاستيراد مقيدا بشدة، ولكن ليس بغرض حماية الصناعة الناشئة، كما كان في العشر سنوات السابقة، بقدر ما كان لضيق ذات اليد. وعانت المدن المصرية من الانخفاض الشديد في قدرة الحكومة على الإنفاق على صيانة الطرق وشبكات الصرف الصحي ووسائل المواصلات والتليفونات. ومع هذا استمرت الحكومة في تحمل مسئولية توفير عمل لمن لا عمل له. كانت الحكومة في الفترة السابقة توفّر فرص العمل الجديدة في المصانع أو السد العالي ومشروعات التنمية، فضلا عن التوظيف في الحكومة، أما في هذه الفترة (٦٦-١٩٧٦) فقد ضعفت بشدة قدرة الحكومة على القيام باستثمارات جديدة، فلم يبق أمام الباحثين عن عمل إلا التوظف في الحكومة. في مثل هذا المناخ لم تكن هناك أي فرصة حقيقية لتحسين حال الفقراء، ولكن لم تكن هناك أيضًا أي فرصة كبيرة أمام الأغنياء لزيادة ثرواتهم.

وإنما حدث الانقلاب الكبير في حياة الفقراء والأغنياء في مصر في منتصف السبعينيات. ففي العشر سنوات التالية (٧٦ - ١٩٨٦) حدث الانقلاب الكبير فيما يعتبره المصري «حاجات أساسية» لا يمكن الاستغناء عنها، وفي تكاليف إشباع هذه الحاجات. وظهر ذلك الإلحاح الشديد على المصريين بضرورة إشباع حاجات لم يكونوا قد سمعوا بها أصلا من قبل.

أما التغير فيما يعتبر حاجات أساسية فكان مصدره الأساسي فتح أبواب الاستيراد على مصاريعها (الذي يعرف عادة بالانفتاح الاقتصادي) للسلع ورؤوس الأموال، في وقت كان العالم فيه قد بدأ يغلي بحمى الاستهلاك، ويحاول إقناع الجميع بأن

ما كان كماليا هو في الحقيقة ضروري، وأن الحياة لا تستحق العيش دون التمتع بهذه الكماليات.

وأما تكاليف إشباع هذه «الحاجات» فقد قفزت قفزة هائلة إلى أعلى بحلول عصر التضخم الجامح، فارتفع معدل التضخم إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه في الستينيات والخمسينيات. كان هذا بدوره انعكاسا لما يحدث في العالم، ولكن الانفتاح الاقتصادي على النحو الذي تم به في مصر، هو الذي جعل مصر كالريشة في مهب الريح إزاء هذه التغيرات الكبيرة في العالم الخارجي.

أما الإلحاح على ضرورة اقتناء كل هذه السلع الجديدة والخدمات فحدث عنه ولا حرج. حدثت ثورة في التلفزيون المصري، فلم يعد فقط ملونا بعد أن كان أبيض وأسود، بل تعددت قنواته وطالت ساعاته، ودخل كل بيت، وجلس أمامه الرجل والمرأة والطفل، المتعلم والجاهل، في مختلف ساعات النهار والليل، واحتل مكانًا بارزًا في المقاهي، ثم زحف من المدينة إلى القرى. أصبح التلفزيون الملون حلم الجميع، يقترضون ويبيعون الحليّ من أجله، ويوفرون من الإنفاق على الطعام والملبس لشرائه، ويشترونه بالدفع فورًا وبالتقسيط، وتطلب الزوجة الطلاق من زوجها إذا عجز عن شرائه. ومتى عمّ استخدام التلفزيون على هذا النحو فدخل كل بيت وسيطر على الجميع، أصبح الإعلان عملًا مربحا للغاية، للمعلن والمنتج والبائع على السواء، ومن ثم أصبح الإعلان جزءًا أساسيا من برامج التلفزيون. وقد لعب التلفزيون وإعلاناته دورًا مهمًا في تغيير حاجات المصريين، فقرائهم وأغنيائهم، ومن ثم في زيادة الإنفاق، ومن ثم في رفع معدل التضخم.

لم يكن من الممكن لكل هذا أن يحدث، بالسرعة المدهشة التي حدث بها في مصر بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، لولا الهجرة. لقد دفع التضخم وقلة فرص العمل المتاحة في مصر إلى هجرة أعداد غفيرة من المصريين إلى دول البترول، إن لم يكن لتكوين ثروة، فعلى الأقل للتمكن من شراء تلفزيون ملون ومروحة يابانية. ولكن الهجرة، بما عنته من إرسال المدخرات إلى مصر، ضاعفت من معدل التضخم، والتضخم دفع بآخرين إلى الهجرة.. إلخ. وفي أثناء ذلك اكتسب

من استطاع أن يهاجر، ومن لم يستطع، عادات جديدة تنطوي على التطلع إلى سلع جديدة ونمط من الحياة لم يكن متاحًا ولا حتى معروفا للمصريين من قبل.

قويت التطلعات والطموحات، ولكن الهجرة، بل وحتى مجرد فرصة الهجرة، قللت بشدة من الشعور بالإحباط. كانت تطلعات وطموحات عالية حقًا، ولكن الهجرة كانت تمد أعدادا كبيرة من فقراء المصريين بوسيلة تحقيقها. لقد ساد المجتمع فورة غير عادية، ونشاط غير مألوف، كان بعضه نشاطا إجراميا، كبناء عمارة بأسمنت مغشوش استعجالا للربح، ثم سقوطها على رؤوس سكانها، ولكن البؤس واليأس لما يكونا يخيمان على الناس. حقا لقد خلق التضخم الشديد قلقا غير معهود مما يمكن أن يأتي به المستقبل، ومما يمكن أن يكون عليه مستقبل الأولاد، ولكن الهجرة، أو مجرد الأمل فيها، كانت تخفف بشدة من حدة هذا القلق. «سأهاجر وأدخر للأولاد»، هكذا كان يقول المرء لنفسه، أو «سيتعلم الأولاد ثم يهاجرون». كانت الهجرة من القرية إلى المدينة، في ذلك الوقت، مجرد خطوة نحو الهجرة إلى بلاد البترول. المدينة كانت مجرد محطة. صحيح أن الريفي المهاجر إلى المدينة، سواء كانت مدينة مصرية أو خليجية، كان يشعر بالاغتراب وسط هذا الفيضان من السلع المدهشة والإعلانات الملوّنة الخلاّبة، ولكنه كان يحمل في داخله الأمل في أنه عن قريب سيستطيع الاشتراك في التمتع بهذا كله.

كل هذا بدأ يتغير ابتداء من منتصف الثمانينيات، فحل الإحباط الشديد محل الطموحات العالية، وساد الشعور باليأس مقترنا بخوف أكبر من المستقبل، وأصبح الشعور بالاغتراب أشد وطأة عندما ضعف الأمل في أن يأتي يوم تزول فيه الغربة.

ـ ٤ ـ

لديّ أسباب كثيرة للاعتقاد بأن العشرين سنة الأخيرة «٨٦ ـ ٢٠٠٦» ربما كانت أسوأ فترة في حياة فقراء المصريين، ليس فقط خلال الخمسين عامًا الماضية، بل ربما خلال القرن العشرين كله. نعم، كان هناك بعض الارتفاع في متوسط الدخل، بل وكان معدل التضخم خلالها أقل ـ في المتوسط ـ مما كان خلال العشر سنوات السابقة

عليها «٧٦ ـ ١٩٨٦». وأرقام توزيع الدخل، وإن كانت تدل على تدهوره خلال هذه العشرين عامًا، فإنها لا تدل على تدهور صارخ أو غير معهود. ولكن هناك أشياء كثيرة ومهمة، سبق أن ذكرتها، لا تقاس بسهولة بالأرقام، بل وربما لا يمكن قياسها على الإطلاق، تجعل وطأة الشعور بالفقر أثقل بكثير، وهذا هو ما حدث بالفعل خلال هذه العشرين عامًا: بعض السلع والخدمات الضرورية أصبح أبعد منالا، وبعض ما كان يعتبر كماليا أصبح يعتبر حاجة ضرورية، والإلحاح على ضرورة إشباعها أصبح أثقل على النفس، والقلق مما يمكن أن يأتي به المستقبل أصبح أشد، والشعور بالاغتراب أكثر حدة. فما السبب في كل هذا؟

لقد بدأت هذه العشرون عامًا «في ١٩٨٦» بأمرين سيئين للغاية: انخفاض كبير ومفاجئ في أسعار البترول، وتدخل صندوق النقد الدولي بفرض توجيهاته للحكومة المصرية بسحب يدها تدريجيا من التدخل لصالح الفقراء. كان الانخفاض في أسعار البترول شيئا خارجا بالطبع عن إرادة الدولة المصرية، ولكن تدخل صندوق النقد كان نتيجة لمزيج من إرادة خارجية وضعف داخلي. فالصندوق كان يمثل بلا شك إرادة قوى خارجية ترغب في مزيد من فتح الأبواب أمام السلع ورؤوس الأموال الأجنبية، والمزيد من المزايا لها، ولكن الصندوق انتهز فرصة كانت فيها الحكومة المصرية في غاية الضعف عندما ثبت عجزها عن الوفاء بأقساط وفوائد ديون خارجية كبيرة كانت قد تورطت بها خلال العشر سنوات السابقة بسبب حماقات السياسة الاقتصادية.

ترتب على كلا الأمرين، انخفاض سعر البترول وتدخل الصندوق، آثار سلبية كثيرة عانى منها فقراء المصريين أكثر مما عانى أغنياؤها. فمن ناحية، أدى انخفاض سعر البترول إلى عودة كثير من فقراء المصريين الذين كانوا قد هاجروا إلى دول البترول في أيام انتعاش هذه الدول (أضيف إليهم عشرات الألوف من المصريين الذين عادوا بسبب هجوم صدام حسين على الكويت)، واضطر الفقراء الذين لم يغادروا مصر قط، وكانوا يأملون في الذهاب إلى الخليج، إلى تأجيل رحيلهم إلى أجل غير مسمى، فانضموا إلى صفوف الباحثين عن عمل في مصر. ولكن انخفاض سعر البترول أدى أيضًا إلى إفقار الحكومة المصرية لانخفاض عائداتها منه، فانضم هذا إلى ضغوط صندوق النقد الدولي لإحداث تدهور خطير في مستوى الخدمات التي كانت تقدمها

الحكومة للفقراء أو تقوم بتقديم الدعم لها، من تعليم وصحة وإسكان ومواصلات. وجد فقراء المصريين أنفسهم مضطرين إلى حمل هذه الأعباء بأنفسهم بعد أن تخلت عنهم الحكومة، في وقت كانت الدخول تزيد فيه ببطء شديد، وتزداد صعوبة العثور على فرصة عمل يوما بعد يوم.

من ناحية أخرى أدى انحسار تيار الهجرة، بل وعودة الكثير من المهاجرين، مع تقاعس الحكومة عن تنفيذ التزامها القديم بتعيين الخريجين الباحثين عن عمل، إلى ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعًا غير معهود في مصر. لقد ظلت البطالة السائدة في مصر، قرونا طويلة، تكاد تنحصر فيما يسميه الاقتصاديون بـ«البطالة المقنعة»، أي أن يعمل المرء بأقل كثيرا من طاقته، ويحصل على دخل أقل كثيرا من حاجته. كان من الأمثلة الصارخة للبطالة المقنعة قبل ثورة ١٩٥٢، اشتغال أسرة فقيرة في الريف، تتكون مثلا من ثمانية أشخاص، بزراعة قطعة صغيرة جدًا من الأرض لا تحتاج زراعتها إلا لشخصين أو ثلاثة، أو حالة بائع ليمون أو بصل يدور في الشوارع مناديا الناس لشراء بعض ما يحمله مما لا يكاد يكفي، ولو باعه كله، لسد رمقه. إنه يبدو كأنه يعمل، ولكنه في الحقيقة يقوم بعمل ضئيل الإنتاجية، وأقل إنتاجية بكثير من قدرته الحقيقية. أما البطالة المكشوفة أو السافرة، فهي حالة الشخص الذي لا عمل له على الإطلاق رغم رغبته فيه وقدرته عليه. هذه البطالة المكشوفة هي التي كانت نادرة جدًا قبل الثورة (إذ يرتبط وجودها عادة بإغلاق مصنع وتسريح عمالة، أو تعليم الطلاب في المعاهد والجامعات ثم بحثهم عن عمل بعد تخرجهم فلا يجدونه). لم تكن البطالة المكشوفة شائعة قبل الثورة إذ لم تكن هناك مصانع كثيرة، لا مفتوحة ولا مغلقة، ولا كان التوسع في التعليم قد وصل إلى حد تخريج عدد أكبر من الوظائف المتاحة. في العشر سنوات الأولى من الخمسين عامًا الماضية (٥٦ ـ ١٩٦٦) انخفضت البطالة، المقنّعة والمكشوفة، بسبب جهود الثورة في التنمية وبسبب الإصلاح الزراعي الذي استوعب من العمالة في الزراعة أكثر من ذي قبل. وإذا كانت البطالة المكشوفة والمقنعة قد بدأت في الزيادة في العشر سنوات التالية (٦٦ ـ ١٩٧٦) بسبب ما ترتب على حرب ١٩٦٧ من تخفيض الاستثمارات، فقد تكفلت الهجرة في العشر سنوات التالية (٧٦ ـ ١٩٨٦) بتخفيض البطالة مرة أخرى، مكشوفة ومقنعة. ثم عادت البطالة

بنوعيها للظهور بل وللزيادة السريعة ابتداء من ١٩٨٦: فالدولة تسحب يدها، وأبواب الهجرة تضيق، وكثيرون من المهاجرين يعودون، فما الذي تنتظره؟

إني أزعم أن حالة العمالة والبطالة في مصر لم تتحسن منذ ١٩٨٦، بل ازدادت سوءا سنة بعد أخرى. وعندما أقول إن «حالة العمالة والبطالة» لم تتحسن منذ ١٩٨٦ فإني أقصد شيئا لا يقاس فقط بنسبة المتبطلين إلى حجم القوة العاملة (وهو ما لدينا بعض الأرقام عنه) بل يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضًا نسبة المشتغلين الذين يقومون بأعمال أو يشغلون وظائف اضطروا للقيام بها لعجزهم عن العثور على أعمال أو وظائف تناسبهم، سواء من ناحية الأجر أو من ناحية طبيعة العمل. إن مهندسا يعمل في قيادة سيارة تاكسي مثلا، أو خريج كلية الحقوق الذي يعمل في مكتب الاستقبال في أحد الفنادق، أو حاملة دبلوم تجاري تعمل كخادمة في منزل أو بائعة في سوبر ماركت، لن يظهر أي منهم في الإحصاءات كمتبطل، ولكن اضطرارهم للقيام بمثل هذه الأعمال يدل على تدهور مؤكد في «حالة العمالة والبطالة».

وقل مثل ذلك عن اضطرار كثير من الفتيات والنساء للعمل خارج المنزل فلا يظهرن بالطبع في أرقام المتبطلين في الإحصاءات، بينما قد يكون الذي دفعهم إلى ذلك استمرار تبطل الزوج لمدة طويلة أو استمرار حصوله على دخل منخفض لا يفي بحاجات الأسرة. هذه الحالات ليست بالطبع حالات «بطالة مقنعة»، فساعات العمل طويلة، والإنتاجية قد لا تكون منخفضة، كانخفاضها في حالة بائع الليمون والبصل أو حالة بعض موظفي الحكومة، ولكنها قد تكون أثقل على النفس من كثير من حالات البطالة المكشوفة أو المقنعة على السواء.

لهذا السبب (وغيره) لا أعلق أهمية كبيرة على الإحصاءات التي قدمها مسح سوق العمل الذي قامت به بعض الهيئات الرسمية والدولية، وأعلنت نتائجه في آخر أكتوبر ٢٠٠٦، وزعم فيه أن حالة البطالة في مصر، وإن كانت قد تدهورت بشدة فيما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٨، قد أظهرت تحسنا ملحوظا في الثماني سنوات التالية (١٩٩٨ - ٢٠٠٦). إذ يتبين من قراءة هذه النتائج أن هذا «التحسن الملحوظ» لا يشمل أولًا القاهرة الكبرى، ومن ثم قد يكون «التحسن» في أرقام البطالة في الريف المصري

ناتجا عن الهجرة إلى القاهرة الكبرى بحثا عن عمل دون العثور عليه. ولكن هذا «التحسن» في أرقام البطالة في الريف قد يكون أيضًا بسبب اليأس بعد فترة بطالة طويلة، استمرت بين ١٩٨٨ و ١٩٩٨ أو أكثر، ومن ثم لجوء المتبطل إلى قبول أي عمل يعرض عليه فسُجل في عداد المشتغلين.

* * *

في نفس الوقت الذي كانت فيه قدرة الفقراء في مصر على إشباع حاجاتهم الأساسية (من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة ومواصلات) آخذة في التدهور، خلال العشرين عامًا «١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦» كانت تحدث أشياء غريبة من شأنها كلها أن تزيد حدة الشعور بالفقر.

كانت الثروات التي تكوّنت خلال العشر سنوات السابقة (٧٦ ـ ١٩٨٦)، وهي السنوات الأولى من عمر الانفتاح، قد بدأت تلفت الأنظار، وردّد الناس خلال تلك الفترة قصصا كثيرة عما حققه تجار العملة أو المقاولون أو مؤجرو الشقق المفروشة من ثراء، ورأى الناس ازدياد عدد الأفراح التي تقام في الفنادق الكبيرة ببذخ شديد لمجرد إثبات النجاح الباهر الذي حققه هؤلاء التجار والمقاولون في تكوين الثروات الطائلة. ولكني أزعم أن هذا الثراء المفاجئ (وهو ما قد يليق به تعبير القانونيين: «إثراء بلا سبب») لم يثر لدى الفقراء من الإحباط ما أثاره الإثراء الذي حدث خلال العشرين عامًا التالية. فالثراء السابق كان مقترنا بقدرة كثير من الفقراء على الهجرة، ومن لم يهاجر كان يعيش عصر زيادة عامة في الدخول يقترن بإنفاق سخيّ من جانب الدولة، وارتفاع كبير في أجور الحرفيين بسبب الهجرة نفسها. كان ثراء تلك الفترة (٧٦ ـ ١٩٨٦) من النوع الذي يثير من الضحك والسخرية أكثر مما يثير من الإحباط واليأس. لم يعد الأمر كذلك في العشرين سنة التالية، فالأغنياء يزدادون ثراء والثراء يزيد فحشا، بينما أغلقت كافة الأبواب أمام الفقراء من المتعلمين وغير المتعلمين على السواء.

كان من مظاهر الفحش في هذا الثراء أن مصدره الأساسي لم يعد هو مختلف أعمال الوساطة (كالتجارة والمقاولة والسمسرة) كما كان الحال في بداية الانفتاح،

بل أصبح الاستيلاء على أموال الدولة. ففي مناخ تسوده زيادة كبيرة في الدخول (مثلما كان الحال في ٧٦ ـ ٨٦) كان من الممكن تحقيق الإثراء السريع من تلك الأعمال من أعمال الوساطة، التي تروج في أوقات الرواج. أما في ظل معدلات نمو منخفضة للغاية، وتدهور مستويات الإنفاق من الحكومة والناس على السواء (كما كان الحال طوال العشرين عامًا الماضية)، لا يكاد يبقى هناك من فرص الإثراء إلا نهب الأصول الموجودة بالفعل، وأسهل هذه الأصول نهبا في ظل دولة رخوة، هي طبعا ممتلكات الدولة، سواء تمثلت في أراض مملوكة للدولة وتعرض للبيع، أو أموال مودعة في بنوك الدولة معروضة للاقتراض، أو ممتلكات شركات عامة تعرض للخصخصة. لم يتوقف «الإثراء بلا سبب» إذن بعد ١٩٨٦، رغم تدهور معدلات النمو، ورأى فقراء المصريين هذا بأعينهم، وعرفوا أسبابه ومصادره، فزاد شعورهم بالغيظ والإحباط.

وأثناء ذلك كله لم يتوقف التلفزيون لحظة واحدة عن بث الصور المثيرة عما يمكن أن يجلبه المال من سرور، حقيقيا كان أو متوهما. وعندما يكون المال الذي تحوزه قليلا، يصبح من الأسهل خداعك حول قدرة المال على جلب السعادة. وقد تضاعفت قدرة التلفزيون في مصر على هذا الخداع في العشرين سنة الأخيرة، إذ ضعفت بشدة رقابة المشرفين على التلفزيون فيما يتعلق بما يجوز ولا يجوز عرضه في مجتمع فقير، وأخذ الناس يتعرضون باستمرار لأنماط من الحياة والاستهلاك لا يمكن للغالبية العظمى منهم أن يحلموا بالوصول إليها. ومع زيادة سطوة المعلنين، وتضاعف قدرتهم على الدفع، احتلت الإعلانات أهم مكان في ساعات الإرسال التلفزيوني، وتركز الفن الإعلامي، أكثر فأكثر، ليس في القدرة على تسلية الناس أو إمتاعهم أو تثقيفهم، بل في القدرة على تضمين البرنامج الواحد أكبر قدر ممكن من الإعلانات، وصولا إلى تحقيق أقصى ربح. ولم يمض وقت طويل حتى فقد المشرفون على التلفزيون المصري أي قدرة على التحكم فيما يشاهده المصريون، إذ بدخول «الدش» واكتساحه المدهش للمدن والقرى، تعرض المصريون لإغراءات غير معهودة بأنماط جديدة من الحياة لا صلة بينها بالمرة وبين قدرتهم على الوصول إليها.

لكل هذه الأسباب مجتمعة شهدنا خلال العشرين عامًا أحداثا من أنواع جديدة

علينا تمامًا، مثل محاولات مستميتة للهجرة غير القانونية إلى بلاد أوربية، أو ظهور عصابات من الأولاد المراهقين تقوم بخطف الفتيات والاعتداء عليهن.. إلخ. ولا بد أن هذه الأسباب مجتمعة هي التي تفسر ملامح الناس والبؤس الشديد التي رأيتها على وجهي الرجل والفتاة اللذين صادفتهما في قطار الإسكندرية وهما يجرّان عربة لبيع المشروبات، وكذلك على وجه الفتيات اللاتي يجلسن أمام ماكينة الحساب في ذلك السوبر ماركت الكبير، وعلى وجه الفتاة التي تخدم في فندق عالمي بالقرب من مدينة القصير، وكذلك على وجه ذلك الشاب الذي كان يحاول بأقصى جهد، وكأن المسألة مسألة حياة أو موت، أن يبيع لي أشياء لا حاجة بي إليها في محطة البنزين التي أقامتها حديثا شركة بترول عالمية حلت محل محطة بنزين التعاون.

-٥-

في مصر مركز أبحاث يتبع مجلس الوزراء اسمه «مركز المعلومات ودعم القرار»، أنشئ لكي يساعد الحكومة بتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة. في إبريل سنة ٢٠٠٦ أدلى رئيس هذا المركز بتصريح نفى فيه بشدة أن الفقراء يزدادون فقرًا في مصر، والدليل الذي اعتبره قاطعا على ذلك أن امتلاك الثلاجات في مصر زاد من ٥٦٪ (من مجموع الأسر المصرية) إلى ٨٦٪ في العشر سنوات «١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥». وقال إن نفس الشيء «ينطبق على التليفونات والموبايلات والإنفاق الكبير على الاتصالات في مصر». وأضاف ما معناه أن أحوال المصريين لا تسوء ولكن تطلعاتهم و «أحلامهم» تزداد طموحا.

وقد ثار في نفسي شك قوي في صواب اتخاذ ملكية الثلاجات أو عدمها مؤشرا لمستوى الفقر في مصر، ناهيك عنه كمؤشر للشعور بحدة الفقر. وخطر لي أنه ربما كان الأجدر بهذا المركز أن يعتمد على مؤشرات أخرى مثل كمية اللحوم التي تستهلكها الأسرة المصرية في الأسبوع أو السنة، أو القدرة على الحصول على مسكن ومن ثم على الزواج، أو حالة وسائل المواصلات المتاحة لفقراء المصريين، أو مستوى

التعليم ومدى الحاجة إلى الدروس الخصوصية، أو الخدمات الصحية التي يتلقونها هم وأولادهم.. إلخ.

إن القدرة على شراء ثلاجة كانت فعلا في صباي (أي في الأربعينيات أو الخمسينيات) دليلا على انتماء الأسرة للطبقة المتوسطة، وعلى قدرة الأسرة على إشباع حاجاتها الأساسية. ولكن الأمر مختلف جدًا الآن، ولم يعد وجود الثلاجة دليلا على الخروج من محنة الفقر الشديد، وذلك لسبب بسيط وهو التغير الكبير الذي طرأ خلال الخمسين عامًا الماضية على الأسعار النسبية للسلع المختلفة والخدمات. فقد زادت أسعار أشياء ضرورية جدًا بمعدلات أكبر بكثير مما زادت به أسعار الثلاجات والسلع المعمرة عمومًا. حتى أصبحت العبرة ليست بوجود الثلاجة بل بما يوجد بداخلها. وسأضرب مثلا لتوضيح الأمر.

في أواخر الأربعينيات كان ثمن ثلاجة متوسطة في مصر، بالنسبة إلى مرتب خريج الجامعة (بمجرد تخرجه) يعادل نحو (١٥: ١)، أي أن خريج الجامعة كان يحتاج لإنفاق مرتب ١٥ شهرا للحصول على ثلاجة. أما الآن فقد أصبحت النسبة أقل من (٦: ١)، أي أن الخريج يحتاج للحصول على ثلاجة لإنفاق مرتب ٦ شهور أو أقل. حدث العكس لأسعار أشياء أكثر ضرورة كاللحوم مثلا. فنفس الخريج، في أواخر الأربعينيات، كان يستطيع أن يشتري بمرتبه الشهري ما لا يقل عن ٦٠ كيلو من اللحم، أما الآن فلا يستطيع أن يشتري به أكثر من ٥ أو ٦ كيلو.

إن ما ينطبق على الثلاجة ينطبق على سلع معمرة أخرى كالتليفون والموبايل، التي تميل أسعارها للانخفاض بالنسبة للدخل. وما ينطبق على اللحوم ينطبق أيضًا على الخضراوات والبقول والفواكه (بل وعلى الماء الصالح للشرب)، وكذلك على خدمات التعليم والصحة.

يترتب على ذلك أنه أصبح من الممكن الآن أن يشكل الحصول على سلعة من السلع المعمرة، كالثلاجة أو التليفون المحمول عبئًا أقل على الأسرة المصرية مما يشكله حصولها على ما تحتاجه من مواد غذائية. ومن ثم يكون من الخطأ اعتبار زيادة

نسبة الأسر التي تحوز ثلاجة أو التليفون المحمول دليلا على تحسّن أحوال الفقر في مصر.

-٦-

في أول أيام عيد الفطر، في شهر نوفمبر ٢٠٠٦، حدث في وسط البلد بالقاهرة حادث مدهش وغير مألوف، جعل الجميع يشعرون بأن تطورًا جديدًا وخطيرًا قد طرأ على حياة المصريين، أو أن شيئًا خطيرًا بدأ يظهر للعيان ولم نكن نظن أنه وصل إلى هذا الحد. كان هذا الحادث هو قيام عشرات (والبعض يقول مئات) من الشباب بمهاجمة عدد من النساء في الطريق العام، والتحرش بهن جنسيا وتمزيق ثياب بعضهن، بمرأى من الناس، بما فيهم بعض رجال الشرطة.

والمغزى الأساسي الذي خرجت به من هذا الحادث، خاصة وقد حدث بعد أيام قليلة من اكتشافنا أن مياه الشرب في عدة مدن وقرى مصرية اختلطت بمياه المجاري مما أدى إلى دخول عشرات إلى المستشفيات ووفاة بعضهم، هو تدهور أحوال نسبة كبيرة من المصريين إلى مستويات أقل من المستوى اللائق بالحياة الآدمية، وأن هذا حدث نتيجة التدهور في مستوى التغذية والتعليم، والتراجع عن توفير فرص عمل مجزية، وعن إقامة مساكن تصلح لسكني الآدميين، وتسمح لهم بالزواج والاستقرار، وعن إتاحة وسائل للمواصلات تحافظ على كرامتهم.. إلخ. تحولت هذه النسبة من المصريين التي قد تصل إلي ٤٠٪ من السكان، معظمهم من الشباب، إلى كائنات تهيم على وجوهها في الشوارع، فاقدة للأمل، لا تفكر إلا في أساسيات الحياة، كتوفير الطعام لنفسها وأولادها، أو تبحث عن الإشباع الجنسي بالالتصاق بالنساء في وسائل النقل العام (والآن في الشوارع)، أو بورقة عرفية يعرف أصحابها أنها لا قيمة قانونية لها، أو ترتكب جرائم قتل للحصول على مبلغ تافه من المال، أو تدمن مخدرات رخيصة تريح المرء من التفكير في الواقع القاسي المحيط به، وتخفف في نفس الوقت من وطأة الشعور بالجوع، أو تبحث عن أي وسيلة للهروب من البلد أملا في الحصول على مصدر للرزق، كالذهاب إلى السعودية بزعم أداء العمرة ثم الاختفاء هناك في

الصحراء عندما يجيء وقت العودة إلى مصر (كما فعلت نسبة كبيرة من عشرين ألف من المعتمرين في سنة ٢٠٠٦ نشرت الجرائد أن معظمهم من المصريين)، أو قبول أي عرض من مقاولي الأنفار لترحيلهم عبر البحر المتوسط إلى إيطاليا ثم يبحثون لأنفسهم عن عمل هناك، ولو اشتغل المهندس شيالًا، والمحاسب خادما في فندق، والمحامي بائع جرايد، هذا إذا نجوا من الموت غرقا في الطريق.

هؤلاء شباب ليس لديهم ما يفقدونه: لا زوجة ولا أبناء ولا وظيفة كريمة ولا مال. والأب والأم مشغولان عنهم بالبحث عن لقمة العيش. ولا أمل في المستقبل المنظور في الحصول على أي شيء من هذا: الأسرة أو الوظيفة أو المال. كما أنهم لا يخشون نظرة الناس المحيطين بهم وما قد تولده أفعالهم من كراهية أو احتقار. فهم مكروهون محتقرون على أي حال، لأنهم ليس لديهم ما يميزهم عن الآلاف المؤلفة من قطعان الشباب الضالة في الطرقات. بل ليس لديهم ما يخافونه من رجال الأمن، إذ إن نسبة كبيرة من رجال الأمن لا يختلفون كثيرا هم أنفسهم عن هذا الشباب الضائع. إذ فلتلاحظ النظرة البائسة على وجوه رجال الشرطة، من فرط ضياع الأمل، وأجسامهم الهزيلة من فرط الجوع، وذلهم وعجزهم عن طرد ذبابة، ناهيك عن ملاحقة شباب يحاولون الاعتداء على امرأة في الطريق. فمعظم رجال الشرطة لديهم نفس مشاكل الفقر والجوع وسوء حال السكن وضعف الأمل في الزواج، فضلا عما يتعرضون له يوميا من إذلال من الضباط الذين لديهم مشاكل قد تكون مختلفة بعض الشيء في النوع، ولكن مصدرها الأصلي هو نفس مصدر مشاكل رجال الشرطة البائسين والشباب المتبطل: الفساد والدولة الرخوة. فما الذي يمكن أن يحرك حميّة رجل البوليس المسكين، أو حتى الضابط الهمام، لحماية فتاة أو امرأة يُعتدى عليها في الطريق، في ظل هذا المناخ العام من الإحباط؟

-٧-

في صباح الأربعاء ١٨ إبريل سنة ٢٠٠٦ اصطدمت سيارة نقل وعليها خمس عشرة فتاة تتزاوح أعمارهن بين ١٦ و١٧ سنة بسيارة نقل أخرى تحمل أحجارا

ورملا. كانت الفتيات في طريقهن إلى مدرسة ثانوية تجارية بمدينة أطفيح، فماتت الفتيات جميعا.

تساءل الناس عن المسئول عن مقتل هؤلاء الفتيات؟ هل هو سائق السيارة المحملة بالحجارة والرمل، الذي قال إنه اضطر للانحراف بالسيارة فجأة لتفادي امرأة عجوز؟ أم أن المسئول هو مالك سيارة النقل التي كانت تحمل التلميذات، أو مالك سيارة النقل الأخرى؟ فطبقا لأقوال الأهالي المنشورة بالصحف «أصحاب السيارات يجلسون على المقاهي ويستأجرون سائقين صغار السن، لا يحملون رخصا، ليقودوا سيارات لا تحمل كذلك رخصا أو أرقاما، وكانت في الأصل مخصصة لنقل المواشي».

أم أن المسئول هو المحافظ (أو الوزير؟) الذي لم يستجب للطلب المتكرر من الأهالي بإتمام مشروع بناء مجمع للمدارس بالقرب من قراهم حتى لا تضطر بناتهم وأولادهم للذهاب في سيارات نقل المواشي إلى مدرسة تبعد ٢٠ كيلو مترا يقطعونها كل يوم مرتين، علما بأن هذا المشروع اتخذ قرار بتنفيذه منذ سنة ٢٠٠٣؟ أم أن التهمة يجب أن توجه إلى المسئولين عن حالة الطرق في مصر، بمطباتها الصناعية الزائدة عن الحد وبلا سبب مفهوم، والخالية من الأرصفة التي يمكن أن تسير عليها امرأة عجوز؟

بل هل يمكن أن يكون المسئول هؤلاء الفتيات أنفسهن وأهلهن، الذين يعرفون جيدًا ما تتعرض له بناتهم من أخطار، إذ يركبن سيارة أعدت لنقل المواشي، فيذهبن إلى المدرسة واقفات ومحشورات في سيارة مكشوفة وتحمّل بأكثر من طاقتها، ويقودها شاب صغير لا يحسن القيادة وبلا رخصة؟ وقد سبق على أي حال أن حدثت حوادث مماثلة وبنفس الشكل وفي نفس الطريق، وراح ضحيتها بعض أقارب هؤلاء الفتيات أنفسهن (عماد شقيق فاتن التي توفيت في هذا الحادث، توفي قبلها بسنة ونصف في حادث مماثل). بل ألا يجوز أن يكون المسئول هو الشخص أو الأشخاص الذين لم يهتموا اهتماما كافيا بمشكلة البطالة في مصر (رغم أنها جزء من مسئولياتهم) فتركوا الشباب يبحثون عن وظيفة سائق بلا رخصة؟

كانت هذه هي الاحتمالات التي ثارت في أذهان الناس عمن يمكن أن يكون

المسئول عن مصرع هؤلاء الفتيات. ولا شك أن هناك أشخاصا كثيرين غير هؤلاء يمكن أن يعتبروا متسببين في وقوع هذه الحادثة. ولهذا استغربت بشدة عندما قرأت في الصحف.

«أن قاضي معارضات جنوب الجيزة أمر بتجديد حبس (...) السائق المتسبب في حادث مقتل ١٥ طالبة بأطفيح» إذ سألت نفسي: هل يجوز حقا، في ضوء كل ما ذكرت، أن يعتبر هذا السائق هو «المتسبب» في الحادث؟ وأنه ارتكب بالفعل كل هذه الجرائم التي اتهمته بها النيابة: القتل الخطأ، والإصابة الخطأ، وإتلاف غير عمدي، وقيادة سيارة دون رخصة، والهروب عقب الحادث دون إنقاذ الضحايا؟

لم يمض أكثر من أسبوعين على توجيه هذه الاتهامات حتى صدر حكم بالسجن لمدة عشر سنوات على سائق سيارة النقل. وقال القاضي إنه بنى الحكم «على أساس تعدد المجني عليهم». وقد نشر الحكم في جريدة الأهرام تحت عنوان «في حكم قد يحدّ من نزيف الدماء على الأسفلت»، ووصفت الجريدة الحكم بأنه «قد يردع العابثين بأرواح الأبرياء على الطرق». وقالت أيضًا إن أهالي الضحايا «تجمعوا أمام المحكمة منذ الصباح الباكر لمتابعة محاكمة السائق المتهم بقتل فلذات أكبادهم». هكذا حسمت وسائل الإعلام الأمر، وقررت أن هذا السائق هو المسئول، وأنه هو الذي «عبث بأرواح الأبرياء» وأن الأهالي ارتاحوا للحكم الذي «أخذ بثأرهم منه».

[٥]
الباشوات

كنا نضحك، ونحن أطفال صغار، عندما نسمع عما يحدث أحيانًا بين الملك فاروق وأصحابه. كان يحدث أن يتبسط الملك مع أحد رجال حاشيته، أو حتى مع مواطن عادي، أسعده الحظ بلقاء الملك، فيخاطبه الملك من باب المداعبة بلفظ «يا باشا»، فإذا بالرجل قد أصبح «باشا» على الفور. ذلك أن هذا كان يعتبر وقتها من باب «النطق السامي» الذي يتحول بمجرد صدوره من فم الملك إلى «واقع».

هكذا حصل عدد من الناس الذين اتصلوا بالملك لسبب أو آخر على لقب الباشوية أو الباكوية. ولكن فيما عدا هذه الحالات الاستثنائية، كان هناك عُرف متبع ومستقر طوال عهد الملكية في مصر بأن لقب الباشوية لا ينعم به الملك إلا على كبار رجال الدولة، ولا ينعم بالباكوية إلا على كبار الموظفين. وكل من كان من غير هؤلاء أو أولئك يظل مجرد «أفندي»، إذا كان له أي حظ من التعليم ويلبس الزيّ الأوربي، أو «شيخًا» إذا كان معمما ويلبس الجبة والقفطان، أو «أسطى» إذا كان حرفيا.

ولكن حيث إن كبار رجال الدولة كانوا تقريبا بدون استثناء، من كبار ملاك الأراضي الزراعية، ارتبط لقب «الباشا» في أذهان الناس طوال عصر الملكية بالملكية الزراعية الكبيرة. لم يكن يتصور أن يكون هناك «باشا» فقيرًا، أو حتى متوسط الدخل، فالباشا ثري دائما، ومصدر ثرائه ملكية الأرض الزراعية، بل ولا بد أن تكون ملكية شاسعة.

لهذا نجد أنه عندما أنعم الملك فاروق في أواخر أيامه بالباشوية على طه حسين (عندما أصبح وزيرًا للمعارف في آخر وزارة وفدية)، بدا الأمر غريبا للغاية، ووقع

اسم طه حسين مقترنا بالباشوية في آذاننا موقعًا غريبا. طه حسين؟ باشا؟ إذ مع كل الاحترام الواجب لطه حسين، هل هو حقا من الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الباشوات؟

كان الباشوات في مصر في ذلك الوقت، إلى جانب ثرائهم الواسع، أصحاب سلطة، كلمتهم مسموعة وأمرهم مطاع، ليس فقط لأن الغالبية العظمى من الوزراء ورؤساء الوزارات كانت تنتمي لنفس الطبقة، ولكن ثراءهم الواسع كان في حد ذاته مصدرًا من مصادر القوة والسلطة. كانت بطاقة صغيرة كُتب عليها اسم الباشا ولقبه، تكفي عادة لتعيين من يحملها في وظيفة حكومية صغيرة أو عمل يوفر له مصدرا للرزق، دون حاجة لمعرفة سابقة بين الباشا وبين من يتخذ قرار التعيين. «ولماذا لا يُعين؟ ألم تأت عليه توصية من باشا؟».

لم يكن كل هذا مدهشًا في مجتمع شبه إقطاعي، ليس فيه من مصادر الثروة تقريبا إلا الزراعة، ولا يكاد يوجد فيه من سبيل لزيادة الثروة والدخل إلا امتلاك المزيد من الأراضي الزراعية. كانت الصناعة تشكل نسبة تافهة من إجمالي الناتج القومي، وأصحاب الثروة الذين حققوا ثروتهم من الصناعة لا يزيدون على حفنة صغيرة جدًا من الناس. وكانت الصناعة تنمو ببطء شديد، فلا يكاد الناس يسمعون عن أي مثال للصعود الاجتماعي وزيادة الثراء إلا عن طريق زيادة الملكية الزراعية. لا عجب أن كان حصول أحمد عبود نفسه على لقب الباشوية (وكان مصدر ثرائه استثماراته الصناعية) أمرًا مدهشًا ومثلا نادرًا، وظل اقتران الباشوية باسمه غريبا على السمع، بالضبط كما كان غريبا اقتران الصناعة بالثراء.

الأكثر مدعاة للدهشة هو السرعة التي تغيرت بها هذه الحالة بمجرد قيام ثورة ٢٣ يوليو. لم يكن الغريب إلغاء الثورة للألقاب بعد قيامها بشهور قليلة، واستبدال لقب «السيد» في المعاملات والمخاطبات الرسمية بلقب الباشا والبك، بل كان الغريب هو السرعة التي اعتاد بها الناس على الوضع الجديد وسرعة نسيانهم للألفاظ القديمة، وقبول الناس التخلي عنها بطيب خاطر.

لا بد أن من أسباب ذلك شدة الهجوم الذي شنّته الثورة على رجال العهد السابق

الذي سمي بـ«العهد البائد»، وكثرة ما كتب عن فساد الباشوات القدامى وعن إفسادهم للحياة السياسية. ومن ثم سرعان ما أصبح لفظ الباشا سيئ الوقع، وباعثًا إما على النفور أو السخرية، بينما رحب الناس بإطلاق لقب «السيد» على الجميع، في جو سادت فيه الدعوة إلى المساواة وإزالة الفوارق بين الطبقات.

ولكن كان هناك سبب آخر لا يقل عن هذا أهمية، لتدهور قيمة «الباشا»، وهو ما لحق مكانة الزراعة نفسها والملكية الزراعية، من تدهور نسبي بالمقارنة بمصادر الدخل الأخرى، وخاصة الصناعة. كان العقدان الأوليان من عصر الثورة هما عصر تدشين شعارات التنمية الاقتصادية، واعتبار التصنيع وكأنه مرادف للتنمية. وقد ارتفع بالفعل معدل النمو بسرعة منذ منتصف الخمسينيات بعد أن خيّم الركود الاقتصادي على مصر لفترة طويلة، وكان المصدر الأساسي لهذا النمو السريع والجديد نمو الصناعة والخدمات. وفي الصناعة والخدمات، ليس هناك «باشوات»، بل كلاهما يقومان على أكتاف المهنيين والعمال، والمهنيون نادرًا ما كانوا حتى من «البكوات»، ناهيك عن الباشوات، والعمال لم يكونوا حتى في عداد «الأفندية».

ساد إذن لقب «السيد المحترم»، وقبله الناس عن طيب خاطر ولم يجدوا غضاضة في أن ينسوا لقبي الباشا والبك. وقد ظننا وقتها أن هذين اللقبين قد زالا إلى الأبد، ولكن كم كنا مفرطين في التفاؤل. فسرعان ما عاد «الباشا» إلى الظهور من جديد، بل ومقترنا بقوة فاقت أي قوة كان يتمتع بها الباشا في الماضي.

نحن الآن نسمع لقب الباشا يستخدم بكثرة ملفتة للنظر. نسمعه يطلق على مأمور القسم أو على ضابط كبير في الشرطة أو الجيش، بل حتى على أي ضابط على الإطلاق طالما كان الذي يخاطبه أقل منه رتبة. ونسمعه عندما يوجه الكلام إلى مالك العمارة أو رئيس المصلحة أو صاحب المصنع أو المتجر أو المطعم، ناهيك عن الوزير ونوّابه ووكلائه، أيا كانت الطبقة الاجتماعية التي أتوا منها.. إلخ.

ما هي الصفة التي تجمع بين هؤلاء جميعا غير مجرد «السلطة»؟ الباشا الآن ليس هو مالك الأرض الزراعية الشاسعة، بل هو كل صاحب سلطة يستطيع بها أن يتحكم فيمن تحته. صحيح أن الباشا الآن هو عادة، فضلا عن كونه صاحب سلطة، رجل ثري

أيضًا، ولكن الثراء الآن، بعكس ما كان في الماضي، هو في العادة نتيجة من نتائج السلطة بينما كانت السلطة في الماضي نتيجة للثراء.

نعم كان استخدام لقب الباشا في الماضي، كما هو الآن، يعبّر عن «طبقية» لا شك فيها في ترتيب الناس بعضهم فوق بعض. ولكن هذه الطبقية كانت قبل الثورة تقوم على ملكية الأرض الزراعية، ثم اختفى اللفظ أو كاد عندما أصابت الطبقية ضربة عنيفة في الخمسينيات والستينيات، نتيجة لمختلف إجراءات إعادة توزيع الدخل. ولكن الطبقية بدأت تعود بالتدريج، باستحياء أولا في الستينيات، عندما بدأ ظهور ترتيب جديد للناس أساسه القرب أو البعد عن السلطة. ثم نمت الطبقية وترعرعت في السبعينيات، بظهور فوارق كبيرة بين من انتفع بالانفتاح ومن لم ينتفع به، أو بين من هاجر إلى دولة من دول النفط ومن لم يهاجر، أو بين من استطاع تكوين ثروة من التضخم ومن أضير به. أما في الثمانينيات والتسعينيات فقد أصبح من أهم أسباب الطبقية التفاوت في القدرة على وضع اليد على مال من أموال الدولة، بما في ذلك قروض البنوك، أي القرب أو البعد عن السلطة. ومن ثم أصبحت «السلطة» هي المصدر الجديد «للباشوية».

هذا التغير في مصدر التمتع بالباشوية، أي في أساس الطبقية وترتيب الناس بعضهم فوق بعض، قد يفسر لنا ما طرأ من تغير على المعاني التي يستخدم بها لفظ «الباشا»، وعلى الإيحاءات التي ينطوي عليها. فلفظ الباشا، وإن كان دائما ينطوي على تمييز الموصوف والإعلاء من شأنه، لم يكن دائما يقترن بهذا القدر من المذلة والاستجداء الذي نلاحظه الآن على من يستخدمه. كان وصف شخص بالباشا في الماضي كثيرا ما يكون مجرد تحصيل حاصل، وذلك عندما يكون الباشا باشا بالفعل، وكثيرا ما كان اللفظ يستخدم بين شخصين متماثلين في المكانة، إذ يخاطب كل منهما الآخر مستخدما لفظ الباشا دون أن يكون هناك أي ميل للتفخيم أو الاستجداء. أما الآن (٢٠٠٨) فاللفظ يستخدم في معظم الأحوال مقترنا بطلب الإحسان أو برجاء الرحمة في استخدام السلطة. لا عجب إذن أن اقترنت عبارة «يا باشا» اليوم بقدر من المذلة والهوان أكبر مما كانت تقترن به في الماضي.

[٦]

الطبقة الوسطى

-١-

الطبقة الوسطى في مصر الآن طبقة مُهانة، ومحبطة، فلا عجب أنها أيضًا قليلة الحماس لقضايا الوطن، وضعيفة الإنتاجية في الاقتصاد والثقافة.

لم يكن الأمر كذلك دائما. فقد حل زمن بهذه الطبقة كانت فيه تشعر بتميز واضح عمن دونها، واثقة بنفسها ومعتزة بكرامتها، وعالية الآمال لنفسها ولوطنها، نشيطة سياسيا وتنتج إنتاجا ثقافيا باهرًا.

في هذا الفصل أتتبع تطور الطبقة الوسطى في مصر منذ عهد ما قبل الثورة، مرورًا بعهد عبد الناصر والسادات وحتى هذه اللحظة (٢٠٠٨) من عهد مبارك، باحثا عن أسباب هذا التدهور في أحوال هذه الطبقة التي تعلق عليها الآمال عادة في حدوث أي نهضة، على أساس أن الطبقات الدنيا ليس لديها القدرة على إحداث هذا التقدم، والطبقة العليا ليس لديها ما يحفزها إلى التطلع إلى أفضل مما هي فيه.

* * *

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كانت الطبقة الوسطى المصرية صغيرة الحجم ولكنها كانت متميزة، ووطنية، ومؤثرة.

كانت حقا صغيرة، لا تتجاوز ٢٠٪ من السكان، إذ كانت الغالبية العظمى من المصريين (أقل قليلا من ٨٠٪) من الفلاحين الفقراء، ونسبة صغيرة (لا تزيد على ١٪

من السكان) تمثل الطبقة العليا. كانت هذه الطبقة المتوسطة قد نمت بسرعة خلال النصف الأول من القرن (١٩٠٠ ـ ١٩٥٠)، فتضاعفت نسبتها من نحو ١٠٪ إلى نحو ٢٠٪ من إجمالي السكان، ولكن هذه السرعة كانت فقط بالمقارنة بركود طويل في الطبقة الوسطى المصرية خلال القرون السابقة، وإنما كان النمو السريع حقًا، في حجم هذه الطبقة بعد قيام ثورة ١٩٥٢.

نعم، كانت الطبقة الوسطى قبل الثورة، صغيرة الحجم، ولكنها كانت متميزة بكل المعاني.

كانت أولًا متميزة بمعنى سهولة تمييزها عن غيرها، إذ تكاد تعرف من ينتسب إلى الطبقة الوسطى بمجرد النظر. فارتداء الزي الأوربي (القميص والبنطلون والجاكتة)، بالإضافة إلى الطربوش، كانا كافيين لتصنيف الشخص على أنه من هذه الطبقة، إذ كان من النادر جدًا أن يرتدي هذا الزي فرد من الطبقة الدنيا. بل لقد كان مجرد ارتداء الرجل للحذاء يكاد يكفي لتمييزه عن الطبقة الدنيا التي كانت الغالبية العظمى من أفرادها من الحفاة، وكذلك ارتداء المرأة للفستان أو الجونلة بدلًا من الجلابية أو الملاية اللف.

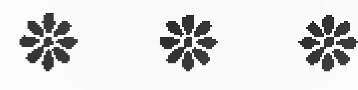
أما الطبقة العليا فكانت نادرة الظهور، فضلا عن أن شيئًا ما كان يميز البدلة الإفرنجية التي كان يرتديها الباشوات أو أفراد الأسرة المالكة، مثل شكل ياقة القميص وطريقة ربط رباط العنق، وشكل الحذاء ولمعانه.. إلخ.

كانت الطبقة الوسطى متميزة أيضًا بتعليمها، وهو ما لا يظهر بمجرد النظر ولكنه سرعان ما يظهر بمجرد تبادل الحديث، بل وحتى بمجرد تبادل التحية. كان من النادر جدًا أن تجد شخصا غير متعلم في الطبقة الوسطى، كما كان من النادر جدًا أن تجد متعلما (ولو لم يحصل إلا على الثانوية العامة) يعاني شظف العيش. نعم، قد يكون ثمة تاجر ناجح وأمي، أو صاحب ورشة مربحة وأمي أيضًا، وكذلك من يملك خمسة أفدنة أو أكثر وأميّ، ولكن كل هذا كان نادرًا للغاية، ومن ثم ارتبط الانتساب للطبقة الوسطى، في أذهان الناس، بالتعليم، واعتبر التعليم طريقا مضمونا للصعود إلى الطبقة الوسطى.

كان الحاجز الذي يفصل بين الريف والمدينة يمثل فاصلا يفصل أيضًا بين مستويين متميزين من مستويات الدخل، أكثر بكثير مما نرى الآن. نعم كان في المدينة فقراء بالطبع، وكان في القرية بعض الأثرياء، ولكن فقراء المدن كانوا يمثلون نسبة من إجمالي سكان المدينة أصغر بكثير مما يمثلون اليوم، وأغنياء القرى كانوا أيضًا يمثلون نسبة أصغر بكثير من سكان القرى والمدن الإقليمية مما يمثلون اليوم. وفي داخل المدن الكبرى كان الفاصل بين أحياء الطبقة الوسطى وأحياء الطبقة الدنيا أكثر وضوحا بكثير منه اليوم. كانت الطبقة الوسطى تحتاج بالطبع إلى من يقوم بخدمتها، ولكن يلاحظ أن خدم المنازل كانوا في العادة يقيمون في نفس المنازل التي يقومون بخدمتها، إذ لم تكن مصر قد عرفت بعد من يقومون بالخدمة المنزلية لساعات محددة من النهار. أما عمال الصناعة الذين كانوا السبب الأساسي في نمو سكان المدن في الغرب، فقد كان عددهم صغيرًا جدًا في مصر قبل الثورة، لقلة أهمية الصناعة كنشاط اقتصادي.

كانت الطبقة الوسطى متميزة أيضًا بوسائل مواصلاتها. لم تكن السيارة الخاصة قد انتشرت بعد، طوال النصف الأول من القرن العشرين، والقليلون الذين كانوا يستخدمونها كانوا من الطبقة العليا أو المتوسطة، مع سهولة تمييز السيارة التي يركبها هؤلاء أو أولئك. كان السائق الخصوصي ظاهرة منتشرة لخدمة هاتين الطبقتين، إذ لم يكن أجر السائق الخصوصي قد ارتفع إلى ما يزيد عن قدرة الطبقة الوسطى على دفعه. ولكن الطبقة الوسطى لم تكن تجد أي غضاضة، أو مما يقلل من شأنها، أن تركب الترام أو المترو أو الأتوبيس إذ كانت أجرة هذه الوسائل الثلاث من وسائل المواصلات (ناهيك عن الناس) أعلى مما يستطيع دفعه الغالبية العظمى من الطبقة الدنيا. كان القطار وسيلة مهمة للانتقال للطبقات الثلاث. وكان ينقسم إلى درجات ثلاث تتميز كل منها عن الأخريين تميزًا واضحًا، بالضبط كتميز كل طبقة من الطبقات الثلاث. فالدرجة الأولى شبه الخالية يستقلها الأعيان والباشوات، والثانية بعرباتها القليلة ومقاعدها الجلدية تستقلها الطبقة الوسطى، ويزدحم أفراد الطبقة الدنيا بأطفالهم وقففهم وأقفاصهم، في الدرجة الثالثة ذات المقاعد الخشبية والعربات الكثيرة التي تتناسب عددًا وتقشفا مع مقام (أو قلة مقام) الراكبين فيها.

وقل مثل هذا عن وسائل الترفيه: المسارح وصالات الغناء لا يكاد يذهب إليها إلا الطبقة الوسطى، والسينما المصرية يكاد يقتصر جمهورها على الشرائح العليا من الطبقة الدنيا، أو الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة من سكان المدينة، إذ كان أفراد الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة وكذلك الطبقة العليا يفضلون أفلام هوليود ويعتبرون الأفلام المصرية مفرطة في سذاجتها، ويجد معظم أفراد الطبقة الدنيا تسليتهم فيما تزخر به الموالد والاحتفالات الدينية من وسائل الترفيه. أما الراديو فقد ظل حتى منتصف القرن نادرًا جدًا في الريف الذي لم يكن يعرف الكهرباء بعد، بأي درجة تذكر، وظل نادرا حتى في أيدي الطبقة الدنيا في الحضر. وهكذا ظل الراديو، ومعه التليفون، من السلع الاستهلاكية التي تميز بيوت الطبقة الوسطى عن بيوت الطبقة الأدنى منها.



هكذا كانت الطبقة الوسطى إذن، حتى قيام ثورة ١٩٥٢، متميزة تميزًا واضحًا بملابسها وتعليمها وأسلوب حديثها وأماكن سكناها ووسائل مواصلاتها وأساليب الترفيه عن نفسها. ولكنها كانت أيضًا متميزة بوطنيتها. إني لا أقصد بالطبع نفي قوة الشعور الوطني عن الطبقتين الأخريين، ولكن كانت هناك تحفظات مهمة على قوة الشعور الوطني لدى الطبقة العليا والطبقة الدنيا على السواء، وإن اختلفت أسباب هذا التحفظ اختلافًا كبيرًا.

كانت الطبقة العليا قبل الثورة تضم نسبة عالية من ذوي الأصول التركية التي كانت تسودها روح التعالي على المصريين «الفلاحين»، مع إعجاب شديد بالغرب وميل شديد إلى تقليده وتمييز نفسها عن بقية الشعب، وقدرة مالية على ممارسة هذا التقليد.

أما الطبقة الدنيا فكان يقف حائلا بينها وبين شعور وطني قوي، الفقر من ناحية، والجهل من ناحية أخرى. كانت الغالبية العظمى من هذه الطبقة تتألف من الفلاحين، وكان هؤلاء ممن ينطبق عليهم قول ماركس: «العمال لا وطن لهم» أكثر مما ينطبق على طبقة البرْوليتاريا في وقت ماركس. كانت صعوبات مجرد البقاء على قيد الحياة

تمنع الانشغال بغيرها، ناهيك عن صعوبة حصولهم على المعلومات التي تربطهم بما يجري في العالم.

على العكس من هؤلاء وأولئك كانت الطبقة الوسطى المصرية عامرة بشعور وطني عميق وقوي. كان أفراد هذه الطبقة يرون الجنود والضباط الإنجليز رائحين غادين أمام عيونهم في شوارع العاصمة والمدن الكبرى، ويرون احتكار الأجانب للتجارة والقليل الموجود من الصناعة، ويشعرون بسيطرة الأجانب على مقاليد الحكم وتدخلهم في اختيار من يتولى رئاسة الحكومة.. إلخ. والطبقة الوسطى المصرية في ذلك الوقت، كانت قد تلقت تعليما راقيا عرّفهم تعريفًا جيدًا بأصول القضية الوطنية وتاريخها، جعلهم يشعرون بمسئوليتهم عن الاستمرار في الكفاح من أجلها، وعرّفهم أيضًا تعريفًا جيدًا بتراثهم العربي والإسلامي جعلهم يغارون عليه ومستعدين لحمايته.

هذه الطبقة المتوسطة المصرية هي التي قامت خلال ثلث القرن السابق على ثورة ١٩٥٢، بثورة ١٩١٩، وطلبت وحصلت على درجة لا بأس بها من الاستقلال في ١٩٢٢، وقامت بوضع دستور ١٩٢٣، ودافعت عنه وطالبت باحترامه. وهي التي أنشأت بنك مصر وصناعاته، وطالبت بحماية الصناعة المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات وظفرت بها. لا عجب أن هذه الطبقة الوسطى المصرية كانت، خلال النصف الأول من القرن العشرين، طبقة منتجة وفعّالة في الميدان الثقافي أيضًا. لقد اقتصرت فعاليتها في الميدان الاقتصاديِ على وضع بذور الصناعة الحديثة في الثلاثينيات وخلال سنوات الحربين العالميتين، ولكنها لم تستطع السير إلى أبعد من هذا بسبب ما فرضه الاحتلال الإنجليزي من قيود على نمو الصناعة المصرية. ولكن هذه الطبقة أنتجت ثقافة رفيعة لا تدانيها ما أنتجته مصر قبل تلك الفترة أو بعدها، فأنشأت الجامعة المصرية في ١٩٠٨، ولجنة نشطة للتأليف والترجمة والنشر في ١٩١٤، ومجلتين ثقافيتين رفيعتي المستوى (الرسالة والثقافة) استمرتا في الظهور من الثلاثينيات وحتى أوائل الخمسينيات، وأبدعت أعمالا فائقة الجمال في الموسيقى والمسرح والسينما والنحت والرسم، وقادت حركة ناجحة في التجديد الديني والأدبي والفني واللغوي.

فماذا فعلت ثورة يوليو بهذه الطبقة الوسطى المصرية التي أنتجت كل هذه الثمار؟

-٢-

تسلّم جمال عبد الناصر من عهد ما قبل الثورة هذه الطبقة الوسطى صغيرة الحجم، ولكنها متميزة تميزا واضحًا عما فوقها وعما دونها، حتى لتكاد تميزها بمجرد النظر. كما تسلمها طبقة وطنية تفيض حماسًا ورغبة في خدمة الوطن، وطبقة مثمرة ثقافيا، وإن كانت عاجزة عن أن تلعب دورًا فعّالا اقتصاديا وسياسيا بسبب سيطرة الأجانب والإقطاع على الاقتصاد والسياسة.

لقد أدى عبد الناصر خدمة مهمة لهذه الطبقة بأن فعل ما أدى إلى نموها نموا كبيرًا إذ فتح باب الدخول إليها من الناحيتين: ناحية الطبقة الدنيا، حيث سمح بدخول أعداد كبيرة من هذه الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، عن طريق التعليم والتدريب والتوظف في الحكومة وفي شركات القطاع العام، وعن طريق الإصلاح الزراعي الذي رفع من شأن صغار المزارعين ومستأجري الأرض الزراعية، ومن ناحية الطبقة العليا، بطرد أعداد منها من أماكنهم الوثيرة فاضطروا إلى الانضمام إلى شرائح الطبقة الوسطى.

أما ما فعله عبد الناصر فيما يتعلق بتميز الطبقة الوسطى عما عداها، وفيما يتعلق بشعورها الوطني، وما يتعلق بفعاليتها وقدرتها على المساهمة في تقدم الوطن اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، فهو بلا شك أمر يحتمل الجدل، ولم يكن بكل تأكيد خيرا محضا.

كانت إجراءات الثورة التي أدت إلى فتح أبواب الدخول (أمام شرائح الطبقة الدنيا) وأبواب الخروج (أمام الطبقة العليا) هي نفسها كفيلة بإضعاف ما كانت الطبقة الوسطى تتمتع به من تميّز. أصبحت الطبقة الوسطى الجديدة أقل تجانسا من ذي قبل، من حيث جذورها الاجتماعية وظروف نشأتها. إن كل طبقة وسطى لا بد لها، في أي

مكان في العالم وفي أي عصر، أن تتكون في الأساس من صعود شرائح اجتماعية من أصول متواضعة، وأن يكون لها جذور في الريف. كانت الطبقة الوسطى المصرية قبل الثورة بطيئة النمو (كما سبق أن ذكرت) وكانت وسيلتها للصعود (الوحيدة تقريبا) هي التعليم. في ظل العقدين الأولين من الثورة كان الصعود إلى الطبقة الوسطى أسرع بكثير من ذي قبل، ومن ثم ظلت آثار النشأة الريفية واضحة، حتى ولو صعد صاحبها إلى أعلى المراكز. ظل التعليم مصدرًا مهما لهذا الصعود إلى الطبقة الوسطى في الخمسينيات والستينيات، ولكن درجة الترقي في داخل هذه الطبقة لم يعد وثيق الصلة (كما كان قبل الثورة) بدرجة الترقي في التعليم. أصبح من الممكن الصعود بسرعة، ثراء ونفوذًا، بالتقرب من رجال الثورة، وإثبات أنك من «أهل الثقة»، وإن لم تكن من «أهل الخبرة»، وبمهارتك في أداء الأعمال التي تريد الثورة تنفيذها حتى ولو كانت قليلة الصلة بالتعليم.

قامت الثورة بإلغاء الألقاب، فكادت تختفي تمامًا ألفاظ الباشا والبيك والأفندي، وأصبح الجميع يخاطبون بـ«السيد المحترم». ولفظ «السيد المحترم» لا يفرّق بين الطبقات، ولا يميّز الطبقة الوسطى عن غيرها. وارتفع بشدة معدل الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب التوسع في التعليم ومشروعات الدولة للتنمية، ونمو حجم الجهاز الحكومي والجيش والقطاع العام، كما زاد نشاط الحكومة في الريف، فزاد عدد الموظفين الوافدين إلى الريف من المدينة، فبدأ اختلاط الحابل بالنابل على نحو لم يكن معهودا قبل الثورة. وكان من أثر ذلك انتشار الزي الإفرنجي بين شرائح الطبقة الدنيا (أو من كان حتى وقت قريب من الطبقة الدنيا)، وفي داخل القرى والمدن الإقليمية بسبب انتشار موظفي الحكومة بها. ومع إلغاء الطربوش باعتباره من مظاهر العهد العثماني، وانخفاض عدد الحفاة بسبب ارتفاع الدخل، بدأ يضعف تميّز الطبقة الوسطى في الزيّ الذي ترتديه. واقترن هذا بضعف تميز هذه الطبقة في أمور أخرى: في أماكن السكنى، وفي وسيلة الانتقال من مكان لآخر، وفي أساليب الحديث، وفي وسائل الترفيه، وفي نوع الثقافة السائدة بين أفرادها، بما في ذلك نوع الخطاب الديني.

هكذا نمت بسرعة المدن الإقليمية نتيجة نمو الطبقة الوسطى في الريف، ونمت

أيضًا أحياء جديدة في داخل المدن الكبرى لإيواء المنضمين حديثا للطبقة الوسطى من خارج وداخل هذه المدن نفسها، فظهرت مثلا مدينة نصر على أطراف مصر الجديدة، وحيّ المهندسين على أطراف الدقي والعجوزة، وزحفت مصر الجديدة على الصحراء، كما زحفت الدقي والجيزة على الأراضي الزراعية المحيطة بها حتى تحول شارع الهرم والمنطقة المحيطة به إلى مدينة سكنية جديدة لإيواء شرائح جديدة من الطبقة الوسطى. وصف البعض هذا الانتشار للطبقة الوسطى بأنه عملية «ترييف للمدينة» و«تمدين للريف»، ولكن المؤكد على أي حال أن الطبقة الوسطى أصبحت خلال الخمسينيات والستينيات أقل تمسكا بأنماط السلوك المرتبط في الذهن بـ«الحضر»، ومن ثم أقل تميزًا، عما كانت قبل الثورة، عن أهل الريف وعن شرائح الطبقة الدنيا من سكان المدن.

هذه الشرائح الصاعدة من الطبقة الدنيا إلى الوسطى لم تعد قابعة في أحيائها القديمة، بل خرجت لارتياد أحياء الطبقة الوسطى القديمة وحدائقها ونواديها وشواطئها. كانت شوارع مثل شارع فؤاد (التي أطلقت عليه الثورة اسم ٢٦ يوليو) أو شارع سليمان باشا (الذي أصبح طلعت حرب)، أو شارع قصر النيل، هي أماكن التسوق للطبقة الوسطى قبل الثورة، وكانت مطاعمها ومقاهيها ومسارحها ودور السينما بها هي مطاعم ومقاهي ووسائل ترفيه تلك الطبقة وحدها. في أواخر الستينيات كان قد تم غزو هذه الشوارع ومحلاتها بشرائح جديدة انضمت حديثا إلى الطبقة الوسطى، يصعب تمييزها عن الطبقة الوسطى القديمة بالنظر إلى ما ترتديه من ملابس، بل يحتاج الأمر إلى ملاحظة ملامح الوجه التي قد تكشف عن أصول ريفية، أو أساليب الحديث، أو حتى طريقة التلويح بالأيدي أو الضحك أو درجة ارتفاع الصوت.

غزت هذه الشرائح الجديدة من الطبقة الوسطى أيضًا النوادي الرياضية العتيدة كنادي هليوبوليس والجزيرة والصيد، التي ظلت طوال عهد ما قبل الثورة مقصورة على عضوية الأجانب والطبقة العليا المصرية وشريحة صغيرة من الطبقة المتوسطة العليا، فلم يعد هذا متمشيا مع شعارات الثورة، وسرعان ما أصبح للشرائح الجديدة من الطبقة الوسطى الرغبة والقدرة على اجتياز أبواب هذه النوادي. وقل مثل هذا

عن شواطئ الإسكندرية، وبالطبع عن الجامعات والمدارس الأجنبية التي أصبحت تسمى، بعد تمصيرها، «مدارس اللغات».

كان لا بد أن يؤدي هذا كله إلى درجة أكبر بكثير من التنقل بين حيّ وآخر من أحياء المدن الكبرى، وفيما بين المدن الكبرى والصغرى على السواء، مما خلق ضغطا غير معهود على وسائل المواصلات فتدهورت أحوالها، وتحولت «المواصلات»، التي لم تكن تعتبر مشكلة قبل الثورة، إلى مشكلة حقيقية تتطلب حلولا مثلما تتطلبها إنشاء مساكن جديدة ومدارس جديدة ومصادر جديدة لمياه الشرب والصرف الصحي.. إلخ.

طرأ أيضًا تغير ملحوظ على القطارات المصرية وركابها. فبينما تغير نوع ركاب الدرجة الأولى، بتغير طبيعة «علية القوم»، من كبار الأعيان والوزراء، إلى الضباط والمسئولين الجدد عن القطاع العام، زاد الطلب على عربات الدرجة الثانية زيادة أكبر بكثير من الطلب على الدرجة الثالثة، فتدهورت أحوال الدرجة الثانية، وطرأ بعض التحسن على الثالثة، وهو تطور يعكس بالضبط ما حدث للطبقات الثلاث: تغير في طبيعة الطبقة العليا تغيرًا جذريا، ونمو سريع مع التدهور في حالة الطبقة الوسطى، وارتفاع في مستوى الطبقة الدنيا.

ظل التعليم هو الطريق الأساسي لصعود شرائح الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، وقد حدث توسع غير معهود في التعليم في الخمسينيات والستينيات اقترن بتدهور في مستواه؛ بسبب ما طرأ على المدارس من ازدحام من ناحية، وما طرأ على المدرسين من تدهور من ناحية أخرى، بسبب التوسع السريع والحاجة إلى أعداد كبيرة منهم بصرف النظر عن مستواهم. لا يمكن الفصل بين هذا التدهور في التعليم وما طرأ من تدهور على لغة الكتابة، وزيادة استخدام العامية، وبدء شيوع درجة من «الاستسهال» في مختلف أنواع الإنتاج الثقافي: في الصحافة والإذاعة، وفي الكتب الثقافية المؤلفة والمترجمة، بل وحتى في الكتب الجامعية.

لكل هذه الأسباب فقدت الطبقة الوسطى المصرية في العقدين الأولين من الثورة الكثير من تميّزها. لم تعد هي الطبقة الحضرية، المتعلمة تعليمًا راقيًا، المتميزة بملبسها

وأحيائها السكنية، وباحترامها للغة العربية الفصحى وإجادتها. فهل فقدت هذه الطبقة الوسطى الجديدة أيضًا ما كان يميز الطبقة الوسطى السابقة على الثورة، من شعور وطني قوي؟ إن من يحكم على المشاعر الوطنية للطبقة الوسطى في الخمسينيات والستينيات مما كان يكتبه في ذلك الوقت صحفيون مثل أحمد بهاء الدين أو صلاح حافظ، وأدباء مثل يوسف إدريس أو نعمان عاشور، وشعراء مثل صلاح عبد الصبور وأحمد حجازي، ومن مشاعر إذاعيين مثل سميرة الكيلاني وجلال معوض، وكُتاب سياسيين مثل عبد العظيم أنيس، ومحمود العالم، ومما كان يكتبه صلاح جاهين ويغنيه عبد الحليم حافظ من أغان، ومن الألحان الجميلة والجديدة الطابع التي كان يضعها كمال الطويل والموجي وبليغ حمدي.. إلخ، إن من يحكم على درجة الحماس الوطني للطبقة المتوسطة مما كان ينتجه هؤلاء لا بد أن يحكم بزيادة قوة الشعور الوطني في هذه الفترة بالمقارنة بما كانت عليه الحال قبل الثورة. من المؤكد أن درجة الانتهازية قد زادت أيضًا في بعض صفوف الطبقة الوسطى خلال هذين العقدين عما كانت قبل الثورة. لم يكن خطباء هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي يعبرون ـ في الغالب الأعم ـ عن مشاعر حقيقية، وإنما كانوا ينفذون فقط ما يطلب إليهم تحقيقًا للصعود السياسي والاجتماعي. ولكن هذا لم يكن يدحض في قوة الشعور الوطني السائد.

كذلك لا يمكن أن يدحض أحد في ارتفاع مستوى إنتاجية وفعالية الطبقة الوسطى في هذين العقدين. فعلى المستوى الثقافي أشاعت الثورة، بما خلقته من تفاؤل وارتفاع مستوى الآمال، مناخًا مساعدًا على الإبداع في مختلف ميادين الثقافة، ذكرنا أمثلة له حالًا. ولكن يجب أن نضيف أيضًا زيادة عدد الكتب الصادرة زيادة كبيرة، المؤلفة والمترجمة، وقيام الهيئة العامة للكتاب بنشاط ملحوظ في إصدار الكتب الجديدة وإعادة طبع كتب التراث، وزيادة أعداد الصحف والقنوات الإذاعية التي أضيف إليها التلفزيون في مطلع الستينيات. كما تعددت المسارح ودور السينما الجديدة، وأنشئت فرق جديدة للرقص الشعبي والباليه والموسيقى، وظهرت مدارس جديدة في الشعر والصحافة والمسرح والموسيقى والغناء تعبر كلها عن الروح الثورية الجديدة، وتلبي حاجة طبقة متوسطة جديدة إلى معان جديدة في الكتابة والغناء، وإلى موسيقى وأغان

أكثر سرعة وتفاؤلا وأكثر تعبيرا عن الفرح بهذا الصعود الاجتماعي، وعن درجة من تحرر المرأة بسبب انفتاح أبواب التعليم والتوظف أمامها. نعم، كانت الطبقة الوسطى الجديدة، التي خلقتها ظروف الخمسينيات والستينيات فَرِحة بنفسها، وتتوق إلى إنتاج ثقافي جديد يعكس هذا الفرح. بل كانت فَرِحة أيضًا بالمكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها الثورة في هذين العقدين.

وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي قامت الطبقة الوسطى بنشاط وكفاءة بما طلبته منها حكومة الثورة من إدارة القطاع العام، وإدارة قناة السويس بعد تأميمها، وبمختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية التي توسعت فيها الثورة ونشرتها في أنحاء الجمهورية، بعد أن كانت مقصورة على المدن الكبرى. نعم، لقد شاب بعض هذه الخدمات، كالتعليم، قصور وتدهور في المستوى، ولكن هذا لم يكن بسبب قلة الهمة بل بسبب حماس مبالغ فيه للكم على حساب الكيف.

لم يكن يعيب الطبقة الوسطى في الخمسينيات والستينيات ضعف وطنيتها أو قلة نشاطها، وإنما كان يعيبها ما فرض عليها من تبعية كاملة للدولة. كان الإنتاج الثقافي والتنمية الاقتصادية يسيران وفقًا لأوامر من الدولة، وكان المثقفون والقائمون على أمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية يستوحون رغبات الدولة وينفذون خطتها. ظل هذا العيب (عيب التبعية الكاملة للدولة) أمرا هينا وقليل الخطر طالما كانت مشاعر المثقفين والمنفذين للسياسة الاقتصادية متطابقة مع اتجاهات الدولة، وطالما استمرت الدولة في استيحاء حاجات الناس ورغباتهم الحقيقية. كانت هذه الفترة (وهي بالتقريب العشر سنوات الأولى التالية لقيام الثورة) هي الفترة التي شهدت ازدهار مختلف أنواع الإنتاج الثقافي وتفتح المواهب الأدبية والفنية الجديدة، والتي تطوع خلالها الاقتصاديون والمشتغلون بالنشاط الاجتماعي بتقديم خدماتهم بحماس لحكومة الثورة. أذكر أنه خلال هذه الفترة، عندما أطلق عبد الناصر خطته العشرية (٥٩/ ٦٠ ـ ٦٩/ ٧٠) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رأى معظم الاقتصاديين أن هدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات مفرط في طموحه، ويكاد أن يكون مستحيل التحقيق بعد ركود متوسط الدخل لفترة تقرب من خمسين عامًا، وعبّروا عن شكوكهم لعبد الناصر الذي كان ردّه: «أخبروني فقط بحجم ما تحتاجونه من

أموال لتنفيذ استثمارات الخطة وأنا كفيل بتوفيرها لكم». وكان يقصد بهذا الحصول عن طريق السياسة على المعونات الاقتصادية اللازمة، من الشرق والغرب، دون حاجة إلى مطالبة الناس بشيء لضغط الاستهلاك وتحقيق معدل الادخار والاستثمار المطلوب. كان الأمر كله تقوم به الدولة، ولم يكن من المطلوب من الناس إلا الطاعة. أما في الثقافة فكان الإبداع مطلوبا بالطبع، والتجديد مرغوبا فيه، ولكن دون خروج عن الخط المرسوم.

استمر هذا مقبولا طالما استمر شهر العسل (أو بالأحرى عقد العسل) بين الحكومة والشعب، فلما ظهرت الفجوة بين الاثنين في أوائل الستينيات، وأخذت في الاتساع ابتداء من انفصال سوريا عن مصر وإرسال القوات المصرية إلى اليمن، واستبداد الخوف بالنظام من وقوع انقلاب، فاشتدت قبضته على حريات الناس وقوي طابعه البوليسي، ازداد عبء التبعية على المثقفين والبيروقراطيين على السواء، وفتر الحماس وضعفت الحمية الوطنية، كما خبا الإبداع وتدهورت الإنتاجية.

كانت هذه التبعية الكاملة للدولة هي ما أثار حفيظة بعض مثقفينا الكبار ضد الثورة، مثل نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم، وإن لم يستطيعوا التعبير عنه صراحة، وأثار حفيظة بعض كبار اقتصاديينا الوطنيين، مثل علي الجريتلي وسعيد النجار، فانسحبوا تماما من العمل العام وهاجر بعضهم إلى الخارج سنوات طويلة.

لم يكن صحيحا فقط ما قيل وقتها من أن الدولة «تطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين»، بل كان صحيحا أنها تطبق خطتها الاقتصادية دون مساعدة الاقتصاديين، وخطتها الثقافية دون أن تعبأ كثيرًا برأي المثقفين. والمدهش أن الدولة على الرغم من كل ذلك نجحت نجاحًا باهرًا، لفترة من الزمن، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحقيق نهضة ثقافية، ولكن لم يكن مدهشا أنه بمجرد أن تلقت الدولة ضربة قاصمة في صورة هزيمة عسكرية في ١٩٦٧، توقف العمل تمامًا، في كل المجالات، إذ غابت الدولة التي كانت تدير كل شيء.

في العشرين سنة التالية لضربة ١٩٦٧، استمر النمو السريع في الطبقة الوسطى المصرية، بل وبمعدل أكبر بكثير مما كان في الخمس عشرة سنة التالية لقيام الثورة،

إذ استوعبت هذه الطبقة شرائح واسعة إضافية من الطبقة الدنيا. كما استمر فقدان هذه الطبقة لتميزها التي اتسمت به في عهد ما قبل الثورة، إذ زاد اختلاط الحابل بالنابل خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ولكن الجديد الذي حدث في عصر السادات، فيما يتعلق بالطبقة الوسطى، هو انخفاض درجة الحمية الوطنية وانخفاض مستوى النشاط الإنتاجي في الثقافة والاقتصاد على السواء، وهو ما يحتاج إلى تفصيل.

-٣-

يلاحظ بعض المؤرخين، عندما يكتبون تاريخ قرن بعينه، كالقرن العشرين، أن البداية الحقيقية للقرن لم تكن أول سنة فيه، ونهايته الحقيقية لم تكن آخر سنة فيه، فيتكلمون عن «القرن العشرين القصير»، أو «القرن التاسع عشر الطويل» على أساس أن الذي يميز القرن العشرين، مثلا، هو ما حدث بين بداية الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ وبين سقوط حائط برلين في ١٩٨٩، وهي فترة أقصر من مائة عام، وأن الذي يميز القرن التاسع عشر هو ما حدث بين قيام الثورة الفرنسية، مثلا، في ١٧٨٩، وقيام الحرب العالمية الأولى، وهي فترة أطول من مائة عام.

بهذا المعنى يمكن أن نقول: إن ما يميز «عصر السادات» عما قبله وعما بعده، فيما يتعلق بما حدث للطبقة الوسطى المصرية، لم يبدأ باعتلاء السادات الحكم في ١٩٧٠، بل بتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤، ولم ينته بمقتل السادات في ١٩٨١، بل بانتهاء العصر الذهبي لهجرة العمالة المصرية إلى الخليج في منتصف الثمانينيات. فما الذي حدث للطبقة الوسطى في مصر خلال هذه الفترة التي تزيد قليلا على عشرة أعوام؟

كان أهم ما حدث، فيما يتعلق بالطبقة الوسطى، هما هذان الحدثان بالضبط: الانفتاح الاقتصادي والهجرة إلى بلاد النفط في الخليج وليبيا. فقد فجّر هذان الحدثان فرصا غير معهودة للصعود الاجتماعي أدخلت أعدادًا كبيرة من الطبقة الدنيا في الطبقة الوسطى، في فترة قصيرة للغاية، مما طبع الطبقة الوسطى بسمات لم تكن لها لا في الخمسينيات والستينيات، ولا في عهد ما قبل الثورة.

شهدت هذه الفترة (٧٤ ـ ١٩٨٦) معدلا للنمو الاقتصادي (أكثر من ٨٪ سنويا) لم تعرف مصر مثله طوال القرن العشرين، بل وربما في تاريخها الحديث كله، ولكنه كان نموًا من نوع غريب، لا يعود إلى نمو سريع في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات الحكومية، كما كان النمو في عهد عبد الناصر، بل إلى نمو التجارة وأعمال الوساطة وتحويلات العاملين في الخارج، والدخل المتولد من قناة السويس وصادرات البترول، الذي تضاعف سعره عدة مرات خلال هذه الفترة، كما سبق أن ألمحت في الفصل الثالث. إن كل هذه المصادر للنمو السريع في الدخل يمكن اعتبارها مصادر «غير إنتاجية»، وتسمى أحيانًا «مصادر ريعية»، والدخل «الريعي» في مفهوم الاقتصاديين هو الدخل الذي لا يقابله نشاط إنتاجي أو لا يقابله «جهد». نعم، إن هذه المصادر تتطلب بالطبع نوعًا أو آخر من «الجهد»، ولكن الفرق واضح بينها وبين الزراعة والصناعة أو الخدمات الحكومية، كخدمات التعليم والصحة، إذ أيا كان الجهد المبذول في إدارة قناة السويس مثلا فإنه لا يتناسب أبدًا مع ما تولده قناة السويس من دخل، وقل مثل هذا عن صادرات البترول وعن أعمال الوكالات التجارية والسمسرة وتجارة العملة، بل وحتى عن جزء كبير من تحويلات العاملين بالخارج. والجهد المبذول في هذه الحالة الأخيرة هو، على أي حال، جهد مبذول في الخارج، ولم يبذله «المعالون» الذين أرسلت إليهم هذه التحويلات.

في ظل هذه الأموال التي تدفقت على المصريين خلال هذه الفترة، من هذه المصادر الريعية، وفي ظل التضخم الذي يصاحب تدفق الأموال دون أن يقابله إنتاج مواز وبنفس القدر، وما يخلقه التضخم المفاجئ من فرص الإثراء السريع، وبالنظر إلى أن معظم العمالة المهاجرة إلى الخارج كانت تنتسب إلى شرائح الدخل الدنيا، وبالنظر إلى ما خلقه الانفتاح على العالم من فرص الربح الكبير والمفاجئ، وإلى تدفق السلع الاستهلاكية التي لم يكن للسوق المصري عهد بها طوال سنوات «الانغلاق» في الخمسينيات والستينيات، بالإضافة إلى استمرار التوسع في التعليم الذي بدأ في العقدين السابقين وفتح جامعات جديدة في الأقاليم، كان لا بد أن يتضخم حجم الطبقة الوسطى وأن تكتسب هذه الطبقة صفات جديدة، وأن تزداد صعوبة تمييزها عن غيرها.

ها قد اختلط الحابل بالنابل من جديد، ولكن بدرجة أكبر بكثير مما حدث في عهد عبد الناصر. ها قد أصبحت الطبقة الوسطى بدرجة أكبر مما كانت عليه في عهد عبد الناصر، حضرية وريفية في نفس الوقت، متعلمة وأمية في نفس الوقت، وانتشرت معرفة القراءة والكتابة دون أن يعني هذا بالضرورة تعليما حقيقيًا. وأصبح تمييز الطبقة الوسطى بمجرد النظر أصعب مما كان حتى في الخمسينيات والستينيات، إذ انتشر الزي الأوربي بين شرائح اجتماعية جديدة مع زيادة السفر والانفتاح على العالم، وانتشرت أنواع جديدة من السلع الاستهلاكية وألعاب الأطفال المستوردة دون أن يعني ذلك أن المستهلك وأولاده قد أصبحوا «عصريين» حقًا، بل ولا حتى بالضرورة أن يكون دخله قد ارتفع بدرجة كبيرة. كما ذهبت شرائح اجتماعية جديدة إلى المسارح والشواطئ وأماكن الترفيه مما لم يكن لها به عهد إلا منذ زادت القوة الشرائية في أيديهم منذ وقت قريب جدًا، فاستجابت المسارح ووسائل الترفيه لأذواقهم ما داموا قادرين على الدفع.

في هذه الفترة انتشر التلفزيون انتشارًا كبيرًا، وهو ما ساهم بدوره في طمس الفوارق بين الطبقتين الوسطى والدنيا وزاد صعوبة التمييز بينهما. لم يقتصر الأمر على أن التلفزيون دخل بيوت الطبقتين، بل أصبح ما يقدمه من برامج وتمثيليات يساهم في هذا الطمس عن طريق تعريف الجميع بأنماط الاستهلاك التي يمكن أن يمارسها الجميع، والسلع الجديدة التي تكاد أن تكون في متناول الجميع، كالنظارة الشمسية أو جهاز التسجيل أو الراديو الترانزستور، فضلًا عن الذهاب إلى الكوافير والاحتفال بأعياد ميلاد الأطفال على نحو يشبه طريقة الطبقة الوسطى القديمة في الاحتفال بها.

في هذه الفترة أيضًا انتشرت ظاهرة التحجب، أي تغطية المرأة لشعرها والالتزام بثوب واسع طويل يغطي الذراعين ويصل إلى القدمين. لقد قيل الكثير في تفسير هذا التغير الذي لحق زي المرأة المصرية ابتداء من منتصف السبعينيات، وأيا كان التفسير المقبول، فقد أضاف انتشار الحجاب سببا آخر لصعوبة التمييز بين الطبقة الوسطى القديمة والجديدة، وكذلك بين الطبقة الوسطى كلها وبين الشرائح الاجتماعية الأقل دخلا.

كان للتقدم التكنولوجي في صناعة سلع الاستهلاك في الدول الصناعية، وعلى الأخص في اليابان، مع انفتاح مصر على العالم ابتداء من منتصف السبعينيات، أثر كبير أيضًا في ازدياد صعوبة تمييز الطبقة الوسطى عن غيرها. فقد أدى هذا التقدم التكنولوجي إلى تقريب كثير من هذه السلع من أيدي الأقل دخلا، وزاد إنتاج الأصناف المتعددة من نفس السلع، والمتفاوتة في الجودة، ومن ثم ذات الأسعار المختلفة، مما لا يسهل اكتشافه بمجرد النظر. ومن أوضح الأمثلة على ذلك بنطلون البلوجينز الذي لم يعد من الصعب على أحد اقتناؤه، ولكن تتفاوت الأصناف دون أن يسهل التمييز بين أحدها عن الأصناف الأخرى الأعلى سعرًا.

إن هذه الظاهرة الأخيرة التي أدت إلى تقريب شرائح الدخل الدنيا من شرائح الطبقة الوسطى، لم تكن بالطبع قاصرة على مصر، ولا على دول العالم الثالث، بل ساهمت في طمس الفروق حتى في داخل الدول الصناعية نفسها. فإذا أضيفت إليها تطورات أخرى كانتشار التعليم، وظهور ما عرف بدولة الرفاهية، وتحقيق العمالة الكاملة، فهمنا لماذا قال أحد السياسيين البريطانيين في أوائل السبعينيات: «إننا أصبحنا كلنا طبقة وسطى الآن». وهو قول ينطوي طبعًا على مبالغة ولكنه يلمس حقيقة مهمة، حتى في حالة مصر، وهي أن الطبقة الوسطى في مصر قد أصبحت بعد مرور عشر سنوات على بداية الانفتاح الاقتصادي والهجرة إلى الخليج أكبر بكثير منها في أي وقت مضى، سواء فيما يتعلق بالحجم المطلق أو الحجم النسبي لمجموع السكان، كما أصبح من الصعب أيضًا، أكثر من أي وقت مضى، تمييزها عما دونها.

* * *

ما أن بلغنا منتصف الثمانينيات حتى أصبحت الطبقة الوسطى المصرية ليست فقط أقل تميزًا بالمقارنة بما كانت عليه قبل الثورة، وبما كانت عليه في العقدين التاليين مباشرة لقيام الثورة، بل أصبح أيضًا حسّها الوطني وحماسها لأي قضية عامة أضعف أيضًا مما كانا في هذين العهدين، كما أنها أصبحت «طبقة منتجة» بدرجة أقل مما كانت في العهد السابق على الثورة في الميدان الثقافي على الأقل، وبدرجة أقل مما كانت في الخمسينيات والستينيات في الميدانين الثقافي والاقتصادي على السواء.

يكفي أن نقارن الإنتاج الثقافي في هذه الفترة التي سميناها فترة السادات، في الجودة والعمق والجدية واحترام قواعد اللغة، بما كان عليه الإنتاج الثقافي في الثلاثينيات والأربعينيات، كما يكفي أن نلاحظ ما طرأ على مثقفي وفناني الخمسينيات والستينيات من تدهور أو إحباط أو كليهما خلال السبعينيات، أو حتى الاختفاء التام، دون أن ترى السبعينيات بزوغ جيل جديد يقارب مستواهم في النشاط والإبداع. أما في الميدان الاقتصادي فقد كانت الطبقة الوسطى المصرية قبل الثورة قليلة الثمرات وضيقة النشاط بسبب السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري، كما سبق أن أشرت، وكانت الطبقة الوسطى في الخمسينيات والستينيات خاضعة خضوعًا تامًا لإرادة الدولة وتوجيهاتها، فأصبحت في السبعينيات خاضعة لسيد جديد: لا هو المحتل الأجنبي ولا الدولة المتسلطة، بل حمّى الاستهلاك. أصبحت الطبقة الوسطى في السبعينيات مشغولة بالاستهلاك لا بالإنتاج، وفي غمار حمّى الاستهلاك هذه، ضعف الحماس للوطن وللإنتاج. وقد كنا نظن وقتها أن هذا هو أسوأ ما يمكن أن يحدث للطبقة الوسطى المصرية: طبقة كبيرة الحجم حقا، ولكنها قليلة الثمرات، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فما الذي حدث في الثلاث والعشرين سنة التالية (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٨)؟

ـ ٤ ـ

ابتداء من منتصف الثمانينيات وحتى الآن، أي طوال ما يقرب من ربع قرن تلقت الطبقة الوسطى المصرية عدة ضربات متتالية قللت بشدة من معدل نموها، وخفّضت من مستوى معيشتها، وأضعفت من تميزها عن الطبقات الدنيا، مما كان لا بد أن ينعكس بالضرورة في إضعاف حسّها الوطني، وقدرتها على تقديم مساهمة فعالة في الحياة السياسة والاقتصادية والثقافية.

تلقت الطبقة الوسطى أول ضربة شديدة بالانخفاض الشديد في سعر النفط في١٩٨٦، الذي هدد بتجفيف منبع مهم من منابع نمو هذه الطبقة وهو الهجرة إلى الخليج. فقد أدى نقص إيرادات النفط لدى دول الخليج إلى تخفيض طلبها على

العمالة المصرية، في الوقت الذي أدى انخفاض الإيرادات المصرية بدورها من النفط إلى تخفيض الدولة المصرية من الإنفاق العام مما أضرّ بشرائح كبيرة من الطبقة الوسطى.

فما أن حلت التسعينيات حتى تضاعف الضرر من الناحيتين: هجوم صدام حسين على الكويت دفع بأعداد كبيرة من المهاجرين المصريين إلى العودة إلى مصر، وتوقيع الحكومة المصرية على اتفاق في ١٩٩١ مع صندوق النقد الدولي أدى إلى تخفيضات جديدة في الإنفاق العام.

اقترن هذا وذاك بارتفاع كبير في معدل البطالة، خاصة بين المتعلمين وخريجي المعاهد والمعاهد العليا. وقد أدت زيادة البطالة إلى تخفيض معدل الانتقال من الشرائح الدنيا إلى الطبقة المتوسطة وإلى تخفيض مستوى معيشتها.

نعم، لقد استمر التوسع في التعليم يخلق فُرصا لانتقال أعداد كبيرة من شرائح الدخل الدنيا على الطبقة المتوسطة، ولكن هذا الانتقال أصبح انتقالا نظريا بعد أن عمّت البطالة صفوف الخريجين، فأصبح «تعليما بلا دخل»، يزيد من حجم الطبقة الوسطى «ظاهريا»، دون أن يمدّ المتعلمين بالقوة الشرائية اللازمة لإثبات وجودها.

استمر التضخم بمعدل مرتفع، وهو وإن انخفض عن مستواه التي ساد في عصر السادات، بسبب الضعف الذي أصاب تحويلات المهاجرين والإنفاق الحكومي، فإنه (أي معدل التضخم) كان كافيا لإحداث تدهور ملحوظ في مستوى معيشة الطبقة الوسطى، خاصة وأن استمرار التضخم اقترن بتخفيضات متتالية للدعم الذي تقدمه الحكومة لبعض السلع الأساسية، ولخدمات التعليم والصحة، مما زاد من أعباء طبقة تحاول المستحيل للاحتفاظ بما حققته من صعود في فترة سابقة.

ولكن هذه الأعباء الجديدة التي ألقيت على كاهل الطبقة الوسطى المصرية، والتي تمثلت في ضعف تيار الهجرة، وارتفاع مستوى البطالة، وتخفيض الإنفاق الحكومي والدعم، لم تكن وحدها المسئولة عن إضعاف تميز الطبقة الوسطى عن شرائح المجتمع الدنيا. كان مما أضعف تميز هذه الطبقة أيضًا عموم استهلاك بعض السلع المعمرة التي كانت تميز الطبقة الوسطى عن غيرها، فأصبحت شائعة في أيدي

الطبقة الدنيا بسبب انخفاض أسعارها نسبيًا، أي بالمقارنة بما حدث للأسعار بوجه عام. أقصد بهذا سلعًا كالثلاجة والغسالة الكهربائيتين، والتلفزيون وآلات التسجيل ثم التليفون المحمول.. إلخ.

ما الذي بقي إذن لتمييز الطبقة الوسطى عن الطبقة الدنيا؟ الدخل لا زال أعلى من دخل الطبقة الدنيا ولكن الفجوة بينهما ضاقت. التعليم الذي يتلقاه أولاد الطبقة الوسطى لا يختلف كثيرا عما يتلقاه أولاد الفقراء، وهم قد يعجزون مثلهم عن دفع نفقات الدروس الخصوصية الباهظة التي قد تساعد على تميّز أولادهم. إنهم لم يعودوا يتميزون بأنهم من سكان الحضر أو المدن الكبرى، إذ انتشرت الطبقة الوسطى في الريف والمدن الإقليمية، والسلع التي كان استهلاكها يميزهم عمن دونهم آخذة في الشيوع حتى بين الطبقة الدنيا. لقد وصلت الكهرباء ومياه الحنفيات إلى الجميع (أو كادت)، وإذا كانت هذه المياه قد أصبحت، أكثر فأكثر، مشكوكا في صلاحيتها للشرب، فإن شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى أصبحت عاجزة، مثلها مثل الطبقة الأفقر منها، عن شراء زجاجات المياه الأكثر نقاء. التلفزيون أصبح تسلية الجميع، والتليفون المثبت في المنزل أغنى عنه التليفون المحمول الذي يرُى في أيدي مختلف الطبقات. والمقاهي والمطاعم والشواطئ التي كانت تستقبل فقط أفراد الطبقة الوسطى أصبحت مفتوحة للجميع فلم تعد تميز أحدًا عن غيره، وهي على كل حال قد تدهور مستواها فلم تعد تتميز كثيرًا عن المقاهي والمطاعم والشواطئ التي كانت ترتادها الطبقة الدنيا.

إن هذا التراجع لمختلف الظواهر التي كانت تميز الطبقة الوسطى عن الدنيا هو الذي جعل الكثيرون يتكلمون عن «اختفاء الطبقة المتوسطة في مصر»، والذي جعل اقتصاديا مصريا مرموقا (د. رمزي زكي) يكتب كتابًا في أواخر التسعينيات بعنوان «وداعا للطبقة الوسطى». والذي حدث هو بالطبع نوع من «الاختفاء»، وقد يستحق عبارات «التوديع»، ولكنه ليس زوالا أو انقراضا بل هو أقرب إلى أن يكون «ضياعا وسط الزحام».

إن المرء يسير في الشوارع، ويركب وسائل النقل المختلفة، ويرتاد المقاهي

والمطاعم والشواطئ المختلفة، ويسير بين الكليات الجامعية، ويرى التلاميذ والتلميذات وهم خارجون من مدارسهم، والشبان والشابات وهم يتنزهون على شاطئ النيل، فلا يكاد يرى إلا «طبقة وسطى». لا يبدو أحد متميزا «طبقيا» عن غيره، اللهم إلا إذا رأى المرء بائعا جوالا فقيرا أو منهكا، أو جنديا من جنود الشرطة بالغ الهزال والضعف ومستعدا لأن يفعل أي شيء في مقابل صدقة صغيرة. باستثناء أمثال هؤلاء، بالإضافة إلى فقراء المزارعين، يبدو الجميع في الظاهر، وكأنهم «طبقة وسطى». فهل هي طبقة زالت أم ذابت في غيرها فأصبح الاثنان يشكلان كتلة كبيرة واحدة يعاني أفرادها نفس المشاكل، ولهم نفس الآمال (أو بالأحرى فقدوا كلهم نفس الآمال)، ويصعب جدًا تصنيفهم إلى الطبقتين القديمتين.

من الطريف أن نلاحظ أن هذا هو بالضبط ما حدث للقطارات في مصر. زحفت أعداد كبيرة من ركاب الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية، فاكتظت هذه الثانية بهم حتى أصبحت لا تختلف فيما تقدمه لركابها من وسائل الراحة. ولكن ركاب الدرجة الثانية لم يعودوا قادرين على تحمل نفقات وسائل أفضل للراحة، فقنعوا بما هم فيه. تسرب بعضهم إلى الدرجة الأولى فاحتلوا مقاعدها فانخفض أيضًا مستوى الراحة فيها، لأنه ليس من بين ركاب هذه الدرجات الثلاث من يستطيع تحمل نفقات رحلة توفر مستوى معقولا من الراحة والنظافة. أو كأن القطار كله قد أصبح «درجة واحدة»، وإن وجدت هيئة السكة الحديدية ضرورة للتظاهر بأن هناك درجات ثلاث أو طبقات ثلاث.

ولكن أين ذهبت الطبقة العليا إذن؟ الإجابة أنها موجودة بالطبع، بل وزاد عدد أفرادها زيادة ملحوظة عما كان في العهد الملكي (الإقطاعي)، وطبعا زاد عما كان في عهد عبد الناصر (الاشتراكي) أو في عهد السادات (الانفتاحي)، إذ لم يكن لدى الإقطاع ولا الاشتراكية ولا الانفتاح القدرة على توليد هذا العدد من الناس البالغي الثراء، مثلما أصبح لعهد مبارك. والذي أصبح يولّد الثروات الكبيرة في هذا العهد الأخير، لم يعد هو الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية، ولا احتلال منصب كبير في دولة اشتراكية، ولا تجارة الاستيراد والتصدير، بل شيء أهم من كل هذا وهو التزاوج بين المال والسلطة.

هذه الطبقة العليا الجديدة أصبحت تستمتع بثرائها بعيدًا عن الأنظار، أكثر مما كانت تفعل الطبقة العليا في أي وقت مضى، ليس فقط بسبب حصولها على الثراء دون وجه حق، وبالمخالفة الصريحة للقانون، ولكن لأن الفارق بين نمط حياتها ونمط حياة الطبقات الأقل منها أصبح يتجاوز أي فوارق طبقية عرفتها مصر في تاريخها الحديث.

إن أفراد هذه الطبقة العليا لا يسيرون مثلنا في الشوارع، ولا يرون في المطاعم أو النوادي أو الشواطئ، ولا يركبون مثلنا القطارات. نعم، نحن نقرأ أسماءهم ونرى صور كثيرين منهم في الصحف، وقد نقرأ أخبارًا عن عقد قران بعضهم، ولكن لا أكثر من ذلك. ذلك أن لهم مساكن في مناطق لها نواديها وشواطئها الخاصة، وطائرات وسيارات ذات نوافذ مظلمة لا يمكن رؤيتهم من خلالها. ومساكنهم لها حراسات مشددة لا تسمح بالاقتراب منها، إذ إن الاقتراب قد يكشف عن مستوى من المعيشة ونمط للحياة لا يعرفه سائر المصريين.

لا أظن أن شيئا كهذا كان موجودا في العصر الملكي، فقد أفاد الأثرياء الجدد من أكثر من ستين عامًا من التطور التكنولوجي في إنتاج سلع الاستهلاك، مما لم يكن موجودًا لا في عصر الملك ولا في عصر عبد الناصر أو السادات. لم يكن عصر «المجتمع الاستهلاكي» قد حلّ بعد، في أيام الملك أو عبد الناصر. أما عهد السادات فكان انفتاحا مبتدئا. لهذا يستحق عهد مبارك أكثر من أي عهد آخر في تاريخ مصر الحديث الوصف الذي استخدمه «دزرائيلي» رئيس وزراء بريطانيا منذ نحو قرن ونصف، في وصف المجتمع الإنجليزي، عندما قال إنه يتكون في الحقيقة من أمتين (Two Nations) يعيشان في بلد واحد. وهذا الوصف يثير التساؤل بحق عما إذا كان التقسيم الثلاثي العتيد للمجتمع: طبقة عليا ووسطى ودنيا، قد فقد الجزء الكبير من فائدته. لقد كان التقسيم الثلاثي يلفت النظر إلى وجود طبقة في الوسط، لديها قدر من الفراغ والتعليم لا تتمتع بمثله الطبقة الدنيا، وذات طموحات تختلف عن طموحات الطبقتين الدنيا والعليا، ولديها درجة عالية من الحماس الوطني بسبب هذه الطموحات نفسها، وتلعب بالتالي دورًا في النهوض الاقتصادي والثقافي لا تستطيع

أن تلعبه الطبقة الدنيا لما يكبلها من قيود، ولا تريد أن تلعبه الطبقة العليا لأنها ليس هناك ما ينقصها.

ما فائدة الكلام عن طبقة وسطى مصرية الآن وقد رأينا أنها انضمت إلى الطبقة الدنيا فيما تحمله من أعباء، وما تشعر به من إحباط، وبتعليمها المتدني، وبوطنيتها المنقوصة، وقلة ما لديها من فراغ، ويأسها من الصعود من الهوة التي سقطت فيها؟

[٧]

المثقفون

-١-

ما دام الفساد قد أصبح سائدًا في الاقتصاد والسياسة، فكيف لا يصيب أيضًا الثقافة والمثقفين بل والخطاب الديني نفسه؟

عندما يتذكر المرء أو يقرأ عن المناخ الثقافي الذي كان سائدًا في عهد الملكية، يبدو له وكأنه لم يكن هناك أي دافع لانتشار الفساد بين المثقفين مثل انتشاره اليوم: لا طبيعة الحكم السائد وقتها، ولا طبيعة التعليم الذي تلقاه المثقفون، ولا الظروف الاقتصادية السائدة، ولا طبيعة وسائل الإعلام... إلخ.

كان الملك يجلس على قمة السلطة ولكنه، بعكس رئيس الجمهورية في النظام الجديد الذي أتت به الثورة في ١٩٥٣، كان نادرا ما يتدخل في ترقية أحد أو الخسف به بسبب علاقة شخصية بينهما أو عداوة يشعر بها الملك إزاءه. لم يكن هذا الانعزال النسبي للملك عن الحياة العامة بسبب صفات شخصية في الملك نفسه بل كان بسبب طبيعة النظام السياسي الذي أرساه دستور ١٩٢٣. نعم كان من سلطات الملك أن ينعم بلقب الباشوية أو الباكوية على من يريد، ولكن هذه الألقاب لم تكن تجلب لأصحابها مالا، بل وحتى هذا الإنعام بالألقاب ظلت له لفترة طويلة قواعد مرعية كان من المستهجن الخروج عليها. فكان من العرف المتبع، وإن لم تكن هناك قاعدة قانونية بذلك، أن من يصل إلى مستوى معين في الوظائف الحكومية يحصل على الباكوية، بينما ظلت الباشوية محصورة في نطاق ضيق ينعم بها على رؤساء الوزارات

وكبار الأعيان. نعم، كان من الممكن لطامع في الباشوية من المثقفين الكبار أن يتقرب على الملك بقصيدة عصماء أو خطبة، ولكن ظل هذا نادر الحدوث حتى السنوات الأخيرة من عهد الملك فاروق، وكان قليل الضرر، على أي حال، بالصالح العام.

كان من الممكن أيضًا أن يوعز الملك أو يعبر عن رغبته في محاباة مثقف بعينه بتعيينه في منصب كبير دون غيره، أو بإعطائه جائزة كبيرة لا يستحقها، ولكن المدهش لنا الآن ـ بعد ما رأيناه في العهود التالية ـ كيف أنه كثيرًا ما كان هذا الإيعاز أو هذه الرغبة يجدان من يتصدى لهما ويمنع تحقيقهما.

كان الملك طبقا للدستور يملك ولا يحكم، وكان هذا هو ما يحدث بالفعل (باستثناءات قليلة للغاية)، وإنما كانت السلطة الحقيقية والقدرة على ترقية أحد والإغداق عليه أو فصله والخسف به، في يد رئيس الوزراء والوزراء. ولكن المدهش أيضًا لنا الآن أن كثيرًا من هؤلاء الوزراء ورؤساء الوزارات كانوا هم أنفسهم مثقفين كبارًا، بعكس ما رأيناه فيما بعد. والوزير أو رئيس الوزارة المثقف يعامل المثقفين، فيما أظن، معاملة أعلى في مستواها الأخلاقي من معاملة الوزير غير المثقف.

فعلى سبيل المثال، اعتلى منصب وزير التعليم في عهد ما قبل الثورة، (وكانت الوزارة حينئذ تسمى وزارة المعارف وتشمل التعليم العالي وغيره)، رجال من أمثال طه حسين (صاحب «مستقبل الثقافة في مصر») وعبد الرزاق السنهوري (صاحب أهم كتب في شرح القانون المدني وواضع هذا القانون نفسه) ومحمد حسين هيكل (صاحب «حياة محمد»).. إلخ. صحيح أن درجة الاستعداد للفساد والإفساد لا تتوقف فقط (ولا بالضرورة) على مستوى ثقافة الشخص، ولكن لا شك أيضًا أن استعداد رجال كهؤلاء لإفساد أساتذة الجامعات والمدرسين، ولإصدار الأوامر بتدريس كتب وقصص معينة للتلاميذ لمجرد تحقيق الربح الوفير لمؤلفيها الذين قد تربطهم بالوزير علاقات شخصية، لا شك أن هذا الاستعداد يقل مع ارتفاع مستوى ثقافة الوزير أو وكيل الوزارة. إني لا أتصور مثلا أن يوافق وزير مثل طه حسين أو السنهوري أو محمد حسين هيكل، أو حتى وكيل وزارة يرأسها مثل هؤلاء، على أن تقرر على التلاميذ قصص أو كتب في المطالعة أو التاريخ من النوع الذي تصدره

وزارة التعليم في هذه الأيام، بل كان المقرر على التلاميذ في المطالعة في عهد أولئك الوزراء المثقفين كتبًا من نوع «المنتخب من الأدب العربي»، يختار موضوعاتها ويشرحها صفوة من المثقفين، ويراجعها قبل أن توضع في أيدي التلاميذ بعضُ أعلام الثقافة في مصر.

وعلى أي حال ما الذي كان بأيدي الحكام أن يفعلوه لإفساد المثقفين بالمقارنة بما أصبح في قدرة حكام ما بعد الثورة؟ نعم كان من الممكن أن يتطلع المثقف إلى أن يصبح وزيرا، ولكن كان عليه أن يكون أيضًا سياسيا، فلم يكن يكفي لوصول المثقف إلى منصب الوزير أن يوثق علاقاته بذوي الشأن، أو أن يكتب مجموعة من المقالات في مدح الملك أو رئيس الوزراء. كان عليه أن يكون أولًا وفديا أو سعديًا أو من الأحرار الدستوريين.. إلخ، إذ لم نكن عرفنا بعد تعيين وزراء ليس لديهم أي تاريخ سياسي ولا نعرف لهم لونا أو طعما، ولم نكن نفاجأ بتعيين وزير لم نسمع اسمه من قبل، كما يحدث الآن.

نعم حدث مرة (ولا أظن أنها تكرّرت) أن كتب عباس العقاد، وهو الكاتب الكبير، قصيدة في مدح الملك فاروق، وألقى طه حسين وهو وزير المعارف، خطبة في افتتاح جامعة فاروق بالإسكندرية قال فيها عبارة اندهش لها الناس كل الدهشة وهي «شرّفت العلم يا مولاي». ولكن صدور مثل هذه الأفعال أو الأقوال من مثقفين كبار أو صغار لم يكن شيئًا مألوفًا، ومن ثم اجتهد الناس في البحث عن السبب الخفي الذي أدى إلى حدوثه. هل كان دافع العقاد محاولة اتقاء شر الملك بسبب غضب شديد أثاره مقال له؟ وهل كان دافع طه حسين تمرير مشروعه بتطبيق مجانية التعليم، أم أنه كان فقط (كما برّر هو نفسه تلك العبارة) يصف الملك لا كما هو بل كما يجب أن يكون؟

على أي حال، لم تكن في ذلك العهد وزارة للثقافة أصلا، تغدق الأموال على المثقفين المقربين من الوزير أو المرضي عنهم من النظام فتمنحهم الجوائز على ما أدوه وما لم يؤدوه من أعمال علمية أو فنية عظيمة، ولا كان هناك هيئة تسمى الهيئة العامة للكتاب تنشر الكتب الصالحة وغير الصالحة على حسب حظ المؤلف من رضا المسئولين.. إلخ. كان النشاط الثقافي يقوم به أفراد أو جمعيات أهلية بأموالها

الخاصة، ولا تحصل على معونة من الدولة إلا إذا ثبت للدولة أنها تحقق بالفعل نفعًا عامًا. فالكتب تنشرها دور نشر خاصة (فيما عدا الكتب المقررة على المدارس)، والمسرحيات تقدمها فرق خاصة، والأفلام تنتجها شركات خاصة، والصحف والمجلات الثقافية تصدرها أيضًا شركات وجمعيات خاصة تستهدف رضا الجمهور عنها. فلم يكن هناك ما يسمى بـ«الصحف القومية» يعين رؤساؤها بحسب رضا الحكومة عنهم مهما كانوا ضئيلي الموهبة، ويتنافس المثقفون (وغير المثقفين) على تعيينهم رؤساء لها أو محررين بها وعلى الكتابة فيها، مما يتطلب رضا السلطة عنهم.

كانت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تدفع المثقف إلى إراقة ماء الوجه للظفر بمغنم مادي، ضعيفة للغاية في عهد ما قبل الثورة. كان انخفاض معدل التضخم وانخفاض معدل الحراك الاجتماعي، قبل ثورة ١٩٥٢، عاملين قلّلا من انتشار الفساد، سواء بين المثقفين أو غيرهم. وقد سبق أن ذكرت، عند الحديث عن تطور الطبقة الوسطى، أن الغالبية العظمى من أفراد الطبقة الوسطى المصرية في منتصف القرن العشرين قد صعدت من أصول اجتماعية متواضعة في بداية القرن اعتمادًا على سند أساسي هو التعليم. والصعود على السلم الاجتماعي بسبب التعليم عملية بطيئة، بعكس الصعود بسبب تحقيق أرباح تجارية أو صناعية أو بسبب الهجرة إلى دول النفط، أو بسبب الصعود إلى قمة السلطة السياسية أو بالقرب منها، مما عرفته مصر في النصف الثاني من القرن. والذي صعد اجتماعيا وماديا ببطء وبسبب التعليم يكون أقل استعدادا على الأرجح، للخضوع لإغراء المال أو للتضحية بالمبادئ الخلقية من أجل منفعة شخصية، من ذلك الذي ذاق طعم الثراء وبحبوحة العيش فجأة، ولأسباب لا علاقة لها بالعلم أو الثقافة ولا حتى بالجهد.

إني أزعم أن هذا العامل، أي طبيعة الصعود الاجتماعي الذي حققه المثقفون المصريون خلال النصف الأول من القرن العشرين، كان من العوامل التي جعلتهم أقل استعدادًا للفساد من نظرائهم في النصف الثاني من القرن. لقد حققوا ما حققوه من نجاح بالجهد والتضحية لا بالشطارة، وفي مناخ كان يقدر الجهد والعلم والثقافة أكثر مما يقدر الشطارة. ترتب على هذا أن مثقفي ذلك العهد كانوا يتوقعون الحصول على تقدير الناس كمكافأة على جهودهم، وكانوا يحصلون عليه بالفعل. فلما قل

ما يحصل عليه المثقفون من تقدير لكفاءتهم، لجأوا إلى أعمال أخرى، فنجح بعضهم وفشل آخرون، ولكن ظهر على أي حال مناخ جديد تمامًا لعب فيه المثقفون المصريون دورًا بائسًا، بدأ منذ الأيام الأولى لثورة ١٩٥٢ وازداد بؤسا مع مرور الوقت حتى اليوم.

-٢-

لا شك أن قيام ثورة ١٩٥٢ خلق طلبًا على نوع جديد من المثقفين لم يكن مطلوبا من قبل. فها هم مجموعة من الضباط الثوار يزيحون إلى الأبد الأحزاب السياسية التي تبادلت فيما بينها حكم مصر منذ ثورة ١٩١٩، ويستولون على مقاليد الأمور كلها في مصر. وهم ليسوا إلا ضباطًا صغيري السن ليس لهم سابق عهد بالسياسة أو الوزارة ولا معرفة تذكر بأمور الاقتصاد أو السياسة الخارجية أو العربية. لديهم أهداف رائعة حقا وشعارات خلّابة، ولكن كيف يكون وضع هذه الأهداف والشعارات موضع التنفيذ، دون الاستعانة بعدد من القانونيين والدبلوماسيين والاقتصاديين والمهندسين والزراعيين.. إلخ، ليصيغوا مبادئ الثورة في قوانين جديدة، ويتعاملوا مع الدول الأجنبية طبقا للأصول المرعية في العلاقات الدولية، ولتسيير الاقتصاد، ثم فيما بعد لإدارة المشروعات المؤممة وليشرفوا على تطبيق الإصلاح الزراعي.. إلخ؟

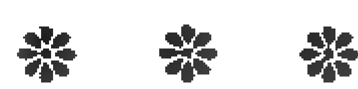
بل لقد ظهرت الحاجة إلى «مفكرين» أيضًا. فالأهداف التي تتبناها الثورة مؤكدة ولا رجوع فيها، ولكنها غامضة ومشوّشة وتحتاج إلى من يوضحها ويضع نظرية لها. بل وقد يحتاج قادة الثورة إلى من يوضح لهم هم أنفسهم ما يريدونه بالضبط، وعلاقته بالأفكار والأيديولوجيات السائدة في العالم.. إلخ.

وأخيرًا فقد كانوا في حاجة أيضًا إلى «دعاة»، قد لا يؤمنون بأهداف الثورة بالضبط ولكنهم فصيحون يجيدون الكلام وتنميق الخطب، وكتابة المقالات المؤثرة في الصحف. هؤلاء مطلوبون أيضًا. إذن فالثورة تحتاج إلى تكنوقراطيين ومفكرين ودعاة. وهؤلاء يجمعهم وصف «المثقفين»، وإن كان وصف كل هؤلاء بـ«المثقفين» فيه بعض التجاوز بلا شك. فإذا كان «المفكر» لا بد أن يكون مثقفا، فليس من

الضروري أن يكون الدبلوماسي أو الاقتصادي أو المهندس مثقفًا بنفس المعنى، و«الداعية» قد يكون أو لا يكون مثقفا.

المهم أن حكّام ما قبل الثورة وإن كانوا بالطبع في حاجة إلى النوع الأول من «المثقفين» (إذ كيف تدار شئون الدولة بغيرهم؟) فإنهم لم يكونوا في حاجة إلى مفكرين أو دعاة بأي درجة تقارن بحاجة قادة الثورة إليهم. نعم، كان لكل حزب من أحزاب ما قبل الثورة صحف تدافع عن الحزب ضد خصومه، وكان الملك يستخدم أحيانًا بعض المثقفين للتشهير ببعض رجال الأحزاب (وخاصة الوفد). ولكن ما الذي كان الملك يفعله أو يدعو إليه مما يمكن أن يكون موضوعا للثناء أو النفاق؟ كان من الممكن أن يشيد كاتب أو صحفي بشباب الملك وصغر سنه، أو يبالغ في وصف حب الناس له في يوم الاحتفال بعيد جلوسه على العرش، أو يصف مصافحته لمستقبليه بقوله إن الملك صافحهم بـ«يده الكريمة». ولكن هذا كله كان قليل الخطر وضعيف الأثر، وكان يذكّر الناس بما قاله المتنبي في مدح سيف الدولة أو ما قاله النابغة الذبياني في مدح النعمان، أكثر مما يثير غضبهم أو احتقارهم. أما الدعاة والإفراط في الثناء على رئيس حزب من الأحزاب فقد كانا أيضًا نادرين وضعيفي الأثر. وأما «المفكرون» فقد كان من النادر جدًا أن توظف مواهبهم لخدمة هذا الحاكم أو ذاك، إذ لم تكن السياسات المتبعة قبل الثورة، تحددها الأفكار أو الأيديولوجيات بقدر ما كان يحددها الإنجليز.

اختلف الأمر تمامًا بقيام الثورة. فالنظام يدعو إلى مبادئ جديدة ويحتاج إلى إقناع الناس بها. وهناك قوانين وإجراءات من نوع غير معهود تحتاج إلى شرح وتبرير. وربما كان الأهم من هذا وذاك أن النظام الجديد استولى على الحكم بالقوة، واستغنى عن البرلمان والانتخابات، وأحلّ حكم الرجل الواحد محل حكم حزب من الأحزاب، ولا يريد أن يتخلى عن سلطاته طالما كان هذا ممكنا، وهذا يحتاج إلى تبرير ودعاية، ولا بد من العثور على «مثقفين» يقومون بهذه المهام.



ظلت مهمة المثقفين نظيفة نسبيا في السنتين الأوليين من عمر الثورة، ولم تبدأ

تتعرض للفساد بدرجة ملحوظة إلا مع بداية الانقسام بين رجال الثورة في ١٩٥٤، فقد حمى المثقفين المصريين في السنوات الأولى عدة أمور. كان النظام الجديد في السنوات الأولى يتمتع بتأييد شامل وحماس منقطع النظير مما سمح للنظام بأن يستعين بمثقفين على أعلى مستوى من النزاهة الشخصية، ومستعدين للدفاع عن الثورة وتبرير أعمالها وقوانينها عن اقتناع كامل. كانت هذه هي فترة استعانة الثورة بمثقفين كبار من نوع السنهوري وسليمان حافظ لوضع قوانين جديدة، أو من نوع إسماعيل القباني ومحمد عوض محمد لتولي وزارة التعليم، أو فتحي رضوان لتولي أمور الثقافة (وزارة الإرشاد القومي وقتها)، أو علي الجريتلي لتولي وزارة الاقتصاد.. إلخ. ولكن سرعان ما تبين لرجال الثورة من ناحية، وللمثقفين من ناحية أخرى، أن النظام الجديد في حاجة إلى نوع آخر من المثقفين.

نعم، لقد استمر حماس الناس للثورة حتى بعد الانقسام الذي حدث بين عبد الناصر ومحمد نجيب، وإن كان هذا الانقسام قد أفقد الثورة بعض أنصارها. بل زاد الحماس بتأميم قناة السويس واتحاد مصر وسوريا واكتسبت الثورة أنصارًا جددًا بتأميمات ١٩٦١. ولكن هذه الانتصارات نفسها قوّت النزعة الدكتاتورية في الحكم وفتحت شهية الحاكم للمزيد من السيطرة، ولا بد أنها أيضًا لعبت برأسه وجعلته أكثر استجابة لمحاولات التقرب من السلطة التي يجيدها نوع آخر من المثقفين، سرعان ما تكاثروا عندما لاحظوا استجابة النظام لهم.

المدهش أنه في نفس هذه الفترة اتخذ عبد الناصر إجراءات في غاية القسوة ضد الشيوعيين المصريين الذين كان من بينهم بعض كبار المثقفين والفنانين الموهوبين. فلسبب ما فضّل عبد الناصر أن يؤمم الشركات ويتخذ إجراءات إعادة توزيع الدخل وإنصاف العمال وإشراكهم في الإدارة في غياب الاشتراكيين والشيوعيين، إذ أودع كثيرين منهم السجن، حيث تعرض بعضهم للتعذيب، ولم ينج منهم إلا من هرب إلى خارج مصر. فضّل عبد الناصر أن يطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين، ومن ثم كان لا بد أن يظهر على سطح الحياة الثقافية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات نوع من المثقفين الذين يتظاهرون بالإيمان بالمبادئ التي أعلنها النظام دون أن يؤمنوا بها حقيقة، يجيدون إلقاء الخطب أو تأليف الكتب بل والأغاني في مدح الاشتراكية

العربية والحياد الإيجابي والقومية العربية، وفي ذم الاستعمار ورفض السيطرة الأجنبية، لمجرد التقرب من السلطة. كان أصحاب السلطة يعرفون تمام المعرفة طبيعة هؤلاء الرجال وأغراضهم، ولكنهم كانوا يفضلونهم لهذا السبب بالضبط: أنهم رجال بلا مبادئ وبلا تاريخ، ومن ثم يمكن الاعتماد عليهم اعتمادًا كليا لتنفيذ كل ما يطلب منهم.

لا شك أن هذا النوع من المثقفين موجود في أي بلد من البلاد، وكان موجودًا بالطبع قبل الثورة كما كان موجودًا بعدها، ولكن لا شك أيضًا أن المناخ السياسي الذي ساد في مصر ابتداء من منتصف الخمسينيات، وعلى الأخص منذ بداية الستينيات، قد شجع هؤلاء على الظهور وفجّر مواهبهم الدفينة وبعث فيهم النشاط والحيوية. كان بعض هؤلاء معروفا للجميع بقلة النزاهة والانتهازية، ولكن كثيرين منهم لم يُكتشف معدنه الحقيقي إلا عندما تغيرت سياسة النظام تغيرًا تامًا فيما بين الستينيات والسبعينيات، فإذا بهؤلاء يظلون قريبين من الممسكين بالسلطة في السبعينيات مثلما كانوا في الستينيات، واتضح أن لديهم من المزايا ما لا بد أن يعجب أي حاكم.

كانت هذه هي الفترة (٥٨ ـ ١٩٦٤) التي انزوى فيها عدد من المثقفين الكبار، رأوا أن المناخ لم يعد يناسبهم فنأوا بأنفسهم عن المشاركة فيه (كنجيب محفوظ وتوفيق الحكيم في الأدب والمسرح، وإحسان عبد القدوس في الصحافة) ولكن كانت هي أيضًا الفترة التي لمعت فيها نجوم جديدة من المثقفين المصريين، من أصحاب المواهب الحقيقية، ومن المتعاطفين تعاطفًا تامًا، في نفس الوقت، مع النظام، (من أمثال يوسف إدريس في الأدب، ونعمان عاشور في المسرح، وأحمد بهاء الدين في الصحافة، وصلاح جاهين في الشعر العامي والكاريكاتير والأغنية، وصلاح عبد الصبور وأحمد حجازي في الشعر.. إلخ) وانضم إلى هؤلاء طائفة كبيرة من المثقفين الماركسيين بعد إطلاق سراحهم في ١٩٦٤، وتوليهم مسئوليات مهمة في مؤسسات لنشر الكتب والسينما والمسرح (كعبد العظيم أنيس، وإسماعيل صبري عبد الله، ومحمود العالم، ومحمد سيد أحمد.. إلخ).

ولكن جاءت هزيمة ١٩٦٧ فخبا ضوء كل هذه النجوم القديمة والجديدة، إذ لزم

بعضهم الصمت حزنا ويأسا، وهاجر بعضهم إلى دول الخليج أو أوربا، ومن استمر منهم في الكتابة كتب بنفس مسدودة أو تحول من كتابة القصة إلى كتابة المقال (كيوسف إدريس)، أو من كتابة الشعر إلى تولي وظيفة إدارية (كصلاح عبد الصبور).

واستمرت هذه الفترة الكئيبة نحو ثماني سنوات (٦٧ ـ ١٩٧٥)، دخلت مصر بعدها مرحلة جديدة شعاراتها الانفتاح والتصالح مع إسرائيل والابتعاد عن العرب والارتباط الوثيق بالولايات المتحدة، فإذا بالمناخ الثقافي تبعث فيه الحيوية من جديد، ولكنها حيوية يشوبها نوع جديد من الفساد.

ـ٣ـ

أدى التحول الذي جرى في عهد السادات في السياسة الاقتصادية والعربية والخارجية إلى انقسام المثقفين المصريين إلى ثلاثة أقسام. كان هناك من المثقفين من وجد بغيته فيما أحدثه السادات من انفتاح على الغرب وتصالح مع إسرائيل. فهؤلاء لم يتعاطفوا مع عبد الناصر قط، في إغلاقه الأبواب في وجه منتجات الغرب من السلع والثقافة، ولا تحمسوا لانتصاره للقضية الفلسطينية، ولا شعروا بانتساب قوي للعروبة، بل فضّلوا أن تلتفت مصر لحالها وتصلح أمورها وتنفق أموالها في تنمية اقتصادها. كان على رأس هؤلاء بعض المثقفين الكبار الذين لزموا الصمت طوال عهد عبد الناصر أو كتبوا قصصا رمزية أو مقالات في خارج الموضوع طلبا للأمان. فلما مات عبد الناصر كتبوا ما معناه أنه طوال عهده كانوا «فاقدي الوعي» والآن عاد وعيهم إليهم، أو رفعوا شعار «مصر أولا». ونشط بعضهم في الكتابة للمسرح بعد حرمان طويل، أو ساعدوا السادات في كتابة سيرته الذاتية ورافقوه في نزهاته، وارتاح السادات إلى مجلسهم بعد ما عاناه في ظل عبد الناصر من كبت طويل.

هؤلاء لم يخونوا أنفسهم ولم يتنكروا لماضيهم، فما أقل ما كتبوه لتأييد عبد الناصر، وعندما فعلوا ذلك كان من الواضح للجميع أنهم فعلوه خوفا من بطش عبد الناصر لا حبا فيه.

ولكن هناك قسما آخر من المثقفين لم يتنكروا بدورهم لماضيهم ولم يخونوا أنفسهم، إذ استمروا يدافعون عن سياسات عبد الناصر بعد موته، واشتبكوا مع الساداتيين في عراك عنيف، سمح به السادات سنوات طويلة بما أتاحه من حريات لم تكن متاحة من قبل. فاشتبك الاقتصاديون المنادون بحماية الاقتصاد مع الاقتصاديين الموالين للسادات، في مؤتمرات سنوية حامية، واشتبك المعارضون للصلح مع إسرائيل مع من رفعوا شعار السلام وأيدوا زيارة السادات للقدس، ووقف المؤمنون بالقومية العربية يهاجمون اتجاه السادات الجديد للتقليل من شأن الدول العربية الأخرى بل والاستهزاء بها، وأزعجهم بشدة ما أبداه السادات من انهيار نفسي أمام الولايات المتحدة وما أبداه من استعداد لتلبية كل طلباتها.

هكذا شهدت جريدة «الأهالي» التي بدأت في الصدور في عهد السادات، أمجد أيامها تحت رئاسة رجال من نوع محمد عودة وحسين عبد الرازق، وقرأنا فيها مقالات رائعة لكتّاب موهوبين ومعارضين للسادات كعبد العظيم أنيس وصلاح عيسى وفيليب جلاب. ونشرت جريدة «الشعب» (التي بدأت في الصدور أيضًا في عهد السادات) مقالات ممتازة، شكلا وموضوعا لرجال مثل فتحي رضوان وحلمي مراد. واحتفظت «روزا اليوسف» باستقلالها فنشرت أيضًا مقالات ضد سياسة السادات. بل واستمر كتاب مرموقون يكتبون في الجرائد والمجلات المعبرة عن سياسة الحكومة، مقالات ضد هذه السياسة، مثل أحمد بهاء الدين وصلاح حافظ... إلخ. هؤلاء جميعا لم يتنكروا لشيء كتبوه في عهد عبد الناصر، ولم يخونوا اعتقادهم بضرورة العمل من أجل الاستقلال الوطني، اقتصاديا وسياسيا، ومن أجل تحقيق آمال الفلسطينيين، وضم صفوف العرب.

ولكن كان هناك أيضًا ذلك النوع الثالث من المثقفين المستعدين للعمل في ظل أي عهد تحقيقا لمكاسب خاصة. وهؤلاء، وإن كانوا موجودين بالطبع في عهد عبد الناصر أيضًا، تكاثروا في عهد السادات، عندما وجدوا المكاسب أكبر وأشد جاذبية، بما أتاحه الانفتاح من فرص لم تكن موجودة من قبل، للانغماس في الترف والتمتع بالحياة.

هكذا وجدنا ماركسيا قديما وناصريا متحمسا يكتب في محاولة التنظير لـ«مدرسة السادات السياسية» بعد أن كان في عهد عبد الناصر رئيسا لتحرير مجلة شهرية تدافع عن عكس ذلك بالضبط. ووجدنا اقتصاديين سبق لهم تأليف كتب في مدح الاشتراكية العربية يكتبون المقالات في مدح الانفتاح، وأساتذة جامعيين كانوا أعضاء نشطين في منظمة الشباب التي أنشأها عبد الناصر لترسيخ الإيمان بالاشتراكية بين الشباب، يعرضون خدماتهم على السادات للدفاع عن سياسته، أو كانوا من قبل يدافعون عن حقوق الفلسطينيين، ثم فوجئوا بزيارة السادات للقدس في ١٩٧٧ وتصالحه مع الإسرائيليين إلى حد إلقائه خطابًا في الكنيست، فاحتاروا فيما يفعلون، وأخذ بعضهم يكتب مقالات يمكن أن تفسر على أنها مع الزيارة، وكذلك على أنها ضدها، وفضّل أحدهم أن يكتب مقالا ذكر فيه أن لزيارة السادات لإسرائيل عشر مزايا وعشرة عيوب... إلخ.

مع كل هذا اتسمت الحياة الثقافية في عهد السادات بالحيوية وشدة الجدل بين الآراء المختلفة، واستمرت هذه الحيوية خلال السنوات الأولى من عهد مبارك، وأظن أن سبب هذه الحيوية هو أن الأمل كان لا يزال قائما في إعادة الأمور إلى نصابها، وإجبار النظام على النكوص عن الردة التي اتخذها السادات في السياسة الاقتصادية وفي علاقاتها الخارجية والعربية ومع إسرائيل. وكأن طائفة كبيرة من المثقفين المصريين لم يصدقوا أن من الممكن أن تنقلب السياسة المصرية على هذا النحو رأسا على عقب، فاستمروا يدافعون عن السياسات التي دشّنها عبد الناصر حتى وضعهم السادات جميعا في السجن في سبتمبر ١٩٨١.

-٤-

بعد فترة قصيرة من التفاؤل في أوائل عهد مبارك أصاب الكثيرين من المثقفين المصريين شعور بالإحباط زادت قوته شيئًا فشيئًا خلال العشرين سنة الأخيرة. ولكن اتسم عهد مبارك أيضًا ببعض السمات التي سمحت لصور جديدة من الفساد بأن تترعرع بين المثقفين.

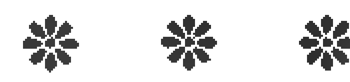
فمن ناحية، ظهر مع مرور سنة بعد أخرى أن سياسة العهد الجديد لن تختلف في أي شيء مهم عن السياسة التي دشنها السادات، سواء في الاقتصاد أو في العلاقة مع العرب أو مع الولايات المتحدة أو إسرائيل. نعم، كانت اللهجة أهدأ، واختفت النبرة الحادة التي اتَّسم بها أسلوب السادات، والتي كانت تلائم تدشين سياسة جديدة ولا حاجة لها الآن، فكل شيء يسير في نفس الطريق دون تشنج ودون صياح. الانفتاح مستمر، بل وبدرجة أكثر فجاجة ولكن دون محاولة للتبرير أو الدفاع. وإهمال القطاع العام ثم بيعه يسير بمعدل أسرع ولكن في صمت. والعلاقة مع البلاد العربية الأخرى بقيت فاترة ولكن دون توجيه الإهانات. والتبعية للولايات المتحدة استمرت واقترنت بإذلال أكبر ومهانة أشد، ولكن دون تسمية الساسة الأمريكيين بالأصدقاء، كما كان يفعل السادات، ودون مبالغة في الاحتفاء بهم. أما إسرائيل فظلت طلباتها مجابة، وعُقدت معها اتفاقيات اقتصادية بالغة الأهمية وتمهد الطريق لتبعية الاقتصاد المصري لها، ولكن هذه الاتفاقيات تعقد بسرعة ودون مناقشة، وكأنها اتفاقات سرية، ويتم توطيد العلاقات بين مصر وإسرائيل دون أن تتم زيارة من الرئيس المصري لإسرائيل تطبل لها وسائل الإعلام وتزمّر.

في مناخ كهذا كان لا بد أن يسود اليأس من حدوث التغيير المأمول. وفي ظل هذه الدرجة من اليأس يبرز نوع جديد من المثقفين القنّاصين للفرص، يائسون هم أيضًا كغيرهم، فيما يتعلق بالمستقبل المصري، ولكنهم أبعد ما يكونون عن اليأس فيما يتعلق بتحسين أحوالهم الشخصية. فحين يختفي مشروع للنهضة يوحّد الجميع ويمنح فرصة للموهوبين من المثقفين للتألق، لا يبقى إلا المشروعات الخاصة التي تجلب للمثقف وأسرته الثراء وبحبوحة العيش. بعبارة أخرى: إذا كانت الموهبة لم تعد مطلوبة لتحقيق نهضة الأمة، فلا مفر من توجيهها لتحقيق الثراء.ولكن هذا الغياب لمشروع للنهضة يثير الحماس بين الناس ويوحدهم، لم يكن العامل الوحيد لإفساد المناخ الثقافي في مصر. فقد تضافر هذا مع عوامل أخرى خلال العشرين عامًا الأخيرة لإحداث مزيد من التدهور.

ففي نفس الوقت الذي ضعفت فيه الآمال في حدوث نهضة عامة، زاد انفتاح مصر على العالم، فتدفقت عليها السلع والاستثمارات الأجنبية، وانفتح بشدة

الإعلام المصري على المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية الخارجية، من إعلانات عن السلع إلى التعرف على أنماط جديدة للمعيشة أعلى بكثير من المتاح في مصر. سال لعاب الناس في مصر، خلال العقدين الماضيين (بما في ذلك لعاب المثقفين) شوقا للوصول إلى هذه المستويات العالية من المعيشة، مما قوى الدافع إلى الخروج على مقتضيات الواجب والأخلاق. وإذ حدث هذا في ظل تراخي معدل النمو الاقتصادي، وانكماش فرص الهجرة إلى الخليج، أصبح التنافس يجري على نصيب أكبر من كعكة ثابتة الحجم (أو تكاد أن تكون ثابتة الحجم)، مما يقوي بدوره الدافع إلى الفساد.

يمكن التعبير عن ذلك بشكل آخر، بالإشارة إلى تأثير ارتفاع معدل «العولمة»، على مجتمع ضعيف الهمة، فاقد البوصلة، ينمو اقتصاده ببطء، مع تعرض الناس لإغراءات أكبر. لا بد في مثل هذا المناخ أن ينمو الفساد، بما في ذلك الفساد بين صفوف المثقفين.



في هذا المناخ يميل بعض أصحاب المواهب الحقيقية من الراغبين في الإصلاح وتحقيق النهضة إلى الانسحاب أو الانزواء، إن لم يمكن بالموت أو الشيخوخة، فبالقنوط والإحباط. ولكن يميل بعض المثقفين الموهوبين أيضًا إلى تغيير موقعهم فتنطفئ موهبتهم بسبب هذا التغيير، إذ ينشغلون بكتابة أشياء تافهة أو لا تعبر عما يشعرون به. وينتهز هذه الفرصة أعداد كبيرة من أنصاف الموهوبين أو عديمي الموهبة فيقفزون لاحتلال مراكز المحررين والكُتاب ورئاسة تحرير الصحف والمجلات المملوكة للحكومة، فيكتبون كلاما لا معنى له، مما لا يكاد يقرأه أحد أو يعبأ به أحد، بل إنهم هم أنفسهم لا يعبأون برأي الناس فيهم، إذ إنهم في الحقيقة لا يوجهون كلامهم إلا للممسكين بالسلطة، ولا يريدون به إلا تأكيد ولائهم لهم.

[٨]

الصحافة

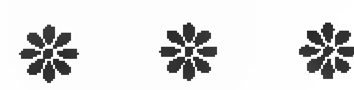
عندما أعلن الرئيس الراحل أنور السادات في منتصف السبعينيات أنه سيطلق حرية تكوين الأحزاب في مصر، وسيسمح أن يكون لكل حزب صحيفة، كان هذا بالطبع من دواعي ابتهاجنا الشديد، وإن كان هذا الابتهاج قد شابته لدى كثيرين درجة لا يستهان بها من التحفظ والشك. فالرجل الذي أعلن عن حرية الصحافة لم يكن معروفا، سواء من حيث تاريخه السياسي أو مزاجه الشخصي، بالليبرالية والتسامح مع الرأي المخالف. والقصص التي كنا قد سمعناها عن تاريخه السياسي قبل الثورة، وتتعلق باشتراكه في بعض محاولات الاغتيال أو بتعاطفه مع النازية، ثم عن بعض مواقفه بعد قيام الثورة من تأييده لاتخاذ إجراءات قاسية مع معارضيها، تصل إلى حد المطالبة بالقتل أو الإعدام، كل هذا لم يكن مما يبشر بالخير فيما يتعلق بالديمقراطية وحرية التعبير.

هذه التحفظات والشكوك سرعان ما رأينا ما يؤيدها بمجرد أن شعر السادات بقوة التيار المعارض له، إذ صدرت منه عبارات مدهشة مثل قوله: إن «ديمقراطيته لها أنياب»، وهي عبارة كان من الغريب أن تصدر من شخص يفاخر بما يسمح به من حريات.

كان من أسباب تخوفنا وقلقنا أيضًا أن السادات وقت إطلاقه لحرية الصحافة كان يقوم بعملية تحول خطيرة في اتجاهات السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وفي موقف مصر من إسرائيل ومن القومية العربية. فمن اقتصاد تلعب فيه الدولة دورًا

مركزيًا وأساسيًا بدأ السادات سياسة تقليص دور الدولة. ومن حماية للصناعة الوطنية بدأ السادات يزيل حواجز هذه الحماية. ومن سياسة معادية للغرب وترفع شعارات القومية العربية والوحدة، استمات السادات في إرضاء الغرب، في الوقت الذي بدأ فيه يظهر الاحتقار للعرب ويصفهم بـ «الأقزام». ومن موقف رافض تمامًا لإسرائيل بدأ السادات علاقات ودية معها ووصف حرب أكتوبر نفسها بأنها «آخر الحروب». كان من شأن هذه التحولات أن تثير في نفوسنا مخاوف حقيقية من أن يكون كل هذا الكلام عن السماح بحرية الرأي وحق الاختلاف والنقد ليس في الحقيقة إلا تغطية على إطلاق الحرية لكل من ينتقد السياسات السابقة، وأن حرية الاختلاف يقصد بها في الحقيقة حرية الاختلاف مع عبد الناصر، وحق الخروج على ما أرساه عبد الناصر من مبادئ في السياسة الاقتصادية والخارجية ورفض إسرائيل. وثار في نفوسنا الشك في أن السادات قد ينقلب على حرية الصحافة والتعبير بمجرد أن يستشعر الخوف على نفسه أو على سياساته الجديدة.

كل هذه المخاوف ثبت أنها كانت في محلها. فبمجرد أن شعر السادات في السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه بأن سياساته الاقتصادية والخارجية تجاه إسرائيل والعرب قد ولدت من السخط أكثر مما كان يستطيع تحمله، انقلب انقلابا تامًا على كل ما كان يطلقه من شعارات عن الحرية وحق الاختلاف والنقد. فعندما قام الناس في يناير ١٩٧٧ يحتجون على رفع أسعار بعض السلع الضرورية قابلهم السادات بعنف وقسوة فاقا ما أبدته الثورة عند بدء قيامها في يوليو ١٩٥٢ من عنف إزاء نظام الملكية، ووصف هذه الحركة بأنها «انتفاضة حرامية». وعندما عبر كثير من الكتاب الكبار عن سخطهم على ما سماه السادات بـ«المبادرة»، أي زيارته للقدس في نوفمبر من نفس السنة، وقد سماها بالمبادرة خجلا من تسميتها باسمها الحقيقي، ثم على اتفاقيات كامب ديفيد والصلح المنفرد مع إسرائيل في ٧٨ و١٩٧٩، وهي ما أسماها باتفاقيات السلام، قابل السادات هذه المعارضة بعنف أكبر واستخدم في كلامه عنها لفظ «المفرمة» مشيرًا إلى ما يمكن أن يفعله بالمعارضين. ثم وصل تنكيله بحرية الصحافة منتهاه في سبتمبر ١٩٨١ عندما أغلق كل صحف المعارضة وأودع مئات المثقفين والكتاب في السجن، ومن مختلف المشارب والاتجاهات.



كان من أول ما فعله الرئيس مبارك بعد اعتلائه الحكم في أواخر ١٩٨١ أن أعاد للصحف المغلقة حقها في الصدور من جديد، فإذا بالصحافة تشهد عصرا ذهبيا من حرية التعبير لم تعرف مثله منذ قيام ثورة ١٩٥٢. على أن هذا العصر الذهبي لم يستمر طويلا للأسف، أو الأدق أن نقول إنه خلال السنوات الثماني والعشرين التي مرت على استعادة صحف المعارضة حقها في الصدور، أخذت الصحافة الحكومية والمعارضة على السواء في التدهور السريع. لإدراك ما أصاب الصحافة من تدهور خلال ربع القرن الماضي، فليحاول القارئ أن يبذل بعض الجهد في تذكر كيف كانت حال الصحافة ٨٢ أو ١٩٨٣ وأن يقارنها بحالها الآن، إذ إن الذاكرة كثيرًا ما تخوننا، وما أسرع ما ننسى.

في ذلك الوقت كنا نقرأ مثلا مقالات رائعة لفتحي رضوان وحلمي مراد التي كانت تظهر بانتظام في جريدة «الشعب»، جريدة حزب العمل. أذكر مثلا عنوانا لإحدى مقالات فتحي رضوان هو «ابق في وطنك يا ريس» تعليقا على زيارات متتالية للرئيس مبارك لبلاد أوربية وللولايات المتحدة لمناقشة موضوعات سياسية واقتصادية، وكان فتحي رضوان يرى بحق أن مصدر إلهام أي رئيس يجب أن يكون بلده وشعبه دون أي شيء آخر. أما حلمي مراد فكان يكتب، بأعصاب هادئة تمامًا وحجج ناصعة في وضوحها وسلاستها، مقالات شديدة التأثير والنفاذ تستمد قوتها لا من شدة لهجتها بل من قوة حججها وصراحتها.

في نفس الوقت كانت جريدة «الأهالي»، جريدة حزب التجمع، تنشر مقالات لا تقل قوة أو صراحة. كان فيليب جلاب يكتب عموده الرائع بعنوان «دبوس»، وصلاح عيسى يكتب تعليقاته الساخرة التي تصيب المرمى دائما بما كانت تتحلى به من صدق واختيار سليم للهدف وخفة الدم. وكانت الصفحة الأخيرة في «الأهالي» تنشر يوميات مقروءة وجذابة مع مربع صغير ولكنه بالغ التأثير في أسفل الصفحة يحتوي على مقارنة بين أحوال صغار الناس وأحوال علية القوم، وفي أعلى الصفحة كاريكاتيرات بهجت عثمان المدهشة والبالغة الظرف والذكاء. تمتعت جريدة «الوفد» في هذه الفترة أيضًا بشعبية واسعة، خاصة عدد يوم الخميس، بسبب نقدها اللاذع لشخصيات مهمة ونشاط محرريها في اكتشاف ما خفي على الناس ونشره على الملأ.

ربما كان الأكثر مدعاة لدهشتنا اليوم ما كانت تنشره الصحف القومية في تلك الأيام مقارنة بما تنشره الآن. كان هناك العمود اليومي الباهر لأحمد بهاء الدين، والمقالات الأسبوعية ليوسف إدريس، ومقالات أقل انتظاما وأكثر أكاديمية، للويس عوض، بينما كان صلاح جاهين يرسم كاريكاتيرا يوميا يهرع الناس إليه كل صباح لترى تعليقه على قضية من القضايا التي كانت تشغل بالهم. كما كان صلاح حافظ يكتب عمودا منتظما في «أخبار اليوم» يطلق فيه العنان لموهبته الصحفية وبصيرته النافذة.

لم تكن لـ«روزا اليوسف» في أوائل عهد الرئيس مبارك نفس الجرأة التي كانت تتمتع بها قبل الثورة، ولا كانت «صباح الخير» مثلما كانت في سنواتها الأولى في منتصف الخمسينيات عندما كانت بالفعل مثلما كتب تحت اسمها «للقلوب الشابة والعقول المتحررة». ولكن المجلتين كانتا لا تزالان في ذلك الوقت، تتناولان قضايا حقيقية تشغل بال الناس، ولم يكن كاريكاتيرهما الذي اشتهرت المجلتان به، قد فقد بعد لا خفة ظله ولا حُسن اختياره للموضوع الذي يتناوله.

كان هناك شيئان آخران مهمان في الصحف «القومية» في بداية عهد مبارك، ربما ما زال الكثير منا يذكرهما حتى الآن، الأول يتعلق بمانشيتات الصفحة الأولى، والثاني يتعلق بصور الرئيس والسيدة الأولى. كانت أخبار وتصريحات رئيس الجمهورية تحتل ـ بالطبع ـ مكانة بارزة في الصحف القومية وفي وسائل الإعلام بصفة عامة، فهذا شأن مصر مع رؤسائها منذ وقت طويل، ولكني أذكر أن المانشيتات الكبرى في الصفحة الأولى كثيرًا ما كانت تتعلق ـ في أوائل الثمانينيات ـ بموضوعات دولية دون أن تتضمن الإشارة إلى الرئيس. كان الاعتقاد السائد وقتها، وهو اعتقاد صحيح بالطبع، أنه يحدث في العالم من حين لآخر، بعض الأحداث الكبرى التي قد يهم القارئ المصري العادي أن يعرف تفاصيلها أكثر مما يهمه بعض التفاصيل المتعلقة بأخبار رئيس الجمهورية، كوقوع حرب مثلا أو تهديد دولة نووية لأخرى.. إلخ. ومن ثم كان المانشيت الرئيسي يخصص في هذه الأوقات لتلك الأحداث الدولية المهمة.

أما الأمر الثاني فيتعلق بالصور. فقد شاع بعد مقتل الرئيس السادات مباشرة أن أوامر صدرت من رئاسة الجمهورية إلى جميع الصحف، بالامتناع امتناعًا تامًا عن نشر أي صورة لقرينة الرئيس إلا بإذن خاص من الرئاسة، وفعلا استمر تنفيذ هذا الأمر شهورًا عديدة. وقد فسر الناس هذا الأمر بأن رئاسة الجمهورية ربما شعرت بأن من بين أسباب شيوع السخط على الرئيس السابق في سنواته الأخيرة كثرة ما كان ينشر من أخبار وصور السيدة جيهان السادات، وكثرة ما كان ينشر عن تدخلها في أمور كان الواجب أن يراعى عدم إقحام اسم السيدة الأولى فيها، إما لتعلقها بالسياسة العامة للدولة، أو بسبب ما قد يسبغه هذا من شرعية على بعض أوجه النشاط أو على بعض الشخصيات التي لا تتمتع بقبول عام بين الناس، أو يسبغ نوعا من الحصانة على بعض الموظفين الكبار فيعطل حق الناس في نقدهم ومحاسبتهم.

* * *

ما أكثر ما حدث من تغيرات في الصحافة المصرية منذ ذلك الوقت، وما أكثر ما يمكن أن يقدم لها من تفسيرات. فقد يذهب البعض إلى أن التغير هو سُنة الحياة، وأن كثيرا مما طرأ من تغيرات على الصحافة المصرية قد تفسره واقعة طبيعية بسيطة وهي الوفاة. فهل كنا نظن أن من كان يكتب في السبعينيات وأوائل الثمانينيات سوف يظل على قيد الحياة، يكتب وينتقد إلى الأبد؟ لقد فقدنا خلال العشرين سنة الماضية أحمد بهاء الدين وفتحي رضوان وحلمي مراد ولويس عوض ويوسف إدريس وصلاح حافظ وفيليب جلاب وصلاح جاهين... إلخ. فما الذي كان يمكن أن نتوقع حدوثه للصحافة المصرية إلا التدهور والانحطاط؟

هذا التفسير لا يمكن قبوله، فنحن نعرف أن مصر كانت دائما تتسم بقدرة فائقة على «الإحلال والتجديد»، وهي لم تفقد هذه القدرة حتى اليوم. ففي مقابل كل رجل من هؤلاء الرجال العظام أستطيع أن أذكر اسم كاتب موهوب (أو كاتبة موهوبة) ما زال على قيد الحياة، وفي قمة عنفوانه ونشاطه، ولكنه ممنوع بطريقة أو بأخرى من التعبير عن موهبته، على العكس بالضبط مما هو شائع ومشهور من أن مصر «تعيش أزهى عصور حرية التعبير والنقد».

أما الصحف التي لا تزال تسمى بالقومية، تمييزا لها عن صحف أخرى ما زالت تسمى بصحف المعارضة، فقد أصابتها عدة أمراض كانت بريئة منها، مثل فقر الدم المتمثل في انخفاض نوعية كتّابها، إذ أصبح اختيار هؤلاء الكتاب يخضع إلى حد كبير للمصالح المتبادلة بين الكتاب ورؤساء التحرير. كل ما يطلبه رؤساء التحرير اليوم من هؤلاء الكتاب ويصرون عليه، هو أن يبتعدوا فيما يكتبون عن أي موضوع قد يثير مشاعر القراء من ناحية، أو غضب المسئولين من ناحية أخرى. وكانت النتيجة بالطبع شيوع المقالات والتعليقات التي لا تقول أي شيء على الإطلاق، أو تتحدث عن أمور بعيدة الصلة جدًا عما يشغل بال الناس ويشكل همومهم الحقيقية.

من الأمراض الأخرى التي أصابت الصحافة المسماة بالقومية، ثقل الظل، وهو مرض وثيق الصلة بالمرض السابق، إذ إن من أصعب الأمور فيما يظهر أن تقول كلاما خفيف الظل دون أن تكون صادقا في قوله، أو وأنت تتكلم في موضوع لا يهم لا القارئ ولا الكاتب نفسه الكلام فيه.

وأما صحف المعارضة فقد استطاعت الحكومة ترويض معظمها بعدة وسائل.

من هذه الوسائل إرسال بعض البلطجية لضرب بعض رؤساء تحرير صحف المعارضة في الطريق العام وشج رؤوس بعضهم كنوع من أنواع لفت النظر. هذه الوسيلة معروفة بالطبع وقديمة وقوية المفعول، ولكنها كما لا يخفى على القارئ لا يمكن استخدامها بكثرة لأسباب تتعلق بخطورة الآثار التي يمكن أن تنتج لو اكتشف أمرها.

الأسهل من ذلك التحكم فيما يصل إلى جريدة المعارضة من إعلانات والسيطرة على منافذ توزيعها. فالحكومة عن طريق سيطرتها على شبكات التوزيع القليلة المتاحة لصحف المعارضة، تستطيع أن تحدد عدد النسخ التي يتلقاها باعة الصحف في أماكن البيع، فتبخل بالنسخ على البائعين الأساسيين، وتغرق النسخ على البائعين الثانويين في الأماكن المغمورة، وهي التي تقرر ما إذا كانت الجريدة ستصل إلى المدن الإقليمية في الصباح أو المساء أو لا تصل إليها على الإطلاق.. إلخ. ومن ثم يمكن للحكومة بقرارات بسيطة للغاية أن تجعل عدد النسخ غير المباعة من

الجريدة المعارضة، والعائدة للجريدة، آلافا مؤلفة، بينما يبحث القراء عن الجريدة فلا يجدونها.

إلى جانب وسائل الضرب والمنع والتهديد، وإلى جانب التحكم في توزيع الجريدة، وإلى جانب السيف المسلط على رؤساء تحرير الصحف والمجلات الحكومية بالتجديد أو عدم التجديد لهم كل سنة، بقرارات تصدر من مجلس الصحافة الأعلى، هناك أيضًا وسائل المكافأة والترغيب. من الممكن محاولة إغراء رئيس تحرير الجريدة المعارضة بالانتقال إلى موقع الحكومة، بشرط أن يكون العرض سخيًا أو على الأقل أن يتناسب العرض مع أهمية الصحيفة المراد ترويضها. فمن رؤساء التحرير ما يكفي لإغرائه تعيينه كاتبا دائما في صحيفة قومية مهمة، أو حتى تكرر دعوته لندوات التلفزيون. ومنهم من لا يرضى بأقل من تعيينه عضوا في مجلس الشورى، أو إنشاء جريدة جديدة تمامًا وتعيينه رئيسًا لتحريرها، وهكذا.

من المفيد أيضًا لتقوية قلب الأنصار، والإمعان في إغراء الخصوم، تكرار إغراق المزايا ومظاهر التكريم حتى على من لم يعد هناك أي شك في ولائهم. ومن ذلك منح الجوائز السنوية لكبار الصحفيين ورؤساء المؤسسات الصحفية على مساهماتهم الفكرية والثقافية، حتى لو كان من المعروف لدى جميع المشتغلين بالثقافة في مصر مدى تواضع هذه المساهمات وضعف أثرها في الارتفاع بالمستوى الثقافي المصري.

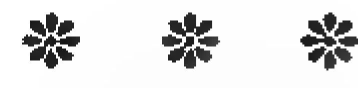
المدهش حقا أن كل هذه الوسائل، مع تعددها وملاءمتها لمختلف الأذواق والتطلعات، لم تفلح في ترويض الجميع، بل ظل بعض الصحفيين على عنادهم وتصميمهم على الثبات على المبادئ الصحفية القديمة التي تعلموها في الصغر. وفي هذه الحالة قد لا تجد الحكومة أمامها مفرًا من إغلاق الجريدة تمامًا، باستخدام أي عذر من الأعذار، أو حبس الصحفي أو رئيس التحرير وتقديمه للمحاكمة تطبيقا لتفسير سقيم للغاية لجريمة السب والقذف، أو لتهمة «الإساءة إلى سمعة مصر».

نجحت الحكومة ـ كما قلت ـ نجاحا باهرا في تحقيق هدفها، وهو تدجين المعارضة تدجينا كاد أن يكون كاملا. ولكن لا بد من أن يكون لذلك ثمن، وهو

ليس بالثمن الهين. ذلك أن النتيجة الحتمية لهذا كله كانت هي أن يزهد القراء في كل هذه الصحف والمجلات، قومية أو غير قومية، وأن ينخفض توزيعها كلها انخفاضًا شديدًا. حاول رؤساء الصحف أن يتجاهلوا السبب الحقيقي وراء هذا الانخفاض في توزيع الصحف والمجلات ففسروه بغلاء المعيشة وضيق ذات اليد، مع أن كل الدلائل تدل على أن سبب انصراف الناس عن الصحف والمجلات لا يرجع إلى ارتفاع ثمن السلعة بل إلى فساد الصنف.

على أية حال، حاول المسئولون عن هذه الصحف والمجلات تدارك الأمر وتجنب الإفلاس المادي فاتجهوا إلى أسهل الحلول وأسرعها، وهي أن يملأوا صحفهم ومجلاتهم بأخبار الرياضة من ناحية والصور الجنسية من ناحية أخرى. فإذا كان جذب القارئ بالسياسة والثقافة قد أصبح صعبًا للغاية، إذ إن الذي يهم الناس في السياسة والثقافة لم يعد مما يحظى بعطف الحكومة وتشجيعها، فلا مفر من جذب القارئ بالرياضة والجنس. وقد أبدت بعض الجهات الحكومية في البداية بعض الانزعاج من شيوع الاتجاه نحو الجنس في المجلات والصحف القومية فوجهت إليها بعض التوبيخات والتحذيرات. ولكن يبدو أن الحكومة سرعان ما أدركت بثاقب بصرها أن هذا الاتجاه الجديد لا ضرر منه في الحقيقة، بل لعله أمر مطلوب في ظل الظروف الراهنة. وهو وإن كان شرًا في ذاته، يحمي الحكومة من شر أفظع منه. حدث أيضًا تطور مدهش ومؤسف للغاية في رسوم الكاريكاتير، فبعد رحيل صلاح جاهين حزينا مكتئبا في منتصف الثمانينيات، واحتجاب عمالقة الكاريكاتير مثل حجازي وبهجت اللذين كانت رسومهما وكلماتهما القليلة كثيرا ما تغني عن أقوى المقالات والتعليقات، وجد رسامو الكاريكاتير أنفسهم في وضع يرثى له. فكل موضوع ممنوع، وكل موظف كبير له حصانة، فضلا عن أن الأمل في الإصلاح ضعيف، فلا مجال للمبالغة في السخرية ما دام الأمر بهذا السوء. وقد بدأ المسئولون على أي حال يستخدمون بكثرة سلاح الاتهام بالسب والقذف مما أدى، ليس فقط ببعض المحررين ورؤساء التحرير إلى السجن لمدد طويلة، بل وأدى ببعض رسامي الكاريكاتير إلى نفس المصير. كان الحل البائس الذي لجأ إليه رسامو الكاريكاتير هو اللجوء إلى موضوعات قديمة، قدم آدم وحواء، في محاولة يائسة لاستثارة الضحك

أو الابتسام من الناس لكن دون جدوى. لقد عادوا إلى موضوعات مثل علاقة الحماة بزوج ابنتها، أو رسم الزوجة السمينة المتوحشة وهي تصرخ أو تضرب زوجها النحيف المسكين لدى عودته إلى البيت متأخرًا عن موعده، مما يذكر بكاريكاتير رفيعة هانم والسبع أفندي الذي شاع في الأربعينيات في ظروف سياسية مظلمة لها بعض الشبه بظروفنا الحالية.



كان الخروج من هذه الورطة بالنسبة لصحف المعارضة ـ أو التي كانت معارضة ـ أكثر صعوبة. فإذا كانت صحف ومجلات الحكومة تستطيع أن تحل مشكلة انخفاض التوزيع ـ ولو جزئيا ـ عن طريق الاتجاه إلى أخبار الرياضة والموضوعات الجنسية، فإن هذا المسلك لو سلكته صحف المعارضة لكان الأمر بمثابة فضيحة كبيرة، ولأثار سخرية لا نهاية لها. إذ كيف تتحول صحيفة معارضة إلى صحيفة للإثارة الجنسية، أو تعتمد على أخبار الرياضة والجرائم، أو على نشر برامج التلفزيون والإذاعة؟ قد يكون كل هذا مقبولا من صحيفة «قومية» ولكن كيف يمكن قبوله من صحيفة معارضة؟

في هذا الجو المظلم وقعت بعض صحف المعارضة على اكتشاف رائع، علقت عليه كل آمالها في الاحتفاظ ببعض القراء، وكان هذا الاكتشاف هو افتعال صراع بين من يسمون بالعلمانيين ومن يسمون بالإسلاميين. كان هذا الصراع مفتعلًا بلا شك وما كان له مبرر أصلًا، إذ كان من أسهل الأمور حسمه لو انشغل الجميع بقضية قومية وبمواجهة العدو الحقيقي. ولكن هذا الانشغال بقضية قومية أو هذه المواجهة للعدو الحقيقي لم يعد مسموحا به، بل أصبح يمثل خطرًا قد يصل إلى حد الاعتقال والتشريد. الأفضل إذن الانشغال بقضية العلمانية والتدين.

هكذا رأينا بعض صحف المعارضة، التي كانت تدافع من قبل عن قضية الصراع الطبقي، وتجد في هذا الموضوع الجديد طريقًا للخلاص من ورطتها، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانحسار النظام الاشتراكي، يقدم لها هذا الصراع المصطنع بين العلمانيين والإسلاميين مادة لا تنفد للحديث. بل وابتدعت هذه الصحف تعبيرا جديدًا هو «التأسلم» ومشتقاته، لوصف خصوم العلمانية، بالضبط كما وجدت وسائل

الإعلام في الغرب في التطرف الإسلامي و«الأصولية الإسلامية»، ومهاجمتها وسيلة فعالة لشغل الناس، كبديل لمهاجمة الشيوعية.

من ناحية أخرى لجأ المعارضون المتدينون إلى استخدام نفس الصراع كبديل للانشغال بقضايا الناس الحقيقية، فراحوا يتهمون خصومهم بأنهم يخرجون على ثوابت الأمة، ووجدوا البديل السهل لمناقشة قضايا الأمة المصرية في توجيه تهمة الكفر لكاتب بعد آخر من الكتّاب العلمانيين. هكذا وجد الاثنان في هذا الصراع البائس بين «العلمانية» و«الأصولية»، طريقة سهلة وآمنة لإثارة الناس دون إغضاب الحكومة. أما الحكومة فقد وجدت هي بدورها في هذا الصراع طريقة ممتازة لصرف أنظار الجميع عما تفعله في ميادين أخرى أكثر إلحاحا: التطبيع مع إسرائيل، والخضوع للإرادة الأمريكية، والرضوخ لقواعد الجات، والانفتاح التام على السلع والاستثمارات الأجنبية، فضلا عن التقاعس عن اتخاذ موقف قومي إزاء الاعتداءات المتكررة على العراق أو السودان أو ليبيا. كما وجدت الحكومة في هذا الصراع طريقة ممتازة أيضًا لصرف الأنظار عن موضوعات مثل نزاهة الانتخابات، أو شيوع الفساد، أو تدهور توزيع الدخل... إلخ.

ومن أجل زيادة النار التهابا، وإمعانا في شغل الناس بما لا يفيد، اتخذت الحكومة مواقف متقلبة إزاء الخلاف بين العلمانيين والمتدينين، فهي تؤيد العلمانيين تارة، وتقف مع المتدينين تارة أخرى. تغض البصر مرة عن عبارات بذيئة ضد الدين في إحدى الروايات باسم حرية الفن والتعبير، ثم تصادر روايات أخرى لأنها تتضمن عبارات بذيئة. والروايات كلها، هذه وتلك، تصدر عن نفس الهيئة الحكومية وبعلمها!

في كل هذه الصحراء الجرداء لم تترك الحكومة شيئا واحدًا يتنفس وينبض بالحياة إلا صحيفة واحدة أو اثنتين، قدرت الحكومة أن من الممكن تحملها، على الأقل لبعض الوقت.

ثم حدث في سنة ٢٠٠٥ أن طرأ تطور مخيف على طريقة تعامل الحكومة مع الصحفيين المعارضين، إذ تجاوز الأمر منع الترخيص والمصادرة، والحرمان من

الإعلانات الحكومية، والتحكم في التوزيع، فأصبح يشمل أيضًا الضرب المبرح.

ففي فجر يوم الثلاثاء أول نوفمبر ٢٠٠٥ حدث الحادث الفظيع التالي. رئيس تحرير جريدة معارضة في نحو الخمسين من عمره، صغير الحجم ونحيل الجسم، يتجه في وسط الليل إلى بيته في منطقة الهرم، حيث ينتظره ابنه وزوجته، بعد سحور رمضاني مع أصدقائه، سائرا على قدميه إذ إنه لا يملك سيارة، فتقطع عليه الطريق سيارة ينزل منها خمسة رجال أشداء لا يعرفهم، ولكنهم قطعا يعرفونه، فيجبرونه على دخول سيارتهم، ويكممون فمه حتى لا يستنجد بالناس، ويعصبون عينيه حتى لا يرى أوجه مختطفيه، ويسيرون بسرعة هائلة إلى الطرف الآخر من القاهرة. وأثناء ذلك يشبعونه ضربا في مختلف أجزاء جسمه حتى يصاب بنزيف في عينه اليسرى، ويلصقون المطاوي الحادة برقبته وأجزاء أخرى من جسمه، طوال ساعة ونصف الساعة لا يدري خلالها ما إذا كان الأمر سينتهي بقتله. ويصبون عليه خلالها أفظع ألفاظ السباب والشتائم، حتى يصلوا إلى مكان ما على طريق القاهرة ـ السويس، فيجردونه من ملابسه، وينزعون نظارته، ويلقونه في الصحراء في ظلمة الليلة وهو عار يرتعش من البرد.

[٩]
الخطاب الديني

-١-

يحزّ في النفس ما أصاب مؤسسة الأزهر من ضعف. إن الأزهر ليس فقط رمزا دينيًا ولكنه أيضًا رمز قومي. وقد استمر الأزهر منذ نشأته قلعة من قلاع الإسلام، ومن قلاع اللغة العربية، كما كان أيضًا في فترات كثيرة من تاريخه قلعة من قلاع الوطنية المصرية.

ورغم كل ما وجّه من نقد للأزهر خلال المائة عام الأخيرة، فقد خرّج الأزهر، خلال هذه المائة عام، عددًا من صفوة المفكرين المصريين، تعلّموا فيه ثم ثاروا عليه، انتقدوا ركوده وخموله ولكنهم ساهموا بما اكتسبوه منه في تحريك الخامل والراكد من الحياة الاجتماعية والثقافية في مصر. ولا يمكن حصر هذه الأسماء التي تألقت في الحياة الثقافية في مصر من أبناء الأزهر، من محمد عبده وعلي عبد الرازق وطه حسين إلى أمين الخولي وخالد محمد خالد.. إلخ.

قد يقال إن هؤلاء، وإن تلقوا تعليمهم في الأزهر، مفكرون ثائرون بطبعهم، ولم يمثّلوا في أي زمن إلا نسبة ضئيلة للغاية ممن تعلموا في الأزهر، فظلت الأغلبية الساحقة محافظة لا تجرؤ على تحدي القديم ولا حماس لديهم لأي تجديد. ولكن الضعف الذي أقصده الآن ليس هو مجرد المحافظة والاقتصار على ترديد القول المأثور ورفض أي جديد، بل إن ما أقصده بالضعف الذي أصاب الأزهر في العقدين الأخيرين، يكاد أن يكون عكس هذا بالضبط.

لقد أصبح شيخ الأزهر أكثر نشاطًا من المعتاد، وإقباله على إبداء الرأي في الأمور السياسية خارجا عن المألوف، ومناصرته لهذا الاتجاه أو ذاك من اتجاهات السياسة الجارية، زائدة عن الحد. والمؤسف أن هذا النشاط في معظم الأحيان في غير الاتجاه الذي يتوقعه المرء من قلعة من أهم قلاع الإسلام، ومن القلاع المناط بها حماية اللغة العربية، وكذلك في غير الاتجاه الذي تتبناه الحركة الوطنية المصرية.

ما الذي حدث بالضبط؟ لقد كنا ننتقد في الأزهر موقفه المتحجر من أي محاولة للتجديد المطلوب والمرغوب فيه، فأصبحنا نتوجس شرًّا من اندفاع الأزهر غير المبرر للدفاع عن تجديد، ليس مطلوبا أو مرغوبا فيه.

عندما كان الجديد بمثابة هواء منعش نقي يبعث الحيوية في الشعب ويحفز على النهضة، كنا نشفق من ذلك الإصرار من جانب مؤسسة الأزهر على معاداة كل جديد. أما الآن، وقد أصبح الجديد القادم كالعاصفة الهوجاء التي تهدد باقتلاعنا من جذورنا، فإننا نرى الأزهر، ويا للأسف، يفتح الأبواب، واحدًا بعد آخر، أمام هذه العاصفة المشئومة.



في محاولة من الدكتور محمد طنطاوي شيخ الأزهر، لحفز الناس على الذهاب إلى صناديق الاستفتاء لإبداء رأيهم في التعديلات الدستورية في صيف ٢٠٠٧، استشهد بالآية القرآنية: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَـٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾. فكأن الدكتور طنطاوي اعتبر إبداء الرأي في التعديلات الدستورية كالشهادة أمام القضاء، الامتناع عنهما إثم. مع أن من الممكن جدًا، وربما الأقرب إلى الصحة، تفسير الآية الكريمة بمعنى يجعل الإثم في حالة كتمان الشهادة سببه عدم الجهر بالحقيقة، بينما عدم الذهاب إلى الاستفتاء هو مجرد عدم إبداء الرأي، والامتناع عن قول الحق غير الامتناع عن إبداء الرأي. بل إن الامتناع عن الاشتراك في الاستفتاء قد يكون هو أيضًا إبداء للرأي (كما هو الحال مع الكثير من المعارضين الذين تعمّدوا عدم الاشتراك في الاستفتاء تعبيرًا عن رفضهم للطريقة التي تم بها إعداد التعديلات وطريقة طرحها على الناس).

فهل ما فعله شيخ الأزهر مجرد خطأ في تفسير الآية، أم هو شيء أسوأ من ذلك؟ وهل تفسير شيخ الأزهر للآية القرآنية على نحو يتفق مع هوى الحكومة جاء بمحض الصدفة، أم أنه عمل متعمد من جانب شيخ الأزهر؟ وإذا كان عملا متعمدًا لإرضاء الحكومة فأي الأعمال أكثر إثمًا، هذا الذي فعله شيخ الأزهر أم عدم إبداء الرأي في الاستفتاء؟

عندما طافت بذهني هذه التساؤلات تذكرت واقعة حدثت منذ خمسة قرون وتركت في نفسي عندما قرأتها أثرًا قويًا. وهي قصة «توماس مور» الكاتب ورجل الدين الذي شغل منصبا من أرفع مناصب الدولة في إنجلترا في عهد الملك هنري الثامن، ويصفه أحد المؤرخين بأنه «واحد من أنبل الناس وأكثرهم شجاعة». كان الملك يريد أن يطلق زوجته بدون موافقة البابا، وطلب من توماس مور أن يقرّ هذا الطلاق، بحكم منصبه في الكنيسة، فرفض مور أن يجيب الملك إلى طلبه، لاعتقاده بأن في هذا الطلاق مخالفة لتعاليم الكنيسة وظلما للملكة. فحقد عليه الملك وقدمه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى. وكان الملك يرسل إليه بين الحين والآخر من يحاول أن يثنيه عن رأيه، ولكنه رفض متمسكا بعدم صحة الطلاق. وانتهى الأمر بصدور حكم بإعدامه تنفيذا لرغبة الملك، وقطع رأسه وعلق على جسر لندن في سنة ١٥٣٥. وفي سنة ١٩٣٥، أي بعد أربعمائة سنة من إعدامه، نصب البابا في روما توماس مور قديسا.

-٢-

كان لي أختان تكبراني بسنوات كثيرة، فقد ولدت أكبرهما في سنة ١٩١٩ والأخرى بعدها بسنتين، ولكني لم أشاهد أيًا من هاتين الأختين، في أي مرحلة من مراحل عمرهما، حتى توفاهما الله، وهي ترتدي غطاء للشعر من أي نوع، لا في داخل البيت ولا خارجه. كان أبي (الأستاذ أحمد أمين) كاتبا مرموقا واشتهر على الأخص بكتبه في الإسلاميات، وقد يكون من المفيد أن أذكر في هذا السياق أن الشيخ حسن البنا كتب إليه خطابا مفتوحا نشر في جريدة الإخوان المسلمين في أوائل الأربعينيات،

يدعوه صراحة للانضمام إليهم، ورفض أبي ذلك لأسباب ليس هنا مجال ذكرها. المهم أن أبي لم يتطرق إلى ذهنه قط أي شك في أنه يرتكب أي إثم أو خطأ في تركه بنتيه تسيران في الشارع بلا حجاب رغم أنه كان يصر، بالطبع، طوال حياته، على التزام المرأة التام بالاحتشام الواجب.

لم يكن أبي يمثل استثناء، بأي حال من الأحوال، في هذا الشأن. فهكذا كان موقف الغالبية الساحقة من أسر الطبقة الوسطى المصرية، في ذلك الوقت، واستمر الحال كذلك حتى منتصف السبعينيات، أي إلى ما بعد وفاة أبي بعشرين عامًا. كان النساء يغطين شعورهن في الريف المصري دائما، كما كانت الطبقة الوسطى في المدن تصرّ على أن تغطي الفتيات الريفيات الفقيرات اللاتي يأتين للعمل في الخدمة المنزلية، شعورهن. وكانت هذه الطبقة تعتبر الخادمة التي تترك شعرها مكشوفا فتاة سيئة السلوك، أو تعتبر أن لديها استعدادًا للسلوك السيئ، فتسرع ربة البيت إلى تقريعها وتوبيخها حتى تعود لتغطيته (وكان الغطاء في ذلك الوقت يسمى منديلا وليس حجابا). والمدهش أن تغطية الشعر كان واجبا على الخادمة وليس على النساء اللاتي تقوم بخدمتهن. كان الأمر إذن أمرًا طبقيا بحتا، لا يمكن تفسيره تفسيرًا دينيًا بل لا بد من البحث عن تفسيره في علم الاجتماع.

على أي حال، لا بد أن أؤكد للجيل الذي لم يعاصر هذه الفترة، أن الدين بوجه عام كان يشغل حيزا صغيرًا جدًا من حياة جيلي من المصريين، بالمقارنة بما يشغله الآن. كان الكلام في الدين أقل بكثير، والانشغال بطلب الفتوى في أمور الدين قليلا جدًا، والجزء الذي يحتله النقاش حول أمور دينية في الصحف والمجلات والإذاعة أصغر بكثير مما يحتله الآن، ناهيك عما يحتله الدين في الكتب المقررة في المدارس. وقد كان هذا كله متفقا تمامًا مع موقف الناس من تغطية النساء للشعر أو عدم تغطيته، كما كان يتفق تماما مع عدم ظهور «الزبيبة» على جباه الرجال وندرة إطلاق اللحية.

ومع هذا فإنه لا شك عندي أيضًا، إذا كان من الممكن أن نجد مقياسا للفضيلة والرذيلة، ولمدى شيوع ارتكاب الفحشاء بين الرجال والنساء، في أن المجتمع المصري قبل مُنتصف السبعينيات كان من الممكن وصفه بأنه أكثر مراعاة لفضائل

الأخلاق، وأكثر احتشاما، وأقل ميلا لارتكاب الفحشاء منه الآن، كما يكفي للتدليل على ذلك مشاهدة السلوك العام في الطرقات، أو على ضفاف النيل، ناهيك عما يعرضه التلفزيون وأفلام السينما.. إلخ.

لا عجب في ظل كل هذا، أني نشأت وترعرعت وفي ذهني اعتقاد أكيد، بأن العلاقة بين الأخلاق والزي الذي يرتديه المرء علاقة واهية للغاية. نعم، كثيرًا ما يكون الدافع إلى ارتداء الحجاب دافعا دينيا وأخلاقيا، ولكني كنت دائما أعتقد كما يعتقد الكثيرون أن الفضيلة في المرأة لا تحتاج في وجودها إلى ارتداء الحجاب، وأن ارتداء الحجاب لا يحوّل المرأة غير الفاضلة إلى امرأة فاضلة.

عندما رأيت إذن ما حدث في مصر ابتداء من منتصف السبعينيات، لم أجد لديّ ميلا إلى تسميته بـ«الصحوة الدينية»، إذ لم يكن الدين غائبا فأعيد اكتشافه، بل وجدت ما حدث أقرب إلى أن يكون «إعادة تفسير للدين»، وأن التفسير الجديد الذي شاع وانتشر منذ هذا الوقت كان تفسيرا أكثر تشددًا بكثير، ولكنه ليس بالضرورة أكثر عمقا أو أشد نبلا. ظهر التشدد في أمور كثيرة، منها الإصرار على تحجب المرأة (وذهب البعض إلى أن الدين يتطلب تنقيبها)، كما ظهر أيضًا في زيادة استخدام الميكروفونات في إذاعة الأذان والشعائر الدينية في مختلف ساعات النهار والليل، كما زاد بشدة الحيّز الذي يشغله الدين في حياتنا اليومية والثقافية والإعلامية إلى درجة يعتبرها الكثيرون (وأنا منهم) أكبر من اللازم، على أساس أن الدين ضروري للحياة ولكنه ليس كل الحياة. ناهيك عن أن المتحدثين باسم الدين اختلط فيهم المتدينون بحق والمتظاهرون بالتدين سعيا وراء مصالح خاصة لا يقرّها الدين، وأن التطوع بالفتوى في أمور الدين زاد إلى درجة سمحت لكل نوع من الناس بأن يدلي بدلوه، فاختلط الحق بالباطل اختلاطا مفزعا.

من الممكن وصف هذا كله بـ«المدّ الديني» بدلا من الصحوة الدينية، إذ إن وصف «المدّ الديني» يسمح بالاعتقاد بأن ما حدث للدين في مصر منذ منتصف السبعينيات فيه أشياء إيجابية وأشياء سلبية، أشياء مرغوبة وغير مرغوبة، ويسمح بالاختلاف في الرأي في تقييم هذه الظاهرة أو تلك من ظواهر التدين.

كان من الظواهر التي شعرت بالنفور الشديد منها ارتداء النقاب بدلا من الحجاب، إذ رأيت فيه خطوة أخرى خطيرة نحو الانسحاب من الحياة برمتها، مع الإصرار مع ذلك على ألا يظل هذا الانسحاب قرارا فرديا يتخذ في عزلة عن الناس، بل على أن يكون هذا الانسحاب علنيا وسافرا، وكأن المرأة المنقبة تعلن بأعلى صوت إدانتها للناس جميعا الذين لا يفسرون الدين تفسيرها. كما شعرت بنفور شديد من تحجيب الأطفال والفتيات الصغيرات، إذ رأيت في هذا ليس فقط حرمانا لصغار السن من بعض المتع الطبيعية في الحياة، بل إقحاما لأفكار غير طبيعية، في مثل هذه السن، على أذهان الأطفال، إذ يصبح موضوع الجنس شاغلا من شواغلهم بينما كانوا من قبل أكثر براءة. وهو نفور يشبه نفوري الشديد مما بدأ يشيع في الغرب من الإصرار على تدريس موضوع الجنس على الأطفال الصغار في المدارس، بزعم أنه يحميهم من خطر الاعتداء الجنسي عليهم، من الأقارب وغيرهم.

بل إن زيادة انتشار ارتداء الحجاب على النحو الذي شهدناه مع مرور الوقت منذ منتصف السبعينيات، جعلني أشعر بالإشفاق والتعاطف مع طائفة لا زالت كبيرة من النساء الفضليات اللاتي لا يرتدين الحجاب، إما لنشأتهن في ظروف مثل الظروف التي نشأت أنا فيها، أو لانتمائهن لدين غير الإسلام. وتصورت، مع شعور بالحزن، ما لا بد أن تشعر به هؤلاء النساء الفضليات من غربة وسط عدد كبير من النساء المحجبات، قد يكنّ صديقات لهن ولا يحملن لغير المحجبات إلا الحب والاحترام، ولكن يقف وراءهن جمهور كبير من الرجال والنساء الذين يوحون بتصرفاتهم، أو يقولون صراحة، أن التحجب شرط من شروط الفضيلة والتدين الصحيح. ما أشد إذن الشعور بالغربة الذي لا بد أن تشعر به هذه الطائفة الواسعة من النساء، وما أشد التوتر الاجتماعي الذي لا بد أن يثيره هذا الإصرار على إعلان التدين على الملأ، وحمل الدين فوق الرؤوس مقرونا بالصياح والتشنج، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى نسيان ما يفرّقنا والتأكيد على همومنا المشتركة.

قال البعض إن وراء هذا المد الديني، اقتباس عادات خليجية، انتقلت إلى مصر بسبب الهجرة، وأنا لا أميل بالمرة إلى هذا التفسير. فالعادات وأنماط السلوك لا تنتقل بهذه السهولة، وهي لا تنتقل على أي حال إلا إذا كان في البلد المستقبل لها تربة مؤهلة

لاعتناقها وانتشارها. كذلك فإن حلول تفسير للدين محل تفسير آخر، كالذي حدث في هذا الانتشار للتفسير المتشدد للإسلام، ليس ظاهرة فكرية بل ظاهرة اجتماعية. إنها لا تحدث بسبب اقتناع بشيء لم يكن المرء مقتنعا به من قبل، أو بسبب اكتشاف للمعنى الحقيقي لبعض الآيات القرآنية لم يكن معروفا من قبل، بل يحدث هذا الحلول والانتشار لتفسير محل آخر، بسبب تغير طرأ على مشاعر الناس وطموحاتهم وآمالهم يعود بدوره إلى ما طرأ من تغير على ظروفهم الاجتماعية. وقد حدث بالفعل هذا التغير في مصر، وبشكل درامي، ابتداء من منتصف السبعينيات، بسبب الانفتاح والهجرة وتغير السياسات الاقتصادية وارتفاع معدل الحراك الاجتماعي.. إلخ. كل هذا أحدث هذا التحول الكبير في حياتنا الاجتماعية مما أدى إلى تحول كبير أيضًا في التفسير السائد للدين، ومن بين ما حدث، هذا التغير الكبير في موقف النساء والرجال من حجاب المرأة.

لم يكن في الأمر إذن «صحوة دينية»، ولكني أيضًا لا أرى فيه «ردّة اجتماعية أو فكرية». إن غطاء الرأس الذي ترتديه الآن الغالبية العظمى من نساء مصر ليس هو غطاء الرأس القديم، الذي كانت ترتديه النساء القرويات في مصر ولا زالت ترتديه، كما أنه ليس هو «منديل الرأس» الذي كانت ترتديه نساء الطبقات الدنيا في الحضر حتى الستينيات من القرن الماضي، ولا هو غطاء الرأس والرقبة الذي كانت ترتديه نساء الطبقة الوسطى المصرية قبل الثلاثينيات. إن لكل نوع من هذه الأنواع المختلفة من الحجاب تفسيره الاجتماعي وأصله الطبقي، والحجاب المنتشر اليوم في المدن المصرية له أيضًا تفسيره الاجتماعي، فهو إذن يعبّر عن ظروف اجتماعية في فترة معينة من التاريخ المصري، مثله في ذلك التطور الذي حدث في العشر سنوات الأخيرة في ملبس المرأة المصرية، حيث ترتدي أعداد متزايدة من الفتيات المصريات غطاء للرأس ولكنها تسمح لنفسها بارتداء بنطلون قد يكون ضيقا أو واسعا، وقميص أو بلوفر طويل يبرز مفاتن المرأة بدلا من أن يحجبها. وقد تُرى أعداد متزايدة من الفتيات المصريات على كورنيش النيل وهي ترتدي هذا النوع من الملابس، وقد أمسكت الفتاة بيد شاب لا يوحي منظرهما معًا بأن الشاب زوجها أو خطيبها. لقد

حدث إذن تطور جديد آخر أدى إلى أن أصبح الحجاب يؤدي دورًا آخر غير دوره الذي كان يؤديه في العشرين سنة السابقة.

يترتب على ذلك أن ارتداء الحجاب لا يمكن أن يعتبر «ردّة» بهذه البساطة، أو أنه يمثل تراجعا في مركز المرأة، بل إن انتشاره في البداية كثيرًا ما كان يعكس خطوة جديدة في طريق تحرر المرأة، إذ يرجع انتشار الحجاب إلى حد كبير إلى اضطرار المرأة المصرية للخروج للعمل أو الدراسة أو لتحمل أعباء كان الزوج يتحملها من قبل، واضطرت المرأة للاختلاط بالرجال الغرباء في الشوارع والجامعات ووسائل المواصلات بدرجة أكبر بكثير من ذي قبل، فكان الخروج مع الحجاب ينطوي على خطوة في طريق التحرر بالمقارنة بالبقاء داخل البيت، بحجاب أو بدونه.



كانت هذه هي أفكاري ومشاعري تجاه ظاهرة انتشار الحجاب في مصر عندما وقعت الأزمة التي أثارها تعليق لوزير الثقافة في نوفمبر ٢٠٠٦ عن ارتداء الحجاب، عبّر فيه عن نفوره من الحجاب واعتباره دليلا على التخلف والرجعية، فتلقفت الصحافة هذا التعليق وأشبعت الوزير هجوما ونقدا، كما تلقفه أعضاء مجلس الشعب فأشبعوه تعنيفًا حتى طالب البعض باستقالته، وطالب آخرون بمحاكمته.

قرأت كلام الوزير ثم توضيحاته فيما بعد لمقاصده الحقيقية، فوجدت الكثير مما قاله يتفق مع رأيي ومشاعري، ولكني وجدت فيه أيضًا الكثير مما لا أتفق معه ولا أستسيغه. رأيت أني أتفق معه في رفض اعتبار ارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه مؤشرا على وجود الفضيلة أو غيابها، وفي اعتباره أشياء أخرى، كالذي يدور في الذهن والقلب ونوع التعامل بين الناس، أهم في الدلالة على الفضيلة أو الرذيلة من ارتداء الحجاب أو عدمه. رأيت أن الوزير يقول الحقيقة أيضًا عندما قال إن أمهاتنا وإخواننا لم يكنّ يصررن على ارتداء الحجاب رغم أنهن كن نساء فضليات. كان محقا أيضًا في قوله ما معناه أننا نفرط في اللجوء إلى طلب الفتوى من كل من يستحق ومن لا يستحق أن يقوم بهذه المهمة، وأن الدين لا يمكن اختصاره في نوع الزي، ورأيت رأيه يتفق مع رأيي في رفضه لتحجيب الأطفال في سن مبكرة.

ولكن الوزير أخطأ في رأيي في قوله ما معناه أن ارتداء الحجاب دليل على التخلف، وفي قولـه إن ارتداءه يمثل ردّة أو رجعية. إن المحجبات في مصر لسن متخلفات، لا اجتماعيا ولا ذهنيا، كما أن ارتداءهن للحجاب ليس رجوعا إلى سلوك عفا عليه الدهر، بل هو تعبير عن ظروف اجتماعية جديدة لم تكن دائما موجودة، وهي أيضًا إلى زوال.

ليس في تحجب المرأة، في رأيي، تخلف من أي نوع، وإنما التخلف الحقيقي كان فيما ظهر في مناقشات مجلس الشعب من تشنج وإصرار الكثيرين من أعضائه على تحويل القضية مرة أخرى إلى قضية إيمان وكفر، فعبّروا بدورهم عن تلك الدرجة العالية من التوتر الذي بلغه المناخ الاجتماعي في مصر في أوائل القرن الواحد والعشرين، بسبب ما أصاب مصر من تدهور اقتصادي وسياسي.

-٣-

في أسبوع واحد من شهر مايو ٢٠٠٦، سمعنا عن فتويين مدهشتين في موضوعين أعجب وأغرب. والفتويان صادرتان من شخصين يحتلان مركزين رفيعين، أحدهما رئيس قسم الحديث بجامعة الأزهر، والآخر مفتي الجمهورية.

أما رئيس قسم الحديث فكان الموضوع الذي تكلم فيه هو إرضاع الكبار، أي قيام امرأة لديها قدرة على الإرضاع، بتسليم ثديها لرجل، لا لطفل رضيع، وضرب مثلا لذلك بقيام امرأة عاملة بإرضاع زميل لها في العمل في غرفة مغلقة. أما الثاني، مفتي الجمهورية، فكان قد سئل عن جواز التمسح بقبر رجل صالح، كالحسين بن علي، طلبا للبركة، فقال المفتي إن هذا جائز بدليل قيام الصحابة بشرب بول النبي للتبرك أيضًا.

سمعنا الفتويين فأصيب الجميع بدهشة لا مثيل لها، وضحك البعض من فرط غرابتهما، ورفض آخرون أن يصدقوا أن يكون هذا الكلام قد قيل بالفعل. فلما أتيح للبعض فرصة التعليق قال أحدهم (وهو الشيخ يوسف القرضاوي أثناء حضوره

مؤتمرًا بالكويت): إن مثل هذه الفتاوى التي صدرت مؤخرًا في مصر إنما تصدر ممن أسماهم «علماء السلطة» أو «مشايخ عملاء الشرطة»، قاصدا فيما يظهر أن أصحاب هذه الفتاوى يعملون في خدمة السلطة ويصدرون فتاويهم وفقا لما يريد الممسكون بالسلطة سماعه. وقد أغضب تصريح الشيخ القرضاوي مفتي الجمهورية المصرية، صاحب الفتوى الثانية، وكان حاضرًا في نفس المؤتمر فقال إنه إنما كان يجتهد برأيه، ثم اقتطف (وفقا لما نشرته الصحف) القول المأثور بأن من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد، أي أنه فسر هذا القول بأنه لا غضاضة في إدلاء المرء برأيه، أيا كان هذا الرأي، أي حتى ولو كان من النوع المدهش الذي ذكرته حالا. علّق آخرون (ومنهم وزير الثقافة المصري) على مثل هذه الفتوى فأشاروا إلى الشبه بينها وبين فتاوى بعض رجال الدين المسيحي في أوربا في العصور الوسطى، من حيث بُعدها عن العقلانية، وعن أي مشكلة حقيقية من المشاكل التي يعاني منها الناس.

الاتهامان في رأيي صحيحان تمامًا، فهؤلاء الشيوخ كثيرًا ما يصدرون فتاوى الغرض منها خدمة السلطان من أمثال ما قاله شيخ الأزهر عن الممتنعين عن الذهاب إلى الاستفتاء والتي أشرت إليها في بداية هذا الفصل.

ولا شك أيضًا أن هاتين الفتويين الأخيرتين لا بد أن يصدما أي شخص عاقل، سواء بالموضوع الذي تتناوله كل منهما أو بالرأي الذي تضمنته الفتوى. ومع هذا فقد شعرت بأن هناك شيئا آخر (وربما هو الأهم) غير تملق السلطة، وغير اللاعقلانية، يكمن وراء كثير من الفتاوى الحديثة التي تصدر من كبار رجال الدين في مصر، وهو المناخ النفسي السائد في مصر الآن، وأنه هو الذي سمح بصدور مثل هذه الفتاوى من رجلين في منصبين رفيعي المستوى، والذي جعل ردود الفعل (أو على الأقل من جانب المسئولين عن حماية الدين الإسلامي وصيانته من العبث) بهذه الدرجة من الضعف.

نعم، لقد قام شيخ الأزهر بفصل صاحب الفتوى الأولى، ولكني لم أسمع أو أقرأ أي تأنيب أو توبيخ من رجل مسئول لصاحب الفتوى الثانية، ولم أسمع أو أقرأ أي

تعليق أو تصريح من شيخ الأزهر يعبر فيه عن رأيه في الموضوعين اللذين دارت حولهما الفتويان، وعن رأيه في صدورهما أصلا، وفيما تدل عليه هذه الفتاوى من تدهور، وعما ينوي عمله لوضع حد لتكرار صدور أمثالها في المستقبل. لم أسمع أيضًا عن رد فعل من أي من المسئولين، قريب أو بعيد عن المؤسسة الدينية في مصر كوزير الأوقاف مثلا أو رئيس الوزراء، مع أن الأمر في رأيي من الخطورة بحيث يستدعي مثل هذا التدخل. ولا سمعنا عن الدعوة إلى ندوات أو مؤتمرات لمناقشة الأمر. والذين كتبوا في الموضوع في الصحف والمجلات كلهم (في حدود علمي) من غير رجال الدين المسئولين عن حمايته وصيانته، بل ممن يسمون بـ«العلمانيين» الذين يكتبون عادة في أمور أخرى غير أمور الدين.

بدا لي الأمر على درجة عالية من الخطورة لعدة أسباب، منها ما يتعلق بأثره على الحالة الثقافية بوجه عام، وبشغل الناس عن مشاكلهم الحقيقية بأمور لا يمكن أن يتصور أن تكون لها منفعة في الحاضر أو المستقبل. ولكن منها أيضًا ما يتعلق بالإساءة إلى الدين الإسلامي نفسه. لقد غضبنا غضبا شديدًا عندما سمعنا عن الرسوم الدانمركية التي تسيء إلى نبي الإسلام إذ أظهرته في صورة الإرهابي الذي يحمل قنبلة، ولكن الفتويين الأخريين تسيآن إلى سمعة الإسلام ونبيّه أكثر مما تسيء إليهما الرسوم الدانماركية. فهذه الرسوم في نهاية الأمر صادرة عن شخص غير مسلم تبين أن له أهدافا مبيّتة للإساءة إلى الإسلام، كما تبين أن له علاقات قوية مع أفراد وهيئات خارجية تستفيد من هذه الإساءة. ومن ثم فإن توضيح هذه الأهداف وهذه العلاقات قد يكفي للقضاء على الأثر السيئ الذي تلحقه هذه الرسوم بصورة الإسلام في أذهان الناس. ولكن ما العمل عندما تأتي الإساءة إلى صورة الإسلام من رئيس قسم الحديث في جامعة الأزهر ومن مفتي الجمهورية؟ وما العمل عندما يسكت شيخ الأزهر على فتوى الثاني ولا يوضح لنا بالضبط ما أغضبه في فتوى الأول، أو ما الذي ينوي عمله لمنع تكرار مثل هذه الفتوى الأولى أو الثانية؟ وما العمل عندما نجد سكوتا مطبقا من جانب كتّاب كبار من المتخصصين في الشئون الإسلامية، لهم في كل مسألة رأي وفي كل ندوة حديث، ولكنهم لم يهبّوا غاضبين لهذه الإساءة الأخيرة للإسلام؟

ولكن لنعد إلى التساؤل عن المناخ الاجتماعي أو النفسي الذي يمكن أن يكون

مسئولا عن صدور أمثال هذه الفتاوى. إننا لم نسمع مثلا أن الشيخ حسن البنا في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، تكلم عن مثل هذه الأمور أو عبّر عن مثل هذه الآراء، بل ولا حتى سمعنا الشيخ متولي الشعراوي، (بعد الشيخ البنا بنحو نصف قرن)، يثير مسائل بعيدة إلى هذا الحد عن مشكلات الواقع. لا بد أنه قد حدث شيء في العشرين سنة الماضية، التالية لفترة ازدهار الشيخ الشعراوي، أحدث تغيرًا في المناخ العام في مصر، تغيرا سمح بدوره بوجود هذه الظاهرة التي نتكلم عنها.

هل يمكن أن يكون السبب هو ما طرأ من تغير على نوع الأشخاص الذين يحتلون أعلى مناصب المؤسسة الدينية في مصر؟ إذ يلاحظ أن هؤلاء لم يصبحوا فقط أكثر استعدادا لمسايرة الحكّام، وللرضوخ لرغبات قوى خارجية فيما يتعلق بإدارة التعليم الديني في مصر وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ولكنهم أظهروا أيضًا تعاليا ملحوظا على الناس، وغلظة واضحة في معاملة منتقديهم إلى حد استخدامهم في الرد على هؤلاء المنتقدين ألفاظا يأنف كثير من الناس العاديين من استخدامها.

فما سر هذه الجرأة التي بدت فجأة على كبار رجال المؤسسة الدينية، في مواقفهم السياسية ومعاملتهم لمعارضيهم على السواء؟ هل رأوا تجرؤ رجال الحكم في مصر، الذي تجاوز الحد في العشر أو العشرين سنة الأخيرة، واستهانتهم بالرأي العام وطريقتهم في معاملة معارضيهم، فلم يجدوا بأسا من أن يفعلوا نفس الشيء؟ أم أن الأهم من هذا ما طرأ على الرأي العام المصري نفسه من تغير وما أصبحت عليه أحوال الناس بحيث لم يعد يؤثر فيهم ضرب السياط ولا فتاوى من هذا النوع؟ لتوضيح هذا التغير الذي أزعم بحدوثه في الرأي العام المصري، فلنسأل عما إذا كان من المتصور مثلا أن يخرج أي شخص (سواء كان رئيس قسم الحديث بالأزهر أو لم يكن) فيكلم الناس عن جواز إرضاع المرأة لزميلها في العمل، أو أن يخرج آخر (سواء كان مفتي الجمهورية أو غيره) ليقول على الملأ إن من الصحابة من كان يشرب بول النبي؟ هل كان من المتصور حدوث هذا في حياة عباس العقاد مثلا، صاحب عبقرية محمد وعبقرية الصديق وعبقرية عمر؟ وهل كان يمكن لمن كانوا يقرأون مثل هذه الكتب أن يسكتوا على مثل هذه الفتاوى؟ أم أن الناس قد هانت عليهم أنفسهم بسبب ما يلاقونه في حياتهم اليومية من ظلم وعذاب، فأصبحوا يقولون لأنفسهم إن كل شيء،

فيما يظهر، قد أصبح جائزا وممكنا، وإن من الممكن أن نتصور أن يحدث هذا الذي قال به أستاذ الحديث، في مكان العمل، وأن يطوف بأذهان الصحابة مثل هذا الخاطر الذي قال به المفتي، وأن يقبل الرسول منهم هذا العمل؟ المسألة الوحيدة التي يمكن أن يثور حولها الخلاف الآن، فيما يظهر، هي ما إذا كان لمن يفتي بمثل هذا الكلام أجر واحد أم أجران.

ـ٤ـ

في المعرض الدولي السنوي للكتاب الذي تقيمه الهيئة العامة للكتاب في مصر، لوحظ في السنوات الأخيرة أن نسبة كبيرة من الكتب المعروضة كتب دينية، وأن هذا النوع هو الذي تقبل عليه الغالبية العظمى من رواد المعرض، ويتمتع بأكبر قدر من الرواج، ومن ثم كان من مصلحة الناشرين، أيا كانت اتجاهاتهم الفكرية، أن يعرضوه في مكان بارز، ويلوّحوا به لجذب أنظار الزائرين.

انظر مثلا إلى أسماء المكتبات المنتشرة في المعرض. فالمكتبة هي إما مكتبة التقوى، أو النور، أو الاعتصام، أو اليقين أو الوفاء أو الفضيلة أو الإيمان.. إلخ، ومن ثم فإني عندما وجدت مكتبة تحمل اسم «مكتبة الثقافة الدينية» قلت لنفسي: «وهل في المعرض أي ثقافة أخرى؟».

بل وحتى المكتبات العريقة في علمانيتها اضطرت إلى وضع الكتب الدينية، أو المتصلة بشكل ما بالدين، في مدخل المكتبة أملا في استدراج المشترين إلى النظر في الداخل. والميكروفونات تذيع بصوت عال آيات المصحف المرتل أو تعلن عن الطبعات الجديدة من هذا التفسير أو ذاك، وقد سجل الآن على أسطوانات حديثة للاستخدام عن طريق الكمبيوتر.

لا يمكن أن يعتريك أي شك فيما يسود الغالبية العظمى من زوار المعرض من ولاء حقيقي للدين، واحترام تام لكل ما يتعلق به، وتمسك صارم بشعائره. يظهر هذا ليس فقط في انتشار الحجاب على هذا النحو بين النساء، وكثرة مطلقي اللحى بين الرجال،

ولكن أيضًا في الكتب التي يختارون تصفحها والنظر في محتوياتها وما يقررون في النهاية شراءه منها. ومع هذا فلا بد أن يلفت نظرك أيضًا ما طرأ من تحول على مظاهر هذا التدين في السنوات العشر الأخيرة، مما لا بد أن يعكس تطورات طرأت على أفكار ونفسية هذه الشريحة الاجتماعية التي تقوم بزيارة المعرض، وهي تطورات لا بد أن تعكس بدورها، في رأيي، تغيرات اقتصادية واجتماعية.

إذ فلتنظر مثلا إلى التغير الذي طرأ على الحجاب نفسه. نعم، ما زال الكثير من السيدات، خاصة من الأكبر سنا، يفضلن ذلك الحجاب الذي يغطي الشعر كله، ويحيط بالرأس بما يشبه الخيمة ثم ينزل إلى منتصف الجسم فيغطي تمامًا الكتفين والصدر، وهو بهذا شديد الشبه بما ترتديه الراهبات، ويكاد هذا الحجاب يتحد مع الثوب نفسه، وهو ثوب فضفاض لا يظهر أيضًا معه أي أثر لبداية أو نهاية هذا الجزء من الجسم أو ذاك. نعم ما زال هذا النوع من الزي موجودا وبكثرة، ولكن الذي يلفت النظر الزيادة الواضحة في نسبة المرتديات لنوع آخر من الحجاب، خاصة من الفتيات والسيدات الأصغر سنا. فالحجاب في حالتهن له ألوان مختلفة ومن أنواع مختلفة من الأقمشة، وهو يرتدي بحيث يكون ملاصقا للرأس ويحيط بالوجه إحاطة البرواز للصورة، وكأنه بدلا من أن يمنع العين من النظر يؤكد ملامح الوجه ويبرزها. وهو ينتهي فجأة تحت الذقن مباشرة، فلا يحجب أي شيء غير الشعر. فإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمنع من إعطاء بعض الاهتمام بمنظر الوجه نفسه باستخدام بعض وسائل التجميل وإضافة بعض الرتوش هنا وهناك؟ ولكن الأكثر لفتا للنظر، التغير المدهش الذي طرأ على الأجزاء الأخرى من الزي، وعلى الأخص ظهور البنطلون وشيوعه شيوعا كبيرًا بين الفتيات والسيدات من مختلف الأعمار إلا المتقدمات في السن.

لا يجب أبدًا أن نستهين بشيوع ارتداء النساء للبنطلون في مصر. فأنا ما زلت أذكر بوضوح، إذ لا يعود هذا إلى أكثر من عشرين عامًا، كيف كان ارتداء المصريات للبنطلون أمرًا نادرا جدًا، بل وكان يعتبره الكثيرون خروجا عن اللياقة والحشمة الواجبة. كان ارتداء الثوب الفضفاض هو المتوقع من المرأة، واقترن البنطلون في الذهن بالذكورة. بل لقد ظل هذا التمييز هو الشائع في الغرب حتى الستينيات، حتى

لقد استخدمت بعض الشعوب الأوربية في بعض تعبيراتها الدارجة ارتداء البنطلون كرمز لصاحب السلطة الحقيقية في الأسرة. كان هذا التحول في مصر في النظرة إلى البنطلون أمرًا مهما إذن، إذ اقترن بدرجة لا يستهان بها من زيادة تحرر المرأة، وزيادة اشتراكها في الحياة العامة وممارستها، أكثر فأكثر، لنفس الأعمال التي كانت من قبل مقصورة على الرجال.

هذا الانتشار للمرأة المصرية، وزيادة نسبة النساء بين رواد المعرض والمشتركين في مختلف الأنشطة الدائرة فيه، من بيع وشراء، ومساهمة في الندوات، والقيام بالكثير من الأعمال اليدوية، كالتنظيف وكنس الشوارع وتوزيع الإعلانات، مما كان مقصورا على الرجال منذ بضع سنوات، هو أيضًا من الأشياء اللافتة للنظر في معرض الكتاب في السنوات الأخيرة. وعندما يزيد العدد تقل الوحشة وتزيد درجة الشجاعة التي تشعر بها المرأة، ويعتريها شعور أقوى بالثقة بالنفس، وتصبح أكثر انطلاقا وحرية في التعبير عن نفسها، مما يظهر ليس فقط في الكلام والحركة بل وحتى في أسارير الوجه.

من الملاحظ أيضًا ما طرأ من تغير على بعض أنواع السلوك من جانب الشبان من الذكور مما قد يفسره إلى حد ما هذا التحرر الذي طرأ على الفتاة المصرية. هل هذا الحضور الأقوى والانتشار الأوسع من جانب الفتيات المصريات هو الذي يفسر هذا الاهتمام الأكبر الذي يبديه الشبان المصريون بمظهرهم وزيادة عنايتهم بطريقة قص وتصفيف الشعر ودرجة لمعانه؟ إن جرأة مجموعات الشباب المصري من الذكور على مفاتحة مجموعات الفتيات المصريات بالكلام، أو إلقاء عبارات المجاملة السريعة، ناهيك عن المغازلة الصريحة، ما زالت محدودة جدًا، على الأقل في هذه الشريحة الاجتماعية المنتشرة في معرض الكتاب، ولكن ليس من الصعب عليك أن تلاحظ من باب خفي إحساس مجموعات الشبان الذكور بوجود مجموعة أو أكثر من الفتيات على بعد أمتار قليلة منهم، أو أن تلاحظ كيف أن إحساسهم بوجود الفتيات عن قرب كان له أثر لا شك فيه، ليس فقط في حرصهم على أن يظهروا بالمظهر المناسب، ولكن أيضًا في نوع ما يصدر عنهم من كلام قد يصل إلى سمع الفتيات.

هل بمثل هذا يمكننا أيضًا أن نفسر ظهور نوع جديد من الدعاة الدينيين من نوع عمرو خالد مثلا؟ دعاة أكثر «عصرية» بأكثر من معنى، سواء في المظهر العام ونوع الملابس التي يرتدونها، أو في طريقة الحديث بل وحتى في الموضوعات التي يختارون التركيز عليها في الدعوة الدينية وطريقة شرحهم لها. لقد صادفت في جولتي بالمعرض مكتبة يقتصر البيع فيها على كتب وأشرطة عمرو خالد مما يكفي للتدليل على مدى شعبيته، وعلى غلاف كل كتاب صورة كبيرة للمؤلف رأيت فيها وسامة واضحة (أو على الأقل ما يمكن أن يعتبره كثيرون وسامة واضحة) وأناقة ملحوظة، مما شجعني على اتخاذ خطوة أخرى وهي أن أشتري بعض هذه الكتب (الصغيرة والزهيدة الثمن) وأن أقرأها لأعرف ما إذا كان في محتوى الكتب وطريقة تناول الموضوعات الدينية فيها ما يتفق مع صورة المؤلف وشعبيته، ومع ما لاحظته من زيادة التحرر لدى النساء المصريات اللاتي سمعت أن فيهن كثيرات يحملن إعجابا فائقا بطريقة عمرو خالد في الدعوة الدينية. فماذا وجدت؟

في كتاب بعنوان «محبة الله» وجدت المؤلف يقول:

«أذكر شابا صغيرا (١٨ سنة تقريبا) ذهب إلى أحد العلماء وقال له: «أنا على علاقة بفتاة كذا، ويحدث بيننا كذا وكذا، فهل إذا تركتها يرضى عني ربي؟»».

فقال له: «يا بني، إذا فعلت ذلك فلن يرضى عنك فقط، ولكنك سوف ترتفع مكانتك عنده جدًا» وقد أقسم لي وقال: «عندما ذهبت إلى منزلي فكلمتها في التليفون، وقلت لها: «لن أكلمك مرة أخرى، لأن الله أغلى عندي من أي شيء آخر» وقال لي: «لقد أنهيت المكالمة وأنا مسرور، وأحسست في صدري بشيء، وكأنه يقال لي: سنبدّلك حبًا بحب» (ص ١٥).

يلفت النظر أيضًا في هذا الكتاب كثرة استخدامه لكلمات الحب والشوق، في حديثه عن محبة المسلم لله، وهي كلمات لا بد أن كان معناها في أول عهد الناس بالإسلام مختلفا بعض الشيء عن معناها الآن، بعد شيوع استخدامها للتعبير عن مشاعر مختلفة تمامًا في الكتب والأفلام والأغاني، مما يجعل استخدامها الآن يوحي

بمعان عصرية أكثر جاذبية للجيل الجديد من الشبان والشابات، ولكنها قد تبعد عن المعاني التي يرمي إليها عادة الدعاة الدينيون.

من الواضح أن هذا الجيل من الشبان والشابات قد فعل كل ما يستطيع للتوفيق بين تقاليد الأسر التي نشأوا في ظلها ومتطلبات الحياة العصرية، فحققوا في ذلك درجات مختلفة من النجاح في الزي، إذ جمعت الفتيات بين الحجاب على الرأس (بعد تطويره وتجميله) وبين الملابس العصرية فيما عدا ذلك. وفي التعبير عن مشاعرهم الدينية حاولوا بقدر الإمكان الجمع، على طريقة عمرو خالد، بين الالتزام بشعائر الدين والاستمتاع بالحياة، بقدر ما تسمح لهم ظروفهم المادية. وهم يريدون أن يحققوا طموحاتهم في التقدم المادي، الذي لم يحقق مثله آباؤهم وأجدادهم، والذي تلح وسائل الإعلام الحديثة على ضرورته ومزاياه، مع الاحتفاظ بقدر الإمكان بولائهم لتقاليد آبائهم وأجدادهم.

صادفت أيضًا في سيري، مكتبة مدهشة لم أكن رأيتها ولا سمعت عنها من قبل اسمها «مكتبة جرير». دخلتها فإذا بكل ما تعرضه للبيع من كتب من منشورات هذه المكتبة نفسها، وكان أول ما لفت نظري في هذه الكتب المستوى الفاخر لطباعتها، وأناقة الغلاف وجودة الورق. ولكن كان الأهم من ذلك موضوعات هذه الكتب. فكلها تقريبا يدور حول «النجاح في الحياة» بالمعنى الدنيوي البحت للنجاح. رأيت من بين هذه الكتب مثلا، ترجمة لذلك الكتاب العتيد الذي سمعنا عنه لأول مرة في أواخر الأربعينيات، عندما بدأت الثقافة الأمريكية، بل وكل شيء أمريكي، بغزو حياتنا، وهو كتاب «كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس؟» لمؤلفه الأمريكي ديل كارنيجي، والذي قيل لنا وقتها إنه نجح نجاحا هائلا في العالم بأسره، وبيعت منه ملايين النسخ بمختلف اللغات. كان بعضنا يتندر على الكتاب وقتها ويثير السخرية منه لما يحتويه من تشجيع على النفاق والكذب لمجرد كسب ما يسمى بـ«الأصدقاء»، ومن فهم ضيق جدًا لمعنى النجاح يقصره على النجاح المادي البحت مما يتطلب نوعا معينا من «التأثير في الناس». ها قد وصل الكتاب إذن، بعد أن كانت قراءته مقصورة على حفنة صغيرة من المثقفين المصريين القادرين على اكتشاف خدعته، إلى أيدي الجماهير الغفيرة من المصريين، المتعطشين لهذا النوع بالذات من النجاح، والذين

خضعوا لعدة سنوات لتأثير التلفزيون والمسلسلات الأمريكية، أو المتأثرة بها، مما يؤهلهم لفهم رسالة هذا الكتاب وأمثاله بسهولة.

أمثال هذا الكتاب تملأ رفوف مكتبة جرير بأسرها، وها هي أمثلة لعناوينها التي حرصت على تدوينها، إذ إنها تلخص فلسفة كاملة للحياة:

«كيف تتخلص من القلق وتبدأ الحياة». «إذا كان النجاح لعبة فهذه هي قوانينها».

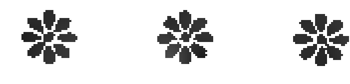
«كيف تتمتع بالثقة والقوة في التعامل مع الناس». «اكتشف القائد الذي بداخلك». «التغلب على القلق» (بالتعاون مع الجمعية الأمريكية لأمراض القلق والخجل).

«توقف عن الشكوى وابدأ النجاح». «العادات السبع للإقدام على التغيير بشجاعة». «اهتم بإنجاز ما تريد قبل الغذاء» (تأليف.. المدرب الأول في أمريكا على فن البيع).. إلخ. وكلها كتب مترجمة عن مؤلفين أمريكيين، وإن كانت الصفحة الأولى تبدأ بعبارة «باسم الله الرحمن الرحيم».

إلى جانب مكتبة جرير مباشرة مكتبة أخرى تبيع أسطوانات الليزر الحديثة المعدة للاستخدام عن طريق الكمبيوتر وتحتوي على مختلف أنواع الدروس للشبان الطامحين إلى اكتساب مهارات جديدة تساعد على زيادة الدخل، ولفت نظري فيما تعرضه هذه المكتبة علبة كبيرة جذابة الألوان، رسمت عليها صورة فتاة محجبة وكتب إلى جانبها «نوران تتعلم اللغات»، فهي إذن تحتوي على هذا النوع من أسطوانات الكمبيوتر، والأمل هو أن تلفت نظر هذا النوع من الشباب بالضبط، من هذه الشريحة الاجتماعية بالذات، التي تميل إلى إطلاق اسم مثل «نوران» على بناتها.

هذه المحاولة للتوفيق بين العصري والتقليدي، الوافد والموروث، تجد مظاهر لها في كل مكان في معرض الكتاب. فحتى المكتبات المتخصصة في الكتب الدينية تجد فيها إلى جانب الكتب التي تشرح الشروط الواجب توافرها في أداء الشعائر الدينية، رفوفا كاملة مخصصة للأجزاء المختلفة من كتاب «سلاح التلميذ» المعد لمساعدة التلاميذ على اجتياز الامتحان في مختلف المواد، وموائد طويلة عليها عدد

لا يحصى من روايات الجيب المترجمة، صغيرة الحجم وزهيدة السعر، والتي تحمل عناوين مثل «رجل المستحيل»، أو «عودة الشر» أو «سر الشحنة المزيّفة».. إلخ.



من الواضح جدًا لأي زائر لمعرض الكتاب في مصر في السنوات الأخيرة أن الجيل الجديد من هذه الشريحة الاجتماعية التي تملأ شوارع المعرض ومكتباته يتنازعه ميلان قويان، أحدهما إلى كتب الدين والتراث، والآخر إلى الكمبيوتر واللغات الأجنبية. وقد اكتشف التجار هذه الحقيقة قبلنا جميعا فحاولوا بقدر الإمكان الإفادة منها في زيادة أرباحهم، وها هم يملأون صالات المعرض بخليط مما يمكن أن يشبع هذا الميل أو ذاك. ومهما ركز أحد هؤلاء التجار على إشباع أحد هذين الميلين، ربما بسبب ميوله الشخصية أو تاريخه، فإنه لا يستطيع مقاومة إضافة بعض الكتب أو السلع التي تشبع الميل الآخر أيضًا. تجد هذا مثلا في الصالة الكبيرة المخصصة للكمبيوتر وكل ما يتعلق به، حيث يفاجئك لدى دخولك من الباب من يوزع عليك منشورات تشرح لك طريقة الحصول على لوازم الكمبيوتر بالتقسيط، أو تقدم لك عروضا ميسرة للحصول على «أقوى القواميس الإلكترونية»، بالنقد والتقسيط على اثنتي عشرة دفعة شهرية. ولكن هناك أيضًا منشورات للدعاية لأسطوانات سجلت عليها أحاديث دينية من مختلف الأنواع. يجري كل ذلك بينما تنبعث من جهاز للكمبيوتر، وضع في مدخل الصالة مباشرة، موسيقى عالية للغاية، فإذا التفتّ إلى الشاشة رأيت صورا لراقصات خليعات، تتتابع الواحدة منهم بعد الأخرى، على سبيل المزيد من الدعم لتسويق كلا النوعين من المنتجات، الموروثة والوافدة. على بُعد خطوات قليلة من هذا الكمبيوتر شاهدت فتاة محجبة تقوم بتوزيع منشورات تحتوي على قواعد التقسيط، وهي تكاد تموت خجلا من اضطرارها للوقوف في هذا المكان وسط كل هؤلاء الشبان المزدحمين حول الكمبيوتر الذي تتتابع هذه المناظر على شاشته.

[١٠]

الاغتراب

(١)

كلنا جرّب الشعور بالغربة (أو الاغتراب)، وعانى منه فترة قصيرة أو طويلة، إذ يجد المرء نفسه في بلد غريب لا يعرف فيه أحدًا (أو على الأقل لا يعرف فيه أحدا معرفة حميمة)، ووسط أناس لا يعرفون لغته (وقد لا يعرف هو أيضًا لغتهم)، ولهم عادات جديدة عليه ولا يفهم مغزاها بالضبط.

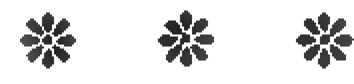
كلنا يعرف كم هو ممضّ هذا الشعور بالغربة، الذي قد يكون مؤلمًا لدرجة يصعب احتمالها. ولكن ماذا عما يمكن أن يشعر به المرء من غربة (أو اغتراب) وهو قابع في وطنه لم يغادره، ووسط أهله وعشيرته؟

ما أصل هذا الشعور بالاغتراب الذي قد يعتري المرء دون أن يغيّر مكانه؟ لا بد أن يكون أصله أن المكان نفسه قد تغيّر، وأن الوطن لم يعد هو نفس الوطن، والناس من حوله قد طرأت تغيرات مهمة على سلوكهم وعاداتهم لم يعد معها يشعر بالألفة القديمة، وأصبح يشعر بأنه لا يفهمهم وبأنهم هم أيضًا لا يفهمونه.

لقد اعتراني منذ فترة ليست بالقصيرة شعور كهذا الشعور بالاغتراب، وأنا باق في مصر لا أتركها. وخامرني أيضًا شك قوي بأن كثيرًا من أصدقائي ومعارفي، ومن ثم كثيرين أيضًا غيرهم من المصريين، لا بد يعانون من نفس الشعور. كان لا بد إذن أن أتساءل عما يمكن أن يكون قد حدث خلال السنوات الأخيرة، وكان من شأنه خلق

شعور قوي بالاغتراب لدى عدد كبير جدًا من المصريين، وليس فقط من المثقفين، وإن وجد غير المثقفين صعوبة أكبر في التعبير عما يدور في نفوسهم بالضبط.

لم أجد من الصعب تحديد كثير من التغيرات المهمة التي طرأت على حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية، والتي وصفت بعضها فيما تقدم، ويمكن أن تكون مسئولة عن هذا الشعور بالاغتراب، ولكني سرعان ما تبينت أن الأمر أقدم مما كنت أظن. فالشعور بالاغتراب ليس وليد بضع سنوات، بل قد يرجع إلى بداية عهد الرئيس حسني مبارك منذ ٢٩ عامًا. ثم تساءلت: وهل يمكن أن نعفي عقد السبعينيات، التي حكم فيها الرئيس السادات، من هذه التهمة؟ بل قلت لنفسي إننا إذا أردنا الإنصاف التام، يجب أن نعود إلى بداية عهد الثورة في ١٩٥٢، فهنا لا بد أن نعثر على بداية الشعور بالاغتراب، وإن كان الاغتراب طوال الثمانية والخمسين عامًا التي انقضت على قيام الثورة، قد اختلف سببه وتفاوتت حدّته، واختلفت أيضًا الشرائح الاجتماعية الأكثر معاناة منه، بين مرحلة وأخرى منذ ذلك الوقت.



لم يكن غريبا أن يبدأ هذا الشعور بالاغتراب بقيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فالحياة السياسية والاجتماعية ظلت فترة طويلة قبل الثورة لا يطرأ عليها مثل هذا التغير العنيف. ظلت الوجوه التي تتداول إدارة الحياة السياسية في مصر هي هي بلا تغير يذكر طوال الثلاثين عامًا السابقة على الثورة. فإذا مات الملك حل محله ابنه، وإذا مات رئيس أكبر حزب شعبي (الوفد)، حل محلّه أقرب أتباعه إليه. وظل الاقتصاد يدار لمصلحة الدولة الأجنبية التي تحتل البلاد، فإذا رحل جنودها عن القاهرة لتقليل الاحتكاك بالشعب، ربضوا على طول قناة السويس. كما ظل المجتمع يجلس على قمته ملاّك الأراضي الكبار، وفي أسفله ملايين المستأجرين الصغار للأرض الزراعية والعمال الزراعيين الأجراء، وبينهما طبقة متوسطة صغيرة كانت عاداتها وقيمها عند قيام الثورة في منتصف القرن لا تختلف كثيرا عما كانت عليه في بدايته.

نعم لقد استقبلت ثورة يوليو بالترحيب الشديد من الغالبية الساحقة من الشعب المصري، الذي كان يتشوق إلى من يخلّصهم من ملك فاسد، واحتلال أجنبي، ونظام

إقطاعي مستغل، وحياة سياسية عقيمة، وركود اقتصادي طويل. وسرعان ما أثبت رجال الثورة أن هذا هو بالضبط ما ينوون فعله، بل وأظهروا ما يدل على أنهم قادرون على ذلك. ولا بد أن الغالبية العظمى من الفلاحين والعمال ومن المتبطلين وأشباه المتبطلين عن العمل، قد شعروا وكأن الوطن قد عاد إليهم بعد أن كان مسلوبا منهم، وكانوا كالغرباء فيه. ولكننا لا بد أن نلاحظ أنه في غمرة كل هذا الحماس للثورة بدأ شعور قوي بالاغتراب يعتري بعض شرائح المصريين بمجرد قيام ثورة يوليو. قد لا يبدو لنا مهما، لا الآن ولا وقت قيام الثورة، ما لا بد أن اعترى أفراد الأسرة المالكة من أمراء وأميرات وحاشية الملك ووثيقي الصلة بهم من رجال القصر وكبار الضباط، من مشاعر الذل والخوف وما تعرضوا له من امتهان داخل الوطن ومن تشرد خارجه. قد يبدو هذا أمرا قليل الأهمية بالنظر إلى حتمية حدوثه في بلد يريد أن يبدأ صفحة جديدة من حياته، ولكن كانت هناك أيضًا مشاعر الاغتراب لدى شريحة من المصريين أقوى وطنية من أفراد الأسرة المالكة وحاشيتهم. وأقصد بها شريحة المسيّسين من المصريين الذين كانوا قد تجاوزوا الأربعين من العمر عند قيام الثورة، وتعلقت قلوبهم بزعامة رجال من نوع سعد زغلول ومصطفى النحاس، بل وربما اشتعل حماسهم في صباهم لثورة ١٩١٩، ولا يزالون يذكرون بشغف أغاني سيد درويش وأم كلثوم وعبد الوهاب القديمة، وشهدوا مسرحيات يوسف وهبي ونجيب الريحاني التي تسخر من التناقضات الطبقية الصارخة، ولكن دون أن تدعو إلى الثورة عليها.

فوجئت هذه الشريحة من المجتمع المصري، الذي قد تكون صغيرة الحجم حقا ولكنها كانت تضم نسبة لا يستهان بها من المثقفين في مطلع الخمسينيات، بمجموعة من الضباط صغيري السن، يتسلمون مقاليد الحكم من رجال أكبر سنا منهم بكثير، وأطول خبرة وأوسع ثقافة (من نوع مصطفى النحاس وإبراهيم عبد الهادي ومكرم عبيد وعلي ماهر وحسين سري ولطفي السيد وإسماعيل صدقي.. إلخ). نعم، لا شك أن معظم هؤلاء كانوا على استعداد لمهادنة الإنجليز أكثر من اللازم، وأكثر استعدادا لخدمة مصالح كبار الملاك الزراعيين منهم للعمل على الارتقاء بعامة المصريين، ولكن معظمهم أيضًا لم يكن ليشك أحد في وطنيتهم، وكثيرون منهم اشتركوا وكافحوا

مع زعماء ثورة ١٩١٩، وكلهم كانوا على دراية بتاريخ مصر ومشاكلها بدرجة أكبر من دراية هؤلاء الضباط.

كان هذا وحده كفيلا بإثارة شكوك هذه الشريحة من المثقفين المصريين وتخفيف حماسهم للثورة. ثم تأكدت هذه الشكوك يومًا بعد يوم، وخَفَت الحماس أكثر فأكثر، عندما شاهدوا كيف تعامل هؤلاء الضباط مع زعماء الفترة السابقة، بل ومع التاريخ المصري بأسره. أخذ هؤلاء الضباط، مع مرور الوقت، يعاملون ما حدث في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليس على أنه بداية مرحلة جديدة من مراحل التاريخ المصري بل على أنه انقطاع شبه تام عما سبق، وبداية لتاريخ جديد. بل وبذلت محاولات متعمدة لمحو ذاكرة المصريين بما كان قبل هذا التاريخ. أخفيت عن عمد صور الزعماء السابقين على الثورة، ولم يعد يأتي ذكر لهم في الصحف، كما منعت أي أخبار أو صور تتعلق بالأسرة المالكة، ومنعت بتاتا أي أغانٍ تقترن في أذهان الناس بمناسبة من المناسبات وثيقة الصلة بذلك العهد (الذي سمي باستمرار بالعهد البائد)، بل ومنعت حتى أغان وطنية قديمة إذا لم يعتبرها النظام الجديد «ثورية» بدرجة كافية.

كان ما حدث في ٢٣ يولية يسمى في البداية مجرد «حركة» وأحيانا «حركة مباركة»، ثم خطر ببال الضباط أن يسمى هذا الذي حدث «ثورة»، وترسخ هذا الاسم إلى الأبد، وقبله معظم المصريين على أساس أن ما قد يكون قد بدأ كمجرد «حركة» قد تحول إلى «ثورة» بسبب عمق وأهمية ما اتخذته هذه الحركة من إجراءات وما أجرته في المجتمع من تغييرات. ولكني لا أشك في أن هذه الشريحة التي أتكلم عنها من المثقفين المصريين، الذين كانوا في ١٩٥١ أكبر سنا من أن يخفى عليهم الفارق بين ثورة عامة اجتاحت مختلف الفئات والطوائف والطبقات في مصر في ١٩١٩، وبين حركة قام بها عدد محدود من الضباط في يوم وليلة، ونقلت إليهم مقاليد الحكم في فترة لا تزيد على أربعة أيام.

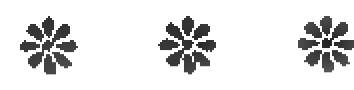
لا بد أن هذه الشريحة من المثقفين المصريين قد ساءهم أيضًا أن تسمع أغاني جديدة تمجد هؤلاء الضباط، وتذكر بعضهم بالاسم مقترنا بأوصاف لا تختلف عن الأوصاف التي كانت تطلق على الملك المخلوع، وأن ترى اشتداد ساعد قوى

الاستبداد، وانهزام تلك القلة من الضباط الذين نادوا بالديمقراطية، فزاد شعورهم بالمرارة إزاء اختفاء الزعماء القدامى الذين كانوا يسمحون على الأقل بدرجة لا يستهان بها من حرية التعبير عن الرأي. لا بد أيضًا أن كان مما زاد شعور هؤلاء المثقفين بالاغتراب ما رأوه من طريقة معاملة الضباط الجدد للمثقفين المصريين بوجه عام. كان منطق هؤلاء الضباط من البداية، الذي لم يحاولوا إخفاءه بل وبدوا فخورين به، أنهم ضد «التفلسف» وأن المهم هو «العمل» لا «الكلام». كانوا يسخرون من رجال العهد البائد لأنهم كانوا يجيدون الكلام ولكنهم لا يصنعون شيئًا، بينما هم (أي الضباط الجدد) قادرون على تحويل الأفكار والآمال إلى قوانين بين يوم وليلة، فيغيرون بها واقع الشعب المصري ويحسنون أحواله. هكذا قضي بقانون بسيط على ما كان يقسم المجتمع المصري إلى طبقات، بإلغاء الألقاب من باشوية وباكوية، وأصبح كل مصري يخاطب بـ«السيد فلان»، دون اعتبار لأصله أو وظيفته أو أملاكه. لقد استعانت الثورة من البداية ببعض أساتذة الجامعات، فعهدت إليهم بالوزارة، ولكن ما كان أسرع استغنائهم عن أساتذة عيّنوا على سبيل الخطأ كوزراء، ثم ظهر أنهم «يتفلسفون» أكثر من اللازم، بطيئو الحركة، وكثيرو التساؤلات. لقد بقي بالطبع بعض أساتذة الجامعات يتعاونون مع الضباط حتى أصبحوا مع مرور الوقت جزءًا لا يتجزأ من النظام، ولكنهم كانوا من نوع معين ليس بالضرورة الأكثر تمتعا باحترام زملائهم الجامعيين. وكان هذا بدوره مما قوى الشعور بالاغتراب لدى الجامعيين الأقل استعدادًا لمداهنة الحكام، والأقل لهفة على الحصول على منصب كبير.

هكذا فتح النظام الجديد موضوع التمييز بين «أهل الثقة وأهل الخبرة»، إذ قال المتكلمون باسم النظام إن الثورة تحتاج إلى «أهل الثقة» أكثر مما تحتاج إلى «أهل الخبرة»، أو بعبارة أخرى إذا كان الخبير أو العالم أو المثقف «غير متعاون»، فالأفضل منه الأقل خبرة والأقل علما وثقافة ما دام «على استعداد للتعاون». كان هذا تعبيرا آخر عن تفضيل التغيير السريع، حتى ولو لم يعتمد على مبررات كافية، وكان هذا بالضرورة مصدرا من مصادر الشعور بالاغتراب لدى المثقفين الذين لا يرون داعيا للتعجل في أمور تتعلق بجوانب هامة من حياة المجتمع، كالتعليم أو السياسة الاقتصادية أو تتعلق بالثقافة نفسها.

كم كان قويا، بلا شك، الشعور بالاغتراب لدى رجال مثل طه حسين وتوفيق الحكيم وحسين فوزي، بل وحتى لدى بعض الأدباء الأصغر سنا كنجيب محفوظ، عندما رأوا النظام الجديد يعين ضابطا أديبا هو يوسف السباعي كمسئول عن المجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية، فوجد هؤلاء أنفسهم، وقد طلب منهم أن يضعوا أسس السياسة الثقافية في مصر، مرءوسين لرجل أصغر سنا منهم بكثير، وأقل منهم مكانة كأديب، ولكنه أكثر تفهما لأغراض النظام وأسرع في اتخاذ القرارات.

لم يكن هؤلاء المثقفون الذين أصابهم «الاغتراب» أقل حماسا بالضرورة لما كان يتخذه النظام الجديد من إجراءات لإصلاح الاقتصاد وتنمية الصناعة أو إخراج الإنجليز. فالشعور بالاغتراب قد يوجد وقد يكون قويا للغاية حتى مع وجود التعاطف مع أهداف النظام. فالمشكلة هنا ليست في أن هؤلاء المثقفين كانوا يعتبرون النظام «غير وطني» ولكن أنه لم يكن في حاجة إليهم، وأنه جعل من الواضح جدًا لهم أنه ليس في حاجة إليهم. لقد سمعت أحد كبار المثقفين اليساريين في مصر يقول في أوائل الستينيات: «المشكلة مع عبد الناصر أنه لا يسمح لنا بأن نموت من أجله». ولكن الأمر كان أسوأ من ذلك مع بقية المثقفين اليساريين الذين وضع كثيرون منهم في السجن لمدة خمس سنوات (٥٩ ـ ١٩٦٤) في نفس الوقت الذي كانت تصدر فيه القوانين الاشتراكية الشهيرة، ومن ثم عانى هؤلاء المثقفون ليس فقط اغترابا نفسيا بل واغترابا ماديا كذلك. وقد انتهى الاغتراب المادي بإخراجهم من السجن في ١٩٦٤، دون أن يضعف شعورهم بالاغتراب النفسي.

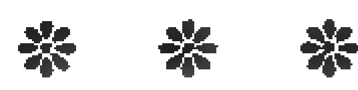


عندما أعلن النظام اكتشافه المفاجئ في منتصف الخمسينيات بأن هوية مصر الحقيقية هي «الهوية العربية»، لم أجد ولا وجد الشباب المصري المهتم بالسياسة والذي كان في مثل سني، أي غضاضة في هذا. فلم لا؟ نحن مصريون بالطبع ولكننا أيضًا عرب. هذا الاكتشاف لانتماء مصر العربي بدا لنا وقتها ليس فقط شيئا معقولا جدًا (إذ كانت الحجج التي تدعمه مقنعة تمامًا) ولكنه بدا لنا أيضًا شيئا جذابا للغاية. إذ من الممكن عن طريقه أن تتضاعف قوة مصر، بإضافة قوة العرب الآخرين،

وتتضاعف فرصها للتنمية، بإضافة ثروة العرب من المواد الأولية وأسواقهم، كما تنمو بها قوة مصر في المساومة مع الدول الطامعة فيها. لم يكن من الصعب إذن على جيلي أن يعيد تعريف «القومية» بحيث تصبح أوسع من الوطنية المصرية، وأن يشتعل حماسنا إذا سمعنا أغاني «للوطن الأكبر»، وأن نهتف للوحدة العربية من المحيط إلى الخليج. بهذه الروح قبلنا بالفرح والترحيب الإعلان في أوائل ١٩٥٨ عن اتحاد مصر وسوريا، وتكوين ما سمي بالجمهورية العربية المتحدة، فأصبحت مصر مجرد «القطر الجنوبي» من هذه الجمهورية، وأضيفت نجمتان إلى العلم الجديد الذي كانت الثورة قد أحلته محل العلم الأخضر ذي الهلال والنجوم الثلاثة، والذي كنا نقف لتحيته ونحن أطفال. قبلنا الوحدة مع سوريا، وقبلنا تغيير اسم الوطن وشكل العلم عن طيب خاطر، ولكني أشك جدًا في أن هذا كان هو نفس شعور الجيل الأكبر منا سنا من المثقفين: جيل نجيب محفوظ وفتحي رضوان، ناهيك عن جيل طه حسين وتوفيق الحكيم وعباس العقاد.

لم يكن أي رجل من هؤلاء ليعترض على القول بأن مصر عربية، ولا على القول بمزايا الوحدة العربية من كافة النواحي، ولكني أزعم أن هذا الإعلان المفاجئ عن اكتشاف هوية مصر العربية قد أصاب هذه الشريحة الأكبر سنا من المثقفين المصريين بشعور قريب من الشعور بالاغتراب، خاصة وهم يرون التغير الذي طرأ على اسم الوطن نفسه.

هل مشاعر من هذا النوع هي التي أدت بنجيب محفوظ إلى اتخاذ منحى مختلف تمامًا في الكتابة ابتداء من أوائل الستينيات، حيث شرع يكتب قصصا رمزية لا يمكن فهم مغزاها فيما يتعلق بما يجري من أحداث إلا بالتخمين؟ على أي حال لقد أفصح توفيق الحكيم عن رأيه في نظام الخمسينيات والستينيات بالكتاب الذي نشره في أوائل السبعينيات بعنوان «عودة الوعي»، ونشر رأيه في عروبة مصر بصراحة بعد ذلك ببضع سنوات.



بوقوع هزيمة ١٩٦٧ عمّ الاغتراب الجميع، فلم يعد مقصورا على شريحة من

المثقفين بل شمل الشعب المصري كله: المثقفين وغير المثقفين، الأجيال الكبيرة والشابة، الرجال والنساء، المسيّسين وغير المسيّسين. لماذا بالضبط؟

لقد صحا المصريون كلهم فجأة على سؤال يلحّ على أذهانهم ولا يستطيعون التخلص منه: هل كان كل ما حدث منذ ١٩٥٢ مجرد خدعة؟ هل كان «بناء جيش قوي» كذبة؟ هل كان الصاروخان المسميان «القاهر» و«الظافر»، واللذان عرضا على الناس في آخر عرض عسكري، مجرد نكتة سخيفة؟ هل كان كل الكلام عن تحرير فلسطين لمجرد التضليل؟ وما فائدة كل ذلك الكلام عن القومية العربية والوحدة العربية، إذا كان هذا هو حجمنا الحقيقي، سواء مع بقية العرب أو بغيرهم؟

أما إعلان جمال عبد الناصر في التلفزيون أنه يتحمل مسئولية الهزيمة ومن ثم يتنحى عن الحكم، ويترك مكانه لزكريا محيي الدين، فقد أصابنا بالحزن بالطبع، ولكن لمجرد أنه يتضمن الإقرار بالهزيمة، أما خروج الجماهير لمطالبته بالبقاء وعدم التنحي، فلم يصدق معظم الناس (وأنا منهم) أنه ليس من صنع الحكومة نفسها.

كان من المحتم بعد هذا أن يتكرر على أسماعنا، بشكل ممل وثقيل الوطأة على النفس، شعارات جديدة من نوع «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» أو أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، فزادت هذه الشعارات من شعورنا بالاغتراب، وزادته أيضًا تسمية ما حدث بـ«النكسة». ولم ننخدع بمحاكمة المسئولين عن الطيران، ولا اعتبرنا أن «عبد الحكيم عامر» الذي انتحر في سجنه (والذي ترددت بين الناس شائعة أنه انتُحر بضم التاء) هو المسئول الحقيقي عما حدث، ولا علقنا آمالا كبيرة على ما سمي بـ«حرب الاستنزاف». نعم، لقد شيعت جنازة جمال عبد الناصر برهبة واحترام غير معهودين في التاريخ المصري، وخرجت أعداد غفيرة لتوديعه، بتلقائية وإجلال حقيقي لم يحظ به إلا رجال معدودون في التاريخ المصري، من نوع سعد زغلول، قبل عبد الناصر، ومصطفى النحاس وأم كلثوم اللذين توفيا بعده. ولكن الشعب المصري في خروجه لتوديع عبد الناصر كان يودّع في الأساس فترة حافلة بالآمال التي لم تتحقق، ويذرف الدموع على ما حدث لوطن أصبح يشعر بأنه غريب فيه.

-٢-

لم يشعر الشعب المصري بأي تعاطف إزاء حلول الرئيس الجديد أنور السادات في ١٩٧٠، محل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، إذ لم يكن الناس يعتبرون أنور السادات رجلا مهمًا طوال الأعوام الثمانية عشر التي انقضت على قيام ثورة يوليو، ولعله كان يعتبر بين الضباط الاثنى عشر الذين قاموا بالثورة، أقلهم شأنا وأخفهم وزنا، ربما باستثناء واحد هو حسين الشافعي، الذي لم يعهد إليه عبد الناصر في حياته بمهمة ذات شأن، بينما كان يعهد لأنور السادات بمهام تتطلب قدرة على الخطابة أكثر مما تتطلب حنكة سياسية أو شجاعة شخصية. كان هناك بالطبع اللغز الذي لم نعرف حله حتى الآن، وهو اختيار عبد الناصر للسادات نائبا للرئيس قبيل وفاته بشهور قليلة. ولكن مجرد إجماع المصريين على اعتبار هذا الاختيار «لغزا»، يفصح عن رأي الناس الحقيقي في أنور السادات وقت اعتلائه الحكم.

لم يكن من المنتظر إذن أن يزول الشعور بالاغتراب (أو حتى أن تخف حدته) خلال السنوات الأولى من حكم السادات على الأقل. وقد عبر الناس عن هذا الشعور بعدة طرق، مرة بمظاهرات ١٩٧٢، مطالبين بالحرب لاسترداد سيناء، ومرة بتوقيع عدد من كبار الكُتاب والصحفيين لعريضة قدمت إلى السادات في نفس السنة يطالبونه فيها أيضا بالحرب، وفي أثناء ذلك كان الشاعر أحمد فؤاد نجم هو والشيخ الضرير إمام يتنقلان من بيت إلى بيت بدعوات من محبيهم الكثيرين لغناء بعض الأشعار التي تمس شغاف القلب والملحنة تلحينا بسيطا للغاية ولكنه بالغ التأثير، وتدور كلها حول محنة المصريين بسبب الهزيمة المهينة، وتسخر ممن زعموا أنهم يقومون بحماية مصر وهم في الحقيقة عاجزون عن ذلك، ومن الزعم بأن المعركة لا زالت مستمرة، فتتهكم بـ«الست معمع معركة».

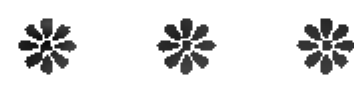
كان المفروض أن ينهي الهجوم المصري على القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، وعبور القوات المصرية إلى شرق القناة، حالة الاغتراب بين الشعب والنظام، ولكن ملاحظاتي لمشاعر الناس ومشاعري أنا الشخصية، تخبرني بأن هذا الوفاق بين الشعب والنظام لم يستمر إلا أياما قليلة،

على الرغم من أن نظام السادات استمر حتى مقتله في ٦ أكتوبر ١٩٨١، يتكلم عن الانتصار العظيم، ويصف السادات بأنه بطل الحرب والسلام، ويطلق على بعض المدن والمنشآت العامة اسم العبور أو ٦ أكتوبر. كان تفسير هذا الفشل الذريع من جانب نظام السادات في القضاء على اغتراب المصريين هو في الأساس التناقض الواضح بين الإنجاز العسكري الذي تم في أكتوبر ١٩٨١، والاستسلام السياسي الذي حدث بعده مباشرة، واستمر طوال السنين الباقية من حكم السادات. نعم كان من الممكن قبول القول بأن سيناء قد عادت (أو على وشك أن تعود) إلى المصريين، ولو بصورة ناقصة السيادة، ولكن هل كان كل ما نحتاجه لحل مشكلتنا مع إسرائيل هو أن تأخذ إسرائيل منا شيئا إضافيا ـ كان بيدنا من قبل ـ ثم تعيده ناقصا إلينا، فنصبح على استعداد لنسيان كل ما سبّب هذه العداوة أصلا منذ أخذت إسرائيل نصف فلسطين في ١٩٤٧، ثم نصفها الآخر في ١٩٦٧؟ استمر كلام السادات أو المتكلمين بلسانه عن السلام المرتقب، وعن ضرورة التخلص من «الحاجز النفسي» الذي يمنعنا من الصلح مع إسرائيل، ووصفه حرب أكتوبر بأنها آخر الحروب، وتكرر إشارته إلى «الصديق الأمريكي»، ووصفه هنري كيسنجر بـ«الصديق العزيز»، واستقباله في مصر لرئيس الوزراء الإسرائيلي أو الإرهابي العتيد مناحم بيجين، وكأنه أيضًا صديق قديم، استمرت هذه الأعمال والتصريحات توسّع حجم الفجوة بين السادات وقلوب المصريين، حتى فوجئ المصريون يوما بزيارته للقدس في ١٩٧٧، ورؤيته على شاشة التلفزيون وهو يضع باقة زهور على قبر الجندي الإسرائيلي المجهول، ثم بتوقيعه اتفاقية السلام في واشنطن في ١٩٧٩ على الرغم من تحذيرات مستشاريه، واستقالة وزير بعد آخر من وزرائه الذين رفضوا أن يشتركوا في هذا العمل.

لقد بدا السادات للغالبية العظمى من الشعب المصري مصمما على أن يسير في الطريق الذي خطه الأمريكيون مهما كان مضادا لمشاعر المصريين، فلم يبق حوله مؤيدا، بالإضافة إلى عدد قليل من المشتغلين بالسياسة المستعدين لخدمة أي نظام، إلا عدد قليل أيضًا من كبار رجال الأعمال المستفيدين إفادة مباشرة من توطيد العلاقة بالولايات المتحدة، والذين يتوقعون تحقيق ثروات أكبر إذا دخلوا في علاقات اقتصادية مع إسرائيل. فلما استبد الخوف بالسادات إلى حد أن وضع آلافا

من السياسيين والصحفيين والكتاب في السجن في سبتمبر ١٩٨١، تقدم من يغتاله وهو واقف في استعراض عسكري في الشهر التالي مباشرة.

ولكن شعور المصريين بالاغتراب في ظل حكم السادات لم يكن سببه فقط علاقته الجديدة مع إسرائيل، إذ بالإضافة إلى التغير الذي طرأ على موقف النظام من الإسرائيليين، طرأت تغيرات أخرى مهمة، وسريعة، لم يعرفها الناس قط طوال العقدين السابقين، بل ولا في سنوات ما قبل الثورة، وأضافت مصادر جديدة للشعور بالاغتراب.



لقد فتح أنور السادات أبوابا كثيرة كانت مغلقة في أيام عبد الناصر، فدخل تيار التغريب إلى البيت المصري من أكثر من ناحية. وكثيرا ما حدث هذا بفجاجة لم تستسغها أذواق شرائح واسعة من المصريين: من المثقفين اليساريين ومن المتدينين، ومن النساء، ومن أصحاب الدخول المنخفضة أو الثابتة. كل هؤلاء شعروا باغتراب في عهد السادات يفوق ما كانوا يعانون منه في عهد عبد الناصر. من المدهش مثلا كيف أبدى كثير من المثقفين اليساريين (أو معظمهم) استعدادهم للصفح عما تعرضوا له أيام عبد الناصر من اعتقال وفقد وظائفهم وحرمانهم من التعبير عن عقيدتهم السياسية، ولكنهم لم يصفحوا عن اتجاهات السادات الجديدة في الانفتاح الاقتصادي ومحاباة رأس المال الأجنبي، والتراجع عن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فضلا عن مصادقة الولايات المتحدة وإسرائيل. أما المتدينون فقد ساءهم تساهل نظام السادات مع الخارجين عن التقاليد (رغم تظاهره هو باحترامها)، كما ظهر فيما حدث من تحول في برامج التلفزيون المصري، وفتح الأبواب أمام أثرياء السياح العرب لممارسة نزواتهم في أماكن اللهو بشارع الهرم. وأما أصحاب الدخول الدنيا والثابتة، ممن لم يستطيعوا تحقيق أي فائدة من التضخم الجامح الذي دخل إلى مصر في منتصف السبعينيات، ولا من الهجرة إلى دولة من دول البترول، فقد ترحموا على عهد عبد الناصر الذي تمتعوا فيه باستقرار أكبر (بل وبتحسن) في مستوى المعيشة وبأمل أكبر في المستقبل.

كانت شخصية السادات تلائم تمامًا هذا الاتجاه المفاجئ نحو «تغريب مصر». كان منذ نعومة أظفاره شخصا مفتونا بالسلع الاستهلاكية الغربية وبالسينما الأمريكية، وبكل ما يبدعه الغرب من تكنولوجيا حديثة. تشهد على ذلك عبارات كثيرة بدرت منه عن غير قصد في كتابه عن حياته، وعن طموحاته الشخصية في مطلع شبابه، وعن الهوايات التي كان يمارسها، وما كان يرتديه من ملابس، وطريقة معاملته للأجانب، كما تشهد عليه أقوال من شهدوا تصرفاته كلما زار دولة أوربية أو الولايات المتحدة قبل توليه الرئاسة بزمن طويل. صحيح أن هذه الميول الشخصية لم تكن بأهمية العوامل الخارجية التي اكتسحت مصر في السبعينيات، حيث حل النفوذ الأمريكي محل سياسة تحاول تحقيق التوازن بين المعسكرين الغربي والشرقي، وحيث اكتسحت موجة التضخم والانفتاح مصر كما اكتسحت الجزء الأكبر من العالم، ولكن هذه الميول الشخصية للسادات ساهمت بلا شك في اكتساب الحياة السياسية والاجتماعية في مصر سمات غير مألوفة للمصريين وغير مستساغة للغالبية العظمى منهم.

خذ مثلا ظاهرة «سيدة مصر الأولى»، التي اقتبست مباشرة من الولايات المتحدة، والتي لم تعرف مصر مثلها من قبل، لا في العقدين الأولين التاليين للثورة ولا حتى في العهد الملكي. كان الملك فاروق نفسه، مثلما كان أبوه، يراعي عدم ظهور صور وأخبار نساء العائلة المالكة إلا في مناسبات نادرة، وكان المصريون، إذا رأوا هذه الصور، وشاهدوا فيما ترتديه العائلة المالكة من ملابس، وما تتزين به من مجوهرات، ما يدل على نمط الحياة الغربي الذي يعيشونه، لا يجدون الأمر غريبا على أساس أنه على أي حال طريقة حياة الملوك. ولكن أن تظهر زوجة رئيس للجمهورية ويتكرر ظهورها في صور مماثلة، وهي تستقبل كبار السياسيين الغربيين، أو وهي ترأس الجمعيات والمؤتمرات، وتصدر التصريحات والتوجيهات، والمصريون يعرفون نشأتها الاجتماعية المتواضعة (وكذلك نشأته هو)، وحدود ثقافتها وتعليمها، فقد بدا هذا لهم ليس فقط خارجا عن المألوف، بل ويتعارض مع العادات الراسخة للعائلة المصرية. كانت زوجة الرئيس عبد الناصر أقرب بكثير، في أذهان المصريين، إلى الصورة المتوقعة والمعقولة، لزوجة سياسي مصر، خاصة في عهد ثورة قامت باسم

الشعب كله وليس طبقة من طبقاته، وبدا كل هذا مدهشا في نظام يدعو إلى المحافظة على «أخلاق القرية». أما ظهور السيدة جيهان السادات في التلفزيون في أثناء مناقشة رسالة قدمتها للحصول على الماجستير، وناقشها فيها ثلاثة من كبار الأساتذة، وفي حضور رئيس الجمهورية، فقد بدا شيئًا أقرب إلى العمل المسرحي، تم الاتفاق من قبل على دور كل مشترك فيه، بغرض إضفاء ميزة إضافية إلى زوجة رئيس الجمهورية لم تكن في حاجة إليها.

ولكن اشتداد حركة الاقتباس من الغرب في عهد السادات، وإن كان قد ساهم في تقوية الشعور بالاغتراب الناتج عن دخول أنماط غير مألوفة من الاستهلاك والعلاقات الاجتماعية، ساهم في تقوية هذا الشعور بالاغتراب عن طريق آخر مختلف تمامًا، وغير متوقع. فالإمعان في التغريب كما ظهر في بعض أنواع السلوك التي تمارسها أسرة رئيس الجمهورية نفسه، وفي شيوع أنماط استهلاكية جديدة على المصريين بسبب الانفتاح، وفيما أصبح يذيعه التلفزيون من برامج وإعلانات لم تكن مألوفة في الستينيات، ولّد حركات احتجاجية في صفوف شرائح اجتماعية هالها هذا الخروج المفاجئ عن التقاليد، أو حاولت الاندماج في نمط الحياة الجديدة فلم تتمكن من ذلك بسبب انخفاض دخلها وعجزها عن الانضمام إلى المستفيدين من تيار الهجرة إلى دول البترول. عبرت هذه الحركات الاحتجاجية عن نفسها بخطاب ديني يقوم على تفسير معيّن للدين يختلف عن تفسير الدين الذي ساد قبل السبعينيات، عندما كانت الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى أقل توترا وأقل تعرضا للاستفزاز وأكثر استقرارا ورضا بحالها. ومن بين عناصر هذا التفسير الجديد للدين، الذي انتشر بسرعة في عهد السادات، ميل عدد متزايد من النساء إلى ارتداء الحجاب، أي تغطية شعر الرأس تغطية تامة ومراعاة الحشمة الكاملة في تغطية بقية الجسم. بدأت ظاهرة التحجب بطيئة وفردية، ثم تسارعت خطواتها وانتشرت حتى أصبح من الصعب على المرأة التي تخرج إلى العمل والفتاة الذاهبة إلى الجامعة ألا تلتزم بها ولو لمجرد تجنب القيل والقال. كما ساعد على انتشارها انتشار ظاهرة هجرة الرجال وحدهم إلى دول الخليج وترك نسائهم وأولادهم في مصر لعدة سنوات، مما اضطر عددا كبيرا من الزوجات إلى القيام بمسئوليات كان الأزواج هم الذين يقومون بها من قبل. وفي

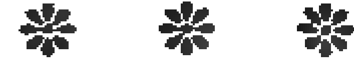
مجتمع أصبح «منقسما» لهذه الدرجة، وبدأت تشيع فيه عادات مقتبسة من الغرب في السلوك والعلاقات الاجتماعية، وتشجع فيه برامج التلفزيون على انتشار هذه العادات الجديدة، شعرت أعداد كبيرة من النساء بحاجتهن، وقد اضطررن إلى ترك منازلهن والاختلاط بالرجال بدرجة أكبر بكثير مما اعتدن عليه، إلى ارتداء الحجاب وهذا الزي الجديد الأكثر احتشاما مما كان سائدا في عصر سابق.

خلق هذا الانتشار للحجاب، ولهذا الزي الجديد للنساء، مصدرا جديدا للشعور بالاغتراب، لا يجب التهوين من شأنه لمجرد أن الذين شعروا به وجدوا من الصعب الإفصاح عنه. وأقصد بهؤلاء طائفتين من الناس: الطائفة الأولى تتكون من النساء اللاتي نشأن في بيئة أقل محافظة، وأطول عهدا بحياة المدن، وتربّين في أسر اعتاد نساؤها على درجة أكبر من الحرية ومن الاختلاط بالرجال. هؤلاء لم يخطر ببالهن قط، ولا ببال أسرهن، أن تغطية الشعر شرط لا غنى عنه لاعتبار المرأة امرأة فاضلة، أو أن عدم تغطية هذا الجزء أو ذاك من الذراع أو الساق، أو أن مصافحة المرأة للرجل في مناسبة اجتماعية عادية، من مظاهر سوء سلوك المرأة. هؤلاء النساء، وهن كثيرات، لا بد أن اعتراهن شعور قوي بالاغتراب والحيرة إذ يرون أنفسهن وسط نساء ينظرن إليهن شذرا ولا يخفين امتعاضهن.

وأما الطائفة الأخرى فهي الأقباط الذين ليس من الصعب تصور ما شعروا به من الاغتراب في هذا المناخ الجديد الذي انتشر فيه فجأة هذا النوع من الخطاب الديني، وأصبح يلاحقهم بالميكروفونات، وعلى شاشات التلفزيون، ويؤكده انتشار الحجاب الذي لا تستطيع المرأة القبطية ارتداءه، مهما أرادت الاحتشام، دون أن تشعر بأنها تتنكر لدينها وأهلها.

لقد أصاب بالطبع هذا النوع الجديد من تفسير الدين، حفيظة شريحة كبيرة من المثقفين المصريين الذين رأوا فيه خروجا صارخا عما عهدوه حتى نهاية الستينيات من تفسير للدين أكثر تسامحا وأقل تمسكا بالشكليات. وإذ شاهدوا زحف هذا التفسير الجديد للدين على وسائل الإعلام، وارتفاع نبرته في سلوك الناس وعلاقاتهم بعضهم ببعض، في الشوارع والمصالح الحكومية وفي ميكروفونات المساجد، شعروا أيضًا

باغتراب متزايد القوة عما يحدث في مجتمعهم، إذ إنهم وجدوا أنهم إذا لم يقبلوا مسايرة ما يحدث من حولهم فسوف تتكرر، أكثر فأكثر، معاملتهم كغرباء ويستحيل عليهم أن يعبروا عن حقيقة مشاعرهم.



في وسط كل هذه المصادر المختلفة للشعور بالاغتراب فضل بعض المثقفين المصريين أن يغتربوا جسديا، أي أن يتركوا وطنهم ويعيشوا في بلد آخر، على الاستمرار في العيش في بلدهم الذي أصبح غريبا عنهم. ذهب بعض المثقفين اليساريين للإقامة في بغداد أو في دولة أو أخرى من دول الخليج، أو في باريس أو لندن، حيث لقي بعضهم ترحيبا من نظام صدام حسين في العراق، أو ترحيبا من المثقفين اليساريين في فرنسا، أو من أصحاب الصحف العربية التي تصدر في لندن. وفضل صحفي مصري كبير أن يرأس مجلة شهرية كويتية على رئاسة تحرير أكبر جريدة يومية في مصر. وفضل آخرون وظائف مريحة في بعض البلاد العربية في المشرق أو المغرب، لا يستخدمون فيها إلا جزءًا صغيرًا من طاقتهم، ولا يعبرون فيها على أي نحو عن أنفسهم، ولكنها تمنحهم على الأقل راحة البال وتخلّصهم من التوتر المستمر الذي كانوا يشعرون به في مصر. بل وفضل بعض الملحنين الكبار أن يشتغلوا بالتجارة، على الاستمرار في التأليف الموسيقي. ولم يجد مثقفون آخرون بأسا من إنفاق ما بقي من عمرهم في تربية العجول في قريتهم.

-٣-

كان مجرد اختفاء رئيس الجمهورية من الساحة السياسية في ٦ أكتوبر ١٩٨١، كافيا لإيجاد شعور لدى كثيرين بالتفاؤل، بما يمكن أن تصبح عليه الأحوال، وبأن هذا الاختفاء الجبري للرئيس قد يحفز رجال العهد الجديد إلى اتخاذ سياسات مضادة لما كان يتخذه الرئيس الراحل وأدى إلى كل هذا الاغتراب بينه وبين شعبه.

وبالفعل حدث ما يؤكد هذا التنازل في الشهور التالية مباشرة لمقتل الرئيس

السادات. إذ لم تمض أسابيع قليلة بعد مقتله حتى أفرج الرئيس حسني مبارك عن المعتقلين السياسيين واستقبل كبارهم في قصره، وأظهر لهم كل مظاهر التقدير والاحترام. ثم لم تمض شهور قليلة حتى سمح الرئيس مبارك بإعادة إصدار صحف المعارضة التي كان قد أغلقها السادات وبدا، من دعوته إلى انعقاد مؤتمر اقتصادي كبير يضم مختلف التيارات السياسية، أنه يعتزم البدء في إصلاح أحوال الاقتصاد بعد تفاقم الديون الخارجية وتضاعف معدل التضخم في عهد السادات. كما صدرت أوامر مشددة بعدم ظهور صور زوجة الرئيس إلا بموافقة رئاسة الجمهورية وانتهت بالفعل، لعدة شهور، ظاهرة «سيدة مصر الأولى».

وإذ عبّر الرئيس أيضًا عن اعتزامه عدم القيام بأي زيارة لإسرائيل، وعما يمكن أن يفهم منه أنه أكثر تحفظا في علاقاته من الولايات المتحدة من الرئيس السابق، فقد استبشر المثقفون المصريون، بل ومختلف طوائف الشعب المصري، بأن من الممكن أن يحدث تصالح بينهم وبين النظام الحاكم، وأن شعورهم بالاغتراب لن يستمر طويلا.

ولكن الحقيقة أن كل هذا التفاؤل قد بدأ في التضاؤل بعد أقل من عام من اعتلاء الرئيس الجديد الحكم حتى زال تمامًا قبل حلول التسعينيات. فمنذ الهجوم الإسرائيلي على لبنان في ١٩٨٢ وسكوت مصر عليه وكأن الأمر لا يعنيها، ظهر للعيان أن موقف الرئيس الجديد من إسرائيل سوف يسير في نفس الطريق الذي شقه السادات منذ أول اتفاقية عقدها السادات مع إسرائيل لفض الاشتباك في ١٩٧٤ وحتى اتفاقية السلام في ١٩٧٩. كما ظهر نفس الشيء فيما يتعلق بعلاقة مصر مع الولايات المتحدة، عندما أبدى الرئيس مبارك تخاذلا تاما إزاء الطلبات الأمريكية من مصر بمناسبة هجومها على العراق في ١٩٩٠، وظهر أيضًا أن مصر ستلتزم حدود الطاعة الكاملة لتوجيهات صندوق النقد الدولي في رسم سياستها الاقتصادية بعد أن وقّعت مصر اتفاقية ١٩٩١ مع الصندوق، وهي التي فرضت على مصر اتباع سياسة ضغط الإنفاق العام وتقليص حجم القطاع العام.

ترتب على هذا التخاذل أمام إسرائيل والولايات المتحدة عودة الشعور القديم

بالاغتراب الذي خلقته سياسة السادات الخارجية، كما ترتب على تنفيذ توجيهات صندوق النقد الدولي من تراجع الدولة تدريجيا عن التزاماتها الاجتماعية لتعيين الخريجين، وزيادة حدة البطالة، وتخفيض الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة للسلع والخدمات الضرورية، ظهور سبب قوي جديد للسخط.

لم يحل عام ١٩٩٠ إذن إلا وقد اتضح للمصريين أن عهد حسني مبارك لا يفضل عهد السادات في أي شيء مهم، لا في التصدي لتعنت إسرائيل وعدوانيتها ومعاملتها للفلسطينيين، ولا في استقلال الإرادة المصرية في مواجهة المطالب الأمريكية المتعلقة بإسرائيل، ولا في علاقة مصر بالفلسطينيين وبالدول العربية الأخرى، ولا في السياسة الاقتصادية. ثم سرعان ما تبين أن الأمور لم تتحسن بالمقارنة بعهد السادات، فيما يتعلق بالديمقراطية وإطلاق الحريات. إذ ما لبثت أن عادت السلطة إلى تقييد حرية الصحف بإغلاق حرية بعضها وعقد صفقات مع بعضها الآخر، واختيار رؤساء لتحرير الصحف الحكومية ومسئولين عن الإعلام أكثر استعْدادا لتنفيذ توجيهات السلطة، في الوقت الذي استمر فيه التدخل الصارخ في انتخابات مجلس الشعب وفيما يطرح على الناس من استفتاءات، بما يضمن الوصول إلى نتائج محددة سلفا. كما عادت ظاهرة «سيدة مصر الأولى» إلى الظهور بعد احتجاب قصير، وسرعان ما ظهر أن «سيدة مصر الأولى» في عهد مبارك ليست أقل حرصا على أن تلعب دورًا في الحياة العامة من السيدة الأولى في عهد السادات.

في كل هذه الأمور بدا أن الرئيس مبارك لا يفعل أكثر من الاستمرار في السير في طريق سبق أن شقه الرئيس السادات، وهو ما يبدو الآن إذا استرجعنا ما حدث خلال العهدين، أمرا طبيعيا ومفهوما. فقد كان المطلوب من السادات تغيير اتجاه السفينة المصرية تمامًا إلى الاتجاه المضاد، فيما يتعلق بعلاقة مصر بإسرائيل والولايات المتحدة وبالسياسة الاقتصادية، أما وقد قام السادات بإحداث هذا التغيير للسير في الاتجاه المضاد، لم يبق أمام الرئيس الجديد إلا أعمال شبه روتينية، والقيام فقط «بما يستجد من أعمال». وقد بدا هذا متفقا تمامًا مع شخصية الرئيس الجديد إذا قورنت بشخصية كل من السادات وعبد الناصر. كان عبد الناصر يطبق سياسة خارجية واقتصادية جديدة تمامًا، وكانت شخصيته من الجرأة بما يسمح له بالقيام بهذا

الدور. وكان السادات يوجه مصر في اتجاه مضاد تمامًا، وكانت شخصيته المغامرة والمولعة بالمفاجآت تناسب أيضًا هذا العمل. أما الرئيس مبارك فكانت شخصيته المحبة للاستقرار والتي تفضل المألوف على الجديد، ملائمة بدورها للسير في طريق سبق شقه من قبل. بعبارة أخرى، بمجيء عهد الرئيس مبارك كانت الذبيحة قد تم ذبحها بالفعل ولم يبق إلا سلخها وتقطيعها. وقد جرى بالفعل في عهد مبارك تقديم التنازلات لإسرائيل والولايات المتحدة (طبقا للاتفاقيات التي سبق للسادات توقيعها) تنازلا بعد آخر، كما بدأ بيع الأصول المملوكة للدولة المصرية قطعة قطعة.

لم تكن هذه الوظيفة المطلوب تحقيقها من عهد الرئيس مبارك تتفق فقط مع شخصية الرئيس، بل يلاحظ أيضًا اتفاقها مع شخصيات رؤساء الوزارات ومعظم الوزراء الذين تولوا المسئولية في هذا العهد، بالمقارنة بأقرانهم في العهدين السابقين. فالغالبية العظمى ممن تولى رئاسة الوزراء في عهد مبارك، وممن اختيروا كوزراء، كانوا يتسمون بصفات الموظف الحكومي أكثر مما يتسمون بصفات السياسيين. كان فؤاد محيي الدين الذي تولى رئاسة الوزراء في آخر عهد السادات وأوائل عصر مبارك، هو آخر رئيس وزارة في مصر له بعض سمات الرجل السياسي أو له أي تاريخ سياسي على الإطلاق. بل والأرجح أن رؤساء الوزارة منذ تولى هذا المنصب علي لطفي في منتصف الثمانينيات، وحتى أحمد نظيف بعد ذلك بعشرين عامًا، قد اعترتهم دهشة شديدة عندما عرض عليهم المنصب، إذ لا يوجد في تاريخهم أي شبهة نشاط سياسي من أي نوع. لم يكن رؤساء الوزارة في عهد السادات أو في عهد عبد الناصر من هذا النوع، ولا كان الوزراء من نوع عصمت عبد المجيد مثلا، الذي شغل منصب وزير الخارجية في عهد مبارك لمدة تزيد على عشرة أعوام، ولم يترك أي أثر يذكر على سياسة مصر الخارجية. مع مرور الوقت فقد الناس الاهتمام بمعرفة من الذي يتولي وزارة من الوزارات، ولو كانت بأهمية وزارة التعليم أو الإعلام، إذ أصبح الجميع موظفين سلبيين يفتقدون ليس فقط أي اهتمامات سياسية، بل وحتى الجاذبية الشخصية التي قد تجعلهم قادرين على كسب إعجاب الناس ولو بالفصاحة وسرعة البديهة. من الاستثناءات القليلة التي تثبت القاعدة ما ظفر به رجل مثل عمرو موسى، عندما تولى وزارة الخارجية في التسعينيات. فعلى الرغم من أنه بدوره لم

يترك أثرا يذكر على السياسة الخارجية المصرية، لفت نظر الناس بجاذبيته الشخصية وفصاحته، وسط عدد غفير ممن تعاقبوا على كراسي الوزراء دون أن يكون لهم وجود محسوس لا سياسي ولا شخصي.

المدهش أن نفس هذه الصفات التي اتسم بها رؤساء الوزارة والوزراء المتعاقبون قد أصبحت هي أيضًا الصفة السائدة في المسئولين عن الصحف والمجلات المملوكة للدولة (والمسماة بالقومية)، إذ أصبح يرأس تحرير هذه الصحف والمجلات ومجالس إدارتها أشخاص باهتو اللون لا يعرف لهم تاريخ في الصحافة يرشحهم لاحتلال هذه المناصب العالية، ولا موهبة معترف بها من زملائهم الصحفيين، لا في إدارة الصحف التي يرأسونها ولا في الكتابة الصحفية، حتى اضطروا إلى الاستعانة بمن يكتب لهم مقالاتهم. لا عجب أن تتندر المثقفون بحالة رئيس تحرير أكبر جريدة يومية فوصفوه بأن «عدد كتَّابه أكثر من عدد قرائه».

كان كل هذا يتفق مع طبيعة نظام لا يحمل أي رؤية سياسية، ولا القدرة على وضعها موضع التنفيذ لو فرض وكان له مثل هذه الرؤية. كان نظاما محروما من المواهب ومن الحيوية على السواء، ويقتصر دوره على تنفيذ ما يصدر إليه من توجيهات من الخارج. كان هذا كفيلا بتقوية الشعور بالاغتراب لدى المصريين بوجه عام وإن كان أثره على المثقفين مختلفا عن أثر العهدين السابقين عليه. كان اغتراب المثقفين في عهد عبد الناصر مقترنا بدرجة عالية من الخوف، وفي عهد السادات مقترنا بدرجة عالية من الغضب، أما في عهد مبارك فكان مقترنا بشعور بالاكتئاب. وقد عبّر ما اعتاد أن يطلقه المصريون من نكات ساخرة مما لا يعجبهم من تصرفات حكامهم، عن هذا الاختلاف بين العهود الثلاثة. فكانت النكات السياسية في عهد عبد الناصر تدور حول نظامه البوليسي وجهاز مخابراته، وفي عهد السادات حول تصالحه مع إسرائيل والولايات المتحدة وإسرافه في حبه للترف، أما في عهد مبارك فأكثرها يدور حول قلة الكفاءة والموهبة.

في ظل هذا المناخ الذي يولّد بالضرورة درجة عالية من الشعور بالاغتراب المقترن بالاكتئاب واليأس، طلع علينا النظام بفكرة جديدة مدهشة لم يكن للمصريين

بها عهد، لا في ظل المراحل المتعاقبة التالية لثورة يوليو، ولا في عهد ما قبل الثورة، فزادتهم هذه الفكرة اكتئابا على اكتئاب. هذه الفكرة هي «التوريث»، أي توريث رئاسة الجمهورية من الأب إلى الابن، وهو ما لم يخطر قط ببال أنور السادات أو جمال عبد الناصر، ولا يشبه في شيء حلول ولي العهد في النظام الملكي محل أبيه الملك، في ظل نظامٍ الملك فيه يملك ولا يحكم. هذه الفكرة الجديدة من الغرابة ومن الأهمية في نفس الوقت بحيث تستحق فصلا مستقلا.

[١١]
التوريث

-١-

ما أن بلغنا سنة ٢٠٠٨ حتى بدا المنظر السياسي العام في مصر مدهشًا حقًا، ومليئا بالألغاز والمتناقضات، وإذا بالمصريين ينظرون إلى ما يحدث فتخالجهم مشاعر تتراوح بين عدم التصديق والقلق والاكتئاب. عدم التصديق لأن ما يرونه كثيرًا ما يستعصي على الفهم، والقلق لأن فيما يشاهدونه ويسمعونه ما ينبئ بأن حكامهم يضمرون لهم ترتيبات في نظام الحكم، يعدّون لها من وراء ظهورهم، والاكتئاب لأن هذه الترتيبات توحي بتغيرات سيئة للغاية ومحبطة للآمال.

في كل يوم يرى الناس ما يدل على أن الدولة في مصر رخوة جدًا وقوية جدًا في نفس الوقت. رخوة إلى درجة أنها لا تستطيع تنفيذ حكم قضائي، أو حتى فرض احترام إشارات المرور، وقوية جدًا إلى درجة تعذيب أي شخص يخطر ببالها تعذيبه ثم ينجو من قام بالتعذيب من العقاب، وإلى درجة تعطيل المرور ومصالح الناس عدة ساعات، يوما بعد يوم، لمجرد توسيع المرور والاطمئنان إلى توفير الأمن لسيارة رجل مهم قد يكون ذاهبا للمطار لاستقبال شخص غير مهم، أو حتى للسفر إلى شرم الشيخ للتروض والاستجمام.

الناس ترى في كل يوم ما يدل على أن الدولة ديكتاتورية جدًا «وديمقراطية» جدًا في نفس الوقت. ديكتاتورية إلى درجة أن تصدر قوانين لم يناقشها أحد (مثل مدّ العمل بقانون الطوارئ عاما بعد عام)، وتعيين رئيس جديد للوزراء لم ينتخبه أحد

ولم يتوقع تعيينه أحد، وتوقيع اتفاقات دولية في غاية الأهمية ومكروهة جدًا من الناس (كاتفاقية الكويز مثلا) دون أن تسمح لأحد بمناقشتها قبل توقيعها، وإنفاق مئات الملايين من الجنيهات على مشروعات لم يقتنع بها الناس (كمشروع توشكي) بل ولا حتى عرضت لمناقشة جدية. وفي نفس الوقت تسمح لبعض الصحف بالتعرض بالنقد اللاذع لأقوال الرئيس، بل ولشخصيته، دون أن تغلق الصحف، بل وتسمح بصدور صحيفة جديدة بعد أخرى تتنافس فيما بينها في درجة الجرأة في نقد الرئيس وأسرته.

والمرء إذ يقرأ الصحف المصرية اليوم يحار فيما إذا كان رئيس الجمهورية رجلا قويا جدًا أم ضعيفًا جدًّا. إن كل الأعمال تُنسب إليه، والوزراء ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب لا بد أن يبدأوا أي خطبة أو حديث بالتسبيح بحمده والثناء عليه. وكل قرار يتوقع أن يرضي الناس عنه ينسب إلى الرئيس، ويقال إن الرئيس هو الذي أمر به أو أوصى باتخاذه، حتى ليتساءل المرء، إذ يرى ذلك، عن فائدة وجود وزراء أو رئيس وزراء أصلا، ما داموا لا يفعلون أكثر من انتظار ما يطرأ على ذهن الرئيس من أفكار، وما يصدر عنه من توصيات. ولكن باستثناء هذه الإشارات المتكررة إليه في التصريحات، وامتلاء وسائل الإعلام بصوره، لا يبدو أي دليل واضح على ما يلعبه من دور فيما يجري تطبيقه من سياسات أو يتخذ من قرارات. فهو غائب تمامًا إزاء الأزمات الكبرى التي تواجه البلد وتتطلب اتخاذ قرار حازم، سواء تعلقت الأزمة بهجوم أمريكي وبريطاني على دولة عربية، أو هجوم إسرائيل على لبنان، أو بكارثة إنسانية وقعت في مصر كغرق عبّارة بعدد كبير من المصريين، أو احتراق قطار بسبب إهمال واضح. إذ تأتي التصريحات الصادرة منه ضعيفة للغاية، ولا تتخذ إزاء هذه الأزمة أو تلك أي قرار حاسم يطمئن الناس بأن الأمر لن يتكرر، وأن المذنب سينال جزاءه. بل وقد يجد الوقت وهدوء البال، أثناء اشتعال الأزمة أو بعد وقوع الكارثة مباشرة، للاشتراك في احتفال غير ضروري بالمرة، أو مشاهدة مباراة في كرم القدم.

وخلال هذا كله يسطع نجم ابنه الشاب، ويأخذ في الصعود خطوة بخطوة، وكأنه يطمح إلى الحلول مكان أبيه. فالمناصب التي يتدرج في الصعود إليها كلها مناصب وهمية خلقت له خلقا، وتسمى بأسماء غامضة يمكن أن تفسر بمعنى يشمل كل شيء

مثل (لجنة السياسات). إذ هل هناك أهم ممن يضع «السياسات»؟ وتعطى لتصريحاته أهمية مبالغ فيها حتى ولو كانت تردد كلاما مألوفا قيل قبل ذلك عشرات المرات. ويوضع التصريح في الصفحات الأولى من الجرائد مرفقا بصورته، وهي صورة اختيرت بدورها بعناية فائقة لتوحي بالجدية والصرامة، وكأن هناك إدارة خاصة في الدولة، أنشئت خصيصا لاختيار الصور، والبت في طريقة صياغة الأخبار المتعلقة بسيادته.

كل هذا يحدث والأب يتصرف وكأنه لا يرى ما يحدث، فإذا سُئل عنه نفى بشدة أن تكون هناك أي نية «للتوريث». ولكن هذه الصياغة قد اختيرت أيضًا بعناية، إذ إن التوريث يتعلق إما بنقل ملكية المال (وهو ما لا ينطبق هنا، إذ الأمر لا شأن له بنقل ملكية أي مال)، أو يتعلق بنظام ملكي، حيث يرث الابن الحكم من أبيه، (ونحن هنا في نظام جمهوري). فمن أين يأتي التوريث؟ هذا هو الذي نفاه الأب، ولكن الذي لم ينفه هو ما يهمنا فعلا أن ينفيه، وهو أن الاستعدادات تجري على قدم وساق لضمان أن تأتي نتيجة أي استفتاء أو انتخاب بحصول الابن على أكثر الأصوات، فيحل الابن محل أبيه، وهو ما لم يتطوع الأب بأن ينفيه. لا عجب أن يشعر الناس بالقلق والاكتئاب.

ـ٢ـ

في صيف ٢٠٠٤ فوجئ المصريون بتعيين رئيس جديد للوزراء هو الدكتور أحمد نظيف، وتشكيل حكومة لها ملامح جديدة تمامًا، لم نتعود رؤيتها في حكومات أمثال عاطف عبيد أو الجنزوري أو عاطف صدقي. فهؤلاء الرجال الثلاثة الذين احتلوا مركز رئيس الوزراء لمدة تقرب من عشرين عاما (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٤) كانت لهم صفة مشتركة لا تتوفر في د. نظيف، وهي أن تاريخهم الوظيفي (والسياسي) قد علقت به بعض آثار العهد الناصري، الذي كان يتطلب الولاء للقطاع العام ولنوع من الاشتراكية وتضييق الفجوة بين الطبقات. لم يكن أي من هؤلاء الثلاثة اشتراكيا بطبعه (بل ربما كان العكس هو الأقرب إلى الصحة)، ولكنهم عاشوا فترة أطول من اللازم في ظل

الاشتراكية، واضطروا في مرحلة أو أخرى إلى السير في ركابها (أو التظاهر بهذا على الأقل)، إما بالاشتراك في تأليف كتب تمتدح الاشتراكية العربية، أو في عضوية لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكي.. إلخ. إن مثل هذا التاريخ لا يمنع بالضبط من اشتراك رجل من هؤلاء في تحويل النظام من الاشتراكية إلى الرأسمالية، ولكن يبدو أن مجرد الاتصال بشكل ما بالعهد الاشتراكي يجعل التحول الكامل إلى الرأسمالية أمرًا صعبا، ويجعل المرء يتردد كثيرا قبل أن يتخذ قرارا مثل إلغاء الدعم أو تخفيضه، أو بيع إحدى مؤسسات القطاع العام إلى شركة أجنبية، ناهيك عن أن رجلا كهذا إذا أصبح رئيسا للوزراء لا بد أن يميل إلى اختيار وزراء من نفس النوع، فيصعب أن يحدث على أيديهم التحول المطلوب.

الدكتور نظيف ليس من هذا النوع. فهو «نظيف» تمامًا من أي شبهة تتعلق بالاشتراكية أو حب القطاع العام، ومن الممكن جدًا أن يختار وزراء لا يؤمنون بأي صورة من صور القطاع العام، ويحتقرون أي نوع من أنواع تدخل الدولة، ولو كان لصالح الفقراء الذين هم في نظرهم، المسئولون الوحيدون عن فقرهم. إني لا أشك في أن فكرة تعيين د. أحمد نظيف وهذا النوع من الوزراء الذين جاءوا معه، قد نبتت في مكان ما خارج القاهرة، ثم بُلغت بها القاهرة فجرى تنفيذها. ذلك أن من المفيد جدًا أن يتولى رئاسة الوزارة والوزارات وثيقة الصلة بالاقتصاد (كالاقتصاد والتجارة والصناعة والسياحة والنقل والإسكان) رجال يمكن أن يتفهموا تمام الفهم المطالب الأمريكية في المرحلة الجديدة، ويتعاطفوا بطبيعتهم معها، إذ إن طبيعة نشاطهم قبل توليهم الوزارة كان من نفس هذا النوع المطلوب تشجيعه، ولهم علاقات قديمة ووثيقة بالشركات الأجنبية مما يجعل من السهل عليهم أيضًا أن يتفاهموا مع المستثمرين الأجانب. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وموقف مصر من الهجوم الأمريكي على العراق، ومن الهجوم الإسرائيلي على لبنان، فهؤلاء الوزراء ورئيسهم ليس من طبعهم أن يشعروا بالضيق الشديد إزاء ما تفعله أمريكا وإسرائيل في العراق ولبنان، فهؤلاء لم يعانوا في أي وقت من أي شعور بالتعاطف مع بقية العرب، ولديهم ميل طبيعي لتقدير «الكفاءة» الإسرائيلية حتى ولو راح ضحيتها بعض العرب. وهم يرحبون بشدة بأي نوع من السلام يضمن لهم الاستمرار في تحقيق الأرباح من

مشروعاتهم الخاصة، بصرف النظر عن الخسائر السياسية التي يمكن أن تصاب بها مصر من وراء هذا السلام.

ومع كل هذا فعلينا ألا نعلق أهمية مبالغًا فيها على دور هؤلاء الوزراء أو حتى على رئيس الوزراء، فهؤلاء في نهاية الأمر ينفذون سياسات لم يفكروا فيها ابتداء، بل فقط يتعاطفون بطبيعتهم معها. أما الذين «يفكرون» و«يخططون» حقيقة، ويطرحون من وقت لآخر فكرة تطوير هذا القطاع أو ذاك، تنفيذ هذا المشروع الكبير أو ذاك، عقد اتفاقية دولية مهمة (كالكويز مثلا) مع هذه الدولة أو تلك، تحديد نوع التغيير المراد إجراؤه في نظام التعليم في مصر، وطريقة تمويل الدراسات اللازمة له.. إلخ، هذه الأفكار كلها لا بد أن يكون مصدرها مجموعة مهمة من الناس يقيمون عادة في الخارج، ويساعدهم على فهم «المكوّن» المصري، وما يتطلبه الواقع المصري من تعديلات على هذه الأفكار لتسهيل تنفيذها، يساعدهم على هذا مجموعة مهمة أخرى من المصريين تقوم بدور الوسيط بين الحكام الحقيقيين في الخارج، والمنفذين المصريين الذين يحتلون مناصب مثل رئاسة مجلس الوزراء أو الوزراء.

من هم أعضاء هذه «المجموعة المهمة» من المصريين الذين يقومون بدور الوسيط بين الإدارة الأمريكية و «المنفذين» المصريين؟ لا أظن أن من الصعب على القارئ تخمين أسمائهم، وهم قد يزيدون أو ينقصون مع الوقت، ولكن من بينهم نواة صلبة لا تتغير بسهولة، وقد لا تتغير أبدا، بل وقد يرجع تاريخها في السياسة المصرية إلى عهد عبد الناصر نفسه، وإن كانوا قد قاموا بأدوار مختلفة في الحقب المختلفة من تطور النظام المصري.

لهؤلاء الأشخاص، الذين أسميهم بـ«الوسطاء»، بعض الخصائص النفسية التي تسمح لهم بلعب هذا الدور الغريب والمتغير مع تغير العصور. إنهم لسبب أو آخر يكرهون الضوء (أو على الأقل الضوء الباهر)، ومن ثم فهم ليسوا طلاب شهرة. وقد تُنشر صورهم بكثرة، ولكن هذا يكاد أن يكون بالرغم منهم، لكثرة ما يقومون به من مهام في فترة صعبة. وقد كانوا في الستينيات والسبعينيات مثلا لا تكاد ترى لهم صورة أو يُسمع لهم صوت. ذلك أنهم، بالنظر إلى طبيعة العمل الذي يقومون به

(عمل الوسيط الذي ينقل الرغبات ويسهّل المأموريات، ويصيغ أفكار الغير دون أن تكون له أفكار خاصة به) يفضلون أن يتم هذا كله في الظلام، وبأقل قدر ممكن من الضوضاء.

ما المكافأة التي يحصلون عليها إذن؟ المال الوفير ربما، المتع الحسّية البسيطة ربما، أو ربما حتى مجرد رضا الرؤساء عنهم.

من الطبيعي أن هذا الصنف من الناس يكثر بين أفراده التنافس وتشتد الأحقاد والغيرة، ومن ثم فهم قد يضمرون لبعضهم البعض كراهيات دفينة، وقد يعيدون ترتيب علاقاتهم، بعضهم ببعض، المرة بعد المرة، وقد يتآمر فريق منهم للإطاحة بواحد منهم يُخشى من اتساع نفوذه وصعوده السريع.. إلخ.

هذه المجموعة من الأشخاص، هم أقرب أعضاء النظام المصري في الواقع لصفة «الحكام الحقيقيين» (إذا استبعدنا بالطبع أصحاب الحل والعقد في واشنطن). إنهم في رأيي أقرب إلى هذه الصفة من الرئيس مبارك نفسه، وأقرب إليها طبعا من نجل الرئيس، على الرغم من كل ما يُنسب يوميا من آراء وأفكار وقرارات لهذا أو ذاك.

ما مصدر القوة الحقيقية لهذه المجموعة من المصريين، على الرغم من أن دورهم لا يزيد عن دور الوسيط؟ إن من السهل أن نعرف الإجابة على هذا السؤال بمجرد أن نتذكر «مديري المكاتب»، ونتساءل عن مصدر قوتهم. إن مدير مكتب أي وزير أو مسئول كبير قد لا يحظى إلا بقدر ضئيل جدًا من الأبهة التي يحظى بها الوزير أو المسئول، ولكنه في الحقيقة أقوى من الوزير نفسه، على الأقل في مجالات كثيرة مهمة. هذه القوة تعود أولًا إلى معرفته الوثيقة بكافة التفاصيل التي لا يمكن أن يتحقق الهدف، أي هدف، بدونها. وهي معرفة تتيح له استخدام سلطة الوزير أو الرئيس لمصلحته الشخصية. وهو أثناء نقل الرسائل أو الأوامر من طرف لآخر، يجد من السهل أن يحوّر ويعدّل الرسالة أو الأمر لصالحه أو يفسرها بما يحقق رغباته. بل إن سعة معرفة هذا الوسيط باتجاهات الناس وبرغباتهم الحقيقية قد تسمح له بممارسة درجة عالية من الخداع، سواء خداع رئيسه الذي يعتمد عليه في معرفة ما قد يحميه

من غضب الناس، أو حتى خداع متخذي القرارات الأساسية في مقرهم في واشنطن، الذين قد تغيب عنهم بعض التفاصيل المهمة عن أحوال الناس العاديين في مصر.

نعم، هذه الحفنة الصغيرة من الناس، هم الحكّام الحقيقيون في مصر، ما داموا يتصرفون على نحو لا يتعارض مع القرارات الأساسية التي تأتي من واشنطن، كما أنهم هم المسئولون عن تلك المؤامرة الكبرى التي عرفت باسم «التوريث».

-٣-

لا يجدر بالقارئ قط أن يظن أن فكرة التوريث قد نشأت في الأصل في ذهن الرئيس مبارك أو قرينته، أو ذهن الابن صاحب الشأن نفسه. فهناك أسباب عديدة لاستبعاد هذا الظن، مما لا فائدة كبيرة في الخوض فيه. بل حتى إذا كانت الفكرة قد نشأت أولًا في قصر الرئاسة، فقد كان من أسهل الأمور على من أسميتهم بـ«الوسطاء» (أي تلك المجموعة الصغيرة من الأشخاص المحيطين بالرئيس والذين يديرون دفّة الحكم في الحقيقة) صرف الرئيس وأسرته عن هذه الفكرة واستئصالها من أذهانهم. لا بد أن الذي حدث هو أن فكرة التوريث، بمجرد أن خطرت على ذهن أحد أعضاء هذه المجموعة، مجموعة الوسطاء، راقت له بشدة، وإذا به يعرضها على زملائه في نفس المجموعة، فيتحمسون لها ويضعون خطة لتنفيذها، ويباشرون هذا التنفيذ خطوة بخطوة مما شهدناه في السنوات القليلة الماضية.

يبدو لي أن تفكير هذه المجموعة في موضوع التوريث قد سار على النحو التالي: «الرئيس مبارك على وشك أن يبلغ الثمانين، وقد بدأت تظهر عليه علامات اعتلال الصحة والتعب، مما أصبح من الصعب حتى إخفاؤه على الناس، كما حدث في إصابته بإغماءة أثناء إلقائه لخطاب بمجلس الشعب، واضطراره للتوقف عن الإلقاء وترك المجلس بسرعة. فإذا افترضنا أن حلّ القضاء فجأة، فمن الذي يمكن أن يحلّ محله؟ إن أي طريق دستوري لملأ مكان الرئيس مليء بالمخاطر ولا بد أن يؤدي بنا ـ نحن الحكام الحقيقيون ـ إلى التهلكة، ما لم نعد شخصًا بعينه نرضى عنه لتولي المنصب ونقوم بكل ما يلزم لضمان وصوله إليه. بعبارة أخرى: إن ترك مهمة اختيار

الرئيس الجديد للناس، بين مجموعة من المرشحين الذين لم نحددهم نحن ابتداء، يمكن (بل على الأرجح) أن يؤدي إلى أن يصل إلى منصب الرئيس رجل معادٍ لنا، أو على الأقل رجل لا يلتزم أمامنا بشيء ولا يخضع لإرادتنا، وهو ما يمكن أن يضع نهاية غير سعيدة لنفوذنا وثرواتنا، بل وربما لحياتنا نفسها. لا بد إذن من اختيار شخص نتفق عليه ويمكن أن نطمئن إلى أنه سيستمر في تنفيذ ما نريد تنفيذه، ولا يحتاج الأمر إلى تفكير طويل لكي نعرف أن أحد نجلي الرئيس هو الشخص المطلوب، وباستبعاد الابن الأكبر لأسباب تتعلق بالاستعداد النفسي، لا يبقى إلا الابن الأصغر.

إذ مَن هناك غيره؟ هل نختار واحدًا منا نحن، نحن الوسطاء أو الحكام الحقيقيين؟ بالطبع لا، إذ لن يسمح الآخرون، أي بقية الوسطاء بذلك، بل لعل كلا منهم يشعر بالخوف المستطير من الآخرين، بسبب ما يسود بينهم من غيرة وتنافس شديد، بل وكراهية بسبب تعلّق كل منهم بنفس ما يتعلق به الآخرون، ومعرفة كل منهم لتفاصيل مرعبة عما سبق لكل من الآخرين ارتكابه. أما ابن الرئيس، فلنتأمل ما يتوافر فيه من مزايا: شاب طيب تمتع برغد العيش منذ نعومة أظفاره، ولا تعي ذاكرته شيئًا عن والده إلا وهو رئيس للجمهورية، أو على الأقل وهو نائب للرئيس، ولا شيئا عن والدته إلا وهي سيدة مصر الأولى أو الثانية. ليس فيه شيء من خبث الطوية مثلنا، كما أنه لا يعرف شيئًا عن حقيقة نوايانا وأهدافنا. ربما ارتاح لواحد أو اثنين منا أكثر مما يرتاح للآخرين، ولكن هذا شيء لا ضرر كبير منه، وهو على أي حال ما يجب أن نتنافس فيه. وهو قليل الخبرة أو عديم الخبرة بألاعيب الوسطاء من أمثالنا، ومن ثم من السهل إقناعه بغير الحقيقة، كإقناعه بأن به هو من المزايا ما لا يتوافر في غيره من المصريين، وبأن الغالبية العظمى من المصريين يحبون أسرته حبا جما ويشعرون بالامتنان العظيم لوالده ووالدته لما لهما عليهم وعلى مصر من أفضال، وبأن القاعدة الجديدة في المنطقة (بل وفي الولايات المتحدة نفسها) أن يخلف كل ولد أباه في رئاسة الجمهورية (انظر سوريا وليبيا). كما يذكرون له بعض الحقائق التي قد تساعد على إقناعه، وهي أنه لم يحدث في تاريخ مصر كلها أن انتخب الشعب رئيسه، «فلماذا يتوقف التاريخ المصري عندك أنت ويغير مساره؟ في أي شيء أنت أقل من أبيك الذي جاء إلى الحكم دون أن يختاره أحد؟ إلخ».

وسائل الإقناع إذن كثيرة، فإذا كان المطلوب إقناع ابن الرئيس به (بالإضافة إلى كثرة الحجج) شيئا لذيذ المذاق، كان من أسهل الأمور على ابن الرئيس ووالده ووالدته ابتلاعه، حتى ولو لم يكن الاقتناع به كاملا، وكان أمرا محفوفا بالمخاطر.

* * *

المخاطر تأتي من ثلاثة مصادر: الولايات المتحدة، والشعب المصري، وبعض أعضاء شلة الوسطاء أنفسهم. أما أن هناك خطرًا من داخل شلة الوسطاء أنفسهم، فهو طبيعي تمامًا. فهؤلاء الوسطاء مختلفو المشارب والأمزجة، منهم الحاد المزاج والمعتد اعتدادًا زائدًا عن الحد بنفسه، المستبد برأيه، وسليط اللسان، ومنهم الحاد الذكاء، والمعتز بكثرة أنصاره أو باتساع خبرته.. إلخ. ومن هؤلاء بلا شك من لا يستظرفه ابن الرئيس، أو وقع منه ما أغضب ابن الرئيس عليه. كما أن منهم بلا شك من لا يطيقه بعض أعضاء الشلة الآخرين، أو من يعرف عن بعض أعضاء الشلة المهمين من الفضائح ما يفوق فضائح الآخرين، أو ما قد يهدد الخطة كلها بالفشل. لا بد إذن لاستبعاد هؤلاء الخطرين، من عمل انقلاب صغير، قد لا يشعر الناس به، بل وقد يرحب الناس به، إذ إن أي اقتتال بين أفراد الشلة، بعضهم البعض، لا بد أن يكون مصدرا لسرور الناس، حتى دون أن يعرف الناس أي شيء عن أسباب الاقتتال.

ولكن هل يقبل الناس تقديم ابن الرئيس كرئيس الجمهورية الجديد؟ هذا هو مصدر الخطر الثاني. لا شك أن المخطط جديد من نوعه في مصر، مهما قيل عن أن المصريين لم يختاروا حاكمهم قط. فنظام توريث العرش الذي أدخله محمد علي في مصر في منتصف القرن التاسع عشر، قبله المصريون في البداية عن طيب خاطر عندما كان العالم كله تقريبا يعيش في ظل ملكيات مستبدة، ومع ذلك فقد كافح المصريون ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر لتحويل النظام إلى ملكية دستورية حتى ظفروا بدستور ١٩٢٣ الذي كان الملك في ظله «يملك ولا يحكم». ثم قَبِل المصريون انفراد جمال عبد الناصر بالحكم اعترافا منهم بإنجازاته الخارجية والداخلية. وإذا كان المصريون لم يستسيغوا قط انتقال الحكم إلى أنور السادات، بإرادة منفردة من

عبد الناصر، فقد كان للسادات على الأقل نوع من الشرعية المستمدة من اشتراكه في ثورة ٢٣ يوليو. لكن السادات فقد أي نوع من الشرعية، عندما انقضّ هو نفسه على مبادئ ثورة يوليو، فتنكر لها مبدأ بعد آخر، واضطر بالتالي إلى تزوير الاستفتاءات، استفتاء بعد آخر.

نفس التشخيص لا بد أن ينطبق على حكم حسني مبارك، الذي اختاره أنور السادات نائبا دون أن يستشير أحدًا، فقد استمر تزوير الاستفتاءات في عهده، واستمر انقضاضه على مبادئ ثورة يوليو حتى أصبحت هذه الثورة مجرد ذكرى لعهد سحيق. ولكن أن يأتي البعض فيحاولوا أن يحوّلوا حكما جمهوريا لا يتمتع بأي شرعية مستمدة من ثورة، ولا بشرعية مستمدة من رضا الناس، إلى حكم يجري توريثه من أب إلى ابنه، فهذا هو الأمر الجديد من نوعه على مصر، والذي تنفر منه النفس وتأباه أشد الإباء.

من أين واتت الشجاعة هذه المجموعة من الوسطاء، الذين يمسكون بدفة الحكم في مصر، وهم يعرفون كل هذا، ويدركون بلا شك مدى كراهية المصريين لهذا المخطط الجهنمي، حتى يستمروا في محاولة فرضه على المصريين فرضًا، وهي خطوة لم تكن لتخطر على ذهن رجل كأنور السادات، مع قلة مبالاته بمسائل الشرعية والديمقراطية، ولا على ذهن رجل كجمال عبد الناصر مع كل ما كان يتمتع به من شعبية؟ الإجابة تكمن في رأيي في عدة أمور تدور حول الفرق بين الشخصيات الثلاث، والفرق بين نوع علاقة كل منهم بالرجال المحيطين بهم مباشرة، وحول ما طرأ على أحوال المصريين من تغيرات.

كان عبد الناصر بلا شك حاكما مستبدا برأيه، ولكن من المؤكد أن جمع المال وتحقيق المزيد منه لم يكن بين أهدافه، لا الأساسية ولا الثانوية. كان الرجل سياسيا بمعنى الكلمة، تشغل السياسة تفكيره وتملأ حياته. أما السادات فكان أكثر إقبالا على ملذات الحياة من سلفه، فلم يكن يستنكف من إغداق مختلف أنواع الامتيازات على نفسه وعلى أهله، من تمكين بعضهم من شهادات أكاديمية لا يستحقونها، إلى تمكينهم من وضع اليد على مساكن فاخرة أو تحف نادرة، أو من مصادر مجزية لتوليد الدخل الوفير. كان السادات رجل سياسة أيضًا ولكنه كان يفهم السياسة بمعنى بدائي

للغاية، أقرب إلى فهم عمدة القرية لها، وكان على أي حال يستعجل حل مشاكلها للتفرغ لما يجلب له السرور والانبساط. أما مبارك، فهو فيما يظهر، أقل شغفا بملذات الحياة من هذا وذاك، ولكنه أيضًا أقل صبرا على أمور السياسة ومشاكلها، ومن ثم كم كان يرحب بإحالة أعباء البت فيها إلى غيره.

ترتب على هذه الفوارق أن اختلفت نظرة الرجال الثلاثة إلى منصب رئيس الجمهورية. فبينما كان هذا المنصب في نظر عبد الناصر جَدًّا محضا، كان في نظر السادات مزيجا من الجدّ والهزل، أما في نظر مبارك فقد كان قضاء وقدرا لا يعرف بالضبط كيف آل إليه.

ولكن كان هناك أيضًا الفارق بين علاقة كل من الرجال الثلاثة بالرجال القريبين منهم. كان عبد الناصر بلا شك الآمر الناهي. قد يستمع إلى رأي بعض المقربين إليه ولكن فقط عندما يطلب منهم الكلام، وهو قادر على أي حال على التمييز بين الرأي المفيد وغير المفيد، وليس من السهل خداعه بتصوير ما يُقصد به منفعة شخصية لمقدم النصيحة وكأنه يحقق مصلحة البلد أو مصلحة الرئيس. أما السادات فكان خداعه أسهل، بسبب إقباله على ملذات الحياة من ناحية، واستثقاله لأعباء المنصب من ناحية أخرى، ولكنه كان أكثر قدرة من خلفه على فهم دوافع المحيطين به، وأقدر على تخمين بواعثهم الحقيقية عندما يقدمون له النصح. هذه القدرة كان يحدّ منها لدى الرئيس مبارك استعداده لترك الكثير من الأمور المهمة لكي يبت فيها غيره.

بقي لكي نفسر اختلاف موقف الرؤساء الثلاثة من «فكرة التوريث» أن نلاحظ ما طرأ على أحوال المصريين من تغيرات مهمة خلال فترة تزيد على ثلث قرن، وهي التي انقضت منذ وفاة عبد الناصر. فعلى الرغم من كل ما يمكن أن يقال في نقد عبد الناصر، من حيث خروج بعض رجاله على القانون، بل وما قاله أحد رجاله مرة في الستينيات من وجوب «إعطاء القانون إجازة»، فلا بد أن نلاحظ أن كل ما جرى في عهد عبد الناصر من خرق للقوانين لا بد أن يعتبر شيئا هينا جدًا بالمقارنة بما حدث من عبث بالقانون في عهد الرئيسين التاليين. وعلى أي حال فإن الخروج على القانون في الخمسينيات والستينيات كان من النادر جدًا أن يكون سببه تحقيق مصلحة

شخصية أو نزوة طارئة لرجل قوي، أو لابن مسئول كبير، أو لزوجة رجل ثري. ولكن هذا هو ما بدأنا اعتياده في السبعينيات، ثم صار هو القاعدة أكثر فأكثر في الخمسة والعشرين عامًا الماضية، حتى بدا مبدأ «سيادة القانون» وكأنه ينتمي إلى ماض سحيق لا يمكن استعادته.

لا شك أن ما تعرض له مبدأ سيادة القانون من إهمال، كان يعود إلى حد كبير إلى شخصية السادات نفسه ونوع الناس الذي أحاط نفسه بهم، ولكن لا بد أن لهذا الخروج على مبدأ سيادة القانون علاقة وثيقة أيضًا بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي طبقها السادات، إذ كان لا بد أن يترتب على هذا الانفتاح دخول المصالح الأجنبية بقوة وفجأة في الاقتصاد والمجتمع المصري، بعد فترة طويلة من إغلاق الأبواب أمامها، وارتفاع كبير في معدل التضخم، مما كان لا بد أن يغري الكثيرين بأن يضربوا بالقانون عرض الحائط سعيا وراء تحقيق أكبر قدر من المغانم في أقصر وقت.

كان لا بد أن يصاحب هذا كله أن يصيب الوهن ذلك المبدأ الذي استقر في مصر منذ أنشأ محمد علي الدولة المصرية الحديثة منذ قرنين من الزمان، وهو الفصل بين الذمة العامة والذمة الخاصة، بين أموال الدولة وأموال الحاكم الخاصة، فإذا بكثير من ممتلكات الدولة تعامل أو يجري التصرف فيها وكأنها أموال مملوكة ملكية خاصة، وأصبح مثل هذا التصرف الذي كان يعتبر من الكبائر والجرائم التي لا يمكن السكوت عليها، يتكرر ويُضرب الصفح عنه، أكثر فأكثر، وكأننا قد عدنا إلى عهد الحكم العثماني والمماليك.

في مناخ كهذا، ظهرت فكرة توريث منصب رئيس الجمهورية، وهي فكرة من نفس نوع وضع اليد على أرض مملوكة للدولة، أو إعطاء جوائز الدولة التقديرية لرجل لا يستحقها ولكنه ذو صلة قرابة بمسئول كبير، أو السماح لرئيس مجلس إدارة صحيفة قومية بتكوين ثروة كبيرة، بالاستيلاء على أموال المؤسسة التي يرأسها.. إلخ. لم يكن شيء كهذا مسموحا به في عهد عبد الناصر، ومن ثم لم يكن ليخطر ببال عبد الناصر أن يورث نجله رئاسة الجمهورية. أما السادات فكانت فترة حكمه لا زالت حديثة العهد بهذا الخرق الفاضح للقانون، وكان القرار في قضية كالتوريث، لا زال في يد

السادات، ولا بد أنه وجد أن الضرر الذي سيعود عليه من أي محاولة لتوريث نجله أكبر من نفعها. أما في عهد مبارك، وبعد مرور أكثر من عقدين على توليه الحكم، فقد وصل الخلط بين الذمة الخاصة والذمة العامة إلى درجة جعلت طرح فكرة التوريث متصورا على الأقل، ودعّمها زيادة نفوذ الوسطاء وقدرتهم على التصرف في مثل هذه الأمور على هواهم، اكتفاء بإيماءة صغيرة من الرئيس بالموافقة، أو اعتمادًا على سهولة إقناع الرئيس بأن التوريث هو في نهاية الأمر في صالح الأسرة كلها.

بالرغم من كل ذلك، لا شك أن تبليع هذا «التوريث» للمصريين ظل أمرًا بالغ الصعوبة. نعم، القانون يخرق في كل يوم مئات المرات، والمال العام أصبح يختلط بالمال الخاص اختلاطًا مدهشًا، ولكن أن يرث ابن رئيس الجمهورية رئاسة الجمهورية من أبيه، دون أن يكون للابن أي ميزة معروفة تجعله أفضل من ملايين غيره من المصريين، بل ودون أن يكون اعتلاء الأب نفسه لهذا المنصب مستندًا إلى مشروعية انتخابات صحيحة أو استفتاء غير مزوّر، أو حتى مستندًا إلى إنجازات خارجية أو داخلية اكتسبت شعبية واسعة، هذا هو الأمر البالغ الصعوبة والمستعصي على القبول. ولكن الأمر من ناحية أخرى، كما سبق أن بينت، يتعلق بمسألة حياة أو موت في نظر أفراد هذه المجموعة الذين أسميتهم «بالوسطاء». فإذا كان الأمر كذلك، فإن الأمر يستحق بذل كل نفيس من أجل إتمامه، وإن كان من الواجب مراعاة منتهى الحذر والحيطة حتى لا يضيع كل شيء.

* * *

لكن تبليغ هذا الأمر للمصريين لا يكفي وحده، بل يجب بالطبع الحصول على موافقة الأمريكيين، إذ لا يتُصور أن يتم هذا الأمر دون رضاهم، وهم قادرون على إفساد المخطط كله لو لم يرق لهم. فكيف يمكن الحصول على هذه الموافقة؟

إن الأمريكيين لا بد أن يهمهم ـ بدرجة أو بأخرى ـ كيفية استقبال المصريين للتوريث، ليس بالطبع حرصا من الأمريكيين على الديمقراطية أو احترام إرادة الشعوب (إذ يجب أن يكون واضحا للجميع أن هذا لا يهم الأمريكيين بالمرة، وهو أمر واضح تمامًا لهؤلاء الوسطاء في مصر)، وإنما فقط بقدر توقعهم أن يؤدي سخط

المصريين على التوريث إلى حدوث قلاقل أو أعمال شغب، أو ما يسميه الأمريكيون عادة بـ«عدم الاستقرار». إن أكثر ما يهم الأمريكيين في هذا الأمر هو مدى مساعدة هذا التوريث على تنفيذ مطالبهم في مصر، والمتعلقة بفتح الأسواق المصرية أمام السلع والخدمات والاستثمارات الأمريكية، والمتعلقة أيضًا باستعداد مصر لتنفيذ الطلبات الإسرائيلية، وتنفيذ المخطط الأمريكي/ الإسرائيلي للمنطقة العربية بأسرها.

كان لا بد إذن أن يعمل الوسطاء على إقناع الأمريكيين بكل هذا، بالحق أو بالباطل. فيجب إقناع الأمريكيين بأن جمال مبارك يتمتع بحب المصريين، أو على الأقل بأن الحب لن يأتي إلا شيئا فشيئا بعد التوريث، أو أن من السهل جدًا أن نجعل المصريين يحبون جمال مبارك إذا ساعدنا الأمريكيون على ذلك، كأن تأتي هدية كبيرة من الأمريكيين للمصريين، تسلّم أولا لجمال مبارك ثم يسلمها هو للشعب المصري، أو كأن يعلن جمال مبارك عزم مصر على تطوير استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية ويبارك الأمريكيون هذا الأمر، أو حتى أن يعلن جمال مبارك بنفسه زيادة كافة المرتبات بنسبة ١٠٠٪ باعتباره أمينا للسياسات، ويشيد أعضاء شلة الوسطاء كلهم بحكمته ونفاذ بصيرته، وتلتقط صور لهم بهذه المناسبة، وهم يبتسمون ابتسامات عريضة دهشة وإعجابا.. إلخ.

كل هذا وأكثر منه يمكن أن يفعلوه لإقناع الأمريكيين بحب المصريين الغامر لجمال مبارك، حاليا ومستقبلا. أما أن التوريث سيساعد على تنفيذ طلبات الأمريكيين بدلا من عرقلتها، فمن السهل جدًا الزعم للأمريكيين به. فالمراد توريثه تلقى تعليما أمريكيا، ويجيد الكلام والكتابة بالإنجليزية، ويحب النمط الأمريكي للحياة حبًّا جما، ولا يكره شيئا مثلما يكره الإرهاب الإسلامي والفاشية الإسلامية. فمن أين يمكن الحصول على رئيس آخر للجمهورية تتوافر فيه كل هذه الصفات؟

هذا هو بلا شك بعض ما حاول الوسطاء قوله للأمريكيين من أجل إقناعهم بقبول «التوريث». فماذا كان يا ترى موقف الأمريكيين من هذا الأمر؟ إن معرفة هذا الموقف الأمريكي من شأنه أن يساعدنا على فهم الكثير مما يدور في مصر من أشياء تبدو أحيانا متناقضة وأقرب إلى الألغاز.

-٤-

لا يجب أن نشك في أن الإدارة الأمريكية تعرف بالضبط ما يدور بذهن هذه المجموعة من الممسكين بمقاليد السلطة في مصر، والذين سميتهم فيما تقدم بـ«الوسطاء»، حيث إنهم يتلقون الأوامر الأمريكية ويترجمونها إلى لغة مصرية، ثم ينفذونها أو يكلفون الوزراء (ورئيس الوزراء) بتنفيذها. الإدارة الأمريكية تعرف أهمية «التوريث» لهؤلاء الوسطاء، وتفهم بالضبط دوافعهم إليها. فهم صنيعة الإدارة الأمريكية على أي حال، اختارتهم بعناية (أو باركت اختيارهم) منذ فترة تعود إلى السبعينيات أو حتى قبلها، وفرزتهم وامتحنتهم واستبعدت غير الصالح منهم. والتقارير لا بد أنها تكتب يوميا أو شهريا وترسل إلى واشنطن عن تصرفاتهم وحجم ثرواتهم، وما يمكن استخدامه ضدهم لإذلالهم، إذا لزم الأمر.

إن أي تصوّر غير هذا لموقف الإدارة الأمريكية من هؤلاء الوسطاء المصريين، الذين يديرون دفّة الحكم لصالح الأمريكيين أولا ولصالحهم هم شخصيا ثانيا، هو تصور لا يليق بدولة عظمى تدير شئون العالم بأسره، ولديها القدرة والرغبة في معرفة كل صغيرة وكبيرة مما يدور في العالم إذا تعلق الأمر بمصالحها الرئيسية. نعم، الإدارة الأمريكية تخطئ أحيانا بلا شك، إما بناء على معلومات خاطئة، أو لتغلب بعض المصالح الصغيرة على مصالح كبيرة نتيجة خلاف بين أصحاب المصالح داخل الولايات المتحدة نفسها. ولكن المنطق السليم لا بد أن يؤدي بنا إلى توقع تصحيح الخطأ بسرعة والعودة إلى القرار السديد. و«السديد»، فيما نحن بصدده الآن، هو بالطبع ما يحقق المصالح الكبرى المسيطرة في الولايات المتحدة في أي وقت بعينه.

إني أتصور أن الذي يحكم الموقف الأمريكي من النظام «الحاكم» في مصر، في الوقت الحاضر، ومنذ اعتلى الرئيس بوش كرسي الرئاسة في ٢٠٠١ على الأقل، هو ما يمكن أن تؤديه مصر من خدمات لتنفيذ المشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط، الذي يستهدف أساسا مصالح اقتصادية ومالية لكبرى الشركات الأمريكية، ومصالح اقتصادية وسياسية لإسرائيل، مما سبقت الإشارة إليه. كما سبق لي أن

أشرت أن حكومة من نوع حكومة د. أحمد نظيف تبدو ملائمة تمامًا، ولسنوات كثيرة قادمة، لتنفيذ هذا المخطط، بعكس حكومات من نوع حكومات الدكتور الجنزوري أو عاطف عبيد. فإذا انتقلنا إلى من هم فوق ذلك قليلا، وأقصد بهم «الوسطاء» الرئيسيين ممن يصدرون التوجيهات إلى رئيس الوزراء والوزراء (وهي توجيهات كثيرا ما تصل إلى درجة الأوامر)، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والاقتصادية والأمن والإعلام والتعليم، فالأرجح أن الإدارة الأمريكية لا تجد الوقت مناسبا لتغييرهم، على الأقل حتى تنتهي أزمات العراق وإيران وسوريا ولبنان والسودان، والتي يبدو أن الإدارة الأمريكية لا تجد لها حلا سهلًا، وقد يطول الوقت قبل أن تلوح في الأفق فرصة الحل. طالما ظلت هذه الأزمات معلقة فإن من الأفضل للإدارة الأمريكية، فيما يبدو، أن تبقي على هذه المجموعة من الوسطاء المصريين، فالمرء، كما يقول المثل الإنجليزي، «لا يغير حصانه أثناء عبوره للنهر»، ومن ثم فلا بأس أن يبقى هؤلاء حتى يرفع الستار عن منظر جديد في مسرحية إعادة ترتيب الشرق الأوسط.

خلال هذه الفترة، التي يمكن وصفها بالانتقالية، ما هو الموقف الأمثل، من وجهة النظر الأمريكية، من قضية التوريث؟ من الملاحظ أنه يحدث بين الحين والآخر ما يوحي بأن الإدارة الأمريكية تنظر بعين الرضا إلى «جمال مبارك» وإلى تولّيه بعض المسئوليات، بل وتعامله أحيانًا وكأنه الرئيس القادم. ولكننا نرى أحيانا، أو نسمع من التصريحات، ما يوحي بأن الإدارة الأمريكية تقف «على الحياد» في هذا الأمر، وتعتبره أمرا داخليا محضا وكأنه لا يخصّها. ثم نرى في أحيان أخرى، أو نسمع، ما يفهم منه أن أمريكا مصرّة على اتباع أسلوب ديمقراطي في اختيار الرئيس. نلاحظ أيضًا أن مجموعة الوسطاء هذه، والتي سبق أن قلت إنها تعتبر مسألة التوريث مسألة حياة أو موت بالنسبة لها، تتقلب طريقة تعاملها مع هذه القضية بين فترة وأخرى، وربما كان أحد أسباب التقلب هو التقلب في الموقف الأمريكي نفسه.

ليس من الصعب أن نكتشف بقليل من التفكير، أن هذا «التقلب» هو أفضل موقف يمكن أن تتخذه الإدارة الأمريكية من مسألة التوريث، في الوقت الحاضر، من وجهة مصلحتها هي. الإدارة الأمريكية تعرف جيدًا، بلا شك، أن هناك مئات من الأشخاص ممن يمكن أن يحتلوا منصب الرئيس في مصر، ويحققوا لها أهدافها، كما تريد

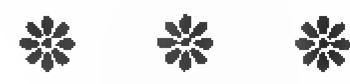
بالضبط، غير جمال مبارك. ولكن جمال مبارك يمكن أن يحقق هذه الأهداف أيضًا، وهو لا يخلو من مزايا من وجهة نظرها (سبق أن أشرت إليها، ولا بد أن الوسطاء لا يكفون عن ذكرها للأمريكيين). ولكن مجيء جمال مبارك لا يخلو من مشاكل أيضًا. الأهم من هذا كله السؤال الآتي: «ما الذي يمكن أن تجنيه الإدارة الأمريكية من الإفصاح عن رأيها في قضية التوريث الآن، قبل انتهاء هذا الفصل من فصول إعادة ترتيب الشرق الأوسط؟» إن العكس بالضبط يبدو هو الصحيح، أي أن الأفضل هو ترك الموقف عائما وغير محدد مما تلائمه عبارات مثل «ننظر بعين العطف»، أو «نحن لا نجد سببا قويا للاعتراض في الوقت الحاضر»، أو أن «الوقت غير مناسب لاتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد»، أو «فلتستمروا فيما أنتم فيه ولن نقف عثرة في طريقكم، حتى نوفق إلى الحل المناسب عندما يحين الوقت».. وهكذا.

ذلك أن من الملائم جدًا للإدارة الأمريكية، فيما يبدو لي، أن يظل أصحاب المصلحة في التوريث في قلق مستمر مما يمكن أن يكون عليه الموقف الأمريكي في النهاية، فهذا أدعى إلى المزيد من الاستسلام والطاعة، وتنفيذ ما يطلب منهم بالضبط فيما يتعلق بهذه الأزمات الجارية كلها: العراق، إيران، لبنان، سوريا، السودان.. إلخ، ناهيك عما يطلب منهم لصالح إسرائيل.

هذا الموقف الأمريكي الذي قد ينتهي، عندما يحين الوقت، برفض إحلال جمال مبارك في مكان أبيه، هو بالطبع موقف لا يخلو من قسوة وخبث الطوية. ولكن متى امتنعت الإدارة الأمريكية عن اتخاذ موقف بالغ القسوة وفي منتهى الخبث، إذا تطلب هذا تحقيق «مصالح أمريكية عليا»؟ كان مثل هذا بالضبط الموقف الأمريكي من ماركوس رئيس الفلبين، ومن شاه إيران، بل وأيضًا من صدام حسين. فلماذا لا يعامل الرئيس المصري، الحالي أو المحتمل، معاملة مماثلة؟

إذا كانت الإدارة الأمريكية تفهم تمام الفهم دوافع الوسطاء المصريين، في قضية التوريث، فإن هؤلاء الوسطاء، فيما أظن، يفهمون أيضًا تمام الفهم لماذا تتخذ الإدارة الأمريكية هذا الموقف من هذه القضية، وأنها يمكن في أي لحظة أن تقرر رفض التوريث من أساسه وتعمل على مجيء شخص آخر كرئيس لمصر. كلا الطرفين يفهم

أحدهما الآخر تمام الفهم، فإذا بهما يمارسان فيما بينهما لعبة يتبادلان فيها مختلف أساليب الهجوم والدفاع، من تحذير وتهديد تارة، إلى التراجع ومحاولة الترضية تارة أخرى، ويجري كل هذا فوق رؤوس المصريين، وكأن الشعب المصري ليس طرفا أصلا في هذه اللعبة الجهنمية. إن هذا يذكر المرء بلعبة قديمة كنا نلعبها ونحن صبية صغار، هي لعبة «الكلب الحيران»، حيث يتبادل لاعبان الكرة، ويبذلان جهدهما في ألا تصل الكرة إلى شخص ثالث مسكين يقف بينهما، ويحاول محاولة مستميتة أن يقطع الطريق على الكرة وأن يمسك بها، ولكن هيهات! هكذا فيما يبدو لعبة التوريث بين الوسطاء المصريين صاحبي المصلحة في هذا التوريث، وبين الإدارة الأمريكية التي تفكر في أشياء أخرى وتستهدف مصالح مختلفة تمامًا، بينما يقف الشعب المصري المسكين متفرجا، وقد كاد يفقد الأمل في أن تعود الكرة إليه، وهو صاحبها الحقيقي، وهو الذي يجري كل شيء وتتخذ كل القرارات باسمه.



إذا صحّ هذا التحليل لدوافع ومصالح أطراف اللعبة السياسية في مصر، فإنه قد يكون من الممكن فهم الكثير مما يجري في مصر في مطلع القرن الواحد والعشرين، مما يبدو أحيانا كالألغاز، وتفسير التصرفات المتناقضة، أو التي تبدو وكأنها متناقضة. ففي لعبة «الكلب الحيران» يتظاهر أحد اللاعبين اللذين يتبادلان الإمساك بالكرة، بأنه سوف يلقي بالكرة إلى المسكين الواقف في الوسط، ثم سرعان ما يتبين أنه إنما يلقيها إلى زميله الآخر، ثم يسترسل اللاعبان الشيطانيان في الضحك. إن كثيرًا مما يبدو وكأنه خطاب من النظام المصري للمصريين، أو خطاب من الإدارة الأمريكية للمصريين، ليس إلا استمرارا لتلك اللعبة الشيطانية بين النظام المصري والأمريكيين. الأمريكيون يقولون: «فلتكن هناك ديمقراطية، حتى لو أتت بالإخوان المسلمين» فيرد النظام المصري «بالطبع يا سادة، هذا هو بالضبط ما نفعله»، ثم يفتح النظام الباب ليمر بعض الإخوان ثم يغلقه في وجه الباقين ويشبعهم ضربا وسجنا. يقول الأمريكيون: «فلتكن هناك حرية صحافة»، فيرد النظام المصري: «بالطبع، انظروا كيف سمحنا بمهاجمة صحف المعارضة للرئيس وأسرته»، ثم يفاجأ المصريون بضرب رئيس تحرير إحدى الصحف المعارضة وإلقائه في الصحراء، ويقدم صحفيون آخرون،

واحدًا بعد آخر، للمحاكمة، ولا تحرك الإدارة الأمريكية ساكنا وكأن الأمر لا يعنيها. يقول الأمريكيون: «ليكن هناك انتخاب حرّ بين أكثر من مرشح لرئاسة الحكومة»، فيقول النظام المصري: «طبعا طبعا.. ها هم؛ نعمان جمعة، وأيمن نور وآخرون، يتقدمون على قدم المساواة للتنافس على منصب الرئيس»، فلا تنتهي عملية الانتخاب حتى تدبر مكيدة لأحدهما وتنتهي بانسحابه التام من الحياة السياسية، ويودع الثاني السجن، مع أنه كان الطفل المدلل للأمريكيين منذ شهور قليلة. وهنا أيضًا يتظاهر الأمريكيون بالاحتجاج دون أن يبذلوا أي جهد لإنقاذ الرجل. أما كل هذا الحديث الممل، والذي لا طائل من ورائه، عن تعديل هذه المادة أو تلك من الدستور، ثم إعادة تعديلها، فالمقصود به فقط العبث بعقول المصريين، مع التظاهر في نفس الوقت أمام الأمريكيين بأن هناك شيئا شبيها بالديمقراطية.

أثناء ذلك تظهر صور جمال مبارك تارة وتختفي تارة. يُنصح تارة بلقاء الأبطال من لاعبي الكرة العائدين من الخارج، بعد انتصار عظيم يرجى أن ينال جمال مبارك منه نصيبا، ويجري تصويره معهم من كل زاوية، ثم يُنصح تارة أخرى بالاختفاء، وتُحجب صوره عن الصحف انتظارا للحظة أخرى مناسبة.

وخلال هذا كله، يستمر الضعف الشديد في المواقف التي يتخذها النظام إزاء الأزمات المتتالية في العراق وإيران ولبنان وسوريا والسودان، تبعا لمشيئة الإدارة الأمريكية بالضبط، ففي واشنطن يتقرر ما إذا كان النظام المصري مع السنّة أو الشيعة، مع الاستقرار في لبنان أو مع عدم الاستقرار، يتهم إيران بقتل السفير المصري في بغداد أو لا يتهمها.. إلخ.

الرسائل لا يتوقف تبادلها بين الإدارة الأمريكية والوسطاء المصريين. رسائل تحمل منتهى المودة أحيانا، ومنتهى الخبث والخداع أحيانا أخرى، ولكن يظل الشعب المصري في وسط هذا كله متفرجا، تتراوح مشاعره بين عدم التصديق والقلق والاكتئاب.

[١٢]

مصر والعرب

-١-

الجميع، في مصر على الأقل، يتكلمون منذ فترة ليست بالقصيرة، عن انحسار مركز مصر في العالم العربي. المثقفون المصريون، بوجه خاص، يلاحظون مظاهر هذا الانحسار كل يوم، وفي مختلف مجالات الحياة، ويتحسرون على أيام كانت مصر فيها بلا جدال الأم الرءوم لبقية العرب، أو الشقيقة الكبرى، والكعبة التي يحج إليها السياسيون العرب قبل أن يتخذوا قرارا حاسما يتعلق بدولة عربية أخرى، أو بالموقف الذي يجب أن يتخذ تجاه دولة كبرى، أو حتى قرارا يتعلق ببعض شئون دولتهم الداخلية. فما الذي حدث بالضبط؟

الساسة العرب لم يعودوا يأتون إلى القاهرة إلا لماما، فإذا أتوا فالأغلب أن تكون الزيارة زيارة مجاملة، أو لحضور اجتماع ثقيل على نفوس الجميع، يعرف الجميع مقدما أنه لا نفع فيه. والسياسيون المصريون إذا ذهبوا لبلد عربي فنادرا ما يكون هذا للمساهمة في حل مشكلة هذا البلد العربي، بل الأغلب أن يكون إما لحل مشكلة مصرية (كثيرًا ما تكون مشكلة مالية)، أو لتبليغ رسالة جاءت إلى مصر من طرف غير عربي.

في منتصف القرن العشرين كان من الشائع القول بأن: «المصريون يكتبون واللبنانيون ينشرون والعراقيون يقرأون». ولا يزال هذا القول صحيحا حرفيا، ولكن المعنى المقصود أصابته تحولات خطيرة. فالمصريون، وإن كانوا بالطبع لا زالوا

يكتبون، لم يعودوا يحتلون مكان الصدارة في العالم العربي في قيادة الفكر السياسي، أو الدراسات الاجتماعية، أو التاريخية (وأكاد أقول في الأدب أيضًا). كان طه حسين والعقاد وتوفيق الحكيم أسماء يعرفها كل بيت عربي خارج مصر حتى الخمسينيات، ثم أصبحت أسماء نجيب محفوظ ويوسف إدريس وأحمد بهاء الدين، شائعة في العالم العربي كله في الستينيات والسبعينيات. ولكنك تبحث الآن عن أسماء مصرية تحتل مكانة مماثلة في العالم العربي (بل حتى في مصر نفسها) فتجد في ذلك صعوبة بالغة. حدثني مثقف يمني مرة أن مجلة «الثقافة» المصرية الأسبوعية، وكانت مجلة أدبية وفكرية رفيعة المستوى، كان يأتي منها إلى صنعاء بعض النسخ القليلة في الأربعينيات من القرن الماضي، فتتخاطفها الأيدي، ويتبادلها المثقفون اليمنيون، ثم تنتقل من صنعاء إلى مدن يمنية أخرى، فإذا عادت إلى أصحابها في صنعاء، بعد أن يكون قد قرأها مثقفو اليمن، كانت تعود مهلهلة من كثرة ما تبادلتها الأيدي. إني أتساءل الآن عن مجلة ثقافية مصرية يمكن أن تحتل مكانة مجلتي «الثقافة» و«الرسالة» كما كانت في الثلاثينيات والأربعينيات، سواء في مصر نفسها أو خارجها فلا أجد. هل مجلة «الهلال» الشهرية المصرية العريقة، أفضل الآن أم مجلة «العربي» الكويتية؟ لا أستطيع أن أقول. هل صحيفة «الأهرام» المصرية، والعريقة أيضًا، أفضل من جريدة «الحياة» السعودية الصادرة في لندن؟ وأيهما يحمل أخبارا تبعث الثقة في نفس القارئ؟

أما بقية وسائل الإعلام فحدث عنها ولا حرج. كانت محطة إذاعة «صوت العرب» المصرية تستحق في الستينيات الاسم الذي تحمله، ولكن تغيرت الدنيا كثيرًا منذ ذلك الوقت. وإذ حل التلفزيون محل الراديو، ثم دخلت القنوات الفضائية كل بيت عربي، استطاعت «قطر» الصغيرة أن تسلب من قنوات التلفزيون المصري جمهورها، واكتسبت نشرات أخبار قناة «الجزيرة» القطرية مصداقية أكبر بكثير مما تتمتع به أي نشرة أخبار مصرية.

الأمثلة على التدهور كثيرة، ولكن التفسيرات كثيرة أيضًا، بعضها أقل إيلاما من غيره. فهناك أولا التفسير البسيط بأن سنة الحياة كانت لا بد أن تجلب الدول العربية الأخرى، إن آجلا أو عاجلًا، إلى المستوى الذي بلغته مصر في مضمار التقدم الثقافي

والاجتماعي، وليس من الغريب بعد هذا أن تتجاوز بعض هذه الدول مصر وتتفوق عليها. لم يكن من الممكن أن تظل الفجوة بين مصر وسائر البلاد العربية في عدد خريجي الجامعات، مثلا، كما كانت في منتصف القرن العشرين. كان لا بد أن تنشأ الجامعات الجديدة في كل البلاد العربية، وأن ينتهي اعتماد العرب على الجامعات المصرية، فتنشئ كل دولة عربية لنفسها جامعة أو أكثر، ثم أن تستقل بمدرسيها وأساتذتها بدلا من استيراد الأساتذة من مصر. وكان لا بد أن يظهر هذا في النهاية في الإنتاج الثقافي لكل دولة وفي وسائل الإعلام. في منتصف القرن الماضي، عندما أرادت الكويت أن تنشئ مجلة ثقافية شهرية على مستوى رفيع (مجلة العربي) اضطرت إلى اختيار أديب وعالم مصري مرموق (د. أحمد زكي) لرئاسة تحريرها. وفي السبعينيات اضطرت إلى تعيين كاتب مصري شهير آخر (أحمد بهاء الدين) رئيسا لتحرير نفس المجلة، خلفا لرئيس تحريرها المصري السابق، حتى استقلت الكويت عن مصر في هذا الأمر، واعتمدت على نفسها منذ أوائل الثمانينيات.

كل هذا صحيح، ولكنه قد يصلح تفسيرا للّحاق بمصر دون أن يفسر ما أصاب مصر من تدهور. نعم ـ قامت جامعات جديدة في كل بلد عربي، ولكن ما علاقة هذا بتدهور مستوى التعليم في الجامعات المصرية؟ نعم، زاد عدد الصحف والمجلات والإذاعات ومحطات التلفزيون العربية، وتقدم مستواها، ولكن ما مسئولية هذا عن تدهور أحوال وسائل الإعلام في مصر، وهو ما لا بد أن يكون مسئولا، ولو جزئيا، عن انحسار مركز مصر في العالم العربي.

هناك بالطبع التفسير الاقتصادي، وهو مهم. كانت مصر في منتصف القرن الماضي أكبر الدول العربية دخلا (مقاسا بمتوسط دخل الفرد) باستثناء واحد هو لبنان، فأصبحت الآن أقل الدول العربية دخلا (مرة أخرى بحساب متوسط دخل الفرد) باستثناء الصومال وموريتانيا واليمن والسودان. كان لا بد أن يظهر هذا في كل نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. الدولة الغنية أكبر قدرة على تنمية قدرتها العسكرية، ونفوذها السياسي، وعلى النهوض بالتعليم والثقافة. والدولة المحتاجة اقتصاديا لا بد، آجلا أو عاجلا، أن يصيبها الوهن سياسيا وثقافيا. لا بد أن قدرة مصر على أن تلعب دورا مؤثرا في الأزمات العربية المتتالية، سواء تعلقت

بعلاقة دولة عربية وجيرانها، أو بعلاقة العرب بالدول الكبرى، قد أصابها التصدع الشديد منذ اضطر الرئيس المصري إلى طلب المعونة الاقتصادية، منذ السبعينيات، بل وفي أعقاب حرب ٦٧ مباشرة، من هذا العاهل العربي أو ذاك. ثم من أين كان يمكن لمصر أن تهيئ الموارد اللازمة لتمويل قناة تلفزيونية مؤثرة، كقناة «الجزيرة»، بما يتطلبه هذا من إنفاق كبير على المراسلين والمصورين، ودفع مكافآت سخية للمذيعين، واستقطاب كبار المثقفين والكتاب العرب؟ إلخ.

نعم الاقتصاد مهم جدًا، في تفسير تدهور مركز مصر في السياسة كما في الثقافة. ولكني أميل مع هذا على التأكيد على عامل آخر يبدو أنه العامل الحاسم في هذا الأمر، كما يبدو أن العامل الاقتصادي كان هو نفسه مجرد نتيجة لهذا العامل الحاسم، وأنه مهما كان ما حققته الدول العربية من تقدم في سائر الميادين، فما كان هذا ليكفي لانحسار الدور المصري، لولا هذا العامل الحاسم.

هذا العامل الذي أعتبره حاسما سبق لي وصفه بالتفصيل في الفصول السابقة، وهو الضعف الشديد الذي أصاب «الدولة» في مصر، والذي بدأ منذ نحو أربعين عامًا، ثم زاد واستفحل مع مرور الزمن. إن ما أقصده بـ«الدولة» هنا، ليس هو بالطبع الكيان السياسي بأسره، من أرض وشعب وحكومة، ولا أقصد به مجرد «الحكومة» التي تتغير بتغير الوزراء ورئيسهم، بل أقصد بـ«الدولة» التي أصابها الضعف الشديد في مصر، السلطة القادرة على الضبط والربط، وعلى تطبيق القانون وإلزام الناس باحترامه، أي أقصد ما سبق لي أن أسميته «الدولة الرخوة».

لقد بدأ الشرخ في قوة الدولة المصرية بتلك الهزيمة العسكرية الساحقة التي وقعت في ١٩٦٧. كانت الدولة المصرية قد بلغت ذروة قوتها قبيل الهزيمة مباشرة، فإذا بها تفاجأ، كما فوجئ سائر المصريين والعرب، بأن النظام لا يستطيع حمايتهم من العدو، أو حماية أراضيهم. وسرعان ما شعر النظام الحاكم في مصر بأن عجزه أمام العدو الخارجي قد خلق له أعداء جددا كثيرين في الداخل. فالناس متبرمون ساخطون، وحكمهم لم يعد سهلا مثلما كان، فإذا بالنظام يحاول إرضاء الناس بأية وسيلة، فأجّلت خطوات الإصلاح المطلوبة إذا كانت ستزيد من غضب هذه

الشريحة من المجتمع أو تلك، وتوقفت إجراءات إعادة توزيع الدخل، وتركت الجامعات تتضخم بأعداد الطلبة الكبيرة فتدهور مستوى التعليم، وتركّز الإعلام في محاولة تجميل صورة النظام التي يصعب في الحقيقة تجميلها، وأنفقت الأموال التي تحتاجها تنمية الاقتصاد على استيراد سلع استهلاكية على أمل أن يؤدي ذلك إلى إسكات الناس، وعلى شراء أسلحة جديدة تحل محل ما ضاع منها في ١٩٦٧. ولكن كم كان صعبا أن تسترد الأراضي المحتلة في ظل وضع دولي يقف بالمرصاد من أجل حماية إسرائيل.

منذ ذلك الوقت (١٩٦٧) تدهور مركز الدولة في مصر، فانتشر العبث بالقانون، وزاد الفساد حتى أصبح هو الوسيلة الأساسية للإثراء، والوصول إلى قمة الهرم الاجتماعي، كما أصبح الفساد وسيلة ضرورية للحصول على ما يتطلبه مجرد البقاء على قيد الحياة، في أدنى درجات هذا الهرم.

ولم تنقذ حرب ١٩٧٣ الدولة المصرية من هذا التدهور إذ لم يجلب الانتصار العسكري انتصارا سياسيا، بل فرض على مصر، على أثر هذه الحرب، ليس مجرد الصلح مع إسرائيل، بل وفتح أبواب الاقتصاد على مصاريعها للسلع ورؤوس الأموال الأجنبية، وأصبحت الدولة المصرية تتلقى الأوامر من الخارج فيما يتعلق بموقفها من إسرائيل، ومواقفها من أشقائها العرب، ونوع سياساتها الاقتصادية، على السواء.

وعندما تصل الدولة المصرية إلى هذا الحد من الضعف، لا بد أن يصيب هذا الضعف الاقتصاد والثقافة والإعلام، فضلا عن المواقف السياسية. فلا عجب أن تنظر الدول العربية الأخرى حولها باحثة عن مصر فلا تجدها.

-٢-

من الحوادث البالغة الدلالة على ما آل إليه مركز مصر إزاء الدول العربية الأخرى، ذلك الحادث المفزع الذي وقع في القاهرة، في طريق المطار بمصر الجديدة، ليلة الخميس/ الجمعة ٢٢/ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٥. ذلك أن المرء يكاد يقطع بأن مثل

هذا الحادث لم يكن من المتصور حدوثه قبل عشرين أو ثلاثين عاما. لم يكن من المتصور مثلا حدوثه في منتصف السبعينيات، أي في منتصف حكم أنور السادات، قبل أن يصاب مركز مصر السياسي والاقتصادي بهذا التدهور الشنيع إزاء الدول العربية الأخرى، خاصة الدول الغنية بالبترول، وقبل أن تصاب الدولة المصرية بهذه الدرجة المذهلة من الرخاوة والضعف، فيتجرأ الناس إلى هذه الدرجة من الاستهتار بالقانون والخروج عليه، وقبل أن تظهر آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي (إذ لم تدشن هذه السياسة إلا في ١٩٧٤)، وقبل أن تتفاقم مشكلة البطالة، إذ كانت الهجرة إلى بلاد البترول تقدم بديلا مجزيا لفرص العمالة في مصر.. إلخ. لم يكن أي من هذا قد حدث بعد، أو لم يكن قد حدث بالدرجة التي شهدناها في السنوات التالية، حتى أصبح من الممكن أن يقع هذا الحادث في سبتمبر ٢٠٠٥.

الذي حدث هو أن شابين أحدهما طالب جامعي مصري في كلية الطب، في نحو العشرين من عمره، من أسرة من المهنيين تعيش في طنطا، فأمه مديرة لمستشفى وأخته طبيبة، والآخر قطري من الأسرة الحاكمة ويحمل جواز سفر دبلوماسي، لا يزيد عمره على ١٨ عامًا، اتفقا على الدخول في سباق بالسيارات، فيقود المصري سيارة. B.M.W حديثة الطراز، ويقود القطري سيارته الفورد، موديل ٢٠٠٥، في أهم شارع بمصر الجديدة وهو يؤدي إلى مطار القاهرة، في ساعة من الليل لا يمكن اعتبار الشارع خلالها من الشوارع المهجورة (إذ وقع الحادث في الواحدة و ٨ دقائق صباحا) فلا بد أن السيارات كانت لا تزال ذاهبة أو عائدة من المطار، ولا يزال كثير من الشباب والعائلات جالسين في الجزيرة الخضراء في منتصف الطريق يأملون في استنشاق نسمة من الهواء في يوم من أيام الحر الشديد والرطوبة الخانقة بالقاهرة.

الشابان يقرران القيام بهذا السباق، فلا يدور بخلدهما أنهما بذلك يعتديان على قواعد المرور أو يهددان حياة الناس القادمين أو الذاهبين إلى المطار، أو الجالسين في الحديقة في منتصف الطريق. بل لقد شهد واحد من أقارب المصابين بأن سيارة للشرطة كانت تقف عند نقطة بداية السباق، ولا ندري بالضبط ما الذي كانت تفعله هناك: هل جاءت لتحرس المتسابقين وتحميهما من أي مضايقة يمكن أن تحدث لهما من الناس المتضررين من السباق؟ لا ندري بالضبط، ولكن السباق بدأ على حد

قول أحد الشهود، على مرأى من رجال الشرطة. أظهر المتسابق المصري تفوقا على صديقه القطري الذي استفزه هذا التفوق فزاد من سرعته حتى تجاوزت ٢٠٠ كيلو في الساعة، وإذا بالناس يشاهدون سيارته وهي تكاد تطير في الهواء ثم تقع في وسط الجزيرة الخضراء في منتصف الطريق، فتقتل خمسة أشخاص وتصيب ١١ شخصا آخرين نقلوا جميعا إلى المستشفيات.

هرب المتسابقان المصري والقطري، فلم يعثر لهما على أثر، وعُلم فيما بعد أن الشاب القطري سافر إلى بلده على طائرة مصر للطيران التي غادرت مطار القاهرة في الثامنة والنصف صباحا، أي بعد أكثر من سبع ساعات من وقوع الحادث، لا ندري ما الذي كانت الشرطة المصرية تفعله خلالها، ولا ما فعلته خلالها سلطات الأمن بالمطار أو المسئولون عن شركة مصر للطيران، ولماذا تأخر إدراج اسمه في قوائم الممنوعين من السفر حتى الساعة الحادية عشرة و١٩ دقيقة من مساء يوم الجمعة، أي بعد ما يقرب من ٢٤ ساعة من وقوع الحادث. أما الشاب المصري فقد ظل مختفيا أكثر من أسبوعين، ثم ظهر وسلّم نفسه للنيابة، فلم تستطع الشرطة المصرية القبض عليه طوال هذه المدة، رغم معرفتها لكل شيء عنه. وعندما عاد حكى للنيابة، كما حكت والدته، قصة مدهشة عن سبب وجوده في مكان الحادث، تتضمن نفي أي علاقة له بالسباق، بل تظهره بمظهر عابر سبيل وقف ليتفرج على ما حدث، واستفزته سرعة المتسابق القطري فجرى وراءه بسيارته مما أصاب سيارته بخدش بسيط، ذهب بعد ذلك لإصلاحه، ولعل هذا هو ما استغرق منه أسبوعين كاملين.

ولكن بصرف النظر عن المتسابقين القطري والمصري، انظر إلى ما حدث للآخرين. سيارة الإسعاف وصلت متأخرة خمسين دقيقة وفقا لما قاله والد أحد المصابين، وعندما وصلت لم يكن بها الأجهزة اللازمة للقيام ببعض الإسعافات الضرورية، فتُرك المصابون ينزفون خلال المدة التي قطعتها السيارة إلى المستشفى. وخلال ذلك قام بعض رجال الإسعاف الراكبين مع المصابين في السيارة (طبقا لشهادة أحد أقاربهم) بالاستيلاء على بعض الأشياء الثمينة التي كانت مع المصابين، كالموبايل مثلا، فلم يعثر لها بعد ذلك على أثر. وعندما وصل أحد المصابين إلى إحدى المستشفيات الحكومية اعتذرت المستشفى عن قبوله لأن حالته لم يعد ينفع

معها العلاج، وعندما وصل آخر إلى مستشفى «استثماري»، اشترطوا لقبوله دفع مبلغ ألف جنيه تحت الحساب قبل أن يبدأ النظر في حالته، وهو مبلغ لم يكن من السهل توفيره في هذا الوقت من الليل، وفي مواجهة حادث غير متوقع كهذا الحادث، إذ لم يكن من المنتظر من شخص ذهب ليشم الهواء في يوم حار في وسط شارع العروبة أن يأخذ في اعتباره احتمال وقوع سيارة شاب قطري فوق رأسه.

* * *

لم يكن من الممكن للجرائد اليومية أن تتجاهل حادثا من هذا النوع، إذ لو تجاهلت مثل هذا الحادث أيضًا لامتنع الناس عن شراء الجرائد امتناعًا تامًا. فنشر الخبر بأقل عبارات ممكنة، ومع هذا أدى نشره، حتى على هذا النحو، إلى إثارة عواطف الناس وغضبهم إلى درجة اضطرت معها الجرائد إلى نشر تطورات الحادث يوما بعد يوم، ولكن مع الكثير من التصرف والإضافات التي يؤمل معها تهدئة عواطف الناس. فالشاب القطري يقال إنه اعتقل وإنه الآن في السجن، (هل هذا هو حقا المتوقع مع شاب من الأسرة المالكة القطرية؟)، ويقال إن الاتصال جارٍ على قدم وساق بين الحكومة المصرية والحكومة القطرية (أي نوع يا ترى من الاتصال؟ وكيف يا ترى تلقت سلطات قطر البالغة الثراء مكالمات السلطات المصرية التي دأبت على طلب المساعدات المادية من أمير قطر كلما اشتدت بها الحاجة لسبب أو آخر؟ وما نوع اللهجة التي استخدمتها السلطات المصرية في مكالمتها مع السلطات القطرية، هل هي لهجة غاضبة وحاسمة، كما يرجى في مثل هذه الحالات، أم لهجة مستجدية ومترددة كما يتوقع من حكومة مصرية بهذه الدرجة من الضعف ومكسورة العين إلى هذا الحد؟). كانت هذه الطريقة في نشر أخبار الحادث كافية لأن يفقد القارئ الثقة فيما ينشر عن بقية التطورات، كمتابعة الرئيس أو الوزير لأحوال المصابين، أو تجديد حبس الشاب القطري في بلاده، أو ترحيب السلطات القطرية بفكرة ذهاب مندوبين من النيابة المصرية إلى قطر للاشتراك في التحقيق.. إلخ، بما في ذلك عبارة مدهشة نسبت إلى سلطات التحقيق المصرية مؤداها أنها طلبت من حكومة قطر تسليم الشاب القطري، «فإذا تعذر ذلك!» فلتقبل قدوم بعثة مصرية إلى قطر لمتابعة التحقيق.

لهذا فإني عندما سمعت أن البرنامج التلفزيوني الشهير «البيت بيتك» سوف يتضمن فقرة عن حادث المطار وأنه سوف يستضيف فيها والد أحد المتوفين في الحادث ووالد أحد المصابين، تلهفت على رؤية البرنامج الذي لم أكن قد شاهدت أي حلقة من حلقاته من قبل. رأيت في البداية شيئا مبهجًا للغاية: محاور شديد الجاذبية يستضيف ممثلة شهيرة فلا يسألها إلا عن أمور شخصية بحتة ومشاعرها الخاصة، لا سياسة ولا مشاكل اجتماعية بل حديث عن أجمل الأدوار التي مثلتها أو التي تأمل في تمثيلها، وعما إذا كانت تعتز بزواج معين أكثر من زيجات أخرى.. إلخ. يتخلل هذا إعلانات مبهجة أيضًا، منها إعلان تظهر فيه نانسي عجرم وهي تشرب كوبا مثلجا من الكوكاكولا، وآخر لصبي في حارة بلدية يثني على السفن آب، وثالث لبنت بلد رشيقة تروّج لنوع من أنواع السمن البلدي.. إلخ. ومن أجل الترويج للسلع ظهر أيضًا إعلان عن جائزة مقدارها عشرة آلاف جنيه تعطى لمن يعرف اسم عاصمة بنجلاديش، وجائزة أخرى، وهي سيارة مرسيدس، تقدمها شركة موبينيل للمحمول، وجائزة ثالثة هي شقة يمكن أن تكسبها بالاتصال برقم تليفوني معين من أي محمول... وهكذا، مع تحذير متكرر للمشاهدين بأن الدقيقة الواحدة من المكالمة التليفونية بالمحمول تكلف ١٥٠ قرشا.

سألت نفسي عما إذا كان من الممكن حقا وسط هذا المهرجان الرائع، من الإعلانات عن سلع مبهجة للغاية، وحوارات مع ممثلات مبهجات أيضًا، وكل هذه الوعود بجوائز فاخرة، أن تذاع فقرة عن حادث فظيع كحادث المطار، وعما إذا كان والد أحد ضحايا الحادث يمكنه حقا أن يقبل الظهور وسط كل هذه الإعلانات والحوارات والجوائز. ولكن جاءت هذه الفقرة بالفعل، وظهر والد أحد الضحايا المتوفين ووالد أحد المصابين وقد بدا على وجهيهما علامات الألم الشديد والحيرة، وتكلما بجرأة بالغة عن نوع الدولة التي يمكن أن يحدث فيها مثل هذا الحادث، وأن يهرب منها مرتكب الحادث بهذه السهولة، وعن أحوال الإسعاف والمستشفيات.. إلخ. وشعرت بالإعجاب الشديد بأصحاب هذا البرنامج إذ يستطيعون أن يذيعوا كلاما بهذه الجرأة تسمعه أعداد غفيرة من الناس، ولكن سرعان ما فتر هذا الإعجاب، بل وحل محله نقيضه، عندما تبينت الأثر النهائي الذي لا بد أن يتركه البرنامج على المشاهدين.

فها هو موضوع جاد للغاية ومحزن لأقصى حد، يناقش وسط ضجة هائلة تتكرر فيها الإعلانات التي سبق أن رأيناها منذ قليل، وتدور حول شراء سلعة كالسمن البلدي أو مشروبات غازية أو حول الحياة الخاصة لبعض الممثلات، ويُغرى المشاهدون بمتابعة هذا كله والصبر عليه بإعطائهم الحق في الحصول على سيارة أو شقة أو عشرة آلاف جنيه اعتمادا على مجرد الحظ، وكأن الحظ أصبح هو الحل الوحيد الممكن لمشكلاتهم. وفي أثناء ذلك تتم أيضًا عملية نصب جديدة إذ تحقق شركات المحمول أرباحا خيالية من ثمن المكالمات التليفونية التي يجريها ملايين المصريين الذين لم يعد لهم أمل في حل مشاكلهم إلا عن هذا الطريق التعس. بل ويتجرأ البرنامج على قطع حديث والد الشاب المتوفى في حادث المطار لتقديم بعض الإعلانات من بينها إعلان نانسي عجرم عن الكوكاكولا، ثم يعود البرنامج بعد ذلك لبدء الحديث عما حدث للشاب المصاب. هكذا يخلط التلفزيون المصري بين الجدّ والهزل، المأساوي والمضحك، بحيث يترك المشاهد في النهاية جثة هامدة، فاقدة للعقل والضمير.

على أي حال، فإن ما لم تحدثه الإعلانات والجوائز والحوارات مع الممثلات من تأثير، أحدثه البرنامج في اليوم التالي بما أذاعه من تصريحات لوزير الصحة والنائب العام بل ورئيس الجمهورية، عن اهتمامهم جميعًا بالموضوع، ومتابعتهم لما يجري لحظة بلحظة، واتخاذهم كل ما يلزم اتخاذه من إجراءات للمحافظة على كرامة مصر والمصريين، وعلى حقوق القتلى والمصابين. وقد بدا على المذيع التأثر الشديد وهو ينقل إلينا أقوال رئيس الجمهورية عن الحادث، إذ قال إنه يعتبر كل ضحايا الحادث بمثابة أبناء له، وعبّر عن تصميمه على أن يأخذ التحقيق مجراه دون أي تفريط في حقوق المصريين، وقراره بأن يعالج كل من أصيب في الحادث على نفقة الدولة.. إلخ.

قلت لنفسي: ها قد انتهى برنامج «البيت بيتك»، رغم بدايته الشجاعة بالأمس، مثلما ينتهي غيره من البرامج، بالثناء على السيد الرئيس، وإغلاق الملف المثير للمشاكل، وإنهائه نهاية سعيدة وإن كانت ملفقة. ولكني قلت لنفسي أيضًا: هذه هي النهاية الطبيعية التي ينتظر من برنامج تلفزيوني تموّله الإعلانات أن ينهي بها الحديث

عن حادث المطار، إذ إن أي نهاية أخرى من شأنها أن تُحدث في نفس المشاهدين أثرا غير مرغوب فيه البتة، ويتعارض تعارضا تامًا مع المقصود من الإعلانات والجوائز.

خطر لي أيضًا أن هذه الحالة التي وصل إليها التلفزيون المصري لم يكن من الممكن أيضًا تصورها منذ عشرين أو ثلاثين عاما، أي قبل أن تصل سطوة الإعلانات ومروّجي السلع إلى هذه الدرجة المخيفة التي نشاهدها الآن.

في اليوم التالي قرأت حديثا منشورا في الصحف اليومية لوزير الخارجية المصري يعلق فيه على حادث المطار، ويطمئن فيه المصريين أن الشاب القطري سوف يلقى محاكمة عادلة في قطر، وأن وزارة الخارجية المصرية قد أبلغت السفارة القطرية في القاهرة «بمطالب مصر في هذا الحادث»، ولكنه أيضًا وبّخ المصريين على ما أبدوه من «حساسية زائدة» في هذا الموضوع. قلت لنفسي إن كل ما يحتاج إليه المصريون للتخلص من هذه «الحساسية الزائدة» هو عشر سنوات أخرى من نوع السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية. إذ سوف يتكفل الشباب القطري، بل وربما الخليجي كله، وما سوف يقومون به من سباقات وأعمال مماثلة في شوارع مصر الجديدة وغيرها، بالقضاء على أي شعور بالتعاطف قد يشعر به المصريون إزاء بعضهم البعض، وسوف يساعدهم على هذا، بلا شك، ما يذيعه التلفزيون من برامج وإعلانات، من شأنها أن تقضي على أي حساسية قد تكون باقية.

[١٣]

مصر والولايات المتحدة

ـ١ـ

منذ ما يقرب من ثلث قرن، دأبت مصر على قول «نعم» للولايات المتحدة، مهما كان ما تطلبه الولايات المتحدة منها، ولم تشذ عن هذا طوال هذه الفترة سواء في سياستها الخارجية أو العربية أو في علاقتها بإسرائيل أو في سياستها الاقتصادية. وكانت حصيلة هذه الفترة تدهورا مستمرا في مركز مصر السياسي، الدولي والعربي، وتحقيق مصلحة بعد أخرى لإسرائيل على حساب مصالح مصر والعرب، وتدهورا اقتصاديا ملحوظا. فإذا كان الأمر كذلك في نظر طائفة كبيرة من المثقفين المصريين والمشتغلين بالسياسة والاقتصاد في مصر، بل في نظر ما يمكن أن يسمى بالرأي العام المصري، فلماذا لا تقول مصر «لا» لأمريكا؟ ما الذي يمنع من هذا بالضبط؟

ليس المانع، كما قد يظن كثيرون. ضخامة العبء الذي يمكن أن يترتب على قطع المعونات الأمريكية عن مصر. فالحقيقة هي أن ما يسمى بالمعونات الأمريكية لمصر، شأنها في ذلك شأن معظم المعونات الخارجية من أي دولة كبيرة لأي دولة فقيرة، أكذوبة كبيرة، ويتضح ذلك في حالة مصر، من الحقائق الآتية:

أولًا: إنه منذ عادت المعونات الأمريكية إلى مصر في منتصف السبعينيات، بعد انقطاعها لنحو عشر سنوات، مر الاقتصاد المصري خلال هذه العقود الثلاثة (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٦) بمرحلتين: مرحلة استمرت نحو عشر سنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) اتسمت بنمو اقتصادي سريع كان المحرك الأساسي له، ليس المعونات الأمريكية، بل هجرة

العمالة المصرية إلى الخليج في أعقاب تضاعف أسعار البترول في ٧٣/ ١٩٧٤، وما أرسله المهاجرون المصريون من تحويلات إلى مصر، وما ترتب على الهجرة من تخفيف الضغط على سوق العمل في مصر واستيعاب جزء كبير من العمالة الفائضة. أما العشرون عاما التالية (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٦) فقد شهدت أداء اقتصاديا يمكن اعتباره أسوأ أداء اقتصادي لمصر خلال القرن العشرين، ربما باستثناء فترة الأزمة العالمية في الثلاثينيات، سواء من حيث معدل نمو الناتج القومي أو الدخل الفردي، أو نمو التفاوت في الدخول، أو معدلات العمالة والبطالة. حدث هذا في ظل تدفق المعونات الأمريكية إلى مصر بمعدل يزيد، إذا قورن بحجم السكان، على حجم أي معونات أمريكية أخرى لأي بلد آخر باستثناء إسرائيل.

ثانيًا: إن المعونات الأمريكية العسكرية لمصر لم تقترن بأي تحسن في مركز مصر السياسي، سواء في العالم ككل أو في منطقة الشرق الأوسط، بل تدهور مركز مصر في هذه المنطقة. ولم تتحرك مصر عسكريا ولا سياسيا لمؤازرة العراق عندما ضرب مفاعلها النووي عام ١٩٨١، أو لمؤازرة لبنان عندما هاجمتها إسرائيل، في ١٩٨٣ ثم في ٢٠٠٦، أو لمؤازرة ليبيا عندما ضربتها الطائرت الأمريكية في ١٩٨٦.. إلخ. بعبارة أخرى لم تزد المساعدات العسكرية الأمريكية من قوة مصر العسكرية أو السياسية، بل أضعفتها عسكريا وسياسيا.

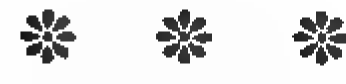
ثالثًا: إن ضعف مصر الاقتصادي (وسوء أدائها) يمكن تلخيص أسبابهما المباشرة في الانخفاض الشديد في معدل الادخار، وفي العجز المستديم في الميزان التجاري، وفي ضعف أداء قطاعي الإنتاج السلعي الأساسيين: الصناعة والزراعة. بهذه الأمور الثلاثة يمكن أن نفسر إلى حد كبير المستوى المنخفض لمعدل نمو الناتج القومي ومتوسط الدخل وارتفاع مستوى البطالة. ومن السهل تفسير انخفاض معدل الادخار والعجز المستديم في الميزان التجاري بدورهما، بتطبيق نمط أحمق من الانفتاح الاقتصادي ابتداء من منتصف السبعينيات وحتى الآن. كما أن من السهل ربط تطبيق هذا النمط الأحمق من الانفتاح الاقتصادي بالانصياع للإدارة الأمريكية منذ ذلك الوقت، الأمر الذي فتح أبواب اقتصاد مصر أمام الواردات، ضرورية أو غير ضرورية، وأدخل إلى مصر نمط المجتمع الاستهلاكي الذي ساهم بلا شك مساهمة فعالة في

تخفيض معدل الادخار. أما ضعف الأداء الصناعي والزراعي فيمكن تفسيره بتراخي دور الدولة في كلا القطاعين نتيجة لسياسة اقتصادية شجعتها بل طالبت بها الإدارة الأمريكية دون أن يقوم القطاع الخاص، الوطني أو الأجنبي، بسد النقص الذي تركه تراخي دور الدولة. أما تراخي القطاع الخاص الوطني والأجنبي عن الاستثمار في الصناعة والزراعة فمن الممكن رده هو الآخر إلى نوع السياسات الاقتصادية المطبقة، والتي باركتها الإدارة الأمريكية، والتي تؤدي إلى جعل معدلات الربح في القطاعات الخدمية، كالسياحة والتجارة والخدمات الترفيهية، أعلى منها في قطاعي الصناعة والزراعة. وانحصر الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الخاصة خلال الثلاثين عاما الماضية إما في هذه القطاعات الخدمية العالية الأرباح، أو في قطاع البترول، وهي قطاعات ضعيفة الأثر في زيادة مستوى العمالة، أو في تشجيع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما الاستثمار الأجنبي الذي جاء لشراء أصول صناعية وتجارية قائمة بالفعل (وهو ما يعرف بالخصخصة)، فإنه لا يضيف إلا القليل للناتج القومي، ولا يخفض من مستوى البطالة بل يزيدها.

الفشل الاقتصادي المصري مرتبط إذن ارتباطًا وثيقا بازدياد قوة العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، ومن ثم فالمعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر ليست معونة على الإطلاق، والأقرب إلى الحقيقة اعتبارها حجر عثرة في طريق التنمية، التخلص منها يفيد الاقتصاد المصري ولا يضره. فما الذي يمنع إذن من التخلص من هذه «المعونات الاقتصادية والعسكرية» ومن كل هذه الآثار السيئة المترتبة عليها؟

المانع باختصار شديد هو محض القوة. بعبارة أخرى، نحن لا نقول: «لا» لأمريكا، ليس لأننا نتعرض لضرر شديد إذا تخلت عنا أمريكا، بل لأننا مجبرون على أن نقول: «نعم». ولكن هذا الإجبار يتخذ تلك الصورة المألوفة في الغالبية العظمى من أمثلة الاستعمار، قديمه وحديثه، حيث يمارس القهر لا بطريقة مباشرة بيد المستعمر نفسه، بل يمارس بيد محلية، أي أن أمريكا تمارس القهر ضدنا بأيدي وكلاء مصريين، توظفهم لحسابها، وتمدهم بمختلف وسائل الحماية للاستمرار في الحكم، وتغدق عليهم من المكافآت والامتيازات ما يجمل في أعينهم العمل في خدمة السيد الأمريكي.

ليس هذا القهر غير المباشر أسلوبا جديدا بالطبع. فقد مارسه المستعمر دائما لأنه أقل تكلفة، في المال والأرواح، وقد يكون ضروريا، إذ إن هؤلاء الوكلاء المحليين هم الأقدر على مخاطبة المقهورين بلغتهم، وهم الأقدر على خداعهم بمختلف أساليب وسائل الإعلام في الخداع. بل وقد ينجحون في تصوير هذا الحكم بالوكالة، وكأنه حكم مصري صميم.



إن حال مصر في أوائل القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية بها شبه كبير بعلاقة مصر ببريطانيا في السنوات السبع التي تفصل بين نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢. لم يكن الملك يستطيع أن يدعو سياسيا لتشكيل الحكومة إذا لم تكن السفارة البريطانية راضية عنه. ولم تكن الحكومة تستطيع اتباع سياسة اقتصادية أو سياسة خارجية لا ترضى عنها بريطانيا. لم يكن البريطانيون يحكمون مصر حكما مباشرا بل كانوا يحكمونها من خلال حاشية الملك وأحزاب الأقلية، كما أن الأمريكيين يحكمون مصر الآن من خلال مساعدي رئيس الجمهورية، وفئة صغيرة للغاية تتربع على رأس الحزب الوطني. وكان لكل من البريطانيين والأمريكيين قوة رمزية تذكر الحكام المصريين بأنهم لا يستطيعون الخروج عن طاعة صاحب الأمر والنهي. كانت هذه القوة الرمزية في حالة بريطانيا تتمثل في القوات البريطانية الرابضة في وسط القاهرة (في ثكنات قصر النيل) حتى ١٩٤٧، ثم بعد ذلك على طول قناة السويس، وتتمثل الآن في حالة الولايات المتحدة، في قلعة السفارة الأمريكية في وسط القاهرة أيضًا، التي أغلقت كل الشوارع المؤدية إليها وأحيطت بسياج منيع من قوات الأمن.

في ١٩٥٠ تمرد المصريون وجلبوا للحكم حزب الوفد الذي كان يمثلهم تمثيلا حقيقيا، وتجرأت الحكومة فقالت «لا» للبريطانيين عندما أعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بقرار منفرد، وهي المعاهدة التي فرضها البريطانيون على المصريين بقوة السلاح. لم تكتف حكومة الوفد بذلك في ١٩٥٠ و١٩٥١، بل وزعت السلاح على الفدائيين للذهاب لمقاتلة الإنجليز على طول القناة، وتمرد رجال الشرطة المصرية في

الإسماعيلية في يناير ١٩٥٢ وقالوا: «لا» بدورهم للإنجليز، ورفضوا تنفيذ أوامرهم، ووقفت الحكومة المصرية إلى جانب رجال الشرطة الوطنيين.

لا نعرف حتى الآن حقيقة حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢، ولكننا نعرف أن البريطانيين، سواء كانوا هم الذين قاموا بحرق القاهرة أو لم يكونوا، هم الذين أجبروا الملك على عزل حكومة الوفد الوطنية في أعقاب الحريق، وعلى جلب حكومة أقلية بعد أخرى، ووضع حد لأعمال الفدائيين ضد القوات البريطانية في القنال، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فعادت مصر إلى تحدي الإنجليز مرة أخرى ونجحت هذه المرة، وأجبرت الإنجليز على الجلاء مرتين في ١٩٥٦.

عندما تجرأ جمال عبد الناصر وقال: «لا» للإنجليز في ١٩٥٦ بتأميمه قناة السويس، وهدد الإنجليز بضرب مصر عقابا لها على هذا التمرد، جاء إلى عبد الناصر وفد من المصريين المنتمين إلى نفس الفئة التي كان الإنجليز يحكمون مصر عن طريقها قبل الثورة، وقالوا للرئيس إن تحدي الإنجليز مستحيل، وإن الحكمة تقتضي أن يرضخ عبد الناصر، حرصا على المصلحة الوطنية، للإنذار الإنجليزي، كما قيل لعبد الناصر أيضا إن مصر غير قادرة على إدارة الملاحة في قناة السويس. وفي القصة المشهورة أن عبد الناصر أخذهم وأودعهم السجن حتى انتهت أزمة السويس التي خرج منها عبد الناصر منتصرا، بعد أن أثبت المصريون أن إدارة الملاحة في قناة السويس ليست معجزة، بالضبط كما نقول الآن إن تحقيق التنمية الاقتصادية بغير المعونة الأمريكية ليس معجزة. لقد استطاع جمال عبد الناصر إذن، هو ورجاله، أن يقولوا «لا» للإنجليز منذ خمسين عامًا، ولم يفلح الإنجليز في إخضاعهم. فلماذا يبدو لنا الآن وكأننا لا نستطيع أن نقول «لا» للأمريكيين، رغم كل أوجه الشبه بين الحالين؟

-٢-

تنحصر الإجابة عن هذا السؤال في رأيي، في أمرين، أو بالأحرى في فارقين مهمين بين الحالتين:

الفارق الأول: يتعلق بالفارق بين الظروف الدولية التي تم فيها تأميم قناة السويس، والظروف الدولية السائدة الآن. كان الإنجليز والفرنسيون الذين تحداهم جمال عبد الناصر في ١٩٥٦ قوتين آخذتين في الأفول، اقتصاديا وسياسيا. ولم يمض وقت طويل حتى حل محلهما وورث ممتلكاتهما نجمان جديدان صاعدان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقد لعب هذان النجمان الصاعدان دورًا أساسيًا في دعم التحدي المصري للقوتين الآخذتين في الأفول. بل إن من الممكن جدًا أن ننظر إلى الاعتداء البريطاني والفرنسي على مصر في ١٩٥٦ (مستخدمين إسرائيل كأداة) على أنه عمل من الأعمال الدالة على الضعف لا القوة، إذ كانت هاتان القوتان تحاولان المستحيل لكي يثبتا للعالم، بل ولنفسيهما أيضًا، أنهما ما زالتا قوتين مؤثرتين، ويستطيعان المحافظة على نفوذهما ضد أي عمل من أعمال التحدي.

قد يقال إن حال الولايات المتحدة أبعد ما يكون عن ذلك. فقد خرجت أمريكا من صراعها مع الاتحاد السوفيتي بانتصار ساحق في نهاية الثمانينيات، وانفردت بمركز الزعامة في العالم، وهي تستطيع كما نرى، أن تفرض إرادتها على الجميع: أوربا الغربية والشرقية، العالم المتقدم والمتخلف. وتحولت الهيئات الدولية، من هيئة الأمم المتحدة إلى صندوق النقد إلى البنك الدولي، أكثر مما كانت في أي وقت مضى، إلى اتخاذ دور الخادم المطيع الذي يكتفي بتنفيذ ما يصدر إليه من تعليمات.

كيف تستطيع مصر في هذه الظروف أن تقول: «لا» للولايات المتحدة، وهي محرومة من أي دعم لهذا الموقف يأتيها من الشرق أو الغرب؟

الفارق الثاني: يتعلق بالتركيب الاجتماعي والنفسي للشعب المصري. كان مجموع الشعب المصري في ١٩٥٦ خمسة وعشرين مليونا، ثلاثة أرباعهم يعملون في الزراعة. ولا تشكل الطبقة الوسطى المصرية أكثر من ربع السكان. زاد السكان خلال نصف القرن الذي انقضى منذ ١٩٥٦ إلى ثلاثة أضعافهم فأصبحوا ٧٥ مليونا، وزاد حجم الطبقة الوسطى إلى ما يقرب من نصف السكان. ولكن الأهم من ذلك لموضوعنا ما طرأ من تغير على خصائص الطبقة الوسطى المصرية. كانت الطبقة الوسطى في مصر ١٩٥٦، مع صغر حجمها، أكثر تسيسا منها الآن، بل وكانت تحمل

مشاعر أكثر قوة، من حيث الولاء للوطن وأكثر استعدادا للتضحية بمصالحها الخاصة، إذا لزم الأمر وإذا تطلبت ذلك مصالح وطنية أو قومية، كما حاولت أن أبين في فصل سابق. مظاهر هذا الاختلاف كثيرة، تبدو في الفوارق بين ما أفرزته هذه الطبقة في الحقبتين التاريخيتين، من زعماء وطنيين، وفيما قدموه، أو ما لم يقدموه، في الحالين من تضحيات، وفي المواقف السياسية للحركات الطلابية وأساتذة الجامعات، وفي مدى قوة الالتزام الوطني في الأعمال الثقافية في هذين التاريخين.. إلخ.

وليس من الصعب تفسير هذا التغير في قوة الولاء وفي مشاعر الطبقة الوسطى نحو الأحداث السياسية، إذا ما قارنا بين أهمية دور التعليم في تكوين الطبقة الوسطى في الحالين، وبين مستوى ونوع التعليم الذي تلقاه أفراد هذه الطبقة في هاتين الحقبتين، وإذا أخذنا في الاعتبار آثار نمو المجتمع الاستهلاكي وارتفاع معدل التضخم خلال الثلاثين عامًا الماضية نتيجة لتغير السياسات الاقتصادية، والدور الذي لعبته وسائل الإعلام في تحويل وجهة الولاء وتغيير المجالات التي تحظى باهتمام الناس. فضلا عما أدى إليه الحراك الاجتماعي السريع وانشغال نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى بتحقيق الصعود إلى مراكز اجتماعية أعلى والتميز عمن كان أدنى منهم في السلم الاجتماعي.

إذا قارنا بين هذين المناخين الاجتماعيين المختلفين أشد الاختلاف، نجد أنه كان من الأسهل جدًا أن يتعاطف الناس مع من يقول: «لا» للمتسلط الأجنبي، من أن يتعاطفوا معه الآن. فإذا انتقلنا من مجرد التعاطف إلى العمل الإيجابي لدعم الموقف الوطني، نجد أن الفارق بين الحالين أقوى وأوضح.

في ظل هذا التغير في الظروف الدولية والداخلية على السواء، ما الذي يمكن أن ننتظره من الممسكين بدفة الحكم في الداخل، أي من هؤلاء القائمين بحكمنا بالوكالة؟ ما أسهل عليهم أن يبرروا استسلامهم للقوة الأجنبية الحاكمة بالقول بأن الظروف الدولية لا تسمح بغير ذلك، وأن يتجرءوا على إعلان هذا الاستسلام على الملأ اعتمادا على انشغال الناس بأمور أخرى.

ولكن الحقيقة أن هذا التحليل للظروف الدولية، وللتركيب الاجتماعي والنفسي

للشعب المصري قد يكون متسرعا أكثر من اللازم، وهو كثيرا ما يبدو لي وكأنه يكتفي بمشاهدة السطح دون بذل الجهد اللازم للنفاذ إلى ما يجري في العمق. بعبارة أخرى إن المزيد من التأمل لما يجري من تحولات تحت السطح، في العلاقات الدولية وفي التركيب الاجتماعي في مصر، على حد سواء، قد يؤدي بنا إلى اكتشاف أوجه شبه مهمة، وأكثر مما نظن، بين ما يجري الآن (٢٠٠٨) وما كان عليه الحال في ١٩٥٦.

فلنأخذ أولًا الظروف الدولية. لقد انقضى الآن على سقوط الاتحاد السوفيتي ما يقرب من عشرين عاما، عندما بدت الولايات المتحدة وكأنها تنفرد بحكم العالم. وقد يبدو من الغريب أن يثور في الذهن أن حال الولايات المتحدة اليوم قد يكون به شبه بحال بريطانيا منذ خمسين عامًا، وأن يكون ما حدث لبريطانيا في السويس من اضطرارها للانسحاب، وبداية تراجعها كإمبراطورية عظمى بعد هذا التاريخ، قد يحدث مثله الآن للولايات المتحدة. ولكن دعنا نتذكر: ألم يحدث قبل أن تمر بريطانيا بمحنتها في السويس بعشرة أعوام فقط أن ألحقت بريطانيا وحلفاؤها هزيمة ساحقة بأعدائها؟ أوَلا تصادف الولايات المتحدة الآن، رغم تفوقها العسكري على الجميع، مشاكل عويصة، اقتصادية واجتماعية وسياسية؟ بل ألا تعاني الولايات المتحدة الآن من تدهور واضح في مركزها النسبي في الاقتصاد العالمي، أمام القوى الاقتصادية الصاعدة في شرقي آسيا؟ ألم يكن من الممكن النظر إلى قسوة الاعتداء البريطاني (والفرنسي) على مصر في ١٩٥٦، على أنها كانت دليل ضعف بدلا من أن تكون دليل قوة، وكأنها محاولة مستميتة للاحتفاظ بمركز آخذ في التردي؟ ألا يمكن أن ننظر إلى الاعتداء الأمريكي على العراق في سنة ٢٠٠٣ هذه النظرة نفسها، وكأن المقصود به الإرهاب والتهويش أكثر من تثبيت الأقدام والقضاء على الخصوم؟ هل يمكن أن تكون شراسة هذا الاعتداء على العراق، مظهرا للشعور بالضعف والخوف بدلا من أن تكون تعبيرا عن غطرسة القوة؟

إن توجيه النقد لنمط الحياة الأمريكية أمر شائع منذ فترة طويلة، ولكننا اعتدنا أن ننظر إلى الأوجه السلبية في نمط الحياة الأمريكية كمجرد نقائص اجتماعية وثقافية، ونادرا ما نلتفت إلى ما تمثله هذه النقائص من أوجه ضعف خطيرة، تصيب الاقتصاد كما تصيب المجتمع والثقافة، وتهدد المركز النسبي الذي يحتله الاقتصاد الأمريكي

في الاقتصاد العالمي تهديدا خطيرًا لا بد أن ينعكس آجلا أو عاجلا في القوة السياسية والعسكرية. إن الميل الواضح لارتفاع معدل الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار في الولايات المتحدة، والارتفاع المستمر في عجز الميزان التجاري الأمريكي، ومن ثم في ديون الولايات المتحدة الخارجية حتى تحولت إلى أكبر مدين في العالم، وارتفاع أعباء الإنفاق على الخدمات الصحية والقانونية والتأمين التي تتحملها الشركات الأمريكية مما يضعف من قدرتها التنافسية، يمثل كل هذا مشكلات خطيرة تخلق أعباء على الاقتصاد الأمريكي يصعب جدًا التخلص منها، ليس فقط لأنها أمراض عضوية ناتجة عن التطور الطبيعي للمجتمع الأمريكي، حتى ليكاد أن يكون من الممكن اعتبارها من أمراض الشيخوخة التي سبق أن أصابت الاقتصاد البريطاني، بل وكذلك لأن الأمريكيين يبدون بعيدين جدًا عن إدراك خطورتها، بل كثيرا ما يعتبرونها سببا للفخر والتباهي، إذ يعدونها من مظاهر احترامهم للحرية الفردية.

مع النمو الاقتصادي السريع في شرقي آسيا، خاصة في الصين، الذي يرافق تدهور الأداء الاقتصادي الأمريكي، لا بد أن يبزغ بالتدريج توازن جديد للقوى، إذ لا بد أن يرافق تغير المراكز النسبية في الاقتصاد تغير في المراكز النسبية السياسية والعسكرية أيضًا، وهو ما قد لا يبدو واضحا الآن، ولكن يحدث بين الحين والآخر ما يذكرنا بأن تغيرات عميقة تجري تحت السطح. وذلك ما حدث منذ شهور قليلة في سنة ٢٠٠٦، إذ من بين ٥٣ دولة تضمها القارة الإفريقية قدم إلى العاصمة الصينية ٤٨ رئيس دولة ليجروا المحادثات ويوقعوا الاتفاقات الاقتصادية مع الصين، وتشمل هذه الاتفاقات تقديم المعونات الاقتصادية من الصين لإفريقيا، ولا بد أن تؤدي إلى توثيق العلاقات السياسية والعسكرية بين الطرفين. إذا صح هذا الظن فإن مصر والعرب يمكن أن يكونوا مقبلين على فترة أفضل بكثير في المستقبل القريب، في ظل توازن جديد للقوى يسمح بقدر أكبر من الحركة، ومن العدل في العلاقات الدولية، ومن ثم يسمح لدولة كمصر بأن تقول: «لا» للولايات المتحدة كما سبق أن قالت «لا» لبريطانيا في ١٩٥٦.

أما عن التغير الذي طرأ على خصائص الطبقة الوسطى المصرية نتيجة لانتشار قيم المجتمع الاستهلاكي، وارتفاع معدل التضخم، وتدهور مستوى التعليم، مما قد

يدعونا إلى التشاؤم بمدى استعداد هذه الطبقة لتأييد الموقف الوطني إزاء الولايات المتحدة ودعم حركة تدعو لاستقلال الإرادة المصرية، فأعتقد أننا هنا أيضا قد نكون مدفوعين إلى هذا التشاؤم بما نراه على سطح الحياة السياسية في مصر، ولا نلقي بالا بدرجة كافية لتغيرات إيجابية للغاية تجري تحت السطح. ففي خضم مشاعر الإحباط واللامبالاة السائدة لدى الشرائح الظاهرة من الطبقة الوسطى المصرية، هناك من الدلائل التي تبرز بين حين وآخر على أن شبابا واعدا بوطنيته وذكائه وفهمه لحقيقة ما يجري وحيويته، لا ينقصه للتعبير عن تأييده للموقف الوطني المستقل إلا كسر الحواجز التي تحول بينه وبين الوصول إلى وسائل الإعلام وتمنعه من أن يلعب دوره في تنمية الاقتصاد وتحقيق نهضة ثقافية وسياسية. بالضبط كما كانت الحواجز السياسية والاقتصادية القائمة في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ تمنع طائفة واسعة من الشباب الموهوب والمتمتع بالذكاء والحيوية والفهم، من أن يلعب أي دور في إحداث التنمية السريعة والنهضة، حتى قامت ثورة ١٩٥٢ ففتحت لهم الأبواب، فشهدت مصر بالفعل خلال الخمسينيات والستينيات نهضة اقتصادية وثقافية واجتماعية باهرة.

خاتمة

-١-

مصر الآن (٢٠٠٨) في محنة، والجميع يشعر بوطأتها. والشعور بالمحنة يتعلق بمختلف نواحي الحياة، الاقتصاد والسياسة والتعليم والصحة والثقافة والعلاقات الاجتماعية، ونوعية الحياة بصفة عامة، ومركز مصر في العالم العربي، وفي العالم ككل.

ففيما يتعلق بالاقتصاد، يشعر الناس بوطأة البطالة، خاصة بين المتعلمين، وبارتفاع الأسعار بسرعة بالمقارنة بالدخول، واتساع الفجوة بين مستويات المعيشة، وارتفاع أسعار المساكن وانتشار العشوائيات، واعتماد الصادرات على مصادر للدخل تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، واستمرار تردي نصيب الصناعة التحويلية في الناتج القومي، وغلبة قطاع الخدمات كمصدر للناتج القومي والعمالة.. إلخ.

وفيما يتعلق بالسياسة، يشكو الناس من استمرار تزوير الانتخابات والاستفتاءات، وانفراد حفنة صغيرة باتخاذ القرارات الأساسية والمصيرية دون الرجوع إلى الناس، بما في ذلك تعيين الوزراء ورؤساء الوزراء بل ومنصب رئيس الجمهورية نفسه، وسيطرة هؤلاء على وسائل الإعلام وتوجيهها لخدمة مصالح شخصية للممسكين بمقاليد الحكم.

في ظل هذا كله يتفشى الفساد في مختلف المجالات، في اتخاذ القرارات الاقتصادية وإدارة القطاع العام وعرضه للبيع، وفي إدارة الصحف والتلفزيون وسائر وسائل الإعلام، ويتدهور مستوى التعليم، وتنمو ازدواجية مخيفة في التعليم الخاص،

بل وفي داخل بعض مؤسسات التعليم الحكومية، مما يزيد من حدة انقسام المجتمع المصري إلى أمتين، وتنمو الفجوة بين نمطين من أنماط الحياة ونوعين من الانتماء.

كما يتدهور مستوى الخدمات الصحية التي يحصل عليها عامة الناس، ويزيد الاستغلال في القطاع الخاص من المؤسسات العلاجية، وتتعمق الازدواجية هنا أيضًا، مع ميل متزايد إلى تحويل الخدمات الصحية من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص فتزيد وطأة الأعباء الملقاة على عاتق الفقراء.

في الحياة الثقافية يعم الفساد أيضًا على نحو يؤدي إلى غلبة الثقافة الرديئة على الثقافة الرفيعة، ويتولى إدارة شئون الثقافة أشخاص ليسوا أكفأ الناس لتوليها. كما يسيطر بعض من أقل الإعلاميين كفاءة مسئولية الصحف وسائر وسائل الإعلام بحسب مدى قربهم من الممسكين بالسلطة.

وتتردى نوعية الحياة في السكن، فتنمو العشوائيات وتتدهور أحوالها، وفي الشوارع، حيث تعم الفوضى ويسام الناس العذاب لصالح مرور مواكب المسئولين وضيوفهم، وفي المدن الكبيرة والصغيرة حيث يزداد تلوث الهواء ومياه الشرب.

وإذ يزداد شعور الناس بوطأة تردي الأحوال الاقتصادية، وخاصة ارتفاع معدل البطالة، وتدهور نوعية الحياة، يزيد التوتر في العلاقات الاجتماعية ويزداد الميل إلى العنف، وترتفع معدلات أنواع جديدة من الجرائم المرتبطة بتدني الدخل أو اليأس من زيادته، وبالشعور بالإحباط بسبب تزايد الفجوة في الدخول وفي أنماط ومستويات المعيشة، وبسبب تأخر سن الزواج وعجز نسبة متزايدة من الشباب عن تلبية حاجاتهم الطبيعية، وبسبب زيادة الازدحام والتنافس على موارد وسلع تزداد ندرتها مع زيادة الضغط السكاني الذي يفوق قدرة الممسكين بالسلطة على التصدي له.

في ظل هذا كله كان لا بد أن يطرأ على الخطاب الديني تغيرات مؤسفة تنطوي هي أيضًا على التدهور والانحطاط. فمن ناحية، أدى تدهور أحوال الناس الاقتصادية ونوعية الحياة إلى ميل متزايد إلى استخدام الدين كمسكّن للآلام وكوسيلة للمعاونة على تحمل ما يصعب احتماله. وقد كان التدين يؤدي دائمًا هذه الوظيفة ولكنه كان

أيضًا، في فترات الحيوية والتفاؤل بالمستقبل، عاملا قويا في إعلاء الهمم وفي إشاعة النشاط في جسم الأمة ودعم روح التعاون والتضحية.

لقد تحول الناس في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية غير المواتية إلى التمسك بشكليات الدين وطقوسه وعاملوا هذه الشكليات والطقوس وكأنها هي كل الدين، إذ لمْ يعد في النفوس طاقة وقدرة على أكثر من ذلك، ولا في المناخ الاجتماعي ما يساعد على فهم الدين فهما إيجابيا وباعثا على النهضة. بل تدهور التدين إلى حد شيوع تفسيرات للدين تتعارض مع أبسط مقتضيات العقلانية، وتناقل الناس هذه التفسيرات ورددوها دون محاولة للخوض فيما وراء النصوص والبحث عن الحكمة منها. بل أدى التوتر الاجتماعي العام إلى استخدام الدين في التعبير عن مشاعر غير سوية تجاه أصحاب الأديان الأخرى، واقترن هذا التعبير بأعمال العنف التي لا يمكن أن يرضى عنها أي دين من الأديان.

ومن ناحية أخرى، انخرطت المؤسسة الدينية في هذا المناخ الاجتماعي الرديء، فإذا بالآمال الفردية للقائمين على هذه المؤسسات تحل محل الأهداف السامية للدين، وينشط هؤلاء لتحقيق أغراض دنيوية بحته تتعارض مع المثل العليا التي تدعو إليها الأديان، ولو تطلب هذا مسايرة الدولة الظالمة وتبرير تصرفاتها، والبحث في النصوص الدينية عما يمكن استخدامه لإسباغ المشروعية على أسوأ هذه التصرفات.

إن كثيرًا من سمات المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي التي يعاني منها المصريون الآن، هو أيضًا من سمات ما يمكن تسميته بـ«الدولة الرخوة»، أي دولة تخلت عن كثير (أو معظم) مسئولياتها وتركته نهبًا لمختلف أنواع المنافسة والصراع الفردي التي ينتصر فيها القوي لا صاحب الحق، وفقد فيها القانون سلطاته، فعبث به الناس والحكام تحقيقًا لمآرب خاصة. وهذه الدولة الرخوة تضافرت لإيجادها عوامل خارجية وداخلية. إذ تضافرت عناصر خارجية قوية في إضعاف الدولة المصرية تحقيقا لمصالح اقتصادية هامة لشركاتها ولمصالح سياسية مهمة لنفسها وللدولة التي تتمتع بحمايتها (إسرائيل)، مع سمات شخصية في الممسكين بمقاليد الحكم في مصر، تتعلق بتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة،

وبضعف تكوينهم السياسي والثقافي. تضافرت هذه العوامل الخارجية والداخلية لإيجاد الدولة الرخوة في مصر واستمرارها.

وقد قام كل من هذين النوعين من العوامل، الخارجي والداخلي، بتغذية الآخر. فالمصالح الخارجية عملت كل ما في وسعها لمنع بروز شخصيات وطنية، ولمنع تسلمهم مسئوليات مهمة في مجالات التعليم والثقافة والإعلام، بينما عمل الممسكون بمقاليد الحكم في الداخل، ومن أوكلت إليهم تلك المسئوليات، كل ما في وسعهم لإرضاء القوى الخارجية التي أتت بهم إلى الحكم وسلمتهم هذه المسئوليات، خوفا من غضبها الذي يعرفون جيدًا أنه يمكن أن يودي بهم.

في ظل هذه الدولة الرخوة كان طبيعيا أن تفقد مصر الكثير مما حظيت به في فترات ازدهارها الاقتصادي والسياسي من مركز متميز في العالم العربي، وأن تتدهور مكانتها في النظام الدولي، وأن يتضاءل دور مصر الثقافي في البلاد العربية، سواء كمصدر للبحث التاريخي والعلمي أو للإنتاج الأدبي أو للتفسير الديني، أو كمستقبل للمواهب والكفاءات العربية التي كانت تعتبر حسن استقبالها في مصر شرطًا لانتشارها في سائر العالم العربي. كما فقد الإعلام المصري تميزه على مصادر الإعلام في البلاد العربية الأخرى، سواء عن طريق الصحف أو الإذاعة أو التلفزيون. وضعف اهتمام العالم بمصر كنتيجة لهذا التدهور في مركزها في العالم العربي وازدياد تبعيتها للولايات المتحدة، وزال ما يمكن أن تشكله من تهديد لإسرائيل.

-٢-

ولدت كل هذه المظاهر من مظاهر التدهور والضعف، شعورًا عميقا بالإحباط لدى المثقفين المصريين، ولدى شرائح اجتماعية واسعة من قليلي الحظ من الثقافة والتعليم، لما يشعرون به من أعباء اقتصادية وتدهور في نوعية الحياة. ومن الممكن تتبع نشأة هذا الشعور القوي بالإحباط وتطوره ابتداء من أواخر الستينيات من القرن الماضي، أي منذ نحو أربعين عامًا.

كان هناك بالطبع ما يشكو منه المصريون قبل أواخر الستينيات، وكان يتعلق أساسا بافتقاد المثقفين والسياسيين المصريين لحرية التعبير وغياب الديمقراطية السياسية، ولكن الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ كانت بداية لعهد طويل من الإحباط الذي استمر وازداد حدة طوال الأربعين عاماً الماضية.

فمن ناحية لم ينجح ما اتخذه أنور السادات من إجراءات صورية لها شبه سطحي بالديمقراطية، في إقناع الناس بأن شمولية العهد السابق قد انتهت. وأضيف إلى أسباب الإحباط تدشين السادات لسياسة من الانفتاح الاقتصادي اتسمت بالتهور في فتح أبواب الاقتصاد أمام الواردات من السلع ورؤوس الأموال الأجنبية، دون مراعاة للحاجات الحقيقية للاقتصاد المصري، وما أبداه من تبعية سياسية ونفسية لكل ما يأتي من الغرب، وكذلك، وعلى الأخص ما أبداه من استعداد للتخلص من الالتزام بالدفاع عن القضية الفلسطينية واستعداد للصلح مع إسرائيل دون أن تقدم إسرائيل أي تنازل للفلسطينيين.

لم تنجح حرب أكتوبر ١٩٧٣ في انتشال المصريين من حالة الإحباط إلا لفترة قصيرة للغاية، إذ سرعان ما تبين العجز عن استثمار الإنجاز العسكري في تحقيق مكاسب سياسية، وسرعان ما أعقب هذا الانجاز تنازلات متواصلة لصالح إسرائيل والولايات المتحدة وعلى حساب مصالح مصر والفلسطينيين.

عاد الأمل للمصريين في احتمال تحسن الأحوال لشهور قليلة في أعقاب مقتل الرئيس السادات في ١٩٨١، أفرج خلالها عن المعتقلين السياسيين، وسمح للصحف المغلقة بالظهور، وعقد مؤتمر وطني لمناقشة سبل الإصلاح الاقتصادي، ولكن هذه الفترة سرعان ما انتهت بخيبة الأمل، إذ استمر عهد الرئيس مبارك في تطبيق سياسات سلفه الاقتصادية (دون مراعاة لحاجات الاقتصاد الحقيقية أو لمعاناة نسبة عالية من المصريين)، وفي تزوير إرادة الناس في الانتخابات والاستفتاءات، وفي حصر حرية التعبير في دائرة ضيقة تزداد ضيقًا ولا تشكل أي خطر على النظام، كما استمر موقف التبعية الذليل لرغبات الولايات المتحدة وإسرائيل.

- ٣ -

ظلت قوى المعارضة المصرية تلعب دورًا نبيلًا، وإن كان ضعيف الأثر، في مواجهة حكم طاغ ومدعوم بقوة من الخارج، منذ السبعينيات وحتى الآن، ولكنها في العشر سنوات الأخيرة أصابتها أوجه ضعف جديدة. فمن ناحية أدى توالي تزييف الانتخابات والاستفتاء إلى فقدان قوى المعارضة تدريجيا لأي أمل جدي في تغيير النظام أو إصلاحه، إذ بدا أن النظام يسمح للمعارضة بهامش معين للتعبير الحر عن الرأي بشرط ألا يؤدي هذا إلى أي تغير في مسار الحكم وسياساته.

وعندما بلغ الأمل في إحداث أي تغيير جدي مستوى متدنيا للغاية، انسحب بعض المعارضين من الساحة والتفتوا إلى أمورهم الشخصية، بل وقبلت بعض فصائل المعارضة عقد صفقات مع النظام تكف بمقتضاها عن توجيه أي نقد جدي للنظام وتحويل النقد إلى مسائل فرعية لا تؤثر في قوة النظام، مقابل مكاسب شخصية. أما من بقي في صفوف المعارضة فقد اعترى كثيرًا منهم ما يشبه الهستريا جعل المعارضة تتحول على يديهم إلى صراخ وسباب وكأنهم، وقد فقدوا الأمل في إحداث أي إصلاح، اشتبكوا مع النظام في عراك بالأيدي والأرجل زاد من ضعفهم دون أي تأثير في عضد النظام.

من ناحية أخرى ظهرت بعض حركات المعارضة الجديدة التي حصلت على تأييد الرأي العام، ونمت بسرعة، وقدمت دعما لبعض الانتفاضات القومية في شركات القطاع العام وفي الجامعات والنقابات، مما بشر بإمكانية بزوغ نوع جديد من المعارضة في مصر قد تنجح حيث فشلت أحزاب المعارضة التي نشأت في السبعينيات وأصابها الهزال والضمور منذ التسعينيات.

هذا الأمل في بزوغ قوى معارضة جديدة، تنجح في اكتساب ثقة الناس وفي تعبئتهم، وتتمتع بمصداقية فقدتها قوى المعارضة القديمة، يتوقف تحققه على توفر عدد من الصفات أو الشروط:

أولًا: الوعي بما طرأ على العالم من تغيرات في العشرين سنة الأخيرة وبمغزى هذه التطورات فيما يتعلق بمصر.

إن الملاحظ، والمؤسف، على قوى المعارضة التقليدية في مصر، التي ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي (أي منذ نحو ثلث قرن) أنها لا زالت خاضعة لأفكار ثابتة اكتسبتها من أيديولوچيات لم تعد قادرة على مواجهة العالم الجديد دون أن تجرى عليها تعديلات جوهرية، أو من تقديس فترة ذهبية من تاريخ مصر يصعب جدًا تصور عودتها في ظل ظروف العالم الجديد. إن هذا الخضوع لأفكار ثابتة طبع خطاب هذه القوى من قوى المعارضة بطابع لا يعبر عن حقيقة الأوضاع في العالم الجديد، فيثير من الآمال ما يصعب تحقيقه، ويتجاهل العقبات التي تقف في وجه تحقيقها، أو يكتفي بالكلام في العموميات دون ترجمتها إلى أهداف محددة ووسائل عملية للوصول إليها. وقد أدى هذا إلى إحداث فجوة بين هذه القوى وبين المتطلعين إلى الإصلاح والتغيير في مصر، وهي فجوة تزداد اتساعا يوما بعد يوم.

لا يمكن إذن لقوى المعارضة الجديدة، من أجل أن تظفر بتأييد الشرائح الواسعة من المتطلعين إلى الإصلاح، إلا أن تتعامل مع ظروف العالم الجديد بدرجة عالية من الفهم والواقعية، وأن تدرك قلة جدوى التمسك بأفكار عتيقة كانت تنجح في تعبئة الناس في فترة زمنية سابقة، ولكنها لم تعد قادرة على ذلك الآن، وكذلك خطأ الاعتقاد بإمكانية إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

ثانيًا: اتخاذ موقف واضح ويتسم بالعقلانية من قضية العلاقة بين العلمانية والدين، يتفق مع أهداف الإصلاح والنهضة دون أن يضعف من ثقة الأمة بنفسها ودينها. إن الاستقطاب القائم حاليًا بين أنصار العولمة، المعادين صراحة أو ضمنا للدين، وبين أنصار إخضاع أمور السياسة والمجتمع لما تقضي به النصوص الدينية، استقطاب حاد يعمل الكثيرون من الجانبين على زيادته حدة والتهابًا. والملاحظ من ناحية أخرى أن هناك شرائح واسعة من الشباب المصري، يزداد حجمها يوما بعد يوم، على استعداد لقبول موقف من العلاقة بين العلمانية والدين، أكثر تسامحا ولا يتسم بالتطرف والتشنج. إن هذه الشرائح الجديدة من الشباب المصري تنتظر أن تسمع خطابًا جديدًا في هذه العلاقة، يوفق بين أهداف النهضة وبين مقومات الثقافة الوطنية، يقبل التجديد دون الإطاحة بتراث الأمة أو الاستخفاف به، ومن ثم يجمع بين المسلمين والأقباط

في وحدة حقيقية حول أهداف النهضة دون التنكر لحق هؤلاء أو أولئك في التمسك بتراثهم الديني واحترامه.

ثالثًا: الحذر من الاستسلام لليأس ومن إشاعة الاعتقاد بأن الصورة العامة في مصر تخلو من أي شيء إيجابي. فالحقيقة أن المناخ العام في مصر رغم ما يسيطر عليه من قتامة، فيه الكثير من الجوانب المضيئة الكفيلة بتقوية الآمال في إحداث النهضة المنشودة. فمن المهم أن نعتبر الفترة الحالكة التي تمر بها مصر الآن، مهما طالت واشتدت وطأتها، مجرد فترة قصيرة في تاريخ مصر الطويل. وتاريخ مصر الحديث، خلال القرنين الماضيين، هو تاريخ تقلب بين الصعود والهبوط، بين الازدهار والتدهور، وهو تقلب يعكس إلى حد كبير تقلبات المناخ الدولي وموقع مصر منه. والحالة الراهنة في مصر هي أيضًا انعكاس لفترة قاتمة من تاريخ العالم، بها ملامح من فترة التدهور الاجتماعي والسياسي في مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن فترة الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات من القرن الماضي، ومن فترة الهجوم الاستعماري في الربع الأخير من القرن السابق عليه. وانحسار دور الدولة القائدة في مصر في الثلاثين عامًا الماضية له شبيه في تدهور مركز الدولة فيما بين ٤٥ ـ ١٩٥٢، وبانحسار دور الدولة في العقدين التاليين لانتهاء حكم محمد علي في منتصف القرن التاسع عشر، ثم في أعقاب سقوط الخديوي إسماعيل في ١٨٧٩. وعلى الرغم من كل ما أشرنا إليه، ويحس به كل المصريين من مظاهر التدهور التي تدعو إلى الكثير من الإحباط، فإن هذا التدهور نفسه كثيرًا ما تختلط به، بل وأحيانًا تنتج عنه، تطورات إيجابية تدعو إلى التفاؤل.

فمهما قلنا من تدهور نظام التعليم في مصر، في مختلف مراحله، خلال الثلاثين عامًا الماضية، فإن مجرد تخريج هذا العدد الهائل من المتعلمين، سنة بعد أخرى، ينطوي على تطور إيجابي بالرغم من تدهور مستوى الخريجين. والأهم من ذلك أنه وسط هذا البحر الواسع من المتعلمين تعليما ناقصا لا بد أن تظهر هنا وهناك جزر من أصحاب المواهب والإرادة القوية القادرين على تحويل معدن رديء إلى ذهب. إن من هؤلاء من يحاول عبور البحر المتوسط في قوارب مطاطية بحثا عن فرص أفضل للعمل وللتقدم، فيفشل بعضهم وينجح آخرون. ومنهم أيضًا من يقاوم القوى التي

تجذبه إلى القاع داخل مصر فيصارعها بساعدين قويين فيصل إلى هدفه ويحقق أمله، أيا كان نوع هذا الهدف أو الأمل. بل إن التوترات الاجتماعية نفسها، التي زادت بشدة في الثلاثين عامًا الأخيرة، تفجر بطبيعتها من قوى المقاومة ومن المواهب، ما لا بد أن يسفر (بل وأسفر بالفعل) عن أعمال لا بد أن يجني المجتمع ثمارها آجلا أو عاجلا.

يساعد على ذلك ما اقترنت به الأربعون عاما الماضية من ارتفاع كبير في معدل الحراك الاجتماعي في مصر وهو ما يقترن عادة، بسبب ما يخلقه من طموحات جديدة ومن توترات وإحباطات، بتقوية الميل إلى المغامرة وتفجير المواهب، وكذلك ما اقترنت به هذه الفترة من تغيير في التركيب العمري للسكان لصالح الشباب وصغار السن، مما يجعل المجتمع أكثر فتوة وأكبر قدرة على الإبداع والتجديد. بالإضافة إلى ما اقترنت به هذه الفترة من انفتاح على العالم كان له بلا شك بعض الآثار المدمرة، ولكنه كان أيضًا شاحذا للفكر وعاملا من عوامل إشاعة حيوية جديدة.

في هذه الفترة أيضًا طرأ تطور مهم يمكن أن يكون مصدرا لبث مزيد من الحيوية في المجتمع المصري، وأن ينمي من قدرته على النهوض من جديد. وأقصد بذلك ما طرأ من تغير على مركز المرأة المصرية، يظهر في ارتفاع نصيبها في القوى العاملة واتساع دورها في الحياة العامة. إن المرأة المصرية الآن لها وجود محسوس يزيد بدرجة ملحوظة عما كان لها قبل أربعين عامًا، أي قبل اشتداد حركة الهجرة وارتفاع معدل التضخم اللذين اضطرا المرأة إلى أن تلعب دورا أكبر في الاقتصاد والحياة العامة. لقد أصبح للمرأة هذا الوجود المحسوس في الجامعات وفي الوظائف الحكومية والشركات ووسائل الإعلام، وزاد اختلاطها بالذكور في أماكن العمل وفي النوادي وفي أماكن الترفيه، فأشاع وجودها درجة أعلى من الحيوية في العلاقات الاجتماعية وتقوية الحافز على الإبداع.

إننا نصادف أمثلة كثيرة لتفجر المواهب وللإبداع والتجديد في السنوات الأخيرة في مجالات مختلفة، اقتصادية واجتماعية وثقافية. فهناك أمثلة كثيرة لمجموعات من الشباب نفذت مشروعات اقتصادية جديدة ناجحة في الصناعة الصغيرة واستصلاح الأراضي، أو تعاونت لتقديم خدمات عالية المستوى لشرائح الدخل المنخفض،

أو أنتجت أفلامًا سينمائية خلابة وذات مستوى راق فكريا، أو أضافت أعمالا أدبية رائعة لم نألف مثلها منذ أيام تألق نجيب محفوظ ويوسف إدريس.. إلخ.

إن من الخطأ الشديد أن تلجأ قوى المعارضة إلى استغلال موجة الإحباط العالية السائدة الآن، لتحقيق مكاسب وقتية، بتلبية حاجة الناس الطبيعية إلى سماع من يردد شكاويهم ويمدهم بمادة متجددة للبكاء والنحيب. إن الخطأ في هذا لا يكمن فقط في تجاهل الجوانب المضيئة والواعدة في الحالة المصرية الراهنة، ولكن يكمن أيضًا في تعطيل تحول هذه الجوانب المضيئة والواعدة إلى عمل إيجابي. فما أسهل الاستسلام لليأس والبكاء على الأطلال، بالمقارنة بمحاولة النهوض والبدء في تشييد بناء جديد.

رابعًا: الاعتراف بأن قضية النهوض من جديد في مصر هي في الأساس قضية مدى طويل، على عكس ما توحي به معظم قوى المعارضة الحالية من إمكانية تحقيق الأهداف في يوم وليلة، بمجرد تغيير بعض الوجوه أو استبدال مجموعة من المسئولين بغيرهم. إن هدف النهضة، وإن لم يكن من المستحيل تحقيقه، فإنه بعيد المنال. وكما استغرقت مسيرة التدهور والانحطاط نحو أربعين عامًا فإن المسيرة العكسية قد تحتاج إلى مثل هذا الزمن أو أكثر. فتحقيق الأهداف المرجوة لا يتوقف فقط على حدوث بعض التغيرات المواتية في المناخ الدولي، واشتداد قوى التغير في هذا المناخ التي بدأت بالفعل، ولكنه يتوقف أيضًا على اشتداد سواعد قوى الإصلاح في الداخل، التي لا زالت ضعيفة ومشتته، ومفتقدة للرؤية الواضحة وللتمييز الكافي بين التغيير المطلوب والتغيير الممكن، بل وبين القوى الوطنية وغير الوطنية، وبين المناصرين لقضية النهضة والمعادين لها. كل هذا لا يمكن أن يحدث إلا بالتدريج، والاستعجال قد يؤدي إلى تكرار خيبة الأمل، ومن ثم يضر بقضية النهضة المنشودة أكثر مما ينفعها.

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية:

١ ـ مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة ـ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦.

٢ ـ مبادئ التحليل الاقتصادي ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧.

٣ ـ الاقتصاد القومي: مقدمة لدراسة النظرية النقدية ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢.

٤ ـ الماركسية: عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٧٠.

٥ ـ المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٣.

٦ ـ محنة الاقتصاد والثقافة في مصر: المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

٧ ـ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٨ ـ الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح ـ مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤.

٩ ـ هجرة العمالة المصرية: (بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عوني) ـ مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦.

١٠ ـ قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم. دار علي مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.

١١ ـ نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ـ مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

١٢ ـ مصر في مفترق الطرق ـ دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠.

١٣ ـ العرب ونكبة الكويت ـ مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

١٤ ـ السكان والتنمية: بحث في الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر ـ المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١.

١٥ ـ الدولة الرخوة في مصر ـ دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

١٦ ـ معضلة الاقتصاد المصري ـ دار مصر العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

١٧ ـ شخصيات لها تاريخ: رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة، دار الشروق، ٢٠٠٧، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨.

١٨ ـ ماذا حدث للمصريين؟ ـ كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، الطبعة الثالثة، دار الهلال، فبراير ٢٠٠١، الطبعة الرابعة، دار الشروق، ٢٠٠٦، الطبعة الثامنة ٢٠٠٩.

١٩ ـ المثقفون العرب وإسرائيل ـ دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

٢٠ ـ العولمة ـ سلسلة (اقرأ) دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة ٢٠٠١، الطبعة الرابعة، دار الشروق ٢٠٠٩.

٢١ ـ التنوير الزائف ـ سلسلة (اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، دار عين للنشر، ٢٠٠٥.

٢٢ ـ العولمة والتنمية العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

٢٣ ـ وصف مصر في نهاية القرن العشرين ـ دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩.

٢٤ ـ كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٢. الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٧.

٢٥ ـ عولمة القهر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.

٢٦ ـ كتب لها تاريخ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٧ ـ شخصيات مصرية فذة، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣، الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٩.

٢٨ ـ عصر الجماهير الغفيرة، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩.

٢٩ ـ عصر التشهير بالعرب والمسلمين، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤، الطبعة الثالثة، دار الشروق ٢٠٠٧.

٣٠ ـ مستقبليات ـ تأملات في أحوال مصر والعرب والعالم في منتصف القرن الواحد والعشرين، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤.

٣١ ـ خرافة التقدم والتخلف، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩.

٣٢ ـ ماذا علمتني الحياة؟ (سيرة ذاتية)، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، الطبعة السادسة، ٢٠٠٩.

٣٣ ـ فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق الطبعة الأولى ٢٠٠٨ الطبعة الثانية ٢٠٠٩.

٣٤ ـ رحيق العمر، دار الشروق، الطبعة الأولى يناير ٢٠١٠، الطبعة الثانية، فبراير ٢٠١٠.

باللغة الإنجليزية:

1. Food Supply and Economic Development With Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2. Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut. 1972.

3. The Modernization of Poverty: A Study in The Polirical Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 _ 70, Brill. Leiden 1974, 2d Edition, 1980.

ترجم إلى اليابانية في ١٩٧٦ وحاز جائزة الدولة التشجيعية في ١٩٧٦.

4. Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, (Coeditted with J. Macarthur) a special issue of World Development, Oxford, February. 1978.

5. International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Centre, Ottawa, 1985.

6. Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

7. Whatever Happened to the Egyptians? American University in Cairo Press, Cairo, 2000, 12th Printing 2010.

8. Whatever Else Happened to the Egyptians American University in Cairo Press, Cairo, 2004, 5th Printing,2009.

9. The Illusion of Progress in the Arab world, AUC Press, Cairo, 2006, 2d Printing, 2007.

كتب مترجمة:

١ ـ التخطيط المركزي ـ تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة ١٩٦٦.

٢ ـ مقالات مختارة في التنمية الاقتصادية (بالاشتراك)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ١٩٧٨.

٣ ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ١٩٦٩.

٤ ـ الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكّلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت (بالاشتراك)، الصندوق الكويتي للتنمية، الكويت، ١٩٨١.

مصر والمصريون في عهد مبارك ١٩٨١ - ٢٠١١

خضعت مصر لحكم حسني مبارك ثلاثين عامًا، حتى قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأطاحت به. كانت فترة حكمه تلك طويلة بأي معيار.

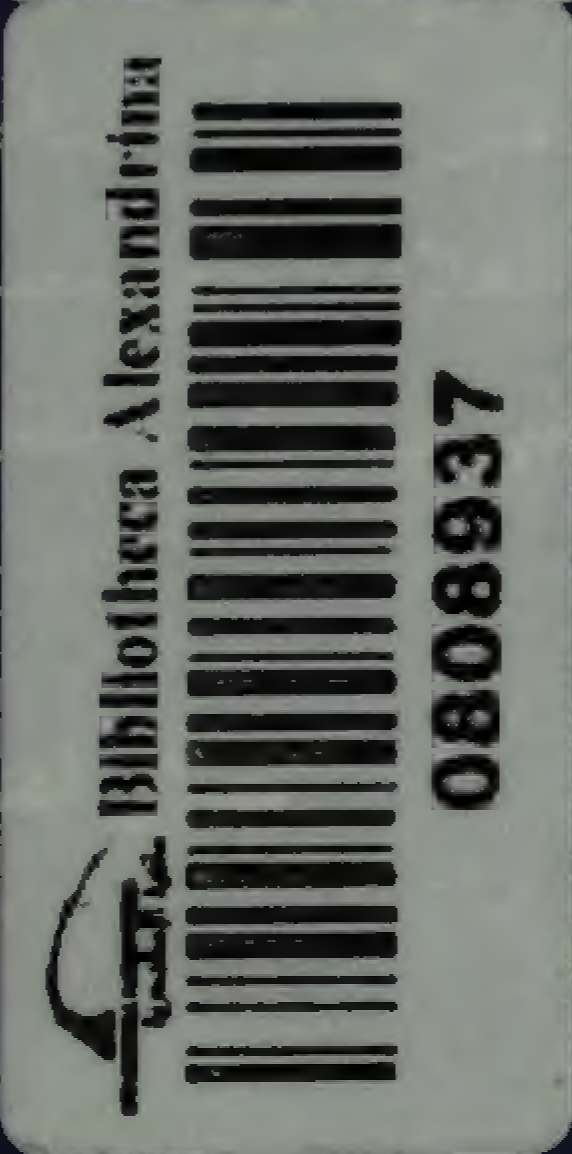
تسلَّم مبارك الحكم والاتحاد السوفيتي لا يزال في عنفوانه، ولم يكن قد مضى أكثر من عام على استلام الرئيس ريجان الحكم في أمريكا. كانت الحرب الأهلية اللبنانية لا زالت محتدمة، والملك حسين كان يحكم الأردن، وحافظ الأسد يحكم سوريا، وصدام حسين لا يزال حاكمًا مُطلقًا في العراق.

ثم حدثت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومبارك لا يزال في الحكم: فشهد صعود حركة «مكافحة الإرهاب» وتوجيه سهام إلى العرب والمسلمين بدلًا من الشيوعيين.

هكذا جاء الرئيس ريجان وذهب، والرئيس بوش الأب وذهب، والرئيس كلينتون وذهب، والرئيس بوش الابن وذهب. وظل مبارك جاثمًا على صدر مصر حتى تنحى عن الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١.

لقد آن الأوان لإلقاء نظرة شاملة على عهد الرئيس مبارك بأكمله، وهذا الكتاب يفعل ذلك: فيتناول التطور الاقتصادي والسياسي في مصر في عهده، مقارنًا بما كان قبله، وأحوال الفقراء والباشوات والطبقة الوسطى، وأحوال المثقفين والصحافة، وتطور الخطاب الديني، ومخطط نقل الحكم من الرئيس لابنه ... طه على يد الثورة. وكذلك ما طرأ من تغير على ... ر والعرب، وبين مصر والولايات المتحدة، ويل... رة على المستقبل.

...ين





دار الشروق
www.shorouk.com